

إحسان أديب مرتضى

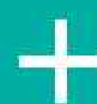
الأمن القومي "الإسرائيلي"

في تطوراته المفهومية والعملانية

طبعة ثانية



باحث للدراسات



الأمن القومي "الإسرائيلي"

في تطوراته المفهومية والعملانية





باحث للدراسات

طبعة ثانية منقحة ومزيدة

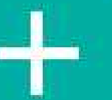
(2006)

لبنان – بيروت – بئر حسن – نزلة الجناح / أول شارع القدس – بناية الكورنيش ط1

هاتف: 01/842882 –01/843882 03/621218 ص.ب: 25/408

Email: contact@bahethcenter.org - baheth@bahethcenter.org

Website: www.bahethcenter.org



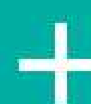
الأمن القومي "الإسرائيلي"

في تطوراته المفهومية والعملانية

إعداد

إحسان مرتضى

" باحث للدراسات"



n

الموضوع الصفحة



الباب الثاني

الأمن القومي الإسرائيلي بين المفاهيم والواقع التطبيقي



الباب الثالث

الأمن القومي الإسرائيلي من زاوية اللعبة السياسية

الباب الرابع

موقع الخيار النووي الإسرائيلي ودوره







الباب الثامن

إستراتيجية التسلح الإسرائيلية وبرامجها



الباب التاسع

الأمن القومي الإسرائيلي في حساب المتغيرات العسكرية



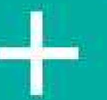
مقدمة

شهد العالم على مدى العقد الماضي تطورات وتغيرات سياسية، سريعة في إيقاعها، عميقة في تأثيرها، وهي تغيرات بدأت كلها في وقت واحد بعد انهيار سور برلين وانهيار النظم الشيوعية في أوروبا وتفكك الاتحاد السوفياتي، وظهور النزاعات العرقية في دول شرق أوروبا. وهو ما دعا البعض إلى القول ببداية ظهور نظام دولي جديد، وفوضى دولية جديدة عند البعض الآخر.

إن عالم اليوم واقع تحت تأثير عنصرين متضادين، وإن كانا يمثلان وجهي عملة واحدة: الأول يتمثل في الاتجاه الداعي إلى إنشاء التكتلات الكبرى العملاقة، خاصة في المجال الاقتصادي، وهو ما تسعى الجماعة الأوروبية إلى تحقيقه؛ والثاني يكمن في الاتجاه إلى التفكك وتكوين كيانات صغيرة، وهو ما حدث في الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا - على الرغم من اختلاف أسلوب تحقيقه في كل حالة على حدة - وما حصل في الصومال وليبيريا ورواندا وبوروندي ودول إفريقية أخرى.

وثمة عامل آخر هام جداً في مجال تحديد وفهم الأمن القومي لدول العالم اليوم، ويكمن في ما نتج عن اتساع ظاهرة كثافة التفاعلات والاتصالات الدولية الناجمة عن الثورة العلمية والتكنولوجية، من إضعاف عناصر الترابط في النظم الإقليمية التي تقوم في أحد جوانبها على عامل الامتداد الجغرافي والحدود المشتركة، وظهور تجمعات أخرى لا تقوم على التواصل الجغرافي أو الثقافي والقومي، ولكن على أساس مصالح مشتركة كالنظام الدولي للطاقة أو النفط أو النظام النقدي الدولي، وغير ذلك من تجمعات إقتصادية إقليمية تزيد من تدويل وعولمة الحياة الاقتصادية.

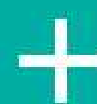
هذه الدراسة تحاول معالجة مختلف المحاور الحساسة التي تتعلق بأسس الأمن القومي للكيان الصهيوني، الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، في ضوء التطورات السياسية والأمنية المتسارعة في المنطقة وأهمها مجريات عملية التسوية التي بدأت في العام 1991 بعقد مؤتمر مدريد وانتهت إلى الفشل في العام 2000، وصولاً إلى مرحلة ما قبل الغزو الأميركي للعراق.



الباب الأول

الأمن القومي

في المفهوم الدولي



أما الدول الصغرى فتتجه بصفة عامة في سياستها الخارجية إلى المحافظة علـــى كيانـهــا وحماية استقلالها، من دون مطامع توسعية، أو التطلع إلى التدخل في شؤون غيرها من الدول، والاهتمام بما لا يمس أمنها القومي بصورة مباشرة.

وعلى هذا الأساس، فإنه عند صياغة التصور العام للأمن القومي، يبدو الخلاف الجذري بـــين تصوره لدى الدول الكبرى بالمقارنة بالدول الصغرى. فهو يتسم لدى بعض الدول الكبرى بالصفة التوسعية، ويكون عادة ذي طبيعة هجومية، يسعى لتحقيق التوسع في مختلف النواحي، في حـــين أن تصوره لدى الدول الصغرى غالباً ما يكون في سياسة استقلالية تسعى الدولة لتحقيقهـــا، كمـــا يتميز بطبيعة دفاعية. غير أن هذا لا يمنع من أن بعض الدول الصغرى تصوغ تصورها للأمـــن القومي بصورة تشابه، إذا لم تزد عن تصوره لدى الدول الكبـــرى. فهنـــاك دول صـــغرى ذات أطماع توسعية وتنظر إلى أمنها القومي بأنه يعني التوسع فـــي مفهـــوم الأخطـــار، وممارســـة السياسات العدوانية ولو على حساب غيرها من الدول.[1]

[1] د. محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، 1979.



الفصل الثاني

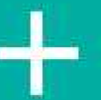
الأمن القومي بين الدول الكبرى والدول الصغرى

من الطبيعي أن يكون لقوة الدولة بكل أبعادها المعنوية والمادية تأثير على مكانتها بين الدول، وأن ينعكس ذلك على تصورها لأمنها القومي بما يحقق لها مكانة متميزة في المجتمع الدولي، تتيح لها القيام بدور إيجابي في مجال العلاقات الدولية. أما الدول التي لا تتمتع بقدر من القوة فإنها تفضل عادة أن تتخذ موقفاً سلبياً في هذا المجال، بهدف المحافظة على الكيان الذاتي فحسب.

ويتضح لنا من استقرار تطور العلاقات الدولية أنه يكاد يكون من المستحيل على الدول الصغرى أن تنجح بصورة مؤكدة في المحافظة على استقلالها، أو الإبقاء على كيانها، ما لم يتوافر واحد على الأقل من الشروط الخمسة التالية:

أ - تأييد الجماعة الدولية في مجموعها لبقاء الدولة الصغيرة مستقلة ذات سيادة حين يترتب على استقلالها تحقيق لبعض المصالح الخاصة لكل الدول الكبرى أو معظمها، والمثل القائم حالياً لدولة صغيرة تعتمد أساساً على تأييد الجماعة الدولية في مجموعها لبقائها كدولة مستقلة، هي الفاتيكان. فهي لا تعتمد للمحافظة على استقلالها على القوة العسكرية، أو على دولة كبيرة معينة، وإنما على تأييد جماعة الدول التي تؤمن أغلبيتها بالدين المسيحي.

ب - تأييد الدول الكبرى في مجموعها لبقاء الدولة الصغيرة متمتعة بالاستقلال حيث يترتب على سيطرة إحداها عليها تهديد لمصالح الدول الكبرى، ومن ثم تفضل هذه الدول الإبقاء على استقلال الدولة الصغيرة، حتى لا يقوم صراع فيما بينها حول السيطرة عليها. ففي مثل هذا الوضع يكون على الدول الكبرى الخيار بين أمور ثلاثة:



1. إما التسليم بتفوق الدولة الكبرى التي تضع يدها على الدولة الصغيرة.
2. أو الدخول في حروب ومنازعات لا نهاية لها.
3. أو ضمان استقلال الدولة الصغيرة وتخلي الدول الكبرى عن محاولة السيطرة، مقابل يقينها بأنها لن تخضع لسيطرة أي من الدول المنافسة.

وعادة ما تختار الدول الكبرى أحد الحلّين الثاني والثالث. أما الأمر الأول فلا يتصور وقوعه إذ من شأنه أن يؤثر على وضع الدول الكبرى وأمنها القومي. ومن الواضح أن اختيار الدول للحل الثالث يوفر للدولة الصغيرة ضماناً لاستقلالها لا فضل لها فيه، مثل سويسرا والنمسا، لما تتمتعان به من موقع جيو -ستراتيجي بالغ الأهمية، من شأن سيطرة إحدى الدول عليهما أو على إحداهما أن تكسبها ميزة لا يستهان بها في الصراع مع الدول الكبرى. وقد أدى هذا الوضع إلى أن تتفق الدول الكبرى عام 1955 على الاعتراف باستقلالهما وحيادهما خشية قيام صراع بشأنهما.

ج - إهتمام واحدة على الأقل من الدول الكبرى ببقاء الدولة الصغيرة مستقلة لما يحققه هذا الاستقلال من مصالح خاصة لها. والملاحظ أن ضمان الدولة الكبرى لاستقلال الدول الصغرى (كما هي الحال بين أمريكا و"إسرائيل") لا يكون إلا بمقابل، إذ ينتج عن اعتماد الدولة الصغيرة في المحافظة على استقلالها اعتماداً كلياً على الدولة الكبيرة، نوع من الخضوع الواقعي لتوجهاتها واستراتيجياتها، ومن ثم يصبح أمن الدولة الصغيرة في وضع التابع للدولة الكبيرة الضامنة واقعياً لاستقلالها.

د - إحتفاظ الدولة الصغيرة بجيش لا تستطيع أي من الدول الكبرى قهره بسهولة، ولا يعني هذا أن تكون الدولة الصغيرة في المستوى العسكري نفسه للدول الكبرى، إذ لو توصلت إلى هذا المستوى لأصبحت بدورها دولة كبرى. ولكن المقصود أن يكون جيش الدولة الصغيرة من القوة بحيث لا تعجز أي من الدول الكبرى على تحطيمه لو صممت على ذلك، ولكن مقابل تضحيات من جانبها تجعلها تفكر أكثر من مرة قبل الإقدام على ذلك.

هـ - إعتماد الدولة الصغيرة على منظمة عالمية كالأمم المتحدة أو منظمة إقليمية، أو السعي إلى الدخول في تحالفات عسكرية، لها من الإمكانيات ما يمكّنها من حماية الدول الصغيرة المشتركة في عضويتها إذا ما تعرضت لعدوان أو تهديدات خارجية.

الفصل الثالث

سياسة الأمن القومي واعتباراتها

تنحصر وظائف الدولة عادة في ثلاث وظائف رئيسة: حماية الاستقلال، وتأكيد سيادة الدولة، وحفظ الأمن الداخلي بمفهومه الواسع، بما يتضمنه ذلك من وجود سلطات شرعية تعمل على تحقيق الحياة الأفضل، أو تحقيق الرفاهية وإشباع رغبات الأفراد في كافة المجالات state welfare. وتسعى الدولة لتحقيق هذه الأهداف من خلال مجموعة من الخطط تتعلق كل منها بتحقيق أحد هذه الأهداف. وتحاول أيضاً إحداث التوازن والتكامل بين هذه الأهداف من خلال استراتيجية واحدة تضعها في محاولة أن يكون هناك تناسق بين هذه الأهداف وبين متطلبات تحقيقها على المستوى الداخلي وعلى المستوى الخارجي. هذه السياسة الواحدة هي سياسة الأمن القومي، التي تهدف بصورة عامة إلى دعم قوة الدولة في مواجهة غيرها من الدول بما يمكّنها من المحافظة على كيانها القومي ووحدة أراضيها.

ولا تختلف الدول مهما تباعدت مصالحها في فهم وتطبيق الوظيفتين الأولى والثانية، ولكن عندما نأتي إلى الوظيفة الثالثة - أي تحقيق الحياة الأفضل - تبدو لنا الخلافات الناتجة عن تباين الأنظمة والمصالح. وكان هذا الخلاف أكثر وضوحاً بين الدول التي تأخذ بالأفكار الرأسمالية وتلك التي كانت تأخذ بالأفكار الاشتراكية أو الشيوعية، قبل انهيار الاتحاد السوفياتي.

وتحاول الدولة - من خلال سياسة الأمن القومي - الدفاع عن كيانها اعتماداً على قدراتها الذاتية في مواجهة ما قد يتهددها من أخطار، فتخصص من الموارد والإمكانيات ما يتناسب مع طبيعة وحجم هذه الأخطار، واضعة نصب أعينها عجز الأمم المتحدة عن القيام بمسؤولياتها كاملة وتأثير الدول الكبرى على كل تحرك تقوم به الأمم المتحدة؛ ولذلك تحاول الدولة أن تقدّر بطريقة موضوعية المخاطر التي تواجهها في الداخل أو من الخارج، آخذة بعين الاعتبار ما لديها من مقدرة عسكرية واقتصادية وسياسية، وكيف يمكن استخدام هذه القدرات استخداماً سليماً حينما يتطلب الأمر استخدامها. وبعبارة أخرى كيف توازن الدولة بين مواردها والغايات التي ترجوها.

إن سياسة الأمن القومي تتضمن كافة الإجراءات التي تراها الدولة كفيلة لحماية كيانها، وتحقيق أمنها في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، وعادة تتولى هيئات متخصصة داخل الدولة وضع هذه السياسة التي تشمل عادة ثلاثة مجالات أساسية:

1 - **المجال السياسي**: ينقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسة هي:

أ - السياسة الخارجية: حيث أدى تشابك المصالح بين الدول بفعل التقدم في مجالات النقل والاتصال إلى "إلغاء" الحدود والمسافات بينها، وأصبح لكل دولة مجموعة من العلاقات المختلفة مع العديد من الدول بمختلف اتجاهاتها. وقد تتراوح السياسة الخارجية للدولة مع غيرها من الدول بين التعاون الكامل الذي يصل أحياناً إلى الوحدة أو الاتحاد بمختلف أشكاله، وبين الصراع واستخدام القوة المسلحة أو اللجوء إلى الحرب الباردة ومحاولة فرض النفوذ والسيطرة.

ب - السياسة الداخلية: هي كل ما يتعلق بسياسة الدولة الداخلية كنظام الحكم كما تحدده دساتيرها وقوانينها وتشريعاتها المختلفة، وتدخل في هذا الإطار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمل على توفير الأمن والنظام داخل الدولة.

ج - النشاط الدبلوماسي: تتصل الدولة بغيرها من الدول بالطرق الدبلوماسية، وتعمل على تدعيم أجهزة هذا الاتصال ووسائله، حتى تتجنب الصدام المباشر مع الدول الأخرى عن طريق اللجوء إلى المفاوضات وإلى الإقناع أو إبرام الاتفاقيات والدخول في تحالفات. كما تعمل على الاستفادة من نظام الأمن الجماعي في إطار الأمم المتحدة لتحقيق أهدافها، وتهدف سياسة الأمن القومي في هذه الحالة إلى تأكيد مكانة الدولة في المجتمع الدولي، ومحاولة التأثير وممارسة النفوذ على غيرها من الدول.

2 - **المجال الاقتصادي**: يعدّ الجانب الاقتصادي لسياسة الأمن القومي من الأهمية بمكان لارتباطه أساساً بتوفير احتياجات الدولة الاقتصادية أو بقدرتها تجاه الدول الأخرى. وكما تحس الدول باحتياجاتها الاقتصادية من الدول الأخرى، فهي تشعر أيضاً بأهمية ما تملكه من إمكانيات اقتصادية تستطيع استخدامها كورقة لتحقيق أمنها. وقد تتمثل هذه الإمكانيات فيما تملكه الدولة من رؤوس أموال أو خبرة أو منتجات مصنّعة أو مواد أولية أو أسواق لامتصاص التجارة ورؤوس الأموال، ولذا تسعى الدولة لزيادة قدرتها الصناعية وتعمل على توفير المواد الخام أو المواد الغذائية اللازمة ورفع كفاية العاملين في المجالات الصناعية، بالإضافة إلى دعم قدرتها المالية للوفاء بالتزاماتها المالية من دون المساس باحتياجات الدولة الأساسية.

ويشمل الجانب الاقتصادي في هذا النطاق مجالاً واسعاً يتجاوز إمكانيات الدولة الفعلية ومجموع نشاط الأفراد ليشمل العلاقات الداخلية والخارجية، بما في ذلك تطوير إمكانيات التطور العلمي لوسائل الإنتاج وغيرها، وذلك عن طريق استغلال العوامل الاقتصادية لمباشرة النفوذ في ميدان العلاقات الدولية، من خلال أساليب معينة وفقاً لما تمليه عليه سياستها.

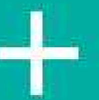
ونتيجة لأهمية تأثير الجانب الاقتصادي على سياسة الأمن القومي، أصبحت للمعلومات الاقتصادية أهمية قصوى تماثل أهمية المعلومات العسكرية والدبلوماسية، فهي تشمل كل ما يتعلق بالمصالح الاقتصادية للدولة في مختلف جوانبها، سواء المتعلقة بمصالحها الذاتية أو بمصالحها مع مختلف دول العالم، أياً كانت درجة علاقتها بها. لذلك فإن المجال الاقتصادي، يمثل جانباً هاماً لما له من تأثير على الأمن القومي للدولة.

3 - **المجال العسكري**: يهدف الجانب العسكري من سياسة الأمن القومي إلى حماية استقلال الدولة وسلامة أراضيها ضد أي عدوان قد يقع عليها. لذلك فهي تعمل على تدريب جندها وتسليحهم بالأسلحة الحديثة والاهتمام بخطط الدفاع سواء في أوقات النزاع أو في وقت السلم، وتقوم بإعداد الخطط الدفاعية والدراسات اللازمة لمواجهة الأخطار المحتملة أو المتوقعة. كما تقوم الدولة في الوقت نفسه بالارتباط بمجموعة من مواثيق الدفاع القادرة على ردع أي عدوان قد تتعرض له.

وعادة ما يكون الجانب العسكري في سياسة الأمن القومي للدول الصغيرة مقتصراً على قدرة الدولة دفاعاً عن النفس في مواجهة ما يمكن أن تتعرض له من عدوان. أما الدول ذات السياسات التوسعية فتستغل قدراتها العسكرية لتهديد الدول الأخرى أو العدوان عليها، لذلك تسعى لزيادة نفوذها من خلال مجموعة من مواثيق الدفاع أو التحالفات العسكرية مع غيرها من الدول التي يكون الهدف المعلن عنها عادة هو الدفاع عن النفس.

تجدر الإشارة إلى أن أثر القدرة العسكرية للدولة لا يقتصر على المصادر المرتبطة بالدفاع عن الدولة فحسب، فمن الواضح أنه لا يمكن إنكار أهمية ما تملكه الدولة من قوة عسكرية حتى في مجال المفاوضات السياسية حين تكون الدولة ذات القوة العسكرية في مركز القوة في مواجهة الدولة الأضعف تسلحاً.

وعند وضع سياسة للأمن القومي يميّز عادة بين نوعين من الأهداف: الأهداف التي ترتبط بوجود الدولة ذاتها وهي أهداف تتسم بالدوام النسبي؛ والأهداف المؤقتة التي تنشأ كنتيجة لبعض الظروف السياسية داخل الدولة. ويجب أن تأخذ سياسة الأمن القومي بعين الاعتبار النوع الأول



من الأهداف أو أن تتجنب تحقيق المكاسب السياسية المؤقتة. فالدولة قد تتعرض للخطر إذا هي انساقت وراء بعض الظروف أو النزاعات الداخلية وأغفلت أهدافها القومية. ومن الملاحظ أن هناك ميلاً لدى الدول التي تأخذ بالنظم الديموقراطية إلى تغليب الاعتبارات السياسية الداخلية على حساب بعض الأهداف الأخرى.

وتختلف سياسة الأمن القومي أيضاً بين الدول التي تأخذ بنظريات مذهبية متكاملة، وبين تلك التي لا تقوم سياستها على أفكار مذهبية متكاملة. ويبدو ذلك أكثر وضوحاً في المجتمعات التي تبلغ المذهبيات فيها حد التقديس.

ولهذا السبب لا يسمح أي مجتمع بأن توضع موضع الجدل، الافتراضات الفلسفية أو العقلية أو الأدبية التي يقوم هو عليها، لأن ذلك يعتبر تشكيكاً في قيمة المجتمع نفسه، بل وحقه وذاته في أن يعيش، ونجد لهذه الحقيقة الهامة أكثر من تفسير لها في المجتمعات التي تعتنق الفلسفة الماركسية لا تتسامح مع بحث علمي يناقش الفردية وباعث الربح الذي يقوم عليه نظامها. وهكذا الحال أيضاً في المجتمعات التي يبلغ نظام الحكم فيها مبلغ التقديس.

وتبدو أهمية المذهبية في الدول التي تأخذ في نظم حكمها بنظريات مذهبية متكاملة تستمد منها نظرتها لأمنها القومي كما هو الحال في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية بصفة عامة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية يقوم النظام على مذهب الحرية الفردية والحرية الاقتصادية ويعتبر نجاح الفرد أساساً لنجاح المجتمع باعتبار أن المجتمع نتاج لمجموعة أفراده. وعلى ذلك فالأمن القومي الأمريكي من هذه الناحية يهدف في المقام الأول إلى حماية الحرية الفردية داخل الولايات المتحدة فحسب بل وفي العالم كله باعتبار أن الإنسان لا يستطيع أن يكون حراً إذا كانت هناك مجتمعات تغلق أبوابها أمام النشاط الحر. والأمن القومي الأمريكي لا يقتصر على حماية النظام الاقتصادي في الولايات المتحدة والعالم الغربي فحسب، بل يسعى جاهداً لاستخدام كافة الوسائل لنقل هذا النظام ونشره في العالم أجمع. وفي المقابل كانت النظرة السوفياتية للنظام الشيوعي تقوم قبل انهيار الاتحاد السوفياتي على إلغاء كافة أشكال الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وسيادة الطبقة العاملة وقوى الإنتاج على الدولة من خلال الحزب الشيوعي باعتباره قائداً لنضال هذه الطبقة. وعلى ذلك كان الاتحاد السوفياتي كدولة - وإن كانت له متطلبات أمن قومي خاصة، - إلا أنه محكوم بالرؤية التاريخية وحتمية العمل والسعي لتغليب طبقة البروليتاريا في العالم والتصدي للمحاولات التي تعيق تحقيق المجتمع الشيوعي العالمي.

وتختلف سياسة الأمن القومي أيضاً بين الدول الكبرى والدول الصغرى. فهي لدى الدول الصغرى عادة ما تكون متغيرة وتربط بظروف الأوضاع القائمة. فمن الملاحظ أن هناك ميلاً شديداً في الدول الصغرى إلى الدمج بين السلطات. وإن استمرار هذا الدمج بين السلطات على قمة الدولة يميز هذه الدول بما يمكن أن يسمى "حكومة الإدارة"، وذلك بقدرٍ يجعل من جهاز الإدارة هو المؤسسة الوحيدة في الدولة وبقدر ما أنيط به من صلاحيات رسم السياسة وتقريرها، فضلاً عن وظيفة الجهاز الأساسية في التنفيذ. بل إن العمل السياسي لا يجد بصفة أساسية في الكثرة الغالبة من دول العالم الثالث، أسلوباً لتنفيذه إلا الأسلوب الإداري، والعمل الإداري يرقى بدوره في الكثير من المجالات إلى مرتبة القرارات السياسية. ويمتزج أمن الإدارة بأمن الدولة ونقدها بنقده.

أما سياسة الدول الكبرى في مجال الأمن فإنها تتميز عادة بالاستمرار والدوام، فمن الأخطاء الشائعة القول بأن سياستها يمكن أن تتقلب بذهاب رئيس أو مجيء رئيس، بل على العكس من ذلك، إذ إن هناك درجة من الاستمرارية في سياستها، وهي تتغير طبعاً، ولكن بناء على تغير في الظروف الموضوعية وليس بناء على تغير في القيادات.

بعض الاعتبارات في سياسة الأمن القومي

الاعتبار الأول: وهو تحديد حجم المصادر المادية والمعنوية المتاحة للدولة لتحقيق أهدافها وذلك لإيجاد توازن بين المصادر المتاحة والأهداف المطلوب تحقيقها، فانعدام التوازن بين مصادر الدولة وأهدافها يؤثر تأثيراً مباشراً على أمنها القومي. فقد تكون الأهداف المطلوب تحقيقها غير ممكنة في ظل الإمكانيات المتاحة للدولة. وعلى العكس فقد يتوافر للدولة من الإمكانيات ما يمكنها من تحقيق الأهداف المرجوة بل وأهداف أخرى. فإذا كانت الأهداف أكبر من حدود الإمكانيات وموارد الدولة فيؤدي ذلك إلى فشل في سياسة الأمن القومي وتصبح الدولة عاجزة عن تحقيق أهدافها، وتزداد خطورة هذا الوضع وتتعدى آثاره الدولة الواحدة إذا كانت هذه الأهداف تتضمن فيما بينها أهدافاً توسعية.

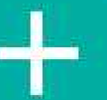
وإذا كانت الدولة تتمتع بموارد ومصادر كثيرة ومتنوعة ولم تقم باستغلالها، يترتب على ذلك عدم تحقيق أهداف كان من الممكن تحقيقها في ظل مواردها المتاحة. وبالتالي تفقد الدولة جانباً من طاقاتها وقدراتها، كان من الممكن استخدامها، لو أحسن توجيهها في إطار سياسة متكاملة، والوصول إلى أهداف أكبر.

الاعتبار الثاني: وهو إقامة التوازن بين مختلف المصادر المتاحة والأهداف المطلوب تحقيقها. بمعنى آخر، تقدير الموارد الاقتصادية والمالية المتاحة للدولة مع الأخذ في الاعتبار القدر اللازم من هذه الموارد لدعم قدرة الدولة العسكرية والحد الأدنى الواجب الحفاظ عليه من أجل مواطني الدولة ومدى قدرة البناء الاقتصادي للدولة على تحمل الأعباء الاقتصادية الناجمة عن تحقيق سياستها.

وترجع أهمية ذلك إلى أن سوء تقدير الدولة لقدراتها قد يحرمها من بعض الموارد المتاحة أو توجيهها في غير وجهتها الصحيحة وبالتالي يعرّض أمنها القومي للخطر، أو على أقل تقدير سيحرم أجهزة الدولة من تحقيق أقصى قدر لأمنها القومي كان من الممكن تحقيقه، كما إن إغفال جانب من جوانب الأمن القومي سيؤثر على كافة الأنشطة الأخرى.

ويلاحظ أخيراً أنه مهما اختلفت العوامل التي تشكل سياسة الأمن القومي الداخلية أو الخارجية أو الأسلوب الذي تمارس به، فهي تنبع أساساً من التصرفات البشرية والرغبات الجماعية والفردية التي تمارس في نطاق الدولة، فتتشكل بخصائص شعب هذه الدولة ومدى ثقافته وبشكل حكومته وبالأحوال الاقتصادية والاجتماعية السائدة والزعامات التي توجد فيه في وقت معين، وكذلك بالنظريات والأفكار التي يتبناها الرأي العام داخل الدولة. وبعبارة أخرى فإن القوة البشرية التي تمتلكها الدولة ومدى ما يمكن أن تقدمه من تضحيات من أجل سلامة الدولة، والتنظيم الاجتماعي السائد الذي ينظم الأوضاع الداخلية ومصادر الثروة التي تمتلكها الجماعة ومدى قوتها العسكرية وقدرتها على استخدامها هي الفيصل في إنجاح سياسة الأمن القومي.[2]

[2] د. بطرس بطرس غالي، حقوق الإنسان في 20 عاماً، مجلة السياسة الدولية، كانون الثاني 1979.



الفصل الرابع

أهمية المعلومات
في مجال الأمن القومي

لا يكفي أن تتمتع الدولة بنظام داخلي يحفظ لها تيسير علاقاتها الخارجية، بل يجب، حتى تمارس الدولة علاقاتها بنجاح، أن تكون لديها الإمكانيات التي تيسر لها العلم بما يدور في أرجاء العالم المختلفة، والقدرة على تحليل المواقف والأشخاص والزعامات القادرة على حسن التوجيه حتى تصل إلى تحقيق أهدافها القومية.

وليس للمعلومات بحد ذاتها أهمية للدولة، ما لم تحسن استغلالها، ولذلك يتطلب الأمر وجود ثلاثة أنواع من الأجهزة: الأول ويناط به جمع المعلومات وتوخي الدقة الكاملة قدر المستطاع. الثاني يتولى تفسير هذه المعلومات، وعادة ما تقوم به أجهزة فنية متخصصة تقوم بتحليل المعلومات وتصنيفها بحسب أهميتها ودلالتها؛ الثالث: يقوم بمراجعة هذه التحليلات واتخاذ القرارات النهائية بشأن المشاكل التي تواجه الدولة.

وقد أصبح من المتعارف عليه قيام الدول بجمع المعلومات اللازمة لها في مختلف المجالات، على الرغم من عدم وجود سند قانوني يبيح لها هذا العمل. ولم يأت القانون الدولي التقليدي صراحة بالتزامات، ولم ينص على منح الدول حقوقاً في مجال الحصول على المعلومات، أو تقديمها لغيرها من الدول، إلا إذا اعتبرنا أن حق الدولة في إرسال البعثات الدبلوماسية والتزامها باستقبالها هو أساس هذا الحق في ضوء ما هو معروف من أن المراقبة بهدف الحصول على المعلومات في نطاق القيود التي يفرضها القانون الدولي، والممارسة الفعلية لهذا الحق، هي إحدى الوظائف الرئيسية للبعثات الدبلوماسية. ونتيجة لذلك يثير العمل الذي تقوم به البعثات الدبلوماسية كثيراً من الخلاف، خاصة وأن التفرقة بين العمل الدبلوماسي البحت والعمل الدبلوماسي الذي يقوم أساساً أو ينطوي على جمع المعلومات هو من الأمور الدقيقة التي يصعب وضع الحدود بينها. ومن ثم كان من أوجه النقد الجدية التي توجّه إلى الحصانات أنها قد تكون غطاء للعمل غير الدبلوماسي.

الفصل الخامس

تطبيق الأمن القومي

عرفت الدول الصراع وممارسة الضغوط المختلفة على غيرها من الدول أسلوباً لتحقيق الأمن، حين كانت الحرب تعتبر - في ظل قواعد القانون الدولي التقليدي - أداة لحسم ما ينشب بين الدول من نزاعات لا يمكن التوصل إلى حلول لها بالطرق والوسائل السلمية. وجرى النظر إلى حق الدولة في شن الحروب بوصفه مترتباً ولصيقاً إلى أبعد حدود بمبدأ السيادة. وكانت وظيفة الحرب في ظل هذه الظروف كوظيفة المحكمة في العلاقات بين الأفراد نتيجة لفقدان السلطة العليا في المجتمع الأول.

وعرفت الدول أيضاً التعاون المشترك كأسلوب لتحقيق الأمن حين أدركت مخاطر الصراع على أمنها، وأن الصراع لا يتفق مع أسلوب التنظيم الدولي الذي ارتضته أسلوباً للعيش مع غيرها، حيث بات التعاون مبدأ من المبادئ المتعلقة بجوهر التنظيم الدولي، ولقد كان للصراع والتعاون أثر محدود في الماضي حين كانت النزاعات محدودة الأثر تقتصر عادة على أطرافها فحسب. أما في عالم اليوم، الذي تزايدت فيه العلاقات الدولية وتشابكت بفعل العديد من العوامل، فإن الأمر يختلف، فنتائج الصراع أو التعاون لم تعد تقتصر على أطرافها بل امتدت دائرتها واتسعت آفاقها إذ إن هناك كثيراً من المجالات تتطلب تكاتفاً وتعاوناً من كافة الدول.

وانعكست الأفكار السابقة على آراء الفقهاء حول الأسلوب الأمثل لتحقيق الأمن القومي فانقسمت إلى نظريتين أساسيتين: الأولى ترى أن مصالح الدول تختلف فيما بينها وتتعارض، ويؤدي هذا التعارض إلى الصراع فيما بينها، ومن ثم كان على الدولة أن تعمل على زيادة قوتها لمواجهة أي صراع محتمل مع غيرها. فتحقيق الأمن القومي لا يتم إلا من خلال الصراع المستمر مع غيرها من الدول.

أما النظرية الثانية فلا ترى حتمية للصراع أو الخلاف في المصالح بين الدول، فقد تكون هناك خلافات في المصالح يمكن التغلب عليها أو التوصل إلى حلول تتناسب مع رغبات كل طرف في الأمن وذلك بالطرق السلمية. ولذلك فإن الأسلوب الأمثل هو التعاون المشترك لحل

المشكلات المتعلقة بالأمن، فالصراع لن يحقق الأمن المرغوب بل يزيد من احتمـالات نـشوب نزاعات قد تتحول إلى صدام مسلح بين الدول.

ويعطي أنصار الفريق الأول أهمية خاصة لظاهرة صراع القوى في ميدان العلاقات الدوليـة، باعتبار أن القوة وحدها هي الضامن لبقاء الدولة، وأنه بقدر ما لديها من قوة يتحدد وضعها فـي المجتمع الدولي ولهذا ينقسم العالم إلى دول كبرى وأخرى صغرى، وتسيطر الدول الكبرى علـى مجريات الأمور في المجتمع الدولي. وتتخذ من المصالح العالمية سبيلاً للوصول إلى أكبر قـدر من القوة اقتناعاً منها بأن الصراع مع غيرها من الدول هو أمر حتمـي يفرضـه واقـع الحيـاة الدولية.

أما أنصار الفريق الثاني فيرفضون تلك الأفكار مستندين في ذلك إلى أن الصراع ليس أمـراً حتمياً بين الدول بل هو اختلال وظيفي في المجتمع الدولي، حيث تتجه طاقات الدول وإمكانياتهـا إلى أهداف أخرى خلاف المرجو تحقيقها. وإذا كان أسلوب الصراع يتفق مع ظـروف المجتمـع الدولي فيما مضى، فإنه يتعارض مع ما وصلت إليه الجماعة الدولية من تقدم وترابط. فالدول لـم تعد قادرة الآن على الانفصال عن المجتمع الدولي بل أصبحت مدفوعة بعوامل متعددة مع غيرها من الدول ولم يعد بمقدورها أن تقف أمام ظاهرة التقدم العلمي والفني التي نقلت الأفكـار عبـر الحدود وكسرت حاجزي الزمان والمكان، لذلك فهم يرون أن الأسلوب الأمثـل لتحقيـق الأمـن القومي يكون من خلال التعاون وتبادل الأمن بين الدول.



الفصل السادس

الصراع الدولي كأسلوب لتحقيق الأمن القومي

عكست الدراسات التي أجريت حول أثر الصراع على الأمن القومي، خلال فترة الحرب الباردة، ذلك الاتجاه الذي يرى أن تحقيق الأمن القومي يعتمد في المقام الأول على زيادة قوة الدولة في مجالات الصراع المختلفة مع الدول الأخرى. وبالتالي فإن الدولة حين تدخل في علاقات مع غيرها من الدول يجب أن تأخذ بعين اعتبارها أن تحقيق أمنها القومي يكون من خلال زيادة قوتها. فأمن الدولة يقبع في قوتها من خلال تطوير علاقات القوى في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية مع غيرها من الدول.

وظهر في هذا المجال ما يعرف باسم نظرية الأمن المطلق Absolute Security التي لا تعتمد فيها الدولة في تحقيق أمنها على النوايا الطيبة للدول الأخرى، بل تعتمد أساساً على قوتها الذاتية في صراعها مع غيرها من الدول، وإن على الدولة أن تأخذ ذلك بعين الاعتبار، وإلا كانت مقصرة في القيام بوظائفها، وفي التزاماتها لتحقيق الأمن تجاه مواطنيها.

وظهرت أيضاً نظرية الأمن القائم على القوة Security based on Power التي ترى أن تحقيق أمن الدولة يعتمد في المرتبة الأولى على مقدار ما تحوزه من قوة.

وترتب على سيادة نظرية الصراع الدولي ظهور أفكار جديدة لتحقيق الأمن القومي، كنظرية الحرب الكلية Total war ونظرية الحرب الشاملة all-out war وهي نظرية وليدة التطور في أسلحة الدمار الشامل التي لا تقتصر آثارها على النواحي العسكرية أو المقاتلين وحدهم، بل تتعددى ذلك لتشمل كافة جوانب الحياة داخل الدولة.

ولما كان استخدام أسلحة الدمار الشامل في أي صراع من جانب أحد الأطراف لن يمكّنه من جني ثماره، لذلك كان تحقيق الأمن من خلال الحرب الكلية أو الشاملة أمراً مستحيلاً. فكان من الطبيعي البحث عن نظريات وأفكار أخرى لتحقيق الأمن. فظهر في هذا المجال ما يعرف بنظرية



الحرب المحدودة Limited war والتي كانت تعتبر متنفساً للصراع بين الدول الكبرى في فتـرة الحرب الباردة.

وتعني الحرب المحدودة تلافي مواجهة بين الدولتين العظميين وأن تنتقل ساحة الصراع واقعياً إلى دول العالم الثالث التي تُرسم فيها الحدود بين الطرفين كما رسمت في أوروبا. ولكن نظريـة الحرب المحدودة لم تستطع أن توفر الحلول لبعض المشاكل الدولية التي قد يترتب على معالجتها بهذا الأسلوب أن تتحول إلى مواجهة بين الدولتين العظميين. فتطورت هذه النظريات لتنتج نظرية أخرى هي نظرية التوتر المحكوم Controlled Tension، وتقوم هذه النظرية على أساس تقسيم المشاكل الدولية إلى ثلاثة أنواع:

الأول - المشاكل التي يمكن حلها أو القابلة للحل. لذا وجب العمل على حلها قبـل أن تتفـاقم وتزداد حدتها.

والثاني - المشاكل التي يمكن حلها تدريجياً.

والثالث - المشاكل المستعصية الحل. وهي التي يتم التعامل معها بصورة نحاول الحفاظ عليها من الانفجار مع الاعتراف بوجود هذا التوتر من مصالح الدول الكبرى.

ويؤخذ على النظريات السابقة أن تحقيق الأمن المطلق لدولة ما في مجتمع يضم دولاً مـستقلة ذات سيادة يعني التهديد المطلق لغيرها من الدول، وانعدام الأمن لغيرها. كما إن الأمن القائم على القوة يتطلب من الدولة بصورة مستمرة الدخول في دائرة الصراع مع غيرها مـن أجـل زيـادة قوتها. لذلك يرى البعض ضرورة تحقيق التوازن بين رغبة الدولة في تحقيق أمنها المطلق وبـين التزامها بالقواعد الدولية في علاقتها مع غيرها من الدول. فهناك ثلاثة عوامل مرتبطة ومتكاملـة لتحقيق هذا التوازن وهي: -حاجة الدولة للأمن - إلتزام الدولة بقواعد القـانون الـدولي. عامـل الاستقرار الدولي. ويجب العمل على إيجاد توازن بين هذه العوامل وعدم غلبة عامل بعينه علـى غيره من العوامل، إذ إن من شأن عدم التوازن بينها أن يؤثر على أمن الدولة والعلاقات الدوليـة ذاتها.

خلاصة: يشهد عالم اليوم ظاهرة جديدة يطلق عليها الظاهرة العالمية الكونية التي تعني انتقال المعلومات بغير سدود، إنتقال لرأس المال بغير قيود وانتقال للأفراد بغير حـدود. وتبـدو هـذه الظاهرة أكثر وضوحاً في مجال الاقتصاد والاتصال ونقل المعلومات وأدت هذه الظاهرة الجديدة إلى التداخل بين أمور السياسة والاقتصاد، دون اعتداد بأن المجتمع الدولي يتكون مـن دول ذات سيادة تقف على قدم المساواة. وعملت الثورة العلمية وعالمية الاقتصاد على اجتياح ما يقسم العالم

من الحدود السياسية التي بدت أقل صموداً، وما ترتب على ذلك من تآكل في سلطات الدولة، وفتح الباب أمام صور جديدة للتدخل المباشر وغير المباشر في أمور كانت تعد من الشؤون الداخلية للدول. وأسهم ذلك في تغيير مفهوم السيادة التقليدي الذي كانت الدول تتمسك بها في الماضي لدرء تطلعات الدول ومنعها من التدخل في شؤونها الداخلية.

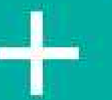
وقد دفعت هذه التطورات الدول إلى ضرورة أن تعيد تقييمها لمفاهيم كثيرة بما في ذلك مفهوم الأمن. وأصبح على الدول خاصة النامية منها أن توازن بين اعتبارات أمنها من ناحية وبين ضرورة مواكبة التطورات العلمية الحديثة واللحاق بركب الدول المتقدمة من ناحية أخرى، كما أصبح لزاماً عليها أن تتواجد في الساحة الدولية لكي تشارك وتؤثر في العلاقات الاقتصادية المستقبلية بما يحقق مصالحها.

ولعل الأثر المباشر والملموس للثورة العلمية في مجال الاتصالات ونقل المعلومات يبدو واضحاً في تأثيره على النظريات التقليدية للسيادة. كما يبدو تأثير ظاهرة كونية الاقتصاد في ظهور مرحلة جديدة من مراحل الصراع والتنافس الاقتصادي.

إن ثورة الاكتشافات العلمية في مجال النقل والاتصالات ونقل المعلومات عبر الأقمار الاصطناعية وقنوات المعلومات أحدثت تغييراً في مفهوم السيادة، وأصبحت الممارسة الفعلية لمظاهر السيادة تتحقق بقدر ما تحوزه الدولة من إمكانيات يوفرها التقدم العلمي في شتى المجالات.

لقد أصبحت ممارسة السيادة كاملة لدى بعض الدول ومحدودة لدى البعض الآخر. وأصبح كمال السيادة ونقصها من الناحية السياسية، مرتبطاً بما للدول من إمكانيات علمية وفنية متقدمة تتيح لها معرفة ما يدور في إقليمها، بل وفي أقاليم غيرها من الدول. وأصبح لبعض الدول معلومات تزيد في كثير من الأحيان عما يتوافر من معلومات لدى الدولة صاحبة الشأن، ولم تعد الحدود السياسية صعبة الاختراق بل أصبحت أقل صموداً أمام التقدم التكنولوجي.

وترتب على ظاهرة عالمية الاقتصاد ظهور أسلوب جديد من الصراع الدولي. وأصبحت القوى الأكبر في الحلبة الرئيسية للصراع في الشؤون العالمية مشغولة بصراع جديد من أجل النفوذ الاقتصادي والسيادة الصناعية وهو ما يطلق عليه "الجغرافيا الاقتصادية" Geoeconomic.



كما أصبحت ترسانة الجيو -إكونوميك تضم أسلحة قديمة وأخرى جديدة مثل التعريفة الجمركية وقرارات الحد من الواردات والحواجز التجارية وإقامة مناطق للتجارة الحرة، وتهدف هذه الأسلحة إلى السيطرة الصناعية للمستقبل بتحقيق تفوق تكنولوجي حاسم.

وفي إطار الرؤية الجديدة للتنافس الاقتصادي بين الدول أصبح تحقيق التفوق أو التقدم الاقتصادي يعادل القوة العسكرية. كما إن التقدم الإنتاجي يعادل تطوير الأسلحة. وكذلك فإن اقتحام السوق الذي تسانده الدولة لا يقل أهمية عن القواعد العسكرية في أراضي الدول الأجنبية كما يماثل النفوذ الدبلوماسي.

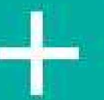
وإذا كانت الأهداف في ظل نظرية الجيوبوليتيك هي ضمان وتوسيع السيطرة الفعلية على الأرض واكتساب نفوذ دبلوماسي على الحكومات الأجنبية وتحقيق أعلى مستوى ممكن للمعيشة للسكان، فإنها في ظل نظرية الجيو -إكونوميك لا يقتصر الهدف الاقتصادي الموازي فقط على تحقيق التقدم الاقتصادي، بل يهدف أيضاً إلى الاحتفاظ بأدوار تؤديها الدولة في الاقتصاد العالمي ومواجهة التحديات القادمة مثل تطوير الجيل القادم من الأسلحة وأجهزة الكمبيوتر والتكنولوجيا الحيوية والمواد المتفوقة من الإنتاج الصناعي.[3]

[3] مجلة السياسة الدولية، العدد 127، كانون الثاني / يناير 1997، ص 32 وما بعدها.



الباب الثاني

الأمن القومي الإسرائيلي
بين المفاهيم والواقع التطبيقي



مدخل عام

لقد شغلت قضية أمن "إسرائيل" دوائر الأمم المتحدة والدول الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن وكل دول العالم المعنية باستقرار أوضاع منطقة الشرق الأوسط أكثر من نصف قرن. وقبل قيامها عام 1948، شغلت الحركة الصهيونية العالم، سنوات طويلة بأمن يهود أوروبا الذين اضطهدتهم النازية وإقامة دولة يهودية آمنة لهم في فلسطين. في حينه تلاقت تطلعات اليهود نحو الدولة مع مصالح دول أوروبا والولايات المتحدة الأميركية في استعمار المنطقة واستغلال ثرواتها. وحاول بعض الدول الأوروبية التكفير عما اقترفته النازية من جرائم ضد اليهود في ألمانيا وبولندا، ولكن هذا حصل على حساب تجاهل مصالح وتطلعات الشعوب العربية وخاصة على حساب أمن واستقرار شعب فلسطين في دولة خاصة به على أرضه التي ورثها عن الآباء والأجداد. وهكذا أرغم الفلسطينيون ظلماً وعدواناً على دفع ثمن أمن يهود أوروبا وتطلعات الصهيونية العالمية، وكأن الفلسطينيين هم الذين اضطهدوا اليهود وأوقعوا بهم المجازر. وبعد قيام "إسرائيل" عام 1948 واعتراف العالم بها، وضعت القيادة الإسرائيلية مسألة الأمن في قمة أولوياتها وبلورت استراتيجية متكاملة لمفهوم أمن قومي وسبل تحقيقه وحددت قواعده الأساسية على النحو التالي:

1 – اعتبار الأراضي التي حصلت عليها عبر قرار الأمم المتحدة رقم (181) وبالقوة عام 1948 – 1949 لا توفر الأمن الاستراتيجي لدولة "إسرائيل"، ولا تلبي الحقوق التاريخية لليهود في فلسطين. وهي رفضت - ولا تزال ترفض - ترسيم وتحديد حدودها النهائية مع جيرانها الفلسطينيين وتعتبره مساساً بأمنها وعقيدتها.

2 – رفض الالتزام بتنفيذ أي قرار للأمم المتحدة يمس بأمن دولة "إسرائيل"، وعدم توقيع أية اتفاقات أو معاهدات دولية أو إقليمية يمكن أن تعرّضها للخطر.

3 – الاعتماد في صيانة أمن الدولة الخاص على القوى الذاتية واعتبار القوى الخارجية الأخرى مجرد قوى فرعية مساعدة، وبناء المؤسسات الأمنية والقدرات العسكرية الكفيلة بذلك.

4 – تكريس وتعزيز وجود "إسرائيل" وأمنها بنقل أكبر عدد من يهود العالم إليها وتهجير أكبر قدر ممكن من الفلسطينيين وتدمير قراهم ومصادرة أراضيهم وممتلكاتهم وموارد رزقهم. وقد شكلت الحكومات الإسرائيلية دائرة خاصة بأملاك الغائبين وهي من أكثر المؤسسات سرية في "إسرائيل" حتى الآن.

5 – رفض الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني وإنكار حقوقه في فلسطين. ورفض التفاوض المباشر وغير المباشر مع أية جهة فلسطينية ممثلة له حتى عام 1991 أثناء مؤتمر مدريد.

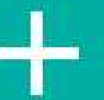
6 – رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وممتلكاتهم في "إسرائيل"، واعتبار عودتهم خطراً استراتيجياً على الأمن القومي الإسرائيلي بما في ذلك هوية "إسرائيل" ووجودها. والعمل على تجيير حل مشكلتهم بالتفاوض مع الدول العربية المعنية ومؤسسات الأمم المتحدة في إطار توطينهم واستيعابهم في أي مكان في العالم باستثناء "إسرائيل".

7 – الدخول في مفاوضات مباشرة مع الدول العربية كل على انفراد كل الخلافات الثنائية ورفض التفاوض مع وفد موحد يمثلها أو يمثل مجموعة منها، والعمل على التوصل إلى اتفاقات ثنائية ومعاهدات صلح مع كل طرف على انفراد وبما يحقق أمن "إسرائيل" الكامل بأقل كلفة ممكنة.

8 – إخضاع العلاقات الدولية والإقليمية لصالح تعزيز أمن إسرائيل وتحقيق أهدافها القومية الاستراتيجية وبناء التحالفات وعقد الاتفاقات على هذا الأساس.

9 – توظيف الإمكانيات المالية اليهودية العالمية وتكييف بناء الاقتصاد والتعليم والثقافة ومؤسسات المجتمع المدني لخدمة أمن "إسرائيل" القومي.

10 – عقد التحالفات مع حلف "الناتو" (شمالي الأطلسي) الذي انتصر على المعسكر الاشتراكي حليف العرب، واستخدام الأساليب المبدئية وغير المبدئية والوسائل المباحة وغير المباحة والمحرمة دولياً وغير المحرمة لتحقيق الأهداف في المجال الأمني. و"إسرائيل" كانت قد عرفت كيف تتلاعب على الشرعية الدولية فاستثمرت رفض العرب والفلسطينيين قرار الأمم المتحدة رقم 181 (قرار التقسيم) واستغلت خطابهم السياسي العاطفي بعد ثورة عبد الناصر 1952 ونجحت بإقناع العالم بأن العرب يريدون إلقاء "إسرائيل" في البحر. وأبقت بالتالي قضية اضطهاد يهود أوروبا حية، وسنت قوانين الجنسية وحق العودة ونجحت بواسطة تلقي مختلف أنواع المساعدات الخارجية في تجميع أكبر نسبة من يهود الشتات في العالم، داخل المستوطنات المستحدثة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.



وهكذا يتبين أن "إسرائيل" جعلت من أمنها القومي قضية مصيرية مقدسة تتحكم أولاً وأخيراً في تحديد اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي. وهي زرعت ثقافة الحقد والكراهية ضد العرب والفلسطينيين في عقول مواطنيها، وظلت تنظر لمن بقي من الفلسطينيين في أرضهم كثعبان يرقد في فراش المجتمع الإسرائيلي، وهي تعاملت معهم باستمرار كأعداء وفرضت عليهم أحكاماً عرفية قاسية وجائرة.

وعلى الرغم من تخلي أغلبية العرب، منذ سنين طويلة عن الخيار العسكري (1973 آخر حروب العرب حسب مقولة الرئيس المصري أنور السادات) وتراجعهم عن أفكارهم الداعية إلى تدمير دولة "إسرائيل"، وتخلي الفلسطينيين عن تحرير كامل فلسطين وعن الكفاح المسلح كخيار وحيد لحل الصراع، بل ودخولهم في مفاوضات مباشرة معها، وعقدهم عدة اتفاقيات صلح وتبادل العلاقات الدبلوماسية والتجارية وسواها، إلا أنهم لم ينجحوا في إقناع "إسرائيل" بالتخلي عن مفاهيمها وثوابتها الأمنية التقليدية القديمة، ولم يستطيعوا - ولن يستطيعوا أبداً - نزع ذريعة الأمن من القيادات الإسرائيلية المختلفة واستخدامها كمبرر للهروب من دفع استحقاقات السلام مع سوريا ولبنان والفلسطينيين. بل إن القيادات الإسرائيلية حولت وباستمرار مسألة أمن الكيان إلى ذريعة دائمة للعدوان والتوسع وتحقيق الأحلام التاريخية.

وتؤكد مراجعة الاتفاقات العربية – الإسرائيلية المؤقتة القديمة والحديثة مع مختلف الأطراف العربية، أن "إسرائيل" لم تدخل في مثل هكذا اتفاقات إلا من أجل تحقيق مطالبها الأمنية الخاصة حتى ولو حساب سيادة الأطراف المعنية على أجزاء من أراضيها وحقوقها الشرعية والقانونية. وبالرغم من كل الاعتداءات الإسرائيلية الواضحة والجرائم المرتكبة في هذا المجال، فقد فشل العرب والفلسطينيون في إقناع العالم بأنهم مهددون في أمنهم اليومي، كما ولم ينجحوا في نزع ذريعة الأمن من يد القيادة الإسرائيلية بالرغم من تفوقها وامتلاكها كل وسائل العدوان التقليدية وغير التقليدية.

الفصل الأول

الاستراتيجية والأمن القومي: إشكالية التعريف

أ) هل العقيدة القتالية هي الأمن القومي نفسه؟

ثمة جملة من المصطلحات التي يصعب تحديدها بدقة نظراً لتداخلها وتشابكها وتشابهها. وتشكل هذه المصطلحات طيفاً منتشراً بين نقطتين هما: السياسة العليا للدولة والاستراتيجية العسكرية. وإذا كانت السياسة العليا تمثل أعلى درجات القيم السياسية والقومية وأكثرها تجريداً، فإن الاستراتيجية العسكرية تمثل العسكري والإجرائي.

وإذا حاولنا تصور نقط الطيف المختلفة لقلنا إن "السياسة العليا" للدولة هي السياسة التي تعبر عن العقد الاجتماعي السائد في المجتمع وعن ثوابته وإيديولوجيته وأهدافه الكبرى ورؤية النخبة الحاكمة (التي تقبلها غالبية أعضاء المجتمع) للأرض والشعب والحدود وهوية العدو وهوية الصديق.

تأتي بعد ذلك "الاستراتيجية العليا" وهي الخطط العامة المدروسة التي تعالج الوضع الكلي للدولة من خلال الاستخدام الأمثل لجميع مصادر القوة المتاحة حتى يتسنى تحقيق الأهداف الكبرى لهذه الدولة، وتنسيق جميع إمكاناتها الاقتصادية والبشرية (أي القوة القومية) لتلبية أهداف الأمن القومي، كما حددته السياسة العليا، ضمن كل الظروف الممكن تصورها، سواء في حالة الحرب أو السلم. ففي حالة السلم يكون هدف الاستراتيجية العليا دعم القوى المعنوية، وتنظيم توزيع الأدوار بين مختلف المرافق، والحفاظ على تماسك المجتمع ضد الظواهر الداخلية التي قد

تهدد هذا التماسك (ظاهرة المخدرات في الولايات المتحدة – الهجرة غير الشرعية في كثير من المجتمعات الأوروبية).

أما "الأمن القومي" لأية دولة فهو دفاع ووقاية ضد الأخطار الخارجية مثل وقوع الدولة تحت سيطرة دولة أخرى أو معسكر أجنبي أو اقتطاع جزء من حدودها أو التدخل في شؤونها الداخلية لتحقق دولة خارجية صالحها. وفي حالة الحرب هو الذي يحدد أعضاء التحالف المشترك في الحرب بقصد تحقيق الهدف السياسي للحرب وهو الذي يخطط للسلم الذي يعقب الحرب. ولهذا المعنى مفهوم الأمن القومي مفهوم متعدد الأبعاد يمثل نواحٍ عسكرية واقتصادية واجتماعية.

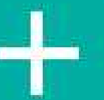
ويتفرع من كل هذا ما يسمى "العقيدة العسكرية القتالية" وهي تعبر عن تصورات القيادة السياسية/ العسكرية العليا لطبيعة الحرب التي تتوقع خوضها في المستقبل، سواء من ناحية النتائج السياسية أو الإجراءات العسكرية. ومن ثم فالعقيدة العسكرية تشمل تصور الدولة المعنية لأسلوب الاستعداد للحرب اقتصادياً ومعنوياً، وكذلك كيفية إنشاء وتجهيز القوات المسلحة وطرق إدارة الحرب. وهي تعتمد بصورة مباشرة على البنية الاجتماعية للدولة وعلى حالتها السياسية.

وفي "إسرائيل" يذهب كثير من العسكريين للإشارة إلى "العقيدة العسكرية القتالية" باعتبارها نظرية "الأمن القومي".

ب – سياسة الحرب

في الدرجة التالية للعقيدة العسكرية القتالية تأتي الاستراتيجية العسكرية أو (سياسة الحرب). وهي الاستراتيجية أو السياسة التي توجّه الحرب (مقابل الاستراتيجية العليا التي تحكم هدف الحرب)، وتضع المخططات اللازمة لتحقيق النصر العسكري مهتدية في ذلك بمبادئ العقيدة العسكرية.

وبدلاً من أن نتوه في فوضى المصطلحات فإننا سنتصور أنها كلها تكوّن متصلاً أو كلاً غير عضوي، مليء بالتغيرات، أقصى اطرافه السياسة العليا للدولة (والعقد الاجتماعي للمجتمع)، ومن الناحية الأخرى الاستراتيجيا العسكرية. وهنا سنستبعد السياسة العليا للدولة الصهيونية باعتبار أننا يتناول الثوابت الأيديولوجية الصهيونية؛ أو سنفترض وجود نقطتين أساسيتين: الاستراتيجيا والأمن القومي. والاستراتيجيا تقترب من السياسي والأيديولوجي. أما الأمن القومي فيقترب من العسكري والإجرائي. ورغم الفصل بين المصطلحين فإنهما متداخلان، وبالتالي لا بد من التعامل مع السياسي في علاقته مع العسكري، ومع العسكري في علاقته بالسياسي.



الفصل الثاني

الأمن القومي الإسرائيلي:
النظرية والمبادئ العامة

الدلالة العامة للأمن القومي الإسرائيلي تعني مجموعة التدابير والاحتياجات النظرية والعملية الخاصة بحماية المجال الإقليمي للكيان الغاصب. على أن المجال الإقليمي هنا لا يعني الرقعة الجيوبوليتيكية من الأرض فقط، بل يشمل الثروات الاقتصادية والأيديولوجيا السياسية والأهداف التوسعية والتدابير الواجب اتخاذها لتكريس السيادة الصهيونية على الأراضي المحتلة. وبالتالي فنظرية الأمن القومي الإسرائيلي لا تتضمن تعزيز القوة العسكرية وحسب، بل تشمل أيضاً السياسة الخارجية والتقدير الاستراتيجي للواقع الجيوبوليتيكي المحيط بكيان الدولة، ومدى التناقض أو التقارب الأيديولوجي بين الكيان وبين الدول المجاورة، ودراسة إمكانيات الدول المعادية للكيان وقدراتها العسكرية والبشرية والاقتصادية والجيوبوليتيكية، وتحديد نقاط القصور أو التفوق لدى هذه البلدان لاتخاذ الاحتياطات اللازمة في مواجهتها، إذا اقتضى الأمر، أو تحديد حماية أمنية قومية إزاء الأخطار المحتملة الظهور من قبل الأعداء المباشرين أو توطيد صلات التقارب والتعاون مع البلدان الصديقة والحليفة للدولة المعنية من أجل الحصول على مساندة لها في حال نشوب صراع بينها وبين دولة معادية.



من هذا المنطلق العام نستطيع أن نحصر الأركان الأساسية التي تستند عليها نظرية الأمن القومي الإسرائيلي حسب واقعها الجيوبوليتيكي وتطبيقاتها الاستراتيجية بركنين أساسيين تستند إليهما كل العناصر الأمنية الإسرائيلية اللاحقة، وهما المرونة من جانب والتلاحم الفكري مع الواقع من جانب آخر. ووفق هذا المنهج العام في ممارسة العناصر الواقعية للنظرية، صاغت "إسرائيل" فكرة أمنها منطلقة من إدراكها لوضعها الجغرافي - السياسي وكيانها "القومي" الموجود داخل رقعة مهددة في وجودها الكلي لتماسها الحدودي مع أعدائها المباشرين من الدول العربية.

لقد بنت "إسرائيل" نظريتها الأمنية على التقدير الدقيق والمتواصل لجوانب القوة أو الضعف للبلدان العربية، فهي دولة عسكرية في حالة مواجهة دائمة مع أعدائها، على أن هذه المواجهة لا توضع باستمرار في سياق عملية الحرب الفعلية أو المواجهة العسكرية المستمرة، بل هي احتمال موجود يحدث في فترات غير محددة، وقد تكون مفاجئة على الأكثر مقترنة بشروط دولة ومحفزات إقليمية محيطة بها. لذلك انصب اهتمام "إسرائيل" الأمني الأول على الناحية العسكرية قبل السياسة الخارجية. فالسياسة الخارجية أمست تابعاً يخضع للاحتياجات العسكرية بهدف توفير الاستعداد الدائم للمواجهة. وقد صاغت "إسرائيل" نظرية أمنها القومي طبقاً لاستراتيجية وتكتيك حربيين بالاعتماد على إدراك دقيق لإمكانيات الدول العربية المواجهة لها. ومن أهم الإمكانيات التي تأخذها "إسرائيل" بعين الاعتبار، العامل البشري والتفوق العددي للدول العربية والقاعدة الاقتصادية القومية واتساع الرقعة الجغرافية السياسية لهذه البلدان، مما يوفر لها عمقاً استراتيجياً يؤهلها عسكرياً لحركات الدفاع والتراجع التكتيكي ثم الهجوم العام.

إن هذه العوامل الثلاثة تمنح الدول العربية قدرة على القيام بحرب طويلة الأمد ليس باستطاعة "إسرائيل" تحمّلها بسبب العامل البشري المحدود والإمكانيات الاقتصادية التي تعتمد في معظمها على المساعدات الأمريكية. ولذلك فإن "إسرائيل" تحرص على كسب النصر في كل معركة أو حرب مع العرب، لأن هزيمة "إسرائيل" الاستراتيجية لمرة واحدة في معركة أو حرب يعني تهديد وجودها "القومي"، في حين أن عدم كسب العرب للنصر في معركة واحدة أو معارك عدة لا يعني تهديداً لوجودهم القومي أو لكيانهم السياسي.

لقد أخذت "إسرائيل" هذه العوامل الأساسية بالحسبان لأجل صياغة نظرية أمنها القومي التي تركزت بالتالي، وفقاً لهذه العوامل، في اتجاهين: الأول اتجاه اسراتيجي نظري عام، والثاني وهو

الأكثر أهمية، اتجاه استراتيجي عسكري وتقني خاضع للمؤثرات السياسية أو الجغرافية العسكرية. ومن التحام هذين الاتجاهين تتكامل نظرية الأمن القومي الإسرائيلي.[1]

وإذا أردنا تلخيص المبادئ الأساسية في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي يمكننا الإشارة إلى ما يلي: لقد فسر "بن غوريون" ومساعدوه العسكريون منذ مطلع الخمسينيات مفهوم الأمن القومي مدفوعين بالحاجة لتأمين جوهر البقاء المادي بأبسط المعاني العسكرية لحماية البقاء بأنه الحيلولة دون المساس بالأنفس والممتلكات والأراضي.

إستند "بن غوريون" في حل معضلة البقاء والوجود هذه إلى أربعة مبادئ أساسية يتمحور حولها الأمن القومي الإسرائيلي ويندرج في طيات كل واحد منها العديد من المبادئ الهامة، وهذه المبادئ هي كالتالي:

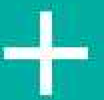
1 - **مبدأ التحالف مع القوى العظمى** ولا سيما اليوم مع الولايات المتحدة حيث وصلت "إسرائيل" إلى مرتبة "الثروة الاستراتيجية" وإلى توقيع أكثر من اتفاق للتعاون الاستراتيجي، ولا سيما في مجال ما سمي بمبادرة الدفاع الاستراتيجي أو حرب النجوم ومن ثم في استراتيجية ما سمي "مكافحة الإرهاب" أي إخضاع العالمين العربي والإسلامي بصورة ساحقة.

2 - **مبدأ التحكم في المنطقة**، وذلك من خلال ضرب محاولات التحالف أو الوحدة العربية بصورة جزئية أو كلية والعمل على فرض حزام من العزلة على الوطن العربي بواسطة ما يسمى دول الجوار الجغرافي على غرار حلف "السانتو" في الخمسينيات الذي كان يضم كلاً من تركيا وإيران (الشاه) وإثيوبيا، وكذلك محاولة فصل مصر عن محيطها والقضاء على زعامتها للعالم العربي. يضاف إلى هذا سعي "إسرائيل" لاستغلال الأقليات الإثنية والمذهبية من خلال تضخيم عوامل الخوف والشك في صفوفها وجذبها إليها لتكون أداة تفتيت ووسيلة مساعدة في التحكم بالمنطقة.

3 - **مبدأ التفوق العسكري**، ويقوم على أساس أن من حق "إسرائيل" منع أية جهة إقليمية معادية لها في المنطقة من أن تمتلك قوة عسكرية قادرة على تهديد أمنها. كما ويقوم هذا المبدأ أيضاً على امتلاك زمام السيطرة والتفوق النوعي وتحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي في مجال التسليح

---

[1] حرب الفضاء ونظرية الأمن القومي الإسرائيلي، د. علاء طاهر، الصلاح للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 1991، ص 52.



والتصنيع الحربي وعلى عدم الاعتماد في المقابل على المواثيق الدولية والاتفاقــات والمعاهــدات التي تأتي بصفة إلحاقية لا أكثر.

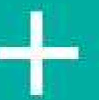
4 - **مبدأ الردع والحرب الوقائية**، وهو يرتبط بالمبدأ السابق لأن من مضامين الــردع تــوفير القوة العسكرية القادرة على إقناع الخصم بأنه لا جدوى من مقاومته، وبالتالي توفير القدرة علــى تحقيق الأهداف السياسية للأمن القومي الإسرائيلي.

وعلى هذه الخلفية بلورت "إسرائيل" بعض جوانب عقيدتها العسكرية على أساس شن الحــرب الوقائية أو توجيه "ضربة الإجهاض"، وعلى الإمساك بزمام المبادرة في شن الحرب ونقل الحرب إلى أراضي العدو. وغالباً ما كانت تختلط هذه المفاهيم الدفاعية بمفاهيم هجومية غايتهــا قــضم أراضي الدول المجاورة بالقوة وقضم ما يمكن أن تبنيه هذه الدول من عوامل القوة وهذا كله فــي ظل عقلية ذرائعية انتهازية.

وفي المفهوم التقليدي للأمن القومي الإسرائيلي يرى أستاذ العلوم السياسية في جامعة بار إيلان الدكتور افرايم انبار،[2] أنه منذ تأسيس ما يسمى "دولة إسرائيل" وزعماؤها يشعرون بأنها تواجــه خطراً وجودياً نابعاً من رغبة الدول العربية في القضاء عليها. وهــم أدركــوا أيــضاً أن القــوة العسكرية أساسية جداً لتأمين قدرة البلاد على البقاء. ونتج من ذلك أن إسرائيل رصدت الكثير من الموارد لتطوير آلة عسكرية قوية. وإدراكاً منها أنها دولة صغيرة محاطة بــالكثير مــن الــدول العربية، فإنها سعت للحصول أيضاً على مساعدة القوى غير الإقليمية للتعويض عن التفاوت فــي مواردها وموارد العالم العربي.

وقد أدرك دافيد بن غوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل، أن بناء دولة قوية عسكرياً أمر مهم جداً من أجل البقاء في الشرق الأوسط، وهو يقول: "لقد وقفت إسرائيل معتمدة على قوتها الذاتية، وهي ستقف بحزم إن هي وثقت بنفسها أولاً وقبل كل شيء كقوة متنامية العظمة". وشــعر بــن غوريون أيضاً أنه لا يمكن الاعتماد كلياً على الحلفاء، الأمر الذي أدى إلى المزيد مــن التــشديد على الاعتماد على النفس. ولقد عنى هذا المفهوم أمرين: حرية التصرف فــي وجــه التحــدي، والقدرة العسكرية على القيام بذلك على نحو فعال. وعلى الرغم من إدراكها للحدود التي تفرضها حقيقة كون البلد بلداً صغيراً، فإن "إسرائيل" أملت في التوصل إلى قدرة تمكنها من الــرد بــشكل منفرد على أي تحد أمني ومن بناء قوة رادعة. ويقول إنبار أن هدف "إسرائيل" كان يكمــن فــي

[2] المصدر السابق ذكره.

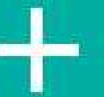


"الاستقلال" في الحالات التي دعاها شمعون بيريس عام 1975 "الحالات الحاسمة بشكل استثنائي".

في الماضي كانت النخبة السياسية "الإسرائيلية" تبدي الشكوك فيما يتعلق بالطبيعة الحميدة للعلاقات الدولية، وكان الكثير من قادتها يؤمنون بأن اليهود يواجهون عالماً من غير اليهود والمعادين أو غير الجديرين بالثقة. وقد عززت التجربة التاريخية اليهودية في القرون الماضية، و"الهولوكوست" في القرن الحالي، نزعة السياسة الواقعية، وضخّمت الشعور بانعدام الأمان وبالعزلة لدى الكثير من الإسرائيليين. ثم جاء النزاع مع العالم العربي ليزيد من إحساس "إسرائيل" بعدم الأمان.

وبسبب هذا الشعور من عدم الأمان وبالعزلة تحديداً، حسب رأي إنبار، إنشغلت "إسرائيل" على الدوام بتأمين راعٍ لها من بين القوى الدولية العظمى. فقد اعتبر الزعماء الإسرائيليون التحالف مع القوى العظمى عنصراً مهماً في تأمين الدعم السياسي والاقتصادي، والأهم من ذلك كله الحصول على الأسلحة الحديثة، و شعروا أن التحالف مع قوة عظمى يحسّن قدرة "إسرائيل" على العمل مستفيدة من التوازن الخارجي. وهو يوفر أيضاً بعض الردع الإضافي من خلال الالتزام بالدفاع عن طرف آخر. ومنذ الخمسينيات كان السعي للحصول على مساعدة قوة دولية - الولايات المتحدة الأمريكية - يهدف إلى تحييد ما اعتبر أنه تهديد من قبل الاتحاد السوفياتي، وإلى زيادة قدرة "إسرائيل" على العمل في مواجهة الحلفاء المحليين للسوفيات.

ويقول إنبار أيضاً بأن "إسرائيل" تبنت في سنواتها الأولى مبدأ عدم الانحياز، وتحاشت الوقوف إلى جانب أحد طرفي الصراع الكوني، أي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وبعد ذلك وخلال الخمسينيات، توصلت "إسرائيل" تدريجياً إلى اعتبار أن التحالف مع القوى الغربية سيكون مفيداً في الصراع مع العالم العربي المعادي، إلا أنه لم يسمح لإسرائيل بالانضمام إلى المعاهدات التي عقدها الغرب في الشرق الأوسط. كما إن حلف شمال الأطلسي رفض بدوره القبول بانضمامها إليه. فتبخرت طموحات "إسرائيل" في الانضمام إلى حلف رسمي مع الغرب على الرغم من أنها كانت تدرك أن مثل هذا التحالف سيقضي على حريتها في العمل. وهكذا اكتفت "إسرائيل" قبل عام 1967، وكذلك في مرحلة لاحقة، بالحصول على الأسلحة من القوة الأوروبية وفرنسا بشكل خاص. وكانت مستعدة للتخلي عن بعض حريتها في العمل لقاء تحسين علاقاتها مع بعض المصدّرين المحتملين للسلاح، أملاً في تعزيز قدراتها العسكرية؛ وبعد عام 1967 كانت الاقتراحات الرامية إلى عقد معاهدة دفاعية بين "إسرائيل" والولايات المتحدة ترفق باشتراط



انسحاب "إسرائيل" الكامل من الأراضي المحتلة في حرب الأيام الستة وهو شرط لم تكن "إسرائيل" تستسيغه. وبعد عام 1973، وفي وقت كانت التهديدات الأمنية في تصاعد حاد، وجدت "إسرائيل" نفسها معزولة إلى حد كبير في السياسة الدولية؛ وأخذ الزعماء الإسرائيليون يبذلون جهداً أكبر للحفاظ على علاقة جيدة مع الولايات المتحدة.

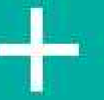
ولكن على الرغم من العمق والاتساع اللذين اتسم بهما التعاون الاستراتيجي بين البلدين أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، إمتنع الطرفان عن الدخول في تحالف رسمي. وفي الوقت نفسه كانت "إسرائيل" تشدد دائماً على أنها لا تتوقع أن يحارب الآخرون مكانها أو أن يشاركوا بشكل مباشر في الدفاع عنها. وكان ذلك مفيداً للمطالبة بالمساعدة الغربية من دون ربطها بشروط دبلوماسية. وكان لهذا التوجه أثره في تمكين قادتها من زيادة قدرة "إسرائيل" على حرية العمل.

كان الاستراتيجيون الإسرائيليون يعرفون أن على الجيش الإسرائيلي أن يخطط لحروب سريعة نظراً للتفاوت بين "إسرائيل" والدول العربية، وهو ما يمكن تحقيقه عبر العمليات الهجومية، وساعدت التكتيكات الهجومية في تجنب وقوع "إسرائيل" في وضع يحتم عليها أن تتعامل مع جبهتين أو أكثر في وقت واحد. كذلك عززت العمليات الهجومية المفاجئة من حرية "إسرائيل" في الحركة، وذلك عبر السماح لها باختيار اللحظة الدبلوماسية المناسبة فيما تقلل إلى الحد الأدنى فرص التدخل الخارجي الفاعل سواء من القوى العربية المهاجمة أو القوى العظمى.

كذلك فإن التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي تطلب بناء قوة عسكرية تسمح لإسرائيل بأن تواجه لوحدها التهديدات الإقليمية. وبعد حرب عام 1973 زادت "إسرائيل" كثيراً عديد جيشها وزادت مخزونه من الأسلحة لتقليل الحاجة إلى الدعم من خارج المنطقة والحؤول دون التدخل الخارجي. وطورت أيضاً صناعة حربية كبيرة كان الدافع الرئيس لها هو الخوف من أن تصبح الأسلحة التي يحتاجها الأمن الإسرائيلي غير متوافرة لأسباب سياسية في السوق العالمية. كذلك سعت "إسرائيل" بل تمكنت من إنتاج الأسلحة القتالية الرئيسية لكل سلاح من أسلحة الجيش الإسرائيلي - الجو والبر والبحر. وشرعت "إسرائيل" في إنتاج طائرة "كفير" المقاتلة النفاثة بعد الحظر الفرنسي عام 1967. ودفع رفض بريطانيا بيع دبابات "تشيفتن" لإسرائيل، هذه الأخيرة إلى تصنيع دبابة مركافا. كما إن الصعوبات التي واجهتها إسرائيل في شراء زوارق الدورية السريعة في الستينيات أدت إلى إنتاج زوارق الطوربيد من طراز "ساعر".

إلا إنه وبعد حرب عام 1973 بدأ حلم "إسرائيل" بالاعتماد على الذات على صعيد التسلح بالتبخر بعدما ازدادت حاجات الجيش الإسرائيلي بشكل هائل وأخذ يتنامى اعتماد "إسرائيل"

الاقتصادي والعسكري والدبلوماسي على الولايات المتحدة. إلا أن الصناعات الحربية إستمرت في التوسع، وطورت أقسام الصيانة للتقليل من الاعتماد على المصدّرين الأجانب. وكذلك أنتجت الصناعة الإسرائيلية الكثير من المنتجات الحربية، وطورت أسلحة مستوردة على نحو يخدم الحاجات المحددة للجيش الإسرائيلي. وشملت تنمية البنية التحتية لإنتاج الأسلحة الحديثة - الخيار النووي. ولقد كان الدافع لهذا البرنامج - حسب رأي انبار - والذي بدأ أوائل الخمسينيات هو أيضاً الخوف الوجودي نفسه، إلى جانب التقويم القائل بأنه في حال الهزيمة في حرب تقليدية لا ينتظر مساعدة الحكومات الصديقة، لقد فهم الخيار النووي على أنه يشكل الضمان في حال خسرت "إسرائيل" قدراتها الدفاعية التقليدية أو في حال حصلت الدول العربية على أسلحة نووية، وبالتالي فإن "إسرائيل" رفضت الانضمام إلى معاهدة حظر التسلح النووي وأعلنت منذ عام 1965 أنها لن تكون الدولة الأولى التي تدخل السلاح النووي إلى المنطقة - وهو إعلان مبهم إلى حد ما. ولقد كانت سياسة "إسرائيل" الغامضة في الشؤون النووية مقيدة أيضاً في الحصول على أسلحة تقليدية فضلاً عن أن برنامج "إسرائيل" النووي يجسد أكثر من أي جهد آخر في الحقل الأمني تفضيل "إسرائيل" لزيادة قوتها وحرية عملها.



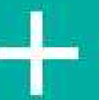
الفصل الثالث

البعد الصهيوني لنظرية الأمن القومي في "إسرائيل" [3]

تعد نظرية الأمن القومي في "إسرائيل" ذات مركزية خاصة بالنسبة للكيان الصهيوني. فالمشروع الصهيوني مشروع استيطاني مبني على نقل كتلة بشرية لتحل محل الفلسطينيين وتغيّبهم ضمن ما يسمى بنظرية (العربي الغائب)، وتلغي تاريخهم وتستولي على أرضهم، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلاّ من خلال العنف والقوة العسكرية وخلق الحقائق الاقتصادية والسياسية والاستيطانية، وهذا هو الإطار الحقيقي الذي تدور داخله نظرية الأمن الإسرائيلي. وما عقلية الحصار سوى نتاج لهذا الوضع البنيوي، أي إن نظرية الأمن الاسرائيلي والهاجس الأمني يفترضان أن الصراع حالة دائمة.

هذا الإدراك يعبر عن نفسه في كثير من المفاهيم التي تشكل ركائز نظرية الأمن القومي في "إسرائيل" والتي تدور جميعها حول فكرة إلغاء الزمان والارتباط بالمكان: فهناك نظرية الأمن الأبدي، أي إن أمن "إسرائيل" مهدد دائماً، وإن حالة الحرب مع العرب حالة شبه أزلية وإن البقاء هو الهدف الأساسي للاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية.

[3] موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية – عبد الوهاب المسيري؛ المجلد السابع؛ ص 268.



وقد عبّر حاييم أرونسون عن هذه الرؤية في إحدى دراساته بالإشارة إلى ما سماه "حرب المئة عام" (1882 – 1982) أي الحرب الدائمة بين العرب والصهاينة. وهو يذهب إلى أن هذه الحرب لا تزال مستمرة، ويفسر ذلك على أساس أن "إسرائيل" بلد غربي حديث يعيش في وسط عربي لا يزال يخوض عملية التحديث؛ ومن ثم فهو معرّض للقلاقل ولا يمكن عقد سلام معه. ويتوقع أرونسون أن تستمر الحرب لفترة أخرى إلى حين الانتهاء من تحديث العالم العربي. كما تحدث موشيه ديان عن موقف "اللاخيار"، حيث على المستوطنين أن يستمروا في الصراع إلى ما لا نهاية (وأسطورة المساداة الشمشونية تعبير عن هذه النظرة السوداوية).

إسحق رابين استخدم تعبير "الحرب الراقدة" لوصف العلاقة القائمة بين "إسرائيل" والمحيط العربي، كما استخدم الكثير من القيادات الإسرائيلية تعبيرات مشابهة مثل تعبير "الحرب منخفضة الحدة، التي تشير كلها إلى غياب الحدود الواضحة بين حالة الحرب وحالة السلم في علاقة الدولة الصهيونية بمحيطها.

ويرى كثيرون من أعضاء المؤسسة العسكرية الإسرائيلية أن التوجه نحو السلام هو مجرد مرحلة انتقالية يلتقط العرب فيها أنفاسهم ليعاودوا القتال (وهو ما أثبته تاريخ الصراع عبر الأعوام المئة السابقة) ومن ثم يصبح من الضروري محاصرة العنصر البشري الفلسطيني وقمعه بضراوة (مثلما حصل أثناء الانتفاضة ومثلما يظهر في المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي). أما بالنسبة للعرب فلا بد من ضربهم باستمرار لبث روح اليأس فيهم وإقناعهم بأن الاستمرار في تبني الصراع العسكري كوسيلة لاستعادة الحقوق غير مجدٍ.

وإذا كان الزمان تكراراً رتيباً لا يأتي بالسلام أو التحولات الجذرية، لا يبقى إذن سوى المكان، الثابت الذي لا يعرف الزمان. وبالفعل نجد الأرض تشكل حجر الزاوية في الأيديولوجية الصهيونية وفي نظرية الأمن القومي الإسرائيلي. فالأرض الخالية من العرب أي من الزمان العربي، هي المجال الحيوي الذي يمكن توطين الشعب اليهودي فيه وتحويله إلى عنصر استيطاني يقوم على خدمة المصالح الغربية في إطار الدولة الوظيفية. ومن دون الأرض سيظل الشعب اليهودي شعباً مشرداً مطارداً بلا سيادة سياسية أو اقتصادية. والأرض التي يستولي عليها الصهاينة لا بد أن تعقّم من زمانها التاريخي العربي، لكي تصبح أرضاً بلا تاريخ وبالتالي بلا شعب.

لكل هذا نجد أن نظرية الأمن الإسرائيلي تؤكد البعد المكاني الجغرافي بشكل مبالغ فيه، وتهمل البعد التاريخي (الزماني – الإنساني). وإذا قبلته فإنها تفعل ذلك صاغرة وتحاول الالتفاف

حوله تماماً مثلما تكشف الطرق الالتفافية الصهيونية حول القرى العربية. ولـذا فنظريـة الأمـن الإسرائيلي تدور داخل فكرة الحدود الجغرافية الآمنة (ذات الطابع الغيتوي من غيتو أي المعزل) التي تستند إلى معطيات جغرافية مثل الحدود الطبيعية (نهر الأردن – هضبة الجـولان – قنـاة السويس). وقد اقترح حاييم أرونسون ما سماه "الحائط النووي، أي أن تقبع "إسرائيل" داخل حزام مسلح تحميه الأسلحة النووية وهي فكرة بسيطة مجنونة، تتجاهل العنصر البشري الملتحم بالجسد الصهيوني نفسه. ولا تختلف فكرة المستوطنات، القلاع المحصنة كثيراً عن الحائط النووي، وهي سلسلة من المستوطنات التي تحيط بحدود "إسرائيل" في الضفة الغربية وقطاع غـزة ومرتفعـات الجولان والنقب، وهي مستوطنات أمنية مختلفة عن تلك التي أقيمت لأسباب دينيـة واقتـصادية، وهي تحافظ على العمق الاستراتيجي للمراكز البشرية والاقتصادية وتحول دون تعرض "إسرائيل" للهجمات العربية، كما أنها تحقق النصر في حالة الهجوم بأقل قدر ممكن من الخسائر في الجانب الإسرائيلي، وتوفر الفرصة للقوات الإسرائيلية للقيام بأعمالها الانتقامية والتوسـعية فـي الـدول العربية المجاورة.

وتأكيد عنصر الأرض يظهر في انشغال التفكير العـسكري الإسـرائيلي بمحدوديـة العمـق الاستراتيجي للدولة الصهيونية. فـ"إسرائيل" في التصور الصهيوني كلها منطقة حدودية، ومن ثم لا يمكن السماح مطلقاً بأن تدور الحرب داخل أرض "إسرائيل". ومن هنا لا يوجد مجال لعقيـدة دفاعية في الفكر العسكري الإسرائيلي، نظراً لأن أي فشل في العقيدة الدفاعية سيؤدي حتماً إلـى اختراق "إسرائيل" نفسها. والذي عمّق هذا الاحساس هو إدراك القيادة الإسرائيلية ضعف القاعـدة السكانية الإسرائيلية بالنسبة للقوة البشرية العربية. ومن هنا حتمية ضرورة تفادي الحرب الفجائية وضرورة تحصين الحدود بعدد من المستوطنات وضرورة السبق لتوجيه الضربة الأولـى مـن خلال حرب خاطفة لتجنب الحرب الطويلة والحرب الاستنزافية (لأن "إسرائيل" لا تتحمل التعبئـة العسكرية الشاملة لفترة طويلة) وضرورة إلحاق خسارة فادحة سريعة بالطرف العربي المهـاجم لئلا تجبر "إسرائيل" على تقديم تنازلات سياسية أو إقليمية.

وإزاء غياب العمق الاستراتيجي للكيان الصهيوني، يحدد الفكر العسكري الإسرائيلي ما يسمى "ذرائع الحرب" على نحو فريد من نوعه. فالدولة الصهيونية تعتبر كل دولة عربية مسؤولة عـن أي نشاط فدائي ينطلق من أراضيها، وازدياد هذا النشاط يعد ذريعة من ذرائع الحرب. ويـضاف إلى هذه الذرائع التالية:

1 – قيام حشود عسكرية عربية على أي جانب من حدود "إسرائيل".

2 - تغيير ميزان القوى العسكرية على حدود "إسرائيل" الشرقية نتيجة دخول قوات دولة أخرى إلى الأردن، أو قيام وحدة سورية الطبيعة أو إنشاء أو قيام دولة فلسطينية معادية على حدود "إسرائيل".

3 – تهديد الأمن القومي الإسرائيلي بسبب حصول الأطراف العربية على أفضلية نوعية في سباق التسلح (مثل التسلح غير التقليدي النووي أو الكيماوي).

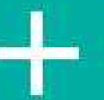
4 – إغلاق المضائق أو الممرات المائية، أو أية خطوط بحرية أو جوية.

5 – تحويل مصادر المياه في لبنان أو في الجولان أو الأردن بطريقة ترى "إسرائيل" أنها تهدد أمنها المائي.

لقد حددت الحركة الصهيونية فكرة الأمن بشكل جغرافي وأسقطت العنصر التاريخي، وتصورت أنه عن طريق الاستيلاء على قطعة ما من الأرض أو على هذا الجزء أو ذاك في العالم العربي وعن طريق التحالف مع الولايات المتحدة والقوة العسكرية، فإنها تحل مشكلة الأمن وتصل إلى الحدود الآمنة. ولكن الانتصارات الإسرائيلية التي كانت ترمي إلى تحقيق الأمن كانت تؤدي إلى نتيجة عكسية على طول الخط، حتى وصلت التناقضات إلى قمتها مع انتصار عام 1967، وكان لا بد من تحسم هذه التناقضات، وهو الأمر الذي أنجزت القوات المصرية والسورية يوم 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1973 جزءاً منه. ثم اندلعت الانتفاضة لتبين العجز الصهيوني.

مع هذا تجدر الإشارة إلى أن ثمة اختلافات داخل المعسكر الصهيوني في مدى هيمنة مقولة الأرض. ويمكن القول إن صهيونية الأرض (الليكودية) هي تعبير عن هذا التمركز الشرس حول الأرض وإهمال الزمان والتاريخ. أما الصهيونية الديموغرافية أو السكانية (العمالية) فهي تعبير عن إدراك الوجود العربي والزمان العربي وربما استعداد للتعامل معه. وإن كان التعامل يظل في إطار المطلقات الصهيونية، وهي أن أرض فلسطين، أي أرض "إسرائيل" في المصطلح الصهيوني، هي ملك خالص للشعب اليهودي وحده (وكما تنص على ذلك لوائح الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي). ولكن إذا اختلف الصهاينة بشأن بعض التفاصيل فثمة إجماع صهيوني راسخ بأن أمن "إسرائيل" يتوقف على الدعم الغربي لها، وخاصة الدعم الأميركي، ولذا لا يوجد أي اختلاف بشأن هذه النقطة.

والحقيقة التي غابت عن أذهان الزعامات الصهيونية هي أن أمن "إسرائيل" يمثل مشكلة كيانية لأن "إسرائيل" كيان مزروع بلا جذور، مموّل من الخارج من قبل يهود الغرب والدول الإمبريالية



الغربية، لا يتفاعل مع الواقع التاريخي العربي المحيط به. ولكي تدافع "إسرائيل" عن أمنها أي كيانها، يضطر الكيان الاستيطاني الشاذ إلى أن يعسكر نفسه عسكرة تامة ليتحول إلى المجتمع القلعة، الذي تجري العسكرية في عروقه والذي لا توجد فيه أية فواصل بين الشعب والجيش. وما تنساه الزعامات الصهيونية - بغض النظر عن مقدار الأمن الذي سيصل إليه هذا المجتمع وبغض النظر عن حجم انتصاراته - فإن عليه أن يخوض الحرب تلو الحرب ليدافع عن أمنه "المهدد" وذلك بسبب الحركة الطاردة في المنطقة. لقد بدأ الاستيطان الصهيوني مستنداً إلى أسلوب المستوطنات ذات السور والبرج وعاش المستوطنون داخل هذا الأمن المؤقت يحلمون بالأمن النهائي. وقد صعّدت المؤسسة الصهيونية آمالهم بأن "السلام سيحل عن قريب". وخاض المستوطنون، ومن بعدهم الدولة الصهيونية عدة حروب للوصول إلى الأمن النهائي والحدود الآمنة إلى أن كان عام 1973 وكانوا لا يزالون يقفون وراء قناة السويس خلف سور وبرج كانا يعرفان باسم "خط بارليف الذي كان يحيط بالحدود الآمنة المفترضة. ثم تحولت "إسرائيل" بأسرها إلى أسوار وأبراج وطرق الثقافية يحيط بها حزام أمني ثم "خط أزرق" في لبنان وسلسلة من المستوطنات في الجولان، ومعابر مسلحة مع السلطة الفلسطينية.

ومع استمرار المقاومة والانتفاضة في لبنان وفلسطين بدرجات متفاوتة من الحدة ثبت أن نظرية الأمن الإسرائيلي، كما حددتها المؤسسة العسكرية، لا أساس لها ولا سند، فسقطت أجزاء كبيرة من العقيدة الصهيونية وانكشف الغطاء عنها.

إن التعريف الصهيوني للأمن شجرة غير مثمرة، فالحدود الجغرافية الآمنة لا يمكنها أن تهزم التاريخ، والأمن لا يتحقق داخل المكان وحسب، عن طريق الآلات والردع التكنولوجي، وإنما يتحقق داخل الزمان. فالأمن الدائم والنهائي والحقيقي هو علاقة بين مجموعات بشرية تعيش داخل الزمان وليس أسطورة لا تاريخية تفرض عن طريق الردع التكنولوجي. والدولة الصهيونية غير قادرة على تحقيق الأمن لشعبها أو للآخرين. ومع هذا نجحت المؤسسة الحاكمة في إقناع الجماهير الإسرائيلية أنها لا يمكن أن تتعايش إلا داخل الكيان الصهيوني الشاذ، وعلينا أن نثبت أن العكس هو الصحيح، فصهيونية هذا الكيان هي السبب في انعدام أمنه وهي السبب في الزج بالجماهير الإسرائيلية في حروب متتالية. إن الصهيونية تتبنى رؤية تفترض انفصال اليهودي عن الأغيار ووحدته مع كل يهود العالم. وتحاول الدولة الصهيونية أن تترجم هذا الافتراض إلى حقيقة فـ"إسرائيل" تحاول أن تظل بمعزل عن حركة التاريخ في المنطقة العربية وتتحرك في إطار فكرة وحدة "التاريخ اليهودي" ولذلك فهي تمنع الفلسطينيين من العودة إلى ديارهم، ولكنها

في الوقت نفسه تقوم بالحملات المسعورة لتهجير يهود الاتحاد السوفياتي (سابقاً) ثم تبحث عن "الأمن" بعد هذا. وعلى العرب أن يثبتوا للإسرائيليين أن السير عكس الاتجاه الصهيوني هو المخرج الوحيد، أي دولة تعبر عن حركة التاريخ في المنطقة وتنتظم كل سكان فلسطين بغض النظر عن انتمائهم الديني أو العرقي، دولة منفصلة عن ديناميات "التاريخ اليهودي" الوهمية متحررة من التصورات الخاصة بـ"وحدة الشعب اليهودي" في كل زمان ومكان.

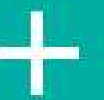
وقد شبه أحد الكتاب الإسرائيليين نظرية الأمن بأنها عبادة وثنية للعجل الذهبي (الشيء – المكان) الذي رقص حوله الإسرائيليون والعبرانيون مهملين عبادة الله الحق المتجاوز للطبيعة والمادة والمكان.

تطورات مفهوم الأمن القومي

لقد انطلق الأمن القومي الإسرائيلي من مقولة في غاية البساطة والسذاجة وهي أن فلسطين أو "أرض إسرائيل" هي أرض بلا شعب. ومن ثم إذا وجد هذا الشعب فلا بد أن يغيب، أي أن مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي ينطلق من إنكار الزمان العربي والوجود العربي والفلسطيني على وجه التحديد. وهذا يعني ضرورة فرض الوجود الصهيوني والشروط الصهيونية بكل الوسائل المتاحة، أي أن ردع العرب وإضعافهم هو هدف أساسي للأمن القومي الإسرائيلي، وأن على الجيش الإسرائيلي أن يحتفظ بقدراته العسكريةن وأن على الدولة الصهيونية أن تحتفظ بعلاقاتها المتينة بالعالم الغربي الذي يدعمها ويموّلها ويضمن تفوقها العسكري الدائم.

ومع هذا طرأ على مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي بعض التعديلات نتيجة الحروب العربية – الإسرائيلية والمتغيرات والمعطيات الجغرافية والسياسية عنها، وما تغير خلال هذه السنوات فقط أدوات تحقيق هذا الأمن، ولكن ليس بمعنى التغير الكامل والإحلال. وقد تطور مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي عبر عدة مراحل، فقد قام هذا المفهوم في مرحلته الأولى على الضربة الاستباقية ثم على الحدود الآمنة أي حدود يمكن الدفاع عنها من دون اللجوء إلى حرب وقائية. ويلاحظ في هذه النظرية غلبة المكان على الزمان بشكل تام، إذ ينظر إلى الشعب العربي باعتبار أنه يجب القضاء عليه تماماً أو تهميشه، فنظرية الحدود الآمنة إعلان عن نهاية التاريخ العربي.

لقد تضافرت مجموعة من العوامل تاركة آثاراً مهمة على مجمل الأوضاع في المنطقة العربية وعلى مقوّمات مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، حيث شهد عقد التسعينيات تحولات وتطورات غيرت مفاهيم كثيرة كانت راسخة، وقلبت توازنات كانت مستقرة، حيث اختفى الاتحاد السوفياتي من الخريطة العالمية، مما أدى إلى فقدان العديد من الدول العربية الفاعلة حليفها



الاستراتيجي القديم، وإلى انعدام هامش المناورة أمامها، الأمر الذي قلص إلى حد بعيد قدرتها على شن حرب ضد "إسرائيل"، ولكنها (التحولات) أدت إلى تقوية الموقف الإسرائيلي في الميزان الاستراتيجي العام، فضلاً عن اتساع نطاق هجرة اليهود السوفييت وخاصة من العلماء ذوي الكفاءات والخبرات؛ كما تنامت العلاقات الروسية - الإسرائيلية حتى توّجت بتوقيع اتفاق للتعاون الأمني الدفاعي في نهاية عام 1995. وفي ظل الأحادية القطبية التي انفردت بها الولايات المتحدة تم توطيد التحالف الاستراتيجي الأميركي – الإسرائيلي، وامتد إلى مجال أنظمة التسلح الكبرى التي تعتمد في الأساس على الثورة التكنولوجية، كما أبرزت تلك التطورات العالمية علوّ شأن الاقتصاد والاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية. ورغم ذلك فلم تعد الخيارات السياسية أمام "إسرائيل" بالاتساع الذي كانت عليه سابقاً، وهذا ما يفسر مقولة جيمس بيكر، وزير الخارجية الأميركي الأسبق بأن ""إسرائيل" الكبرى فكرة غير واقعية وغير ممكنة". لأن مثل هذا الهدف يتطلب أن يكون لدى "إسرائيل" قوة تمكنها من فرض سيطرتها على المنطقة من دون دعم خارجي تتحمل الولايات المتحدة تكلفته السياسية والمالية وتتحمل معها مزيداً من العداء من قبل الشعوب العربية.

وعلى صعيد البيئة الاقليمية أثبتت خبرة الحروب العربية – الإسرائيلية فشل الحرب في تأمين السلام لـ"إسرائيل" وعجزها عن توفير الأمن لها، في حين رأى عدد كبير من أعضاء المؤسسة الصهيونية أن التفاوض مع العرب بضمانات دولية قد يلبي الحاجة إلى الأمن، وخصوصاً في ظل تزايد إدراكها أنها رغم تفوقها العسكري لم تتمكن من فرضه الاستسلام غير المشروط على العرب. بل على العكس فقد تمكن العرب من تجاوز العديد من مضاعفات وآثار هذا التفوق. وأثبتت حرب عام 1973 وغزو لبنان الفاشل عام 1982 محدودية القوة الإسرائيلية وعجزها.

ثم جاءت الانتفاضة، ويمكن القول، إن أقوى ضربة وجهت لنظرية الأمن الإسرائيلي هي الانتفاضة التي أصبح بعدها إنكار وجود الشعب الفلسطيني غير ممكن. ومن هنا كان الاعتراف بهم بوصفهم "الفلسطينيون" كما في صيغة مدريد واتفاقية أوسلو. وبذلك لم تعد نظرية الأمن الإسرائيلي تختص بالأمن الخارجي إذ أصبح الداخل هو الآخر مصدر تهديد، وهو مالا تستطيع "إسرائيل" حياله شيئاً. فهي لا تستطيع أن تحرك جيوشها لقمع الانتفاضة، وبذلك أسقطت الانتفاضة جزءاً كبيراً من الدور الوظيفي للجيش الإسرائيلي، ولو مؤقتاً، كما إنها غيرت مفهوم الأمن لديها. من كونه تهديداً خارجياً إلى كونه هاجساً أمنياً داخلياً لا يمكن السيطرة عليه مهما بلغت قوة "إسرائيل" العسكرية من بأس وشدة. ولعل هذا هو الذي دفع الإسرائيليين إلى المطالبة بأن يتزامن توقيع اتفاق أوسلو مع إعلان الفلسطينيين وقف الانتفاضة.

وأدت حرب الخليج الثانية إلى إبراز عدد من الفجوات في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، حيث أوضحت أولاً أن الجيش الإسرائيلي لا يمتلك قدرة ملائمة مضادة للتهديدات الصاروخية لا سيما التهديدات القادمة من بعد. وأدى القصف الصاروخي العراقي، بالرغم من محدوديته ومحدودية تأثيره، للعمق الإسرائيلي إلى انكشاف المؤخرة الإسرائيلية بما فيها من تجمعات سكانية كثيفة، وازداد إدراك الخطر الصاروخي في ظل سعي دول المنطقة إلى امتلاك قدرة صاروخية بإمكانها إصابة أهداف استراتيجية إسرائيلية. كما إن حرب الخليج من ناحية ثانية أظهرت استحالة قيام الجيش الإسرائيلي بتنفيذ مفهومه الأمني التقليدي القائم على نقل الحرب بسرعة إلى أرض الخصم، ولا سيما أن عنصر البعد الجغرافي قلّل كثيراً من قدرة السلاح الجوي "الإسرائيلي" على توجيه ضربات عنيفة إلى العراق.

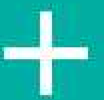
يضاف إلى ذلك أن عملية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي سوف تكون لها انعكاسات استراتيجية بارزة لأنها تقضي بأن تقدم "إسرائيل" تنازلات جغرافية إقليمية مما يعني تآكل العمق الاستراتيجي والتخلي عن مفهوم الحدود الآمنة بالمعنى الجغرافي، وإقامة تعاون اقتصادي يكفل إقامة شبكة علاقات اقتصادية متداخلة بين جميع دول المنطقة.

وعلى الرغم من انكماش التهديدات الفعلية الواسعة النطاق الماثلة أمام "إسرائيل"، فإن هناك طائفة واسعة من التهديدات المحتملة والكامنة. فمن ناحية طرأت نوعيات جديدة من التهديد العسكري ليس من اليسير إيجاد حلول عسكرية واضحة لها، بل أصبح من الصعب تشخيصها وما إذا كانت ذات طبيعة دفاعية أم هجومية. وأبرز مثال على ذلك الانتفاضة الفلسطينية وانتشار أسلحة غير تقليدية مع وسائل إيصالها وخاصة الصواريخ البالستية.

من ناحية أخرى، أدى تطور "العملية السلمية" وانكماش التهديدات الخارجية الواسعة النطاق إلى بدء تبلور "التهديد الداخلي" الناتج عن ضعف التماسك الاجتماعي والتكامل القومي، فتفاقمت التناقضات الداخلية الناتجة عن طبيعة التركيبه الاجتماعيه/ السياسي للدولة الصهيونية، وهو ما بلغ أخطر مراحله باغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحق رابين.

الأمن القومي وعملية التسوية

تسود رؤية أمنية إسرائيلية لأبعاد السلام مع المحيط العربي، فحاجة "إسرائيل" للسلام ترتبط بالخوف المتعدد المصادر (الهاجس الأمني). ولذلك توضح الترتيبات والمقترحات الأمنية التي تطرحها "إسرائيل" في المفاوضات والاتفاقات مع الدول العربية المحيطة أنها تعتمد استراتيجية تهدف إلى مواصلة أوسع قدر من السيطرة العسكرية على محيطها، وهذا ما تعكسه بدقة المقولة



الإسرائيلية "السلام العربي - الإسرائيلي سيكون سلاماً مسلحاً"، وحديث نتنياهو عن "السلام القائم على الأمن" أي على قوة "إسرائيل" العسكرية، وهي تكشف عن تأثير الأيديولوجيا الصهيونية وهيمنة الشأن السياسي وأبعاد التسوية السياسية التي تتطلبها، وضمن ذلك رؤيتها للترتيبات المتعلقة بشؤون المياه والسكان والحدود والعلاقات الاقتصادية، ولذا فإن نظرة أحادية الجانب وصيغاً لترتيبات غير متكافئة تسيطر على أطروحات "إسرائيل" مع جوارها العربي كجزء من تنظيم شروط "اندماجها" الإقليمي في مرحلة ما بعد التسوية، وهو ما يتمثل في:

1 – احتلال الترتيبات الأمنية والعسكرية حيزاً مهماً من اتفاق أوسلو واتفاقات القاهرة اللاحقة مع منظمة التحرير الفلسطينية، والإصرار على تضمين الاتفاقات مع الدول العربية بنوداً تفرض على الجانب العربي مناطق منزوعة من السلاح واسعة نسبياً، وإدخال تعديلات على الحدود لمصلحة توسع "إسرائيل"، وإعادة النظر في بنية الجيوش العربية وتخفيض حجمها، وتقليص قدراتها الهجومية.

2 – وجود توجه واضح لإقامة نظام أمني إسرائيلي – أردني – فلسطيني يرتبط لاحقاً، عبر "إسرائيل" بنظام أمني إسرائيلي – سوري – لبناني، وذلك لتحويل أي انسحاب تقوم به "إسرائيل" من أية أراضٍ عربية محتلة إلى رصيد أمني لها.

3 – تحويل مرحلة الحكم الذاتي الفلسطيني المنصوص عليها في اتفاق أوسلو إلى مرحلة اختبارية لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، يكون مقياسها أمن مستوطنات "إسرائيل" وجيشها داخل مناطق الحكم الذاتي والمناطق المحتلة.

4 – النظر إلى التجمعات الفلسطينية في الدول العربية وفي "إسرائيل" نفسها من منظور أمني، وتشترط أن تقبل الدول العربية التي تستضيفهم والموافقة على مبدأ توطينهم.

5 – النظر إلى الأردن من زاوية الوظائف الأمنية التي يمكن أن يؤديها كعازل بين "إسرائيل" وبين الدول العربية المجاورة للأردن.

6 – اعتماد مفهوم الأمن اللامتكافئ في ما يلي:

- اعتماد مقولة أن التفوق العسكري الإسرائيلي ومقدرة "إسرائيل" على الردع هو الذي أرغم الدول العربية على التفاوض معها، وأن الحفاظ على هذا التفوق هو أحد ضمانات السلام.

- استخدام العلاقة المتميزة التي تربط "إسرائيل" بالولايات المتحدة كدعامة من دعائم أمنها، أي قوة ردع مساندة لها في مواجهة محيطها العربي.

- اعتبار أن احتفاظ "إسرائيل" بتفوقها العسكري النوعي في مجال الأسلحة التقليدية والأسلحة غير التقليدية لفترة مفتوحة زمنياً أمر لا بديل عنه، وبالتالي البقاء خارج أية معاهدات قد تضع قيوداً على تسليحها، وضمن ذلك معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

- اعتبار أن وجود حالة عدم استقرار في الشرق الأوسط (والتي يجري توسيع حدودها لتشمل إضافة إلى الدول العربية كلاً من إيران ودول آسيا الوسطى وباكستان) يشكل تهديداً ممكناً لأمن دولة "إسرائيل" ومناقضاً لأية إجراءات يمكن أن تتخذ للحد من الأسلحة.

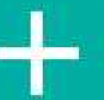
- بناء الثقة بين الطرفين العربي والإسرائيلي، يعني الإجراءات التي يقوم بها الطرف العربي لكبح جماح المقاومة الفلسطينية، بل والقضاء عليها.

7 – مفهوم المنطقة العازلة المنزوعة السلاح أو شبه المنزوعة:

يتبلور هذا المفهوم كنتيجة لحرب عام 1973، وعلى أساسه تمت ترتيبات فصل القوات المصرية الإسرائيلية ثم اتفاق الصلح المنفرد عام 1979. لكن مفهوم المنطقة العازلة المنزوعة السلاح كبديل عن مفهوم العمق الإستراتيجي بقي من منظور الأمن الإسرائيلي – قابلاً للتطبيق على أوضاع الجبهة المصرية - الإسرائيلية فقط، وغير قابل للتطبيع على الجبهات الأخرى من دون إدخال ترتيبات إضافية. وإزاء موضوع العمق الاستراتيجي برزت في "إسرائيل" مدرستان:

- تعتبر المدرسة الأولى – التي تسود أوساط حزب العمل واليسار الصهيوني – أن نزع سلاح الضفة الغربية وقطاع غزة أمر حيوي في أية تسوية سياسية، وتميز بين مفهوم الحدود السياسية (حدود دولة إسرائيل) والحدود الأمنية.
- وعلى العكس تصر المدرسة الثانية، التي تسود أوساط الليكود وأحزاب اليمين، على أن إبقاء السيطرة العسكرية (المباشرة) على عموم المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967 لا بديل عنه، وترفض الفصل بين مفهومي السيادة والسيطرة العسكرية. وتفترض كلتا المدرستين مواصلة سيطرة "إسرائيل" على السفوح الجبلية للضفة الغربية وغور الأردن، فيما تقدّر المدرسة الأولى أن نزع سلاح الضفة الفلسطينية يوجب استمرار سيطرة "إسرائيل" على المعابر والطرق.

8 – تأكيد مفهوم الحرب الاختيارية كبديل للحرب الدفاعية أو الاجهاضية، ويقصد بها تلك الحرب التي تخوضها "إسرائيل" بمحض اختيار وبدافع من رغبتها في تحقيق مصالحها القومية كما تراها وتحددها، وهي حرب تستجيب لتطور دور "إسرائيل" في الشرق الأوسط، من دولة تبحث عن الاعتراف والقبول إلى دولة تؤكد دورها السياسي والاستراتيجي في المنطقة.



9 – يمثل البعد النووي في الأمن الإسرائيلي أحد المظاهر المهمة لسيطرة هاجس الأمن السرمدي الذي فرض ضرورة انفراد "إسرائيل" بامتلاك مقدراتها الخاصة، بصرف النظر عن الارتباط العميق بدولة عظمى توفر لها المساندة السياسية والعسكرية.

لقد احتل البعد النووي موقعاً خاصاً في الفكر الاستراتيجي الشامل للساسة الإسرائيليين انطلاقاً من اعتباره مظلة أمنية مستقلة لا تعتمد على محددات وعوامل حاكمة خارجية. ومن هنا بروز ما يسمى "عقيدة بيغن" التي تعني منع دول الشرق الأوسط من التسلح باسلحة نووية ومن امتلاك التكنولوجيا النووية. وكانت عملية قصف المفاعل النووي العراقي "أوزيراك" عام 1981 فاتحة لتطبيق تلك العقيدة.

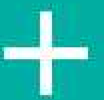
إن موقع الخيار النووي في المنظومة الأمنية القومية لم يكن مرتبطاً بركيزة إضعاف الخصوم، وإنما المحافظة على البقاء، الأمر الذي يتضح من كونه ذخيرة استراتيجية غير مطروحة للاستخدام المباشر الفعلي إلا في حالات خاصة جداً هي على وجه الحصر تعرّض الدولة لتهديد حقيقي بالفناء، فاستخدامه الفعلي لن يكون إلا بعد اختلال الميزان التقليدي لصالح العرب ونشوب حرب شاملة تتعرض فيها الدولة لتهديد فعلي بإنهاء وجودها أو ضرب مواقع حيوية فيها؛ فالسلاح النووي هو الملاذ الأخير. أما الاستخدام الفعلي للبعد النووي فتمثل في الاستخدام السياسي، سواء من خلال الضغط النفسي على الدول العربية بفرض ستار من الغموض حول حدود وطبيعة الخيار النووي بما يؤدي إلى تحسين وضع "إسرائيل" التفاوضي، أو من خلال عملية الابتزاز التي تقوم بها الولايات المتحدة لتقديم مساعدات اقتصادية وسياسية وعسكرية ضخمة تغنيها عن اللجوء للقوة النووية.

الفصل الرابع

مدركات جديدة في تحديد مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي

رأت القيادة الإسرائيلية في مطلع التسعينيات (خاصة حكومة إسحق رابين التي تسلمت السلطة عام 1992 وانتهت عام 1995 بمصرع رابين) أن سقوط الإمبراطورية السوفياتية خلق مناخاً دولياً جديداً غالباً ما يعزى إليه الفضل في فتح الطريق أمام عملية التسوية في مدريد عام 1991، ذلك أن خصوم "إسرائيل"، حسب رأي هذه القيادة، فقدوا المظلة السوفياتية من العلاقات السياسية - العسكرية التي شكلت عاملاً مهماً في تمكين بعض الدول العربية من مواجهة "إسرائيل". وقد آمن إسحق رابين في حينه أن عالماً جديداً بدأ بالظهور.

ورأى رابين الذي كان وزيراً للدفاع في حكومة إسحق شامير، بالإضافة إلى نائبه في وزارة الجنرال موردخاي غور، أن هناك عاملاً دولياً مهماً آخر يؤثر بشكل خاص في الأمن القومي الإسرائيلي، هو هزيمة العراق على أيدي تحالف قادته الولايات المتحدة. وهذه التطورات أدت إلى عقد مؤتمر مدريد وصولاً إلى توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، واتفاق وادي عربة مع الأردن عام 1994. وإذا أضفنا معاهدة الصلح مع مصر عام 1979 تكون هذه الأحداث جميعاً كافية على مدى التسعينيات لإقناع الكثير من الزعماء الإسرائيليين بأن عملية تاريخية تقوم على قبول العرب بإسرائيل قد أخذت مجراها. وكان الأكثر تفاؤلاً في القيادة السياسية الإسرائيلية وزير الخارجية شمعون بيريس الذي أصبح رئيساً للوزراء بعد اغتيال رابين. فهو آمن أن الشرق الأوسط أصبح قريباً جداً من تحقيق "السلام" والازدهار، وبشر بولادة شرق أوسط جديد وكتب يقول: "بدلاً من مشاهد الدم والدموع" سوف نشهد "السعادة والجمال والحياة والسلام".



وقد تضاءل تدريجياً عدد القياديين الإسرائيليين الذين يشعرون بانعدام الأمان الذي كان غالباً لدى معظمهم في الماضي، والذي كان قائماً بشكل جزئي على منظار يهودي للشؤون العالمية. فالخلفية الثقافية لدى معظم السياسيين المولودين في "إسرائيل" وباستثناء من تلقى منهم تعليماً تقليدياً، هي في العادة أكثر فقراً في محتواها اليهودي من أسلافهم الذين ولدوا في الخارج. ومن المرجح بالتالي أنهم أقل تأثراً بالبعد النفسي الثقافي اليهودي . والحقيقة أن المنظار اليهودي يتعرض بشكل متزايد للهجوم من قبل أهل اليسار بشكل رئيسي بوصفه إرثاً يهودياً سلبياً ناتجاً من الدياسبورا (الشتات) وعقدة ينبغي التخلص منها. فعلى سبيل المثال يصف عيزر وايزمان الرئيس السابق للكيان الصهيوني المخاوف الإسرائيلية بأنها ناجمة عن عقلية الغيتو التي تعيق العملية السلمية. وفي رأيه إن "إسرائيل" لم تكن يوماً آمنة كما هي في التسعينيات.

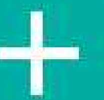
كذلك لاحظ رابين في حينه أن المواقف إزاء الدولة اليهودية قد تغيرت وتخلت عن موقفها التقليدي وشكلها في العالم غير اليهودي "فإسرائيل لم تعد شعباً يعيش لوحده، ويتعين عليها أن تنضم إلى المرحلة الكونية نحو السلام والوفاق والتعاون الدولي". بل إن رابين ألقى محاضرة في صفوف كبار الضباط في الجيش الإسرائيلي أعرب فيها عن اقتناعه بأنه ينبغي أن تتأقلم "إسرائيل" مع الحقائق المتغيرة. قال: "لم يعد العالم ضدنا... والدول التي لم تمد في السابق أيديها إلينا والدول التي دانتنا وحاربتنا وعاونت أعتى أعدائنا... تنظر إلينا اليوم بوصفنا جديرين بالاحترام... إن هذه حقيقة جديدة... السلام يتطلب عالماً من المفاهيم الجديدة".

إن الإحساس بالتهديد المنخفض شاع بشكل خاص في دوائر الحمائم الأكثر بروزاً في الحكومة التي قادها حزب العمل عام 1992. وقد وصل يوسي بيلين على سبيل المثال إلى درجة الاعتقاد بأنه بات في وسع "إسرائيل" أن تركز على مشاكلها الداخلية، لأن النزاع العربي - الإسرائيلي وصل إلى نهايته. واعتبر بيلين أن التطورات الكونية والإقليمية توفر نافذة الأمل لنشوء بيئة أكثر أمناً لإسرائيل. وهذا التعبير الجديد في اللغة السياسية الإسرائيلية والمستورد من أمريكا يوحي بأن هناك ضرورة ملحة للاستفادة من الظروف المؤاتية وإلا فإن النافذة ستقفل. وبالفعل اعتبرت حكومة العمل أن التوصل إلى سلام شامل - نهاية النزاع المسلح الإسرائيلي العربي - بات ممكناً وبالتالي فإن الأمر جدير بالمجازفة. وقد سأل رابين المستوطنين في الجولان من منبر الكنيست: "ألا يجب أن نبذل جهداً للتوصل إلى السلام؟ هل نرفض مباشرة إمكانية وضع حد لكل الحروب؟" وهذا التساؤل بحد ذاته يظهر أكثر من أي تساؤل آخر مدى التغيير الذي طرأ على فهم رابين للبيئة الخارجية ومدى تأثيرها على أمن "إسرائيل" القومي والوجودي.

لكن، وعلى الرغم من تقدير رابين الإجمالي بات احتمال الحرب منخفضاً، وأن التهديد الوجودي قد تضاءل، فإنه ظل يؤمن بأن إسرائيل لا تزال تواجه تحديات عسكرية جديدة، إلا أن طبيعة هذه التهديدات ومصادرها هي التي تغيرت. "فالعملية السلمية" لم تؤثر بحسب رابين إلا في احتمال استخدام القوة وليس في قدرة العرب على إيذاء "إسرائيل"، وهي القدرة الموجودة في حالة تزايد مستمر. وبسبب الصواريخ والأسلحة الكيمياوية والبيولوجية والجهود التي تبذل في المنطقة للحصول على السلاح النووي، حذر رابين من أن حرباً مستقبلية قد تؤدي إلى خسائر كبيرة في أوساط المدنيين الإسرائيليين. كذلك فإن هناك تهديداً مماثلاً يأتي من الخوف من تزايد قوة الراديكالية الإسلامية على حد تعبيره، إذ قد يستولي المسلمون الراديكاليون على السلطة في بلدان عربية ويمارسون الأعمال الانتقامية، الأمر الذي قد يشكل مشكلة سياسية متنامية للحكومة التي يقودها حزب العمل. كذلك رأى شمعون بيريس أن التهديدات الرئيسية لإسرائيل تأتي من اندماج "عنصري الأسلحة النووية والإسلام المتطرف"، وبالتالي أصبح العدو الرئيس لحكومة رابين هو إيران الإسلامية التي ترعى "التخريب والإرهاب" على حد قوله والتي تسعى للحصول على خيار نووي.

إلا أن القادة الإسرائيليين رأوا في هذه التهديدات وجهاً آخر نافعاً لإسرائيل من حيث أن النخب العربية العلمانية تشارك الإسرائيليين خوفهم من تحدي الجماعات الأصولية الإسلامية لاستقرار الأنظمة العربية ومن ظهور ترسانة نووية إسلامية، حيث روّج كل من رابين وبيريس لفكرة أن ما يسمى العملية السلمية وما سينتج عنها على الصعيدين السياسي والاقتصادي هي الدواء الشافي لمعظم المشاكل الإقليمية. ومما قاله بيريس في هذا المجال إن معاهدات التسوية "ستضع أسس البنية الفوقية التي توفر الأمن لكل الشعوب والأمم في الشرق الأوسط".

ويعتنق تلميذ بيريس يوسي بيلين هذا الرأي والشعور العام الذي ساد لدى القيادة الإسرائيلية في مطلع التسعينيات هو أن التهديدات الرئيسة تتركز في البلدان الأبعد في وقت تتحسن فيه العلاقات مع الدول العربية المجاورة. ومن هنا سمى قادة حزب العمل "العملية السلمية" بأنها نافذة أمل مهمة لمنع الحرب مع الدول المجاورة ولكنها أيضاً تسهم في نشوء مناخ إقليمي أكثر ملاءمة لتحييد الصواريخ البعيدة المدى والأسلحة غير التقليدية. واعتبر القادة الإسرائيليون أيضاً أنه كلما زادت قوة الراديكالية الإسلامية كلما توطد الحلف الإسرائيلي الأمريكي، خاصة وأن "إسرائيل" مع تحسن مسار التسوية سوف لن تكون لوحدها منعزلة في الساحة الإقليمية، مما يخفف الأعباء الملقاة على عاتق حاميتها الدولية أمريكا. يضاف إلى ذلك أن العديد من الدول العربية وغير



العربية باتت تعتبر "إسرائيل" بمثابة واسطة جيدة لتحسين علاقاتها مع القوة المهيمنة الوحيدة في العالم الأحادي القطبية - الولايات المتحدة - وبالتالي ساد شعور متين في أوساط صانعي القرار في "إسرائيل" منذ منتصف التسعينيات بأن العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية هي علاقة ثابتة في مسارها وذلك على النقيض من المخاوف التي كانت تنتاب "إسرائيل" في الماضي من احتمال تخلي القوة العظمى عنها.

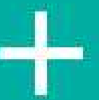


الفصل الخامس

إعادة تقويم طبيعة القوة القومية

إلى جانب الفهم الجديد للبيئتين الاستراتيجيتين الأوسطية والكونية، يبدو أن قادة حزب العمل طوروا في منتصف التسعينيات مفهوماً مغايراً للقوة القومية والأمن، بل إن بيريس قلل من أهمية القوة العسكرية. ففي خطاب له أمام مجموعة من العلماء في مطلع التسعينيات زعم بيريس أن حجم الجيش أو مدى قوته ليسا ما يحددا قوة البلاد بل إنجازات تلك البلاد العلمية والتكنولوجية، وشدد على أن الاقتصاد في العالم الحالي أكثر أهمية من الاستراتيجيا. وفي تعليق له على التطورات في أوروبا الشرقية كان بيريس أكثر وضوحاً في موقفه من تناقص أهمية القوة العسكرية، إذ لاحظ أن الأسلحة باتت مكلفة إلى حد أن شراءها يمكن أن يكون مدمراً اقتصادياً، في حين أن الأشياء المهمة بالفعل لا يمكن الحصول عليها عبر القوة العسكرية.

وفي كتابه الذي يحلل احتمالات ظهور "شرق أوسط جديد"، يعتبر بيريس أن الحرب عقيمة وأنها باتت شيئاً من الماضي، ويتساءل عن جدوى الدبابات والمدافع والمقاتلات "في مواجهة الحرب النووية والبيولوجية والكيمياوية". وهو يرى أن هذه التحديات للأمن يجب أن تواجه بأجوبة سياسية: "العملية السلمية"، وليس بوسائل عسكرية.



التغيرات في مواقف رابين في مطلع التسعينيات، جاءت متأخرة، إلا أنها أكثر لفتاً للانتباه. ففي خطاب له أمام الكنيست كرئيس للوزراء قال رابين إن الأمن لا يتجسد في عدد الدبابات والطائرات والزوارق الحربية فحسب، ولكن الأمن هو أيضاً وربما في المقام الأول: الإنسان، المواطن الإسرائيلي، تعليمه أو بيته ومدرسته وشارعه وحيّه والمجتمع الذي ينمو فيه. وفي تقريره في منتصف ولايته، الذي نشر في شهر حزيران / يونيو 1994، شدد رابين مثله مثل بيريس، على أهمية العوامل الاقتصادية: "إن الخطوات التي تهدف إلى الوفاق بين "إسرائيل" والدول العربية تخلق عملية تحول الاقتصادات إلى القوة الدافعة التي تحدد العلاقات الإقليمية بدلاً من المصالح القومية التي كانت مسيطرة في الماضي". وفي حديث له عما أسماه "التهديد الإسلامي الخطير" أشار رابين إلى أن "الطريقة الوحيدة عملياً لتجفيف "مستنقع" الإسلام الراديكالي هي التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة".

إن التشديد على أهمية العوامل الاقتصادية في التعاطي مع مشاكل الأمن القومي الإسرائيلي هو نتيجة للنفوذ الثقافي للاشتراكية والليبرالية. فقيادة حزب العمل وخاصة بيريس تحمل إرثاً أيديولوجياً اشتراكياً حلّت محله أو تكاملت معه بشكل تدريجي الأفكار الليبرالية القادمة من الولايات المتحدة. وكلٌّ من الأيديولوجيتين تعلق أهمية كبيرة على البعد الاقتصادي في المعادلة الدولية.

أما التكنولوجيا فاعتبرت على الدوام من قبل النخبة السياسية الإسرائيلية مكوّناً مهماً من مكونات القوة القومية، حيث سعى الجيش الإسرائيلي دائماً إلى تفوق تكنولوجي على خصومه. هذا وقد ترك استخدام الأمريكيين "للأسلحة الذكية" في حرب الخليج الثانية عام 1991 تأثيراً قوياً لدى "إسرائيل" ولدى غيرها. وبنتيجة ذلك ازدادت الأهمية الكبيرة التي توليها "إسرائيل" لهذا النوع من الأسلحة ولنظم الأسناد المتقدمة تكنولوجياً.

لقد خفضت التكنولوجيا العسكرية الحديثة المتطورة الأهمية الاستراتيجية للأرض لدى الكثيرين. وقد عبّر بيريس عن الحجة "الحمائمية" التقليدية النمطية لعدم التمسك بالأراضي المحتلة بأن الحواجز المادية لا تعود مهمة متى طارت الصواريخ. ولقد كان هذا الرأي متناقضاً بشكل حاد مع آرائه وآراء الكثيرين غيره في الماضي. إذ بعد عام 1967 كانت الحدود الآمنة أو التي يمكن الدفاع عنها هي الهدف الذي تسعى له السياسة الخارجية الإسرائيلية، بينما ظهرت بعد عام 1973 رغبة في اختيار المناطق العازلة والمنزوعة السلاح في سيناء. وأدت معاهدة كمب ديفيد عام 1978 إلى التحول عن هذا النمط من التفكير. فهي أقرت انسحاب "إسرائيل" إلى الحدود

الفصل السادس

إشكاليات في المفاهيم الردعية "الإسرائيلية"

تبين لنا آنفاً أن مفهوم الردع الإسرائيلي في منطلقاته الأولية العامة إنما يتلخص في محاولة التأثير في الحسابات الاستراتيجية لدى "العدو" لجهة كل ما يتعلق بتكاليفها البشرية والمادية. ولا تدخل في هذا المفهوم احتمالات تقديم إغراءات للعدو من باب محاولة ثنيه عن مخططاته أو أعماله العدوانية التي يخطط لها.

والإشكالية الأولى التي تواجه تحديد هذا المفهوم وضبطه تكمن في استعداد الطرف الخصم لتقبل وتفهم ما يريد الطرف الرادع أن يصدره من رسائل وإشارات قد تأخذ في بعض الأحيان صيغة ما يسمى "الخطوط الحمر"، ذلك أن العامل العسكري التقني ليس هو العامل الوحيد المؤثر في مجال المفهوم الردعي، بل هناك عوامل أخرى مثل الموازين السياسية والاقتصادية إضافة إلى الموازين القومية والعقيدية والدينية وهي موازين قابلة للتغيير، وبالتالي لها دور فاعل في نجاح أو فشل العوامل الردعية ضمن هذه الشروط أو تلك.



ومهما يكن من أمر فالردع كان ولا يزال يمثل إحدى الركائز الأساسية في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي لتحقيق الأمن القومي. وكان ولا يزال يتأثر بعناصر وعوامل مختلفة من بينها النظرة إلى القدرة السياسية - العسكرية لإسرائيل في محيطها وإلى ميزان القوى في المنطقة وسلّم الأولويات لدى الدول والتنظيمات المعادية لإسرائيل، ودور الجهات الموجودة في الإطار الخارجي للمنطقة أو خارجها كلياً.

وفي المنطلقات المبسطة الأولية التي يعطيها "عمانويل فالد" لمصطلح الردع لدى إسرائيل نجد ما يلي: "لقد كمن في أساس المفهوم الأمني لدى إسرائيل على الدوام هلع على البقاء يكمن فهمه ومرده إلى ذكريات الماضي القريب قبل تأسيس الدولة وإلى تجربة صمود قلة في مواجهة كثرة اكتسبت في "حرب التحرير عام 1948".

وقد فسر بن غوريون ومساعدوه مفهوم الأمن القومي مدفوعين بالحاجة لتأمين جوهر البقاء المادي للكيان اليهودي بأبسط المعاني العسكرية لحماية البقاء، بأنه الحيلولة دون المساس بالأنفس والممتلكات والأراضي.

واستند بن غوريون في حل معضلة البقاء والوجود هذه إلى أربعة مبادئ رئيسة يتمحور حولها الأمن القومي الإسرائيلي ويندرج في طيات كل منها العديد من المبادئ النوعية وهي:[4]

1 - مبدأ التحالف مع القوى العظمى، وخاصة مع الولايات المتحدة حتى وصلت "إسرائيل" إلى مرتبة الثروة الاستراتيجية لها وإلى توقيع أكثر من اتفاق للتعاون الاستراتيجي معها ولا سيما في مجال ما يسمى بمبادرة الدفاع الاستراتيجي أو حرب النجوم.

2 - مبدأ التحكم في المنطقة، وذلك من خلال ضرب محاولات التحالف أو الوحدة العربية بصورة جزئية أو كلية والعمل على فرض حزام من العزلة على الوطن العربي بواسطة ما يسمى دول الجوار الجغرافي، وخصوصا تركيا واثيوبيا والهند، وكذلك محاولة فصل مصر عن محيطها والقضاء على زعامتها للعالم العربي. يضاف إلى هذا سعي "إسرائيل" لاستغلال الأقليات من خلال تضخيم عوامل الرعب في صفوفها وجذبها إليها لتكون أداة تفتيت ووسيلة مساعدة في التحكم بالمنطقة.

3 - مبدأ التفوق العسكري، ويقوم على أساس أن من حق "إسرائيل" منع أية جهة إقليمية معادية لها في المنطقة من أن تمتلك قوة عسكرية قادرة على تهديد أمنها. كما ويقوم هذا المبدأ أيضاً على

---
[4] مجلة شؤون الأوسط، العدد 26، 1994، ص 7.

امتلاك زمام السيطرة والتفوق النوعي، وتحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي في مجـال التـسلح والتصنيع الحربي وعلى عدم الاعتماد في المقابل على المواثيق الدولية والاتفاقـات والمعاهـدات التي تأتي بصفة إلحاقية لا أكثر.

4 - مبدأ الردع والحرب الوقائية، وهو يرتبط بالمبدأ السابق، لأن من مضامين الـردع تـوفير القوة العسكرية القادرة على إقناع الخصم بأنه لا جدوى من المقاومة، وتوفير القدرة على تحقيـق الأهداف السياسية للأمن القومي الإسرائيلي.

رئيس الحكومة الإسرائيلي الأسبق إسحق رابين اختصر هذا المبدأ بجملة واحـدة إذ قـال: "إن مصير إسرائيل مرهون بقدرتها على الدفاع عن نفسها بقوتها الذاتية وأي مساس بالحـد الأدنـى الضروري المطلوب لذلك من ناحية القوة العسكرية، والأرض التي تسيطر عليها، وشبكة علاقاتنا مع الولايات المتحدة، يستوجب جعل إسرائيل قادرة على أن تترك لنفسها هوامش أمنيـة كافيـة لمواجهة كل ما هو غير متوقع وسلبي".



لقد حاولت "إسرائيل" تعزيز قوتها الردعية عن طريق الإعلان بأنها في أية مواجهة في المستقبل لن تركز جهدها فقط على تدمير الجيوش العربية المشاركة في الحرب، بل ستسعى لتدمير البنى الاقتصادية لأعدائها وتدمير أهداف استراتيجية أخرى خاصة بهم (تدمير المفاعل النووي العراقي عام 1981)، الأمر الذي زاد في صدقية "إسرائيل" في عزمها على إعادة ترميم قواها الردعية. ومن العوامل التي ساعدت أيضاً في زيادة هذه القوة الردعية بروز شخصيات "صقرية" ذات ألوان فاقعة مثل بيغن وشارون وإيتان، إضافة إلى عوامل سياسية مفصلية مثل اتفاقيات كامب ديفيد مع مصر وإعادة الاعتبار لمبدأ "ذريعة الحرب" كحجر أساس في العقيدة الأمنية الردعية. وقد تكاملت هذه الأمور جميعاً وأدت إلى توسيع مجال الرؤية الأمنية الإسرائيلية التي كانت أساساً ذات منظور إقليمي إلى رؤية عالمية في حسابات الأمن القومي. وهذا ما عبر عنه شارون وزير الدفاع الأسبق في خطاب ألقاه أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست بتاريخ 1982/12/12 حيث قال: "إن مصالح إسرائيل الاستراتيجية في الوقت الحاضر تتضمن جميع مناطق العالم العربي المتاخمة لإسرائيل إضافة إلى إيران وتركيا وباكستان وشمال إفريقيا وحتى زمبابوي جنوباً".

إلا أن هذه النظرة الواسعة عادت وانكمشت إلى حد ما وانكفأت إلى مفهوم ما يسمى "الحدود الآمنة، التي يمكن الدفاع عنها" من دون مبادرة استباقية. وقد أتى هذا الانكفاء في أعقاب حربي 73 و82 وما نجم عنهما من عواقب عسكرية وسياسية، الأمر الذي مهد الطريق أمام تطبيق نظرية الردع من دون الحاجة إلى اختبار فعالية الردع بواسطة "ذرائع الحرب" من ناحية، ومهد الطريق أيضاً أمام تقليص حجم المغريات في نظر العرب للمبادرة في شن هجوم على "إسرائيل"، أملاً في إحراز حسم عسكري قبل تعبئة الاحتياط من جهة ثانية. وهذا المسار التبادلي الطويل والمنهك والاستنزافي ما بين "إسرائيل" والعرب أفضى بالتالي أيضاً إلى نشوء نظرية المناطق العازلة المجردة من السلاح أو محدودة القوات وإلى الاعتماد على وسيلة الترتيبات العسكرية التي لا تزال سارية المفعول حتى يومنا هذا.

العقيد "إيكون" اختصر هذه الخطوط البيانية المعقدة لموقع الردع في خارطة الأمن القومي الإسرائيلي بقوله بأن معظم التغييرات في معادلة الأمن القومي هي "متغيرات نوعية لا كمية. وينبغي النظر إلى المعادلة الخاصة بها على أنها مجموعة ضوابط تساعد على فهم الماضي والحاضر وتحليلهما بهدف تحسين عملية اتخاذ القرارات للمستقبل".

لقد حققت "إسرائيل" بواسطة استراتيجياتها الردعية المختلفة العديد من المكاسب السياسية والعسكرية لحساب أمنها القومي العام، وأثرت في كثير من الأحيان، تأثيراً حاسماً في الاستراتيجيات العربية، فمنعت تحويل روافد نهر الأردن في الخمسينيات، ومنعت تحقق الوحدة العربية والتلاحم العربي بتأثيراتها وإيماءاتها لبعض زعماء العرب، وأخرت عمليات التطوير الإنمائي والاجتماعي في العديد من الدول العربية. ولكن إسرائيل فشلت أيضاً في ردعها في العديد من المواقف والمحطات التاريخية البارزة، فالمقاومة الفلسطينية أواللبنانية نمت وتطورت وحققت الكثير من الانتصارات والمكاسب، والردع الإسرائيلي لم يمنع مثلاً عبد الناصر عام 1967 من إغلاق مضائق نيران، ومن حشد قوات مصرية كبيرة في سيناء، وهو فشل أيضاً أمام الهجوم المباغت عام 1973، وأمام إدخال الصواريخ السورية من طراز أرض - جو (سام) إلى البقاع اللبناني عام 1981، وفشل أيضاً أمام هجمات الصواريخ العراقية أثناء حرب عاصفة الصحراء.

في هذا السياق يعود فشل الردع الإسرائيلي التقليدي إلى تفسيرات ارتداعية عدة منها: شك القيادة الإسرائيلية في إمكان قبض ثمن أكبر، إن هي أقدمت على هذا العمل أو ذاك. ومنها الشك في النوايا الإسرائيلية وفي قوة إرادتها وحرية حركتها، ومنها في المقابل استعداد الطرف المضاد لدفع ثمن باهظ أكثر مما هو متوقع، ولا سيما عندما يصبح الوضع القائم لا يحتمل من الناحية السياسية، وهذا بحد ذاته يمثل ردعاً مضاداً لإسرائيل، ولا سيما أنه يأتي على خلفية محدودية قدرتها على التحرك من دون تطورات دولية معينة.

وفيما يلي بعض الأمثلة على العوامل التي أدت إلى تآكل قدرة "إسرائيل" الردعية:

1 - بنت "إسرائيل" نظرياتها الردعية على أرضية قدرتها على حسم الحرب مع أعدائها، إن هي تشبث ولكن لم تكن هناك قناعة لدى الطرف المعادي بأن "إسرائيل" قادرة فعلاً على بلوغ هكذا حسم وهي المحدودة في قدراتها البشرية والاقتصادية والجغرافية، والشاهد على ذلك أنه بالرغم من بلوغ القوات الإسرائيلية مشارف دمشق عام 1973، فإن سوريا لم تهزم، ولم يكن وزير الدفاع موشيه ديان ورئيس أركانه دافيد بن اليعازر راضين عما أنجز على تلك الجبهة. وفي عام 1982 وعلى الرغم من الخسائر الفادحة التي تكبدتها سوريا جواً وبراً بشكل خاص، فإن "إسرائيل" لم تحقق هدفها الاستراتيجي الأساسي وهو السيطرة على طريق بيروت – دمشق، وردعت القوات الإسرائيلية وأوقفت في عين زحلتا والسلطان يعقوب. وهذا يعني بالتالي أن

"إسرائيل" لم تحقق "الحسم" الاستراتيجي المطلوب. ويعني من وجهة النظر العربية، على الأقل، سقوط أسطورة "إسرائيل" التي لا تقهر، وسقوط الردع كمفهوم مركزي في نظرية أمنها القومي.

يضاف إلى ذلك أن مصر اعتبرت نفسها منتصرة في حرب 1973 والعراق الذي تكبد خسائر كبيرة فيها لم يرتدع عن المبادرة أو المشاركة في حرب أخرى ضد "إسرائيل" مثلما حصل أثناء حرب عاصفة الصحراء عام 1991 وإطلاق الـ39 صاروخاً على المدن الساحلية الإسرائيلية.

وقد أدركت القيادات الإسرائيلية أنها بعد عام 1973 لن يكون في وسعها أن تحقق ما حققته عامي 1956 و1967 حين قضى الجيش الإسرائيلي بسرعة خاطفة على الجيوش العربية بأقل قدر من الخسائر في صفوفه وعتاده.

2 - بعد عام 1973 اتضح أنه لن يكون من الممكن بالضرورة ترجمة أي نصر عسكري إسرائيلي إلى مكاسب سياسية. واتفاقات فصل القوات عامي 1974 -1975 نفذت على الرغم من مكاسب "إسرائيل" العسكرية الواضحة على الجبهتين المصرية والسورية، ولكنها في العمق تنطوي على تراجع إسرائيلي لا يزال متواصلاً حتى الآن سياسياً وإقليمياً. ومن ضمن ذلك أن إسرائيل فشلت عام 1982 في إعادة بسط الهيمنة المارونية على لبنان وفشلت في تقليص النفوذ السوري فيه، وفشلت حتى في إرغام لبنان على توقيع معاهدة سلام.

وبعد حرب عام 1973 تبين للعرب أن خسارة معركة لا تعني كارثة سياسية ماحقة وأن استخدام القوة العربية، وإن لم تكن كافية لإلحاق هزيمة عسكرية بإسرائيل، يكفي لتغيير الوضع القائم وإيجاد أجواء سياسية أفضل لصالح المصالح السياسية والأمنية العربية.

3 - تبين لإسرائيل أن لدى أعدائها القدرة غير المحدودة على امتصاص ضرباتها العسكرية مادياً وبشرياً مهما كانت هذه الضربة عنيفة.

4 - دخول أسلحة حديثة وفتاكة إلى الترسانة العربية مثل الصواريخ البعيدة المدى والدقيقة الإصابة التي يمكن تزويدها برؤوس غير تقليدية مثل (أس. أس. 21) السوفياتية الصنع و(سكود 2) الكورية الشمالية - الأمر الذي يكشف الجبهة الداخلية ويعرضها للخطر مع ما ينطوي عليه ذلك من حساسية إسرائيلية فائقة للخسائر البشرية.

5 - بعد غزو العراق للكويت عام 1990 حصل تسارع في سباق التسلح في المنطقة، وهذا يعني زيادة الإحساس بالارتداع لدى إسرائيل لأنه من الصعب عليها الدخول في منافسة لا محدودة في هذا المجال، وخصوصاً أن أسواق السلاح النوعي قد فتحت على مصراعيها تقريباً إثر انهيار الاتحاد السوفياتي والمعسكر الشرقي. وبتعبير آخر باتت "إسرائيل" تخشى حصول خلل

في ميزان التسلح في الشرق الأوسط. الأمر الذي إذا ساعدت هي عليه فلن يكون لصالحها على المدى البعيد. هذا علاوة عن أن إسرائيل ما بعد حرب الخليج وانتهاء الحرب الباردة قد خسرت من قيمتها كثروة استراتيجية في نظر الولايات المتحدة، مما ينعكس سلباً أيضاً على قدرتها الردعية.

6 - لكي تحتفظ إسرائيل بسمة رادعة حقيقية وفعلية، لا بد لها من الاستمرار بين حين وآخر بإثبات ذلك عملياً. ولكن بعد حربي 1973 و1982 وبعد التطورات التي أعقبت حرب الخليج سياسياً وعسكرياً، بات القادة الإسرائيليون أكثر تردداً في استخدام القوة ضد جيرانهم، بحيث أنه حتى الحكومات اليمينية بزعامة إسحق شامير التي حكمت خلال عامي 1990 و1991 لم يكن بوسعها حل مشكلة الانتفاضة على الرغم من كل العنف النفسي والمادي الذي استخدم ضدها؛ كما إن هذه الحكومات لم تبادر إلى فعل أي شيء إثر تدخل سلاح الجو السوري ضد العماد عون في لبنان أواخر عام 1990. وقد طرأ تحول لدى القيادات الإسرائيلية حتى في سلّم أولوياتها، وباتت الأفضلية في رأي شمعون بيريس معطاة للتطور الاقتصادي والتكنولوجي أكثر مما هي معطاة لممارسة العنف العسكري. يضاف إلى ما تقدم أن خصوم إسرائيل أصبحوا أيضاً أكثر حذراً من توريط أنفسهم وفي توفير الذرائع لها دون مبرر منطقي.

إزاء هذه المتغيرات وجدت "إسرائيل" نفسها أمام ورطة وحيرة لأنها لا تستطيع التخلي عن مظهرها الردعي العنفي من ناحية، ولأنها لا تريد في هذه المرحلة المنظورة على الأقل الظهور بمظهر الاعتدال والتسامح. وهذا يجعلها تخسر تدريجياً من منعتها ومناعتها الردعية الداخلية والخارجية على حد سواء. وهي بالتالي إذا كانت قادرة على منع إلحاق الهزيمة بنفسها فهي غير قادرة على أن تحمي ذاتها من حروب ومعارك صغيرة ذات طابع استنزافي خطر، وهذا يشكل عامل ارتداع عكسي أيضاً. من هنا وفي ضوء ما تقدم، يحرص المسؤولون الإسرائيليون على الاحتفاظ بخيارهم الأنسب لحل هذه الورطة، وهو خيار الاعتماد على واشنطن وعلى العلاقات الطيبة جداً معها على الرغم مما يكتنف ذلك من صعوبات وخلافات.



الفصل الثامن

الفجوة النوعية ومظلة الدولة العظمى في حماية الأمن القومي "الإسرائيلي"

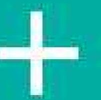
لقد أثبت تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي أن ميزان القوى بين الجانبين والذي يضم الموارد البشرية والاقتصادية والوضع الجيوسياسي والعلم والتكنولوجيا والسياسة الدولية والاعتبارات الدينية والقومية والمعنوية، يميل باتجاه ردم الفجوة القائمة بين الطرفين، الأمر الذي دفع راسم الاستراتيجيات الإسرائيلية إلى محاولة التعويض عن هذا الخلل عن طريق صياغة نظريات ردعية تتلاءم مع التطورات الحاصلة، ومن هنا وضعت "إسرائيل" نصب عينيها أربعة أهداف استراتيجية دفعة واحدة:

1 - إنشاء قوة رادعة مستقلة للمستقبل.

2 - التمسك باكتساب حليف مخلص يمد إسرائيل بالأسلحة والدعم السياسي والتكنولوجي ويساعدها على الحفاظ على الوضع القائم الملائم.

3 - كسر حصار دول الطوق الاقتصادي والجيوسياسي عن طريق إنشاء رأس جسر يربط إسرائيل بالدول النامية في إفريقيا وآسيا وجنوب شرق آسيا، يقوم بتقديم المساعدات العسكرية والفنية مقابل الحصول على التعويض الاقتصادي والسياسي.

4 - إستمرار الاعتماد على ترسيخ عوامل الخلافات والانقسامات العربية.



لقد أدركت "إسرائيل" أن انتصارها العسكري الساحق والرخيص على العرب عام 1967 لم يوفر لها الردع الساحق المرتجى حتى قيل أنها تهضم دائماً أكثر مما تستطيع هضمه. إذ إن القضية الفلسطينية عادت إلى الظهور مجدداً لا كمشكلة لاجئين، بل كمشكلة مواطنين يرفضون الاحتلال. فكانت منظمات المقاومة وحرب الاستنزاف ثم حرب عام 1973، وكان التصدي البطولي لعدوان 1982 على لبنان، ثم جاءت الانتفاضات الفلسطينية المتعاقبة جنباً إلى جنب مع جهود التسوية الحثيثة والمتنوعة كشاهد سياسي على فشل نظرية الردع الإسرائيلية، حيث برزت الأبعاد الدولية المعقدة للأزمة كعوامل ردع مضادة في وجه القيادة الإسرائيلية، وتمثلت في محاولات عقد صفقات تسوية ثنائية كما حصل في أوسلو عام 1993، ولكن كل هذا من خلال رؤية شاملة للأمن القومي الصهيوني يقوم على النقاط التالية:

1 - إيجاد قوة عسكرية وبناء علمي قادر على الإبقاء على هوة كبيرة بين النوعية الإسرائيلية والكمية العربية.

2 - تحقيق مكاسب جغرافية مدروسة وضامنة للمصالح الإسرائيلية الحيوية (مصادر المياه، المواقع الاستراتيجية ...)

3 - العمل على إيجاد وضع مستقر اقتصادياً وسياسياً لتشجيع الهجرة اليهودية.

4 - الحفاظ على قدرات الردع الاستراتيجي التي تؤدي إلى اعتراف أعداء إسرائيل بها كأمر واقع نهائي والقبول بشروطها للتسوية النهائية.

5 - النفاذ إلى أسواق المنطقة ومحاولة الاستفادة من إمكاناتها الاقتصادية إلى أبعد الحدود.

يضاف إلى كل هذه النقاط الحيوية نقطة العلاقات الخاصة والمميزة مع الدولة العظمى الولايات المتحدة، حيث نجد أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ إنشاء الكيان اليهودي، كانت تدرك جميعاً بعمق أهمية العلاقات الإسرائيلية الأمريكية وساهمت حرب الأيام الستة عام 1967 في توثيق هذه الأواصر على نحو محسوس. ومع أنه كان ينظر إلى هذه العلاقة المميزة باعتبارها علاقة أيديولوجية وعاطفية أساساً، فإن إسرائيل لم تفتها الإشارة إلى كل المكاسب الاستراتيجية التي تجنيها معها الولايات المتحدة. وهكذا ظهر مفهوم "الورقة الاستراتيجية" المستخدم لتمديد وتبرير العلاقات الثنائية المشتركة بين واشنطن وتل أبيب والذي تبنته الأوساط السياسية الأمريكية. وغني عن القول أن دعم الولايات المتحدة لإسرائيل طمأن واشنطن إلى التزام لا لبس فيه لدولة قوية ومستقرة في المنطقة بالمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط من دون أن يضر بهذه المصالح.

ومع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء التنافس الشرقي - الغربي في الشرق الأوسط، فقدت إسرائيل بصورة جزئية شيئاً من قيمتها كورقة استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة. وبدا لبعض الوقت أن واشنطن تريد تعديل سياستها في الشرق الأوسط من طريق الحد من التزاماتها ومصالحها الاستراتيجية في المنطقة. إلا أن الغزو العراقي للكويت والأحداث التي تلته أقنعت واشنطن مجدداً بأن عدم الاستقرار في الشرق الأوسط يهدد مصالحها بصورة مباشرة. عندها اتخذت قرارها بالتدخل العسكري المباشر في الخليج الفارسي وبالتالي تعزيز تورطها فيه.

إلا أن استمرار التعاون والتنسيق الاستراتيجي بين تل أبيب وواشنطن فرض على الدولة العبرية أن تكون أكثر انفتاحاً وتجاوباً مع عمليات التسوية، وذلك لإتاحة المجال أمام الدولتين العربيتين المتعاطفتين كلياً مع الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، مصر والعربية السعودية، لترسيخ نفوذهما داخل العالم العربي. وبالتالي فإن هذه الرغبة الأمريكية افترضت إحداث ترتيبات جيوستراتيجية جديدة على ضوء تطور عملية التسوية والنتائج الجيوسياسية المترتبة عليها.

كما وإنه على خلفية حرب الخليج الثانية ونتائجها، والتصورات الأمريكية لمستقبل منطقة الشرق الأوسط وسبل حل القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي، ظهرت تعارضات واضحة ما بين الإدارتين الأمريكية والإسرائيلية، وذلك بسبب إدراك قادة هذا الكيان اليهودي لحساسية التنازل في مجال القضية الفلسطينية بالنسبة إليهم ولإدراكهم أن مستقبل الدور الإسرائيلي في المنطقة في ضوء محدوديته إثر حرب الخليج قد يصبح في كفة الميزان. وهكذا برزت التعارضات المتعلقة بمصير عملية التسوية: هل تكون تحت شعار الأرض مقابل السلام بحسب رأي البيت الأبيض؟ أم تحت شعار السلام مقابل السلام بحسب رأي الحكومة الإسرائيلية؟ هذا إضافة إلى التعارضات المتعلقة بالاستيطان في الأراضي المحتلة ومفهوم "إسرائيل" الكبرى.

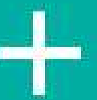
لقد رأت الولايات المتحدة في المتغيرات الدولية والعربية وخاصة في أعقاب حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفياتي فرصة تاريخية سانحة ينبغي استثمارها لتعزيز هيمنتها على المنطقة العربية برمتها من خلال ما يسمى "النظام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط"، إذ إنها من خلال ذلك تتمكن من تكريس هيمنتها على النظام العالمي. واستناداً إلى هذه الرؤية الأمريكية فإن أمن إسرائيل القومي بات مضموناً بحكم الوجود العسكري المباشر للولايات المتحدة في الخليج وفي منطقة الشرق الأوسط عموماً، هذا إضافة إلى التفوق العسكري والتكنولوجي الإسرائيلي الذي تم تكريسه إثر حرب الخليج. وترى الولايات المتحدة أن هذه العناصر جميعاً

المرتبطة أصلاً بالعلاقة الخاصة الأمريكية الإسرائيلية، من شأنها أن تؤمن المناخ الأفضل لاستقرار إسرائيل وتطورها في محيطها الإقليمي.

وفي مقابل هذه الامتيازات ترى واشنطن أنه ينبغي على "إسرائيل" الاستجابة لبعض التنازلات التي لا تؤثر في أمنها واستقرارها، وذلك من أجل إعطاء صدقية ما للسياسة الأمريكية في المنطقة ومن أجل توفير غطاء مناسب للأنظمة العربية المتأمركة للقيام بتطبيع علاقاتها مع "إسرائيل"، وأيضاً من أجل كبح نفوذ القوى الراديكالية القومية والدينية. أي أن الولايات المتحدة عملت على إيجاد نوع من المصلحة المشتركة بين الكيان والأنظمة العربية الموالية لها، تقوم على أساس تنازلات متبادلة تتطلبها الاستحقاقات المطلوبة من كل الأطراف لقيام نظام إقليمي جديد أكثر استقراراً.

إلا أن الحكومات الإسرائيلية بزعامة الليكود نظرت بعين الخطورة إلى هذه التصورات الأمريكية بسبب ربطها قضايا التسوية وموضوع إقامة "النظام الشرق أوسطي" بقضايا الاستيطان و"الأرض مقابل السلام"، إضافة إلى المسائل المتعلقة بالحقوق الفلسطينية. ورأى قادة الليكود أن الانتصار في حرب الخليج ينبغي أن يستثمر على أساس أن يقدم العرب بوصفهم الطرف المنهزم في هذه الحرب لوحدهم الاستحقاقات المطلوبة لقيام النظام الإقليمي الآنف الذكر، وأن العرب ليسوا في موقع من يفرض الشروط. إضافة إلى هذه الأطروحة يؤكد قادة الكيان الصهيوني، أن تقديم مثل هذه التنازلات سيكون خطراً على وجود إسرائيل واستقرارها وتطورها وعلى مستقبل دورها في هذه المنطقة المتقلبة والمتفجرة، وأنه من الأولى بالولايات المتحدة أن تضغط على الأطراف العربية لإخضاعها لمسار النظام الجديد. وتلوح "إسرائيل" بالأطروحة التقليدية والأساسية التي تعد الكيان "ذخراً استراتيجياً" للولايات المتحدة وأنه الحليف الثابت والدائم الموثوق به للمصالح الغربية والأمريكية في المنطقة غير المستقرة، الأمر الذي يفترض بالولايات المتحدة أن تدعم التحالف الاستراتيجي ما بينها وبين الكيان الصهيوني، وأن تركز على تفوقه العسكري والتكنولوجي الدائم في المنطقة تحسباً لاحتمالات المستقبل.

والظاهر أن حزب العمل الإسرائيلي بزعامة رابين/بيريس، كان أكثر تفهماً وانسجاماً مع التصورات الأمريكية بشأن الإسهام في الترتيبات المتعلقة بقيام النظام الشرق أوسطي، في ضوء قراءته البراغماتية لنتائج حرب الخليج الثانية. ويركز قادة حزب العمل على قضيتين أساسيتين أولاهما العلاقة الاستراتيجية الخاصة بالولايات المتحدة وثانيتهما التفوق النوعي لإسرائيل على جميع دول المنطقة. ويقلل هذا الفريق من عامل الجغرافيا، ليس عن عفة نفس بالتنازل الجغرافي،



بل لأن ضم الجغرافيا العربية والفلسطينية سيعني ضم السكان مما يعني ابتلاع الأرض ومشاكلها التي لا تعد ولا تحصى معها، في حين أن هذا الفريق البراغماتي يسعى لتصحيح وجوده وعلاقاته مع المحيط العربي القريب والبعيد، وإلى الانخراط في النظام الشرق أوسطي الذي يعده فرصة حيوية جديدة لاستقرار الكيان وتطوره والحفاظ على أمنه القومي.

وقد حللت صحيفة "الهيرالد تريبيون" التعارضات والخلافات بين الإدارة الأمريكية والإدارة الإسرائيلية بالقول: "إن ما تراه "إسرائيل" بدائل تتعلق بمستقبل الأمة يراه الأمريكيون مسائل ثانوية. إسرائيل تحظى بالعطف من أجل حماية أمنها وليس من أجل التوسع".

ولخص أنطوني لويس المحلل السياسي في صحيفة "نيويورك تايمز" الأبعاد الحقيقية للخلاف الأمريكي - الإسرائيلي بالقول: "الولايات المتحدة ليست مضطرة إلى أن تؤمن لإسرائيل متطلبات تجد أنها ليست في المصلحة الأمريكية. إننا لا نريد أن تستعمل مساعداتنا في طريقة من شأنها أن تطيح بعملية السلام، فالسلام هو الفرصة لبناء إسرائيل أفضل وأكثر أمناً وازدهاراً. وهذا هو جوهر الموقف الأمريكي لإنقاذ إسرائيل رغم أنفها".[7]

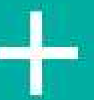
وهكذا فالولايات المتحدة تضع المصالح الإسرائيلية في مقدم أولوياتها في المنطقة، وهذا ما أكده الرؤساء الأمريكيون جميعاً، أما الاجتهادات الفرعية والطارئة فهي مجرد تداعيات تفرضها اللحظة السياسية على خلفية هذا الموقف أو ذاك، ولكنها تعود إلى الخط الأساسي تجاه اعتبار الكيان الصهيوني ذخراً استراتيجياً للسياسة الأمريكية في المنطقة.

أما بالنسبة للتصورات الإسرائيلية حول هذا الموضوع، فقد تحكمت فيها ثلاث وجهات نظر هي التالية: الأولى وتؤكد على الأهمية المطلقة لإسرائيل بالنسبة إلى سياسة الولايات المتحدة، وثانيتها هي نظرة متشائمة نظراً إلى محدودية الدور الإسرائيلي في حرب الخليج وعقب انهيار المعسكر الاشتراكي. والثالثة تحاول قراءة المتغيرات الدولية الإقليمية بعد حرب الخليج للبحث عن تعزيز العلاقة الاستراتيجية بين الطرفين. وفي هذا الإطار تحدثت صحيفة "هآرتس" في افتتاحيتها عن أن "الولايات المتحدة تدرك أن إسرائيل كانت ولا تزال الأساس الوحيد الثابت تحت تصرفها لحظة شد الحبل في هذا العالم".

ويؤكد آرييل شارون على الأهمية الاستراتيجية لإسرائيل بالنسبة إلى الولايات المتحدة فيقول: "إن احتلال الكويت يبرهن بصورة قاطعة جداً على حقيقة حيوية أخرى في الشرق الأوسط،

---

[7] السفير 1992/1/19.



إسرائيل ليست عاملاً لعدم الاستقرار، بل على العكس إنها العامل المستقر والمحافظ على الاستقرار الوحيد والأكثر أهمية". ويضيف إليه عاموس غلبواع: "لم تكف إسرائيل عن أن تكون ثروة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، مقابل عالم عربي غير مستقر و مقابل أوضاع متطرفة".[8]

أما مفاي سيغل فيوضح الأهمية الاستراتيجية لإسرائيل بالقول: "إن الشرق الأوسط مؤلف من مجتمعات تقليدية تقوم بعملية تحديث سريعة مصحوبة بكثير من الغليان والعنف. كما إن الشرق الأوسط عرضة لتقلبات معادية للغرب ... في وسط هذه الصحراء تمثل إسرائيل بالنسبة إلى الغرب جزيرة من الوفاء، ومن هنا تنبع أهميتها الحيوية. الحكم في إسرائيل خلافاً لأنظمة الحكم العربية، مستقر وثابت، إننا ثروة استراتيجية للولايات المتحدة".[9]

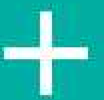
مقابل هذه النظرة المتفائلة برزت وجهة نظر متشائمة تنظر بعين القلق إلى العلاقة المستقبلية بين الولايات المتحدة و"إسرائيل"، ومدى انعكاسها السلبي على الأمن القومي الإسرائيلي. وبموجب هذه النظرة فإن إسرائيل التي كانت تتبجح بوصفها ذراعاً عسكرية للولايات المتحدة وذخراً استراتيجياً لها، قد أصبحت مكشوفة في ضوء محدودية دورها في أزمة حرب الخليج والحرب على ما يسمى "الإرهاب" بعد أحداث الحادي عشر من أيلول في نيويورك وواشنطن. وبحسب "عكيفا إلدار": "لا يوجد إنجاز اعتاد اسحق شامير أن يفاخر به أكثر من اتفاق للتعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة. إن الفرضية الأساسية بأن إسرائيل ثروة استراتيجية تضخ الزيت منذ أعوام في عجلة المساعدات الأمريكية لإسرائيل. وقد ادّعت الحكومات الإسرائيلية دائماً وأبداً بأن قوة الجيش الإسرائيلي وقوة الردع هما مقابل ملايين الدولارات. والآن عندما آن الأوان لفتح الحساب فإن الولايات المتحدة ليست محجمة عن المطالبة بدفعه فحسب، بل إنها تكاد تتوسل إلى إسرائيل أن تخفيه عميقاً في الخزنة الحديدية".

ويرى المحلل "شمعون شيفر" أنه: "قد دفنت الأسطورة التي كان الإسرائيليون كثيراً ما يتفاخرون بها وهي كون "إسرائيل" ثروة استراتيجية للولايات المتحدة. إن كل ما تبقى من هذه الأسطورة هو ربما ما يحتاج كل بهلوان في السيرك: الشبكة والمعرفة أنه إذا وقعت الواقعة

---

[8] مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 4، خريف 1990، ص 207.

[9] المصدر السابق نفسه.



ووجدت إسرائيل نفسها في وضع يهدد بقاءها، فإنها تستطيع التفكير في أنه توجد تحتها شبكة أمان، لا الهاوية".[10]

ويطرح "يورام بيري" بدوره صورة أكثر تشاؤماً عن العلاقة وأزمة الاعتمادية مع الولايات المتحدة فيقول: "على الرغم من الحديث المرتفع عن الاستقلال والحرية فليس سراً على أحد أنه من دون المساعدة الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، فلن يكون بوسعنا أن نأكل وجبة الفطور، ولم نكن نستطيع أن نضمن أمننا لو لا الطائرات ووسائل القتال الأخرى".

ويرى شيفر أن "الدبابات العراقية التي اندفعت إلى الكويت لم تنه استقلال الكويت وموازين القوى القائم في الخليج وحسب، وإنما أنهت أيضاً الأسطورة التي يحب الساسة الإسرائيليون كثيراً أن يشغلوا أنفسهم بها، وهي أن إسرائيل هي ثروة استراتيجية للولايات المتحدة".[11]

ومقابل وجهة النظر هذه برزت وجهة نظر متشائمة تنظر بعين القلق إلى العلاقة المستقبلية بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" التي كانت تتبجح بوصفها ذراعاً عسكرية للولايات المتحدة وذخراً استراتيجياً لها أصبحت مكشوفة في ضوء محدودية دورها أثناء أزمات مثل أزمة الخليج وأزمة أفغانستان.

في هذا السياق يقول المحلل العسكري في صحيفة هآرتس زئيف شيف: "إن التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل بدأ يفرغ من مضمونه الأصلي، فنشأت الحاجة إلى ملئه بمضمون جديد". ويضيف: "إن مصر مهمة جداً لكن هذه هي أولاً وأخيراً مصر حسني مبارك، وكثير من الأمور فيها تعتمد على شخص واحد ولا أحد يعرف ماذا سيحدث بعده. أما بالنسبة إلى إسرائيل فالوضع مختلف من أساسه، هذا تعاون إسرائيلي ثابت والمطلوب هو ملء الإطار القديم للتعاون الاستراتيجي بين الدولتين بمضمون جديد".[12]

أما يهوشفاط هركابي فيرى أن "إسرائيل عنصر مهم لا في الشرق الأوسط فقط بل في العالم. لا ينبغي أن نستنتج من ذلك أننا أصحاب الحل والربط. الحكمة السياسية هي أن نعرف ما هو ممكن وما هو غير ممكن. إن التصلب في قضايا لا فرصة لها ستزيد الانكسار فقط وفداحة الأضرار. كل تاجر يدرك أنه من المستحسن أن يتعنت حيث يملك فرصة للنجاح دون أن يكسر

---

[10] المصدر السابق.

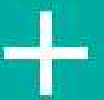
[11] المصدر نفسه.

[12] السفير، 91/12/21 نقلاً عن دافار، 90/11/30.

رأسه بالحائط"؛ وبسبب تصاعد الهجمات الإسرائيلية على الإدارة الأمريكية من قبل قادة ليكود، سارع شمعون بيريس من جهته إلى التخفيف من غلواء هذه الهجمة معتبراً أنه "إذا طرأ تغير على علاقات الولايات المتحدة بإسرائيل فهذه الأخيرة لن تفهمه دون أن تأخذ بالحسبان أن الولايات المتحدة تغيرت وأنه حدث لها تغيير إزاء الشرق الأوسط، إذ تحولت إلى الدولة العظمى الوحيدة في العالم عندما خرج الاتحاد السوفياتي من الصورة".

إن الخلاف الإسرائيلي - الأمريكي من الزاوية الأمريكية هو خلاف ثانوي وطارئ ويمكن حله مع مرور الوقت وبوسائل الإقناع حتى تتحقق إسرائيل من مصداقية التصورات الأمريكية. وبالنسبة إلى البيت الأبيض وإلى بوش الأب ووزير خارجيته السابق جيمس بيكر فإنه أصبح من الملائم من وجهة نظرهما -وبعدما أصبحت الولايات المتحدة زعيمة النظام العالمي - والمهيمنة على الشرق الأوسط، تحديد دور إسرائيل وأبعاده في المنطقة، ولكن بضمان العلاقة الخاصة بينها وبين الولايات المتحدة، وضمان نفوذها النووي الاستراتيجي على دول المنطقة. أما من وجهة النظر الإسرائيلية، وخصوصاً تيار الليكود، فإن هذا الأمر سينعكس سلباً على مستقبل الدور الإسرائيلي وخصوصاً من خلال إيجاد حلفاء آخرين. وهذا ما دعا إسحق شامير إلى رفع صوته قائلاً: "يجب أن نبحث عن دعائم إضافية للحلف الاستراتيجي بيننا وبين الولايات المتحدة. أنا أؤمن أنه لا يزال هناك مكان لهذا الحلف الذي تحتاج الولايات المتحدة إليه أيضاً طالما لم يتغير الشرق الأوسط. لو كنت مكان الولايات المتحدة ما كنت لأرى في العرب حلفاء يعتمد عليهم ... يجب أن تتذكروا أنه إذا كانوا يريدون حقيقة التوصل إلى سلام بين إسرائيل وجيرانها العرب وإذا كان شخص ما يرى في ذلك مصلحة أمريكية، يجب أن يأخذ في الحسبان أن إسرائيل ليست مجرد دولة في الشرق الأوسط، يجب أن يتذكر أن إسرائيل هي 50% أي نصف الشرق الأوسط. وبناء على ذلك فإن إسرائيل تستحق اعتباراً خاصاً إذا كانوا حقاً يريدون تسوية النزاع" في تأكيد منه على أهمية إسرائيل الفائقة للمصالح الأمريكية وتعزيز دورها كشريك وليس كوكيل، فحسب، لهذه المصالح. والخلاف يدور حول مدى حصة الكيان في هذه الشركة ليس أكثر من ذلك ولا أقل.

من هنا يتبين لنا أن الإسرائيليين، وبغض النظر عن الحزب الممسك بزمام السلطة، يتشبثون بالعلاقة الخاصة التي تربطهم بالولايات المتحدة. وهم في أزمنة الصفاء حينما تتوازى المقاصد وتتلاقى المصالح، يعمدون إلى الضغط على الأمريكيين لصياغة قرار لصالحهم حتى لو جاء مخالفاً لما تراه الإدارة الأمريكية مصلحة قومية ذاتية. وفي أوقات الأزمات تذهب إسرائيل إلى



حد التفجع على النفس وعلى الحليف في حال خذلها هذا الأخير في وقت الشدة. وبالتالي فقد تميزت العلاقة الخاصة الأمريكية - الإسرائيلية باستمرار التفاهم العميق والخلافات الحادة في الرأي منذ حداثة عهد الدولة العبرية، لكونها مشحونة دائماً باعتبارات تجعل ما يبدو مناسباً ومعقولاً بالنسبة للولايات المتحدة يأخذ أبعاداً تثير مخاوف كيانية لدى إسرائيل، ليس بحكم طبيعة كيانها وظروفها فقط وإنما بحكم أهدافها أيضاً، مع الأخذ في الحسبان حقيقة أن لإسرائيل مصلحة في المبالغة دائماً في الأخطار التي تتهددها.

إن المد والجزر في العلاقة الحميمة المتبادلة لم يمنعا من توطد هذه العلاقة أكثر فأكثر عبر السنين. فالعلاقة الخاصة المشتركة طالما كانت إحدى ركائز الأمن القومي الإسرائيلي وشكلت عمقاً استراتيجياً متبادلاً على صعيد المفاهيم الجيوسياسية والجيوستراتيجية.

برز التخوف الإسرائيلي بشأن مصير العلاقة الخاصة بالولايات المتحدة بالتزامن مع تطورات أزمة الخليج الناجمة عن احتلال العراق للكويت عام 1990. وقد صيغت المراثي الإسرائيلية حول هذه العلاقة الفريدة من نوعها عندما تعهدت إدارة الرئيس بوش الأب بالتفرغ لحل الصراع العربي الإسرائيلي، إثر انتهاء واشنطن من مهمة تدمير العراق، والتفتت لتضغط على "إسرائيل" لكي تنضم إلى المسار السياسي مع العرب، باعتبار أن الوقت قد حان لحل هذا الصراع خاصة على أرضية التفوق الأمريكي المطلق في المنطقة والعالم. وكانت المشكلة آنذاك أن الإدارة الأمريكية كانت تخاطب حكومة إسرائيلية تتكون من ائتلاف قومي متطرف برئاسة إسحق شامير يرى أن الوقت لا يزال مبكراً جداً لطموح أمريكي من هذا القبيل. والوقت بالنسبة لهذا التيار القومي المتطرف أسير أيديولوجية "إسرائيل" الكبرى، هو دائماً مبكر عندما يتعلق الأمر بمبادرات لإجراء مفاوضات حول تسوية سياسية تتضمن حلولاً إقليمية وسطاً لأن ذلك حسب رأي هذا التيار "من صنع أعداء إسرائيل ويمثل خطراً وجودياً عليها ومخطط إبادة حقيقية"[13]، حتى لو كان الطرف المبادر هو الولايات المتحدة.

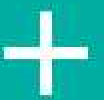
لقد قرأ الإسرائيليون في إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش في حينه بأن الجغرافيا في هذا الزمن لا يمكن أن تكون ضمانة للسلام الذي لا يتحقق إلا بتطبيق قراري مجلس الأمن 242 و338، تأكيداً لتمسكه العلني في أية حال بالموقف الرسمي الأمريكي منذ حرب عام 1967، الذي يعتبر المناطق العربية التي استولت عليها إسرائيل آنذاك مناطق محتلة وخاضعة للمقايضة

[13] هآرتس، 1951/1/25، زئيف شطرنهل، "قبل صباح اليوم التالي للحرب".

بالسلام بين العرب وإسرائيل في أية تسوية سياسية للنزاع. كما قرأوا في إرغامه حكومة شامير على الاشتراك في المفاوضات المباشرة في مؤتمر مدريد، بعد طول معاندة إصراراً على تحريك مسار المفاوضات السياسية بينهم وبين الجانب العربي، تأكدت لهم جديته في مبادرته السياسية عندما اعتمد سياسة ربط منح الضمانات الأمريكية لقرض المليارات العشرة من الدولارات التي طلبتها إسرائيل لاستيعاب الهجرة الجماعية اليهودية، بتجميد الاستيطان في المناطق المحتلة، كما تأكدت قدرته أيضاً على ممارسة ضغوط في حدود تفوق طاقة تحمل إسرائيل، فهذه الهجرة الجماعية اليهودية من الاتحاد السوفياتي السابق تفد إلى إسرائيل في ظروف ضائقة اجتماعية واقتصادية حادة كانت في رأس قائمة اعتبارات الأغلبية الحاسمة من الإسرائيليين.

لقد أثبتت حرب عاصفة الصحراء ضد العراق أمرين أساسيين في سياق إدراك الإسرائيليين لحقيقة مضمون أمنهم القومي هما: الأول - تزايد الاعتماد الأمني على الولايات المتحدة (صواريخ باتريوت الأمريكية التي استقدمت على عجل إلى إسرائيل لحمايتها من الصواريخ العراقية) الأمر الذي يعني درجة من التبعية السياسية يراها بعض القادة الإسرائيليين أنها تحمل خطورة على مشروعهم الصهيوني التوسعي. والأمر الثاني هو تراجع مكانة إسرائيل كرصيد استراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة خاصة بعد بروز أهمية دول عربية أسهمت في ائتلافها الدولي ضد العراق ومنها سوريا ومصر والسعودية.

إلا أنه ما لبث أن اتضح أن كل هذه الهواجس لا أساس لها من الصحة وتبين أيضاً أن إسرائيل ما بعد حرب الخليج استعادت هيمنتها الاستراتيجية على المنطقة إزاء طوق عربي أضعف من أي وقت مضى. وقد برز التعاون الاستراتيجي الأمريكي - الإسرائيلي في أفضل حالاته من دون أن يتأثر بالأزمة القائمة بين إدارتي بوش وشامير "فالعلاقة الخاصة التي تجمع (البلدين) هي ما يجمع بين البلدين لا ما يفرق بينهما". وفي أقل تقدير حقق الموقف الإسرائيلي الذي اعتمد على عدم التدخل هدفاً استراتيجياً بالغ الأهمية للأمن القومي الإسرائيلي، وهو تدمير القوة العسكرية العراقية وإغراق العراق في مشاكل وأزمات لا خلاص له منها على المدى الطويل، وذلك بثمن إسرائيلي بخس ومن دون مشاركة جندي إسرائيلي واحد في المعركة الضارية، هذا إضافة إلى إدخال العالم العربي في حالة من الفرقة والشرذمة والانقسام هي بحد ذاتها ثروة كبيرة تضاف لصالح الأمن القومي الإسرائيلي، فلم تعد هناك جبهة شرقية ولا جبهة جنوبية، وفقد العرب خيارهم العسكري الاستراتيجي لصالح التسويات التي تجود بها عليهم واشنطن وتل أبيب.



وإضافة إلى ما أحدثته حرب الخليج الثانية من انشقاق في العالم العربي وما ترتب على عملية التسوية ومؤتمر الدار البيضاء الاقتصادي من تسابق على التطبيع والتعاون بين أقطار عربية بعينها وإسرائيل، فإن نمو وتوسع قاعدة الجماعات الدينية الأصولية المتطرفة داخل مجموعة من الدول العربية، أدى إلى تشابك وترابط وطيد ما بين المصالح الإسرائيلية والغربية وهذه الدول العربية دونما أي اعتبار لما يمثله هؤلاء الأطراف الخارجيون من تهديد لأمن الشعوب العربية، مما صب في مصلحة "إسرائيل" وأمنها القومي.

اللافت للانتباه أيضاً أنه بينما لم تحظ قضية المصالحة العربية العربية بأي اهتمام أو استجابة إيجابية من جانب الحكومات العربية، فإن الصلح مع "إسرائيل" حظي بحماس منقطع النظير، في حين كانت حكومات عربية تعارض رفع العقوبات عن الشعب العراقي، الأمر الذي استغلته إسرائيل بأسلوبها الخبيث من أجل التطبيع السياسي والاقتصادي والأمني، حتى أن شمعون بيريس تجرأ على التصريح برغبته في إدخال إسرائيل كعضو في الجامعة العربية.

وفي هذا المجال ثمة من اعتبر بأنه إذا كانت الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 قد حلت محل الجيوش النظامية في مقاومة الاحتلال الصهيوني وتهديد أمن إسرائيل عسكرياً واقتصادياً، فإنها كانت كذلك من أهم الدوافع لدى بعض الأنظمة العربية للتوغل في عملية التسويات المنفردة الأمر الذي استنزف قدرات الأمن القومي العربي وصب في مصلحة الأمن القومي الإسرائيلي.

إلا أنه ينبغي أن نلاحظ أيضاً من ناحية أخرى أن نموذج "أوسلو" للتسوية الفلسطينية الإسرائيلية، كان الأكثر دعوة للتوتر والخلاف داخل المجتمع الإسرائيلي نفسه أيضاً، بحيث أنه كلما كان يظهر للإسرائيليين مشهد السلام بشكل أوضح أكثر فأكثر كلما اتسعت دوائر الخوف والشك لديهم مع ما يترتب عن هذا الوضوح حسب تقديرهم من انزلاق نحو مواقف والتزامات غير محسوبة تماماً، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تحولات قسرية في العقيدة السياسية الأصلية للدولة، وكذلك في احتمال حدوث تغيرات جوهرية في مقومات الأمن القومي للشعب اليهودي في إسرائيل، ناجمة عن المتغيرات الجوهرية المحتمل حدوثها في طريقة التفكير والتخطيط على المستويين الآني والاستراتيجي.

وإن ما استدعى مثل هذه الخشية هو بداية حصول خلل حقيقي في ما يسمى الإجماع الاستراتيجي في الكيان الصهيوني، وهو الذي كان يشكل صمام أمان للدولة اليهودية منذ إنشائها عام 1948، وصانها من نتائج ثلاث حروب كبرى مع العرب.

وهكذا انقسم الرأي العام الإسرائيلي إلى اتجاهين تاريخيين هما:

1 - إتجاه التشكيك المطلق في سلام غير مأمون، يدعو إلى إعادة الاعتبار للثوابت الصهيونية الأصلية. وهذا الاتجاه يعرف في إسرائيل باسم "معسكر أرض إسرائيل الكاملة".

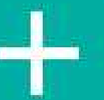
2 - إتجاه المنادين بالتوصل إلى مبدأ وسط يوازن بين أيديولوجيا الأصولية اليهودية القائلة بالحدود التوراتية لأرض إسرائيل، ومقتضيات الزمن السياسي الآيل إلى التعامل مع المراحل على اعتبار أن التاريخ تضعه التفاصيل وليس المطلق الأيديولوجي.

ودارت ما بين هذين الاتجاهين، وما تزال تدور معارك سياسية وفكرية يوظف كل منهما فيها مخزونه الهائل من وسائل الإقناع وعناصر الاستقطاب.[14] فاليمين الإسرائيلي الشوفيني يسأل باستمرار وبمرارة وسخرية ما إذا كان بإمكان "إسرائيل" الحصول على سلام حقيقي في الشرق الأوسط، في ظل ما يسميه "الباطنية العربية" أو الضبابية الكثيفة المحيطة بالسياسات العربية تجاه السلام والصلح مع إسرائيل. ومن أمثلة التشكيك في النوايا العربية في هذا السلام قول نتنياهو في كتابه: "مكان تحت الشمس": "الأمن الحقيقي هو السلام"، وبتعبير آخر ليس التنازل عن الأرض هو الذي سيجلب السلام "الأرض مقابل السلام". ويضيف نتنياهو: "إن سياسة تنازلات مبالغ فيها إزاء أنظمة حكم طاغية تحقق العكس المطلق للمسألة وتشجع العرب على المطالبة بالمزيد. وفي العلاقات مع أنظمة الحكم هذه يمكن تحقيق سلام مبني على الردع قبل كل شيء، والطريقة الوحيدة لتحقيقه هي تقوية الديموقراطيات وإضعاف الديكتاتوريات".

إن التحفظ على شعارات التسوية لم يقتصر على اليمين الشوفيني فقط بل شمل أيضاً تيارات أخرى بما فيها حزب العمل.

وهكذا وخلافاً للانطباعات المتفائلة في بداية التسويات، شعر الإسرائيليون بأنهم دخلوا زمناً ملتبساً لم يسبق أن عرفوه من قبل. ولعل الاضطراب الحاصل في اختيار الحكومات ورؤسائها وعدم وضوح صيغة برنامجية استراتيجية للمستقبل إنما ينجم عن مشاعر الالتباس والشك هذه. وهكذا اختلطت الاعتبارات الأيديولوجية بالسياسية بالاستراتيجية مما عمق حالة الإرباك وعدم الوضوح وكشف أن العقل السياسي الإسرائيلي غير مهيأ لحسم خيار التسوية، وأنه ما يزال يعمل من خلفية عقلية القلعة والمعسكر التي تعتقد بأن الجانب العربي لا يطرح اعترافه بإسرائيل إلا من باب التكتيك المرحلي. وقد حاول الإسرائيليون بالتالي أن يمارسوا لعبة الاحتواء لتجاوز فوضى الحسابات التي فرضتها شروط الخطة السلمية. وكان عليهم أن يوائموا بين رؤيتهم الاستراتيجية

[14] مجلة شؤون الأوسط، العدد 42، 1995، ص 25.



التقليدية لمصالح إسرائيل دورها في المنطقة، وبين الاستجابة لضرورة حاجة أمريكا لنظام أمني وسياسي للشرق الأوسط. والهاجس الذي كان يحكمهم في ذلك هو عزمهم على إحراز الحد الأقصى من المكاسب ضمن لعبة معقدة لا يستطيعون لوحدهم التحكم بشروطها ومسارها.

ومن هنا، ومن أجل حماية المصالح الإسرائيلية الحيوية في حسابات الأمن القومي الخاص بالكيان، كان هدف الإسرائيليين هو الضغط على الفريق الفلسطيني لكي يقبل بتسوية الحد الأقصى من المزايا والمنافع لإسرائيل وأدنى حد من هذه المزايا والمنافع للفلسطينيين، وذلك من منطلق إعادة الاعتبار لنظرية الإجماع القومي الاستراتيجي في الداخل الإسرائيلي ونظرية الردع الاستراتيجي تجاه الخارج.

إلا أنه مقابل ذلك، صحيح أن إسرائيل حققت كسباً استثنائياً في تأكيد شرعيتها السياسية في المنطقة من طريق الاعتراف بها من جانب العرب، لكن الصحيح أيضاً هو أن هذا الكسب الاستثنائي لشرعية الوجود السياسي قد أطلق مخاوف لا حصر لها حول مستقبل الأمن القومي الإسرائيلي في محيط لا تزال مجتمعاته المدنية والقطاع الغالب في مجتمعاته السياسية معادية لهذا الوجود وشرعيته.

يمكن الحديث إذن عن زمن سياسي جديد يقوم على قاعدة الخوف من سلام لا تحميه سوى اتفاقات سياسية مع الحكومات العربية. غير أن هذا الزمن توقف عندما ظهرت استراتيجية تقوم على محورين أساسيين هما:

1 - محور سياسي يومي (مرحلي) يقوم على الإفادة القصوى من انعدام ميزان قوى متكافئ مع الأطراف العربية، ثم توظيف هذه الإفادة في إجراء اتفاقات وتوقيع مواثيق تعزز من شرعية الوجود الإسرائيلي وتمنحه عوامل قوة إضافية في السياسة والاقتصاد والأمن والتبادل الدبلوماسي وتطبيع العلاقات على مختلف المستويات.

2 - إستراتيجي بعيد المدى ويقوم على مبدأ التفوق المطلق على الخصم عسكرياً لناحية التسلح التقليدي أو النووي. ولعل التنظير الإسرائيلي حول مفهوم الترابط بين السلام واحتكار القوة النووية في المنطقة إنما يؤكد السعي لتحقيق هذا النسق.

وهذان المحوران يمثلان حالياً جوهر السياسة الإسرائيلية بامتياز. وهما لا يقتصران على اتجاه سياسي دون آخر في إسرائيل، وخصوصاً العمل والليكود. وبواسطتهما تسعى مراكز القرار لمنع حدوث فوضى في السلوك السياسي للحكومات المتعاقبة أو على الأقل تخفف أو توفر أية فوضى محتملة.

ويبقى السؤال المطروح باستمرار: إلى أي مدى ستخدم السياسات المدروسة مركز القرار في إسرائيل لتحقيق الإجماع الاستراتيجي من جهة، ومنع احتمالات الانقسام العمودي والأفقي في المجتمع الإسرائيلي مع ما يترتب على ذلك من إبقاء على حالة الانسجام الدقيق والتاريخي بين اللامتناهي الأيديولوجي والمتناهي السياسي كتيارين ينموان الآن في صورة مذهلة.[15]

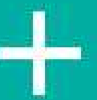
وفي هذا السياق يرى الكاتب يوئيل بن نون:[16] "إن حلم السلام ينفجر في موازاة حلم أرض إسرائيل الكاملة. ونحن في الحرب التي تستوجب إجراءات وحيدة الجانب بعيدة المدى، وقيادة تتحدث حقاً وتنظر باستقامة إلى الشعب وإلى الواقع الصعب". وأضاف: "شعب إسرائيل قوي وهو الذي سينتصر شرط أن يقولوا له الحقيقة".

هنا تظهر بعض ملامح الخوف والريبة في المجتمع الإسرائيلي والصورة ستبدو أكثر صعوبة لدى تفاقم السجال حول نظام الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط ودور إسرائيل وموقعها المفترض فيه، إذ يرجح أن تشهد الفترة المقبلة احتداماً في المناقشة الإسرائيلية الداخلية بين الداعين إلى اعتبار إسرائيل دولة اليهود في العالم وأولئك الداعين إلى الاكتفاء بوصفها دولة يهودية في محيط عربي - إسلامي (شرق أوسطي).

---

[15] أنظر في هذا الشأن: مجلة شؤون الأوسط، العدد 42، 1995، ص 34 وما بعدها.

[16] يديعوت أحرونوت، 1995/1/26، حرب في مفاتن السلام، يوئيل بن نون.



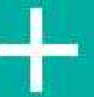
الفصل التاسع

"إسرائيل" جزء عضوي من الأمن القومي الأميركي

في العام 1996 قدم أبرز نجوم المحافظين الجدد أو معسكر الصقور في الولايات المتحدة (ريتشارد بيرل) وثيقة أو ورقة عمل لبنيامين نتنياهو فور فوزه برئاسة الحكومة الإسرائيلية، تتضمن إعادة صياغة على أسس أكثر متانة للتحالف الأميركي - الإسرائيلي وصلت إلى حد اعتبار الدولة العبرية جزءاً من الأمن القومي الأميركي؛ إضافة لرؤية خاصة بشأن الخريطة الجديدة للشرق الأوسط أولى إحداثياتها إطاحة نظام صدام حسين في العراق، ومن ثم تهديد الكيانات السياسية العربية بالفوضى عبر تشجيع الانقسامات العرقية والمذهبية بالإضافة إلى إلغاء اتفاق أوسلو مع الفلسطينيين ومعه إلغاء مرجعية الأرض مقابل السلام.

وترسم الوثيقة عناوين تحريضية لضرب سوريا ومحاصرتها إقليمياً وفصل شيعة لبنان عن المراجع الإيرانية بربطهم بالمراجع الدينية في النجف وكربلاء بعد التخلص من نظام صدام حسين!

لقد تم تقديم الورقة الآنفة الذكر بتاريخ 8 تموز/يوليو 1996 إلى رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو في أعقاب انتخابه مباشرة، وهزيمة شمعون بيريس إثر مصرع إسحق رابين على أيدي اصولي يهودي. وقد اكتسبت هذه الورقة أهمية بأثر رجعي إبان الاعداد للعدوان على العراق إعلامياً وعسكرياً، خاصة وأنها أكدت ضرورة أن تدعم "إسرائيل" الحرب على العراق، أولاً كخيار أميركي، أي في إطار السياسة الداخلية الأميركية؛ وثانياً كخيار استراتيجي إسرائيلي يكتسب أهمية قائمة بذاتها بالنسبة لإسرائيل، مما جعل الحرب تبدو وكأنها حرب بالأصالة عن أميركا وبالنيابة عن "إسرائيل". بدت هذه الورقة للوهلة الأولى وكأنها خارجة عن السياق التاريخي في أعقاب المساعي السلمية التي بذلها الرئيس الأميركي كلينتون على أكثر من جبهة



إسرائيلية – عربية. والواقع أن نتنياهو لم يستمع تماماً إلى نـصائح معـدّيها (ريتـشارد بيـرل، دوغلاس فايث، دافيد دورمز)، بل هو واصل المفاوضات مع منظمة التحرير أثر انتفاضة النفـق في شهر أيلول/سبتمبر 1996، ومع سوريا مبدياً استعداداً نظرياً للتنازل عن أجزاء هامـة مـن الجولان!

لقد جسدت الورقة تطابقاً تاماً في المفاهيم بين اليمينين الأميركي والإسرائيلي، كمـا جـسدت تطوراً تدريجياً قاده اليمين الجديد صاحب النفوذ في إدارة الرئيس جورج بوش حتى وقوع أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001. وأكدت الوثيقة الأطروحات الأساسية في السياسة العالميـة الأميركيـة ومنها: الحفاظ بكل ثمن على وحدانية القوة الأميركية بحيث لا تتجاوز قوتها لا دولة ولا ائـتلاف دول.

كما شنت الوثيقة هجوماً ساخراً على حزب العمل الإسرائيلي "الذي يقود الحركة الـصهيونية منذ 75 سنة"، وذلك لأنه أوصل المجتمع الأميركي بسياساته الاقتصادية المعتمدة إلى حالة أزمـة وإفلاس وإلى إنهاك المجتمع الإسرائيلي، وهو اعتمد على محدودية قدرته على الصمود بدلاً مـن أن ينمّيها عبر نشر أوهام مثل "الشرق الأوسط الجديد" والتنـازل عـن أراض، إلـى الاسـتعانة بالولايات المتحدة لتمريرها في المجتمع الإسرائيلي حيث لا تحظى هذه السياسة بشعبية. واعتبـر معدّو الورقة أن حزب العمل سبب تآكلاً في قدرة الصمود والاحتمال الوطنية الإسرائيلية، وهـو بنى سياسته أيضاً على محدودية قدرة الاحتمال وانعدام ثقة الأمة بذاتها". وهكذا دعا هؤلاء إلـى إحداث قطع أو بدء مرحلة جديدة في السياسات الإسرائيلية على قاعدة فكرية جديدة تقـوم علـى ركيزتين: انتزاع المبادرة الاستراتيجية في سياق تجديد وبعث الصهيونية، والتخلـي كليـاً عـن الرغبة التاريخية بالسلام الشامل والدائم كهدف استراتيجي قومي لإسرائيل.

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف تستطيع إسرائيل سلوك البدائل الاستراتيجية التالية:

- تعزيز التعاون مع تركيا والأردن لاحتواء ووقف ثم قلب ما يمكن أن يواجه إسـرائيل من تهديدات. وهذا يتطلب الانتقال في حسابات الأمـن القـومي مـن التفكيـر فـي مصطلحات السلام الدائم إلى المفهوم التقليدي للإستراتيجية القومية القائمة على توازن القوى، ومن هنا كان السعي لتغيير طبيعة العلاقة مع الفلسطينيين، عبر التمسك بحـق المطاردة الساخنة إلى داخل مناطق السلطة الفلسطينية وتغذية بدائل الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات بأية طريقة من الطرق.



- تأسيس قاعدة جديدة للعلاقات الأميركية - الإسرائيلية تنطلق من الاعتماد على الذات والتعاون الاستراتيجي في مجالات الاهتمام المشترك ودعم القيم الغربية. ويصبح هذا ممكناً إذا اتخذت إسرائيل خطوات تقليص المعونة الأميركية المالية لها، هذه المعونة التي تعيق الاصلاح الاقتصادي.
- نسف كامل لمبدأ مبادلة الأرض بالسلام وإحلال معادلة السلام في مقابل السلام، والمقصود السلام المفروض من خلال القوة ومبدأ توازن القوى. وبالتالي إلغاء مفاعيل اتفاق أوسلو مع الفلسطينيين واعتبار سوريا وإيران وحزب الله أهدافاً ملحة في عملية محاربة "الإرهاب"، تحت شعار "على إسرائيل أن تجدد وتحيي قيادتها الأخلاقية والفكرية. وأن تعتبر نفسها عنصراً أساسياً إن لم يكن العنصر الأساسي في تاريخ الشرق الأوسط"!

في مقابل هذه البدائل المطروحة إنطوت استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي تجاه العالم العربي في مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 وما بعد غزو العراق، على عدة أبعاد، نركز هنا على بعدين بالغي الأهمية ويرتبطان بقضية الصراع على الجبهة الفلسطينية وهما: ضمان يهودية إسرائيل ومنع قيام دولة فلسطينية مستقلة وكاملة السيادة.

1 – ضمان يهودية إسرائيل:

يكمن مبرر دعم إسرائيل من قبل يهود العالم خاصة والصهيونية المسيحية عامة، في كونها دولة ذات أغلبية يهودية تنتمي إلى الديانة اليهودية وتتحدث العبرية. ولقد صار الحفاظ على يهودية دولة "إسرائيل" الشغل الشاغل لكافة الحكومات الإسرائيلية المتتالية منذ إعلان إنشاء "الدولة" عام 1948، سواء كان ذلك لأسباب إيديولوجية أو أمنية أو اقتصادية، مع ارتباط حركة الهجرة صعوداً أو هبوطاً بتطورات الصراع العربي - الإسرائيلي، وظهور مصطلح "الحرب الديموغرافية" بين "إسرائيل" والعرب.

ولقد توالت الهجرات اليهودية إلى فلسطين بدءاً من نهاية القرن التاسع عشر إلى وقتنا الراهن حتى صار عدد سكان "إسرائيل" ايربو على خمسة ملايين نسمة، ومع ذلك فهو أقل من عدد الفلسطينيين في فلسطين والعالم. ومنذ حرب عام 1967 يرسل المسؤولون الإسرائيليون إنذارات متعاقبة إزاء الخلل الممكن حصوله في مسألة التوازن الديموغرافي في داخل الكيان الصهيوني. وهكذا أنشئت للمرة الأولى عام 1967 وزارة الهجرة، كما صدر عن الكنيست عام 1971 قرار

يقضي بمنح الجنسية الاسرائيلية تلقائياً لأي يهودي يود الهجرة إلى إسرائيل حتى قبل أن يغادر الدولة التي ينتمي إليها ويحمل جنسيتها.

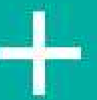
2 – منع قيام دولة فلسطينية مستقلة

يدرك الإسرائيليون إدراكاً تاماً أن استمرار المشكلة الفلسطينية من دون حل، وعدم إقامة دولة فلسطينية مستقلة في فلسطين أو الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، إنما يمثل الأسلوب المثالي لاستمرار الانقسام والتجزئة العربية فضلاً عن استنزاف الموارد المالية والبشرية العربية.

ويرتكز رفض إسرائيل لقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة أو على أي جزء يتحرر من فلسطين على أسس إيديولوجية وسياسية واستراتيجية وديموغرافية، كذلك على مسألة أن يضمن أي مشروع للحكم الذاتي عدم قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة بأية صورة من الصور. ويعود ذلك في الواقع إلى أنه، وإن كان الصراع في الشرق الأوسط يقوم بين العرب وإسرائيل بصورة مباشرة، إلا أن جوهر هذا الصراع يدور في الواقع حول حق الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم وإنشاء دولتهم المستقلة، الأمر الذي يعني، من وجهة نظر إسرائيل، نفي الوجود الإسرائيلي على أرض فلسطين.

وقد تسبب احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وضم الجولان السورية إلى إسرائيل بحدوث مشكلة حقيقية أمام الحكومات الإسرائيلية بخصوص الحفاظ على يهودية إسرائيل، ومن ثم كانت سياسة الاحتلال الإسرائيلي بعد عام 1967 تقوم على تفريغ فلسطين من الفلسطينيين، بحيث بلغ عدد الفلسطينيين الذين أجبروا على ترك أرضهم وأرزاقهم منذ عام 1967 وحتى عام 1986 أكثر من 150 ألف نسمة.

هذا الواقع فاقم من الأعباء الملقاة على كاهل الأمن القومي العربي وخفف من هذه الأعباء عن كاهل إسرائيل. علماً بأنه لا يمكن التمييز بين دول عربية قريبة وأخرى بعيدة عن إسرائيل في تعرض أمنها القومي للخطر الصهيوني. وما من شك في أن قضية اللاجئين الفلسطينيين، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من القضية الفلسطينية، والصراع العربي - الإسرائيلي، إنما تعدّ أحد أوجه التهديد الإسرائيلي الدائم للأمن القومي العربي من حيث أن إسرائيل تبني استراتيجية أمنها القومي على أساس منع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين. ولا يخفى أن وجود اللاجئين الفلسطينيين كمجموعات بشرية ذات خصوصيات سياسية واجتماعية مميزة من شأنه أن يزيد من حدة التوترات القائمة في مناطق ذات توازنات ديموغرافية حساسة مثل لبنان والأردن، ومن شأنه



أيضاً أن يوجد المبررات للتوترات العسكرية مع إسرائيل مثلما حصل في لبنان عام 1978 وعام 1982.

والجدير بالذكر أنه أثناء انعقاد مؤتمر مدريد في 30 تشرين الأول/أكتوبر 1991، تم استبعاد قضية اللاجئين الفلسطينيين من المفاوضات الثنائية ولم يتم إدراجها في جدول المفاوضات المتعددة الجنسيات إلا بعد المبادرة المصرية في الاجتماع الأول للمفاوضات المتعددة الأطراف في موسكو ومن دون أن تحرز أي تقدم ملموس.

وفي اتفاق أوسلو بتاريخ 13 أيلول/سبتمبر 1993 المعروف بإعلان المبادئ، ثم الاتفاق على إرجاء البحث في قضية اللاجئين إلى المرحلة النهائية من المباحثات تأكيدات على صعوبة تسوية هذه القضية. وقبيل توقيع اتفاق القاهرة في 1994/5/4 سأل صحافيون رئيس الوزراء الإسرائيلي "الراحل" إسحق رابين عما إذا كانت "إسرائيل" على استعداد للسماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة، أجاب بأن مسؤولية اللاجئين يتحملها أولئك الذين شنوا حرب عام 1948 ضد وجود إسرائيل نفسه، واستطرد قائلاً: "لقد خسروا الحرب". وأضاف: "هناك مشكلتا لاجئين، أكرر مشكلتا لاجئين، إذ استوعبت "إسرائيل" في الفترة بين (1949 – 1954) نحو 600 ألف يهودي من المجتمعات اليهودية في البلدان العربية والإسلامية، وهؤلاء فروا تاركين ممتلكاتهم وراءهم". وأكد أن "قضية اللاجئين يمكن البحث فيها بعد التوصل إلى حل نهائي للصراع العربي - الإسرائيلي وينبغي البحث عن طرق جديدة لحلها"[17].

ويعكس هذا الموقف، الاتجاه الإسرائيلي الساعي إلى تحميل مسؤولية حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين للاطراف العربية وربط مشكلة اللاجئين العرب بما يسمونه مشكلة اللاجئين اليهود، بهدف تحويل القضية الأساسية إلى قضية تعويضات متبادلة.

وفي المقابل تصر الأطراف العربية، بطبيعة الحال، على أن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين يمثل شرطاً أساسياً لاحلال السلام رافضة ربطها بما تزعمه إسرائيل بشأن مشكلة لاجئين يهود. ولا يخفى أن الموقف العربي لا يطرح قضية اللاجئين الفلسطينيين في أبعادها الانسانية فقط وإنما أيضاً من كونها تشكل تهديداً للأمنين القطري والقومي، خاصة في الدول التي يكثر فيها مثل هؤلاء اللاجئين مثل لبنان والأردن وسوريا. ومن هنا المطالبة العربية المتكررة بتنفيذ القرار رقم (194) الصادر عن الأمم المتحدة والداعي إلى إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية.

---

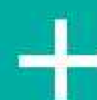
[17] عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر ص 44 – الأهرام (القاهرة) 1994/4/14.



الباب الثالث

الأمن القومي "الإسرائيلي"

من زاوية اللعبة السياسية



الفصل الأول

الأمن القومي الإسرائيلي وجدلية الصراع والتسوية

إن الدلالة العامة للأمن القومي تعني مجموعة التدابير والاحتياطات، النظرية والعملية الخاصة بحماية المجال الإقليمي لدولة ما. على أن المجال الإقليمي هنا لا يعني الرقعة الجيوبوليتكية من الأرض فقط، بل يشمل الثروات الاقتصادية، والأيديولوجيا السياسية الخاصة بنظام الحكم في تلك الدولة، والأهداف الوطنية الممثلة لخصوصيتها القومية والحضارية.[1]

أما نظرية الأمن القومي فتدل، حسب مفهومها العام، على الاحتياطات الواجب اتخاذها بفرض تكريس السيادة الوطنية للدولة على أراضيها الإقليمية ومصالحها الداخلية والخارجية المرتبطة ببنائها القومي والثقافي الخاص. وانطلاقاً من هذا التحديد العام لنظرية الأمن القومي نرى أن هذه النظرية تتفرع إلى تفاصيل تكوينية سياسية في بنيتها الداخلية، فهي لا تشمل تعزيز القوة العسكرية فقط -كما يوحيه تعبير "تكريس السيادة الوطنية" - بل تشمل أيضاً السياسة الخارجية والتقدير الاستراتيجي للواقع الجيوبوليتيكي الميحط بالدولة المعنية. ومدى التناقض أو التقارب الأيديولوجي بينها وبين جيرانها المباشرين، ودراسة إمكانيات الدول ذات المصالح المتعارفة معها أو إمكانيات الدول المعادية وقدراتها العسكرية والبشرية والاقتصادية والجيوبوليتيكية، وتحديد نقاط القصور أو التفوق لدى هذه البلدان لاتخاذ الاحتياطات اللازمة في مواجهتها، إذا اقتضى الأمر، أو تحديد حماية أمنية قومية إزاء الأخطار المحتملة الظهور من قبل الأعداء المباشرين، أو

[1] حرب الفضاء ونظرية الأمن الإسرائيلي، علاء طاهر، ص 51.



توطيد صلات التقارب والتعاون مع البلدان الصديقة والحليفة للدولة المعنية من أجل الحصول على مساندة لها في حال نشوب صراع بينها وبين دولة معادية.

من خلال هذا التعريف العام لنظرية الأمن نستطيع حصر الأركان الأساسية التي تستند عليها نظرية الأمن القومي الإسرائيلي حسب واقعها الجيوبوليتيكي وتطلعاتها الاستراتيجية، بركنين أساسيين تستند إليهما كل العناصر الأمنية الإسرائيلية اللاحقة. وهما: المرونة من جانب، والتلاحم الفكري من جانب آخر.[2] ووفق هذا المنهج العام في مواجهة العناصر الواقعية للنظرية، صاغت إسرائيل فكرة أمنها القومي منطلقة من إدراكها لوضعها الجغرافي - السياسي وكيانها "القومي" الموجود داخل رقعة إقليمية مهددة في وجودها الكلي لتماسها الحدودي مع أعدائها المباشرين (الشعوب العربية والإسلامية).

لقد بنت "إسرائيل" نظريتها الأمنية على التقدير الدقيق والمتواصل لجوانب القوة أو الضعف للبلدان العربية والإسلامية فهي دولة عسكرية في حالة مواجهة دائمة مع أعدائها، على أن هذه المواجهة لا توضع باستمرار داخل عملية الحرب الفعلية أو المواجهة العسكرية المستمرة، بل هي احتمال موجود يحدث في فترات غير محددة، وقد تكون مفاجئة على الأكثر مقترنة بشروط دولة ومحفزات إقليمية محيطة بها، لذلك انصب اهتمام "إسرائيل" الأمني الأول على الناحية العسكرية مثل السياسية أو الدبلوماسية. فإن السياسة الخارجية والعمل الدبلوماسي أمسيا تابعين يخضعان للاحتياجات والمتطلبات العسكرية بهدف توفير الاستعداد الدائم للمواجهة. وقد صاغت "إسرائيل" نظرية أمنها القومي طبقاً لاستراتيجية وتكتيك حربيين بالاعتماد على إدراك دقيق لإمكانات الدول العربية والإسلامية المعادية لها. ومن أهم الإمكانيات التي تنظر إليها "إسرائيل" بعين الاعتبار العامل البشري والتفوق العددي والمعنوي والنفسي للشعوب العربية والإسلامية، والقاعدة الاقتصادية القوية واتساع الرقعة الجيوسياسية لدول هذه الشعوب مما يوفر لها عمقاً استراتيجياً يؤهلها عسكرياً لحركيات الدفاع والتراجع التكتيكي ثم الهجوم العام.

هذه العوامل الثلاثة تمنح الشعوب العربية والإسلامية قدرة على القيام بحرب طويلة الأمد ليس باستطاعة إسرائيل تحملها بسبب العامل البشري المحدود والإمكانيات الاقتصادية التي تعتمد في معظمها على المساعدات الأمريكية. ولذلك فإن إسرائيل تحرص على كسب النصر في كل معركة أو حرب مع العرب والمسلمين. لأن هزيمة إسرائيل لمرة واحدة في معركة أو حرب

---

[2] مجلة استراتيجيا (وسائط الحرب الفضائية)، العدد 30، آب 1984.

يعني تهديد وجودها "القومي" في حين أن عدم كسب العرب للنصر في معركة واحدة أو في معارك عدة لا يعني تهديداً لوجودهم القومي أو لكيانهم السياسي.

لقد أخذت "إسرائيل" بهذه العوامل الأساسية في الحسبان لأجل صياغة نظرية أمنها القومي التي تركزت بالتالي - وفقاً لهذه العوامل - في اتجاهين: الأول استراتيجي نظري عام والثاني وهو الأكثر أهمية، إتجاه استراتيجي عسكري وتقني خاضع للمؤثرات السياسية أو الجغرافية العسكرية. ومن التحام هذين الاتجاهين تتكامل نظرية الأمن القومي الإسرائيلي في السلم والحرب أو ضمن أجواء الصراع والتسوية. فالصراع العربي - الإسرائيلي وبالتالي الإسلامي - الإسرائيلي يمر حالياً في منعطف استراتيجي درامي وتتقاذفه اعتبارات ومحددات مهمة عدة يمكن إيجازها بالنقاط التالية:

- يخضع هذا الصراع لمحدد الكم والكيف، بمعنى أنه يخضع للتناقض القائم بين الكيف الإسرائيلي غير القابل للتطور الكمي إلا ضمن حدود معينة، وبين الكم العربي والإسلامي القابل للتطور الكيفي والكمي في آن معاً وفي حدود شبه مفتوحة.

- يرتدي هذا الصراع في المرحلة الراهنة والمنظورة طابعاً تحولياً متغيراً، وهذا التحول والتغير لا يجريان وفقاً لمعايير ثابتة أو مستقرة، بل إنهما يخضعان لعوامل ومؤثرات في منتهى التعقيد محلياً وإقليمياً ودولياً.

- يخضع هذا الصراع لعوامل وعناصر التبعية النسبية للقوى المشاركة فيه ومدى تحررها أو ارتباطها بالقوى الدولية الكبرى الجاذبة أو النابذة صاحبة المصلحة في هذا الصراع.

وضمن هذه المحددات الثلاثة لواقع التعاطي مع هذا الكيان تدخل عوامل واعتبارات كثيرة هي انعكاس لواقع الأمة أو الأمم المشاركة فيه بما فيها عامل الانتماء الحضاري، والعامل الأيديولوجي العقائدي، وعامل التناقض العدائي بين الصهيونية كحركة تحرر للأمة اليهودية بحسب اعتقادها، وبين العروبة والإسلام اللذين يمثلان الوسط البيئي والوجودي المعتدى عليه واللذين يحاولان تطوير وسائلهما الخاصة لرد هذا الاعتداء. ذلك أن المشروع الصهيوني في مداه الواسع (إسرائيل التوراتية الكبرى من الفرات إلى النيل) أو الضيق، إنما زرع ليكون بمثابة الإسفين المسموم الرامي إلى تمزيق عوامل ومقومات الوحدة العربية والإسلامية وليمارس تأثيراته السلبية المادية والمعنوية ليس كحقيقة "استعمارية" فحسب وإنما كحقيقة عنصرية استيطانية توسعية شاذة أيضاً، من شأنها أن تتحول ساعة الحاجة إلى ما يشبه الاسفنجة -بحسب

التشبيه الذي أعطاه ونستون تشرشل - التي مهمتها امتصاص الجهد العربي والإسلامي المبذول من أجل التقارب والوحدة.

إن التصدي العربي الإسلامي للصهيونية قد تحول فعلاً إلى حرب إرادات، وهذه الحرب لا ينبغي أن تفهم في المرحلة الراهنة بمصطلح حتمية تحطيم إرادات معينة لطرف ما تجاه الطرف الآخر بمفاهيم النصر والهزيمة النهائية والسريعة. ذلك أنه في واقع صراع المصالح الشرق أوسطي المتعدد الجنسيات وإزاء المستجدات في التكنولوجيا العسكرية والتطورات الإقليمية والدولية، وإزاء تشابك وتداخل المصالح العالمية بالمصالح الإقليمية، تحول الصراع في المنطقة إلى صراع إقليمي - دولي. وبتعبير آخر إلى ما يشبه حرباً عالمية مصغرة ومضبوطة بوسائل وأساليب مستحدثة حيث لا بد لكل طرف من الأطراف المتصارعين من أن يرضى بنصيبه من الانتصارات أو الهزائم التي قد تزيد أو تنقص هنا أو هناك، لأن وظيفة الصراع تحولت من التحطيم الساحق والنهائي لإرادة الطرف الآخر إلى مجرد تكييفها أو احتوائها. والاستنتاج الذي نستخلصه من هذا التحليل على مستوى الأمن القومي الإسرائيلي هو أن الصراع في المنطقة لا يمكن أن ينتهي بضربة عسكرية فجائية، وبالتالي فهو محكوم بالاستمرار ولكن بوسائل متغيرة، كما يمكننا أن نستنتج أيضاً أن وتيرة الصراع وخطه البياني سيكونان محكومين بعوامل الردع والمنع المتبادلة وهيكلية القوة اللازمة لذلك، والمقصود بالقوة ليس بالطبع القوة العسكرية فحسب بل كل تجليات هذه القوة في المجالات الثقافية والسياسية والاقتصادية والدبلوماسية والإعلامية وما إلى ذلك.

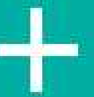


الفصل الثاني

أمن "إسرائيل" القومي
من خلال دورها الوظيفي الإقليمي

لا شك بأن إسرائيل تستمد مكانتها من حاجة الغرب إليها في منطقة تريد أمريكا - وهي قوة الغرب القائدة - منع توحيدها في دولة/أمة، ومن ثم السيطرة على ثرواتها ولا سيما النفط وعائداته وممراته والأسواق الاستهلاكية، وتهميش وجود ونفوذ أية قوة دولية أخرى خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتفرد الولايات المتحدة بزعامة العالم. وبالتالي فالدور الإسرائيلي في مواجهة الأمة العربية هو دور أساسي وضروري لجهة بقائه سيفاً مسلطاً على عنق العرب لكي يبقوا في تفرقهم وتخلفهم، الأمر الذي يعتبره المخططون الأمريكيون حيوياً في رهانهم على ابتزاز المنطقة ونهب ثرواتها، ومن أجل ذلك لا تسمح أمريكا بحدوث انفراج حقيقي في علاقات إسرائيل مع العرب، وهو انفراج لا تجد إسرائيل أنه من متطلبات أمنها القومي الأساسية، فتركز الدور الإسرائيلي إذن على ردع العرب عسكرياً كي لا تتاح لهم فرصة الخروج من هزيمتهم أمام أمريكا وأمامها معاً، على الرغم من أنهم ألقوا سلاحهم ونبذوا خيار الحرب بعد إعلانهم أن حرب عام 1973 هي آخر الحروب العربية الإسرائيلية، وعلى ضوء ذلك حصلت اتفاقات فصل القوات على الجبهتين المصرية والسورية إلى أن جاءت حروب إسرائيل على لبنان في الأعوام 1978، 1982، 1993، 1996، ومع ذلك لم يحرك العرب أي ساكن.

وفي أعقاب حرب الخليج الثانية عام 1991 وتدمير العراق واستنزاف الأموال العربية، راحت أمريكا تضغط باحتلالها لمنطقة الخليج واحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية، على العرب جميعاً من أجل البحث عن مخرج لائق لاستسلامهم ومنعهم من أية مقاومة أو صمود أو مطالبة بتحرير أراضيهم المحتلة، مما أدى إلى انهيار الوضع العربي العام وإعلان



الحكام العرب من المحيط إلى الخليج، ما عدا أصوات معزولة فقط، عن إفلاسهم وتوسلهم إلى "السيد" الأمريكي، بعد أن أيقنت النخب العربية الحاكمة أن بقاءها في السلطة بات رهن رضوخها للشروط الأمريكية الإسرائيلية المشتركة في تسوية احتوائية تضمها إلى بنية سياسية - استراتيجية أمريكية إسرائيلية معادية للعرب كافة، ودولهم حتى التفكير أو الحلم في مشروع استنهاضي يقرب الأمة العربية من مستلزمات العصر أو يدخلها إليه. وقد وجدت إسرائيل في هذا البرنامج ضالتها الكبرى وسخرتها في مصلحة أمنها القومي، وذلك عبر وسائل متنوعة أهمها الردع العسكري الإسرائيلي بجميع أبعاده الكمية والنوعية. وعرفت إسرائيل من خلال ذلك كيف تسخّر التسوية من أجل وضع العرب في أسوأ حالاتهم بعد أن تردت مجتمعاتهم ودولهم بدرجة غير مسبوقة وصلت إلى حافة الانفجار والانهيار. فتباعدت الدول العربية عن بعضها وتهاوت نظمها الإقليمية التي كان يراد بها كفالة وجود حد أدنى من العلاقات بين الدول والحكومات العربية فالجامعة العربية ومؤسسة القمة العربية. وتبدلت تناقضات الساحة السياسية العربية من اختلاف مع خارج معاد إلى اختلاف عربي - عربي داخلي.

لقد تحول العالم العربي إلى فرق ينتفع بها الغرب وإسرائيل، بعد افتقاره إلى مركز قومي موحد، وتعاظمت الهوة بين الحاكمين والمحكومين. وقد حصل هذا كله في حين كانت إسرائيل تكسب المزيد من القوة والمنعة والحصانة العسكرية والسياسية مما يعزز أمنها القومي، خاصة إزاء تكريس مكانة العرب الإقليمية والعالمية مع تزايد قوة ونفوذ الصهيونية العالمية، ونشوء مصلحة أمريكية مباشرة، خاصة في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول، في ترتيب وتحديد دور إسرائيلي بارز داخل السياق العالمي الجديد القائم على مبدأ ما يسمّى مكافحة "الإرهاب". والمقصود هو "الإرهاب" الإسلامي، بمعنى حرمان العرب بصورة نهائية من عمقهم الاستراتيجي الاحتياطي الممتد من أندونيسيا وحتى نيجيريا.

إن التصنيف الأمريكي الجديد للدور الإسرائيلي إنما يحدد تفرغ إسرائيل لأداء مهمات تتجاوز العالم العربي، ويجعلها جزءاً عضوياً من قوة أمريكا الردعية الكونية، ويسهم من موقع إسرائيل المتقدم داخل الوطن العربي المريض والمنهوك، في صراع الولايات المتحدة ضد أوروبا وشرق آسيا ووسطها، ويعين واشنطن على إقامة نظام عالمي جديد يجعلها تتفرد فعلاً وإلى أجل غير مسمى بقيادة العالم. هو انفراد لم يتحقق حتى الآن خارج الوطن العربي. وهذا يوضح أهمية الدور الإسرائيلي الجديد الذي يجري توظيفه في خدمة الأمن القومي الإسرائيلي بالذات، وهو دور استراتيجي يجعل من القوات المسلحة الإسرائيلية جزءاً لا يتجزأ من القوة الأمريكية الضاربة، مع

ما يعني هذا من واجبات أمريكية تجاه تسليح هذا الجيش وضمان تفوقه وانتصاره على أية قوة أو مجموعة قوى يمكن تصور نشوئها في المنطقتين العربية والإسلامية.

وهذه المعادلة الكبرى تستدعي خضوع المعادلة الأصغر الخاصة بالتسوية العربية الإسرائيلية لصالح إسرائيل وأمنها القومي مئة بالمئة ومن دون قيد أو شرط. والوهم الكبير الذي يحاول بعض الساسة العرب ترويجه على هامش هذه المعادلة الجائرة، هو أنه كلما انبطح العرب أمام الشروط الأمريكية أكثر كلما تراجعت مفاهيم الأمن الإسرائيلية التوسعية، من باب أن الألم الأكبر المتمثل في الاحتلال الأمريكي من شأنه أن ينسي العرب الألم الأصغر المتمثل في الاحتلال الإسرائيلي لأراضٍ عربية هنا أو هناك، وفي ظل مغالطة أن الاحتلال الأمريكي من شأنه أن يضمن أمن جميع الأطراف في المنطقة ويوجد الشروط الملائمة لتغيير علاقات العداء القائمة ما بينها، مما يرفع سيف الردع الإسرائيلي عن عنق العرب ويوجد الظروف الملائمة لتوحيد القوى العربية الإسرائيلية تحت المظلة الأمريكية الواحدة ضد أعداء مشتركين مثل "الإرهاب" و"الأصولية الإسلامية". إلا أن الحقيقة الاستراتيجية الكبرى الكامنة وراء مثل هذه المغالطات هي أن إسرائيل بانخراطها التكتيكي في عملية التسوية إنما تسعى للتحول من قوة استيطانية استعمارية لفلسطين، إلى قوة إمبريالية إقليمية مركزها فلسطين ومجالها الوطن العربي وقسم من إفريقيا وغرب آسيا ووسطها. وهذا التكتيك السياسي يفتح المجال أمام إسرائيل لدخول العالم العربي والإسلامي بأسره كإمبريالية إقليمية واسعة الصلاحيات، تهيمن عليه وتستنزف خيراته وموارده، من دون أن تقبل على نفسها أن تشكل جزءاً عضوياً منه.

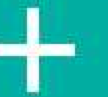
ومعلوم أن إسرائيل تعارض وتعمل على تعطيل أي اتجاه عربي أو إسلامي نحو الوحدة أو التعاون المشترك. وهذه النقطة ذات طابع استراتيجي بامتياز في حساباتها لأمنها القومي، سيما أن إسرائيل تعرّف نفسها على أنها قلعة غربية متقدمة داخل الأرض العربية مهمتها الوقوف بوجه "البربرية العربية والإسلامية" حسب تعريفها، وبالتالي فهي ترفض أي منحى للتكامل الإقليمي أو لإقامة اتحاد أو فدرالية أو سوق مشتركة، ومن الطبيعي أن المجموعة العربية التي تشكل حالياً ما تعداده 200 مليون نسمة، ونحو 500 مليون نسمة بعد نحو ربع قرن وتتمتع بثقافة موحدة وبدين عالمي وشخصية حضارية تراثية قوية إنما تمثل سبباً للخوف الصهيوني والغربي على حد سواء خصوصاً على ضوء قراءة التاريخ الماضي لأمة تسمى أمة الفتوحات.

وما من شك في أن خطر هذه المجموعة على أمن إسرائيل القومي سيكون أكبر مع صعود الحركات الإسلامية الجهادية وتنامي الثقافة الإسلامية والقومية. ومن هنا الرفض الساحق لكل ما

هو عربي أو إسلامي من قبل أمة الكفر قاطبة. ومن هنا يحاول الصهاينة والغرب انتزاع السمة الحضارية المميزة لهذه المنطقة بإطلاق تسميات ذات طابع جيوستراتيجي علماني مثل الشرق الأوسط والشرق الأدنى وإفريقيا الشمالية والمغرب وآسيا الغربية والخليج لتعزيز عوامل الانقسام العربي وتفريغ المنطقة من محتواها العقيدي والتاريخي؛ وفي هذا السياق طرحت مشاريع المتوسطية والشرق أوسطية في حملة صليبية متجددة لا تعتبر العالم العربي والإسلامي سوى وهم وسوى بقرة حلوب للنفط والأسواق الاستهلاكية والبترودولار، وإن إسرائيل لوحدها الحق في الأمن وفي امتلاك الأسلحة النووية وسائر أنواع أسلحة الدمار الشامل، بينما لا يحق للشعوب العربية والإسلامية سوى تلبية متطلبات الأمن القومي الإسرائيلي لكي تنعم بشيء من الهدوء والاستقرار، وإلا فهم دائماً متهمون بأنهم لا يحترمون القانون وينبغي عليهم الامتثال للشرعية والأعراف الدولية من طرف واحد فقط، ولننظر في هذا المجال إلى عذابات الشعب الفلسطيني والشعب العراقي والشعب اللبناني بنوع خاص.

على ضوء ما تقدم يتبين لنا أن الصراع العربي - الإسلامي من ناحية والصهيوني اليهودي - الغربي من ناحية أخرى، هو صراع مستديم وطويل الأمد، ذلك أن الطاقات والجهود التي تشحن هذا الصراع هي ذات مخزون احتياطي هائل لا يمكن أن ينضب أو يتم تفريغه. ومن هنا تبرز حقيقة أن مفاهيم الانتصار في ميدان المعركة التي وجّهت إسرائيل في السابق لا تلبي حاجاتها المتعلقة بوجودها وأمنها القومي في الوقت الراهن، لأن هناك شكاً كبيراً لدى اليهود والإسرائيليين بأن الشعوب العربية والإسلامية سوف تصل إلى التسليم بهذا الوجود السرطاني، ومن هنا يدعو الباحث الاستراتيجي الإسرائيلي يحزقيل درور إلى اعتماد إسرائيل ما يسميه "بدائل الجيش الإسرائيلي" من أسلحة نوعية فتاكة.[3]

[3] أنظر لمزيد من التفاصيل: مجلة شؤون الأوسط، العدد 37، 1995، ص 43 وما بعدها.

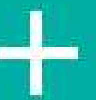


الفصل الثالث

أبعاد التوجهات الأمنية "الإسرائيلية" في حركة التسوية

توضح الترتيبات والمقترحات الأمنية التي تطرحها إسرائيل في مفاوضاتها ومناوراتها واتفاقاتها مع الدول العربية المحيطة أنها تعتمد استراتيجيا تهدف عبر اتفاقاتها مع هذه الدول إلى مواصلة تأمين أوسع قدر ممكن من السيطرة العسكرية على محيطها. وهذا ما تعكسه المقولة الإسرائيلية بدقة من "أن السلام الإسرائيلي العربي سيكون سلاماً مسلحاً". وهنا تبرز الحاجة إلى تأكيد أن إسرائيل ستواصل جهودها، إعتماداً في الأساس، على الولايات المتحدة الأمريكية، للحفاظ على تفوقها العسكري في مجال الأسلحة التقليدية أولاً، وعبر ضمان بقائها الدولة النووية الوحيدة في المنطقة لأطول فترة ممكنة ثانياً.

ويبدو أن إدراك القيادة الإسرائيلية لغياب إمكان إحراز نصر استراتيجي ساحق على الدول العربية، إضافة إلى تأثير الأيديولوجيا الصهيونية، قد وفر الأرضية لهيمنة الشأن الأمني على رؤية تلك القيادة لمكونات التسوية السياسية التي تطلبها، بما في ذلك رؤيتها للترتيبات المتعلقة بشؤون المياه والسكان والحدود والعلاقات الاقتصادية وسواها. ولذا فإن نظرة أحادية الجانب وصيغاً لترتيبات لا متكافئة تسيطر على طروحات إسرائيل الأمنية مع جوارها العربي كجزء من تنظيم شروط "اندماجها" الإقليمي في مرحلة ما بعد التسوية فيما لو تحققت. وفي هذا السياق



يمكننا الإشارة إلى مجموعة من الاعتبارات الأمنية الداخلة في حسابات إسرائيل لأمنها القومي العام من أبرزها ما يلي:[4]

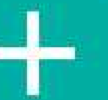
1 - إحتلال الترتيبات الأمنية والعسكرية حيزاً مهماً من اتفاق أوسلو واتفاقات القاهرة اللاحقة مع منظمة التحرير الفلسطينية. ويسري هذا على تدابير تضمنها الاتفاق مع الأردن عام 1994. كما إننا نجد إصراراً إسرائيلياً على تضمين الاتفاقات مع الدول العربية بنوداً تفرض على الجانب العربي مناطق واسعة نسبياً منزوعة السلاح، وإدخال تعديلات على الحدود لمصلحة توسع "إسرائيل"، وإعادة النظر في بنية الجيوش العربية، وتخفيض أحجامها وتقليص قدراتها الهجومية. ومن هنا تمسك إسرائيل بمطلب أن يتضمن اتفاق السلام مع سوريا عملية نزع سلاح مناطق تتجاوز حدود الجولان مقابل نزع سلاح مساحة رمزية في الجانب الإسرائيلي على غرار ما حصل مع مصر، وحرصها على ألا تؤثر التسوية مع الدول العربية فيما تسيطر عليه من موارد مائية، وإصرارها على أن يأخذ الانسحاب الإسرائيلي من الجولان فترة زمنية تسمح لإسرائيل بتقويم الترتيبات الأمنية المعتمدة، وأن يشمل الاتفاق مع الأردن تحديداً لخطوط انتشار القوات العسكرية الأردنية واعتبار إسرائيل بقاء الكيان الفلسطيني المحكي عن إقامته منزوع السلاح أمراً مسلّماً به كشرط من شروط التسوية النهائية.

2 - وجود توجه واضح لدى المخططين الاستراتيجيين الإسرائيليين لإقامة نظام أمني إسرائيلي - أردني - فلسطيني يرتبط لاحقاً، عبر إسرائيل، بنظام أمني إسرائيلي - سوري - لبناني، ويأتي هذا في سياق سياسة تحويل أي انسحاب تقوم به إسرائيل من أراض عربية محتلة إلى رصيد أمني لها.

3 - تحويل مرحلة الحكم الذاتي المنصوص عنها في اتفاق أوسلو إلى مرحلة اختبارية لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، يكون مقياسها أمن المستوطنات الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي داخل مناطق الحكم الذاتي والمناطق المحتلة وأمن المقيمين فيها بصورة عامة. وإسرائيل تعتمد هذا المقياس من دون التزام من جانبها بتجميد المستوطنات أو تفكيكها ومن دون إقرار بالسيادة الفلسطينية على كامل أرض الضفة والقطاع (بما في ذلك القدس) أو الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وعودة اللاجئين. كما إنها تنظر إلى التجمعات الفلسطينية في الدول

---

[4] انظر بهذا الشأن: كتاب استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط، جميل هلال، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،(1995) ص 17 وما بعدها.



العربية، وفي إسرائيل نفسها، من منظور أمني، وتشترط أن تقبل الدول العربية التي تستضيف تجمعات فلسطينية الموافقة على مبدأ توطينهم، وتربط مساواة معاملة مواطنيها الفلسطينيين بمواطنيها اليهود بالحل "الشامل" المنسجم مع شروطها.

4 - النظر إلى الأردن من زاوية الوظائف الأمنية التي يمكن أن يؤديها: أي كعازل بينها وبين سائر الدول العربية ومطالبته بالبقاء خارج أية تحالفات أو معاهدات سياسية أو عسكرية تسمح بوجود قوات غير أردنية على أراضيه، كما وتلمح إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه الأردن كمعبر اقتصادي إلى الدول العربية الأخرى.

5 - كما يبرز مفهوم "إسرائيل" بخصوص الأمن غير المتكافئ في أشكال عدة أخرى منها:

أ - إعتماد إسرائيل مقولة أن تفوقها العسكري هو الذي أرغم الدول العربية على التفاوض معها، واستخلاص قيادتها، بالتالي، أن الحفاظ على هذا التفوق هو أحد ضمانات "السلام" في المنطقة، وبطبيعة الحال فالسلام هنا هو سلام وأمن إسرائيل أولاً وأخيراً.

ب - إستخدام العلاقة الخاصة التي تربطها بالولايات المتحدة دعامة من دعائم أمنها، أي قوة ردع مساندة لها في مواجهة محيطها العربي.

ج - إعتبار أن لا بديل لها (إسرائيل) من الاحتفاظ بتفوقها العسكري النوعي في مجالي الأسلحة التقليدية والأسلحة غير التقليدية لفترة مفتوحة زمنياً، والبقاء بالتالي، خارج أية معاهدات قد تضع قيوداً على تسلحها النوعي بما في ذلك معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

د - إعتبار أن وجود حالة "عدم استقرار" في الشرق الأوسط (والتي يجري توسيع حدودها لتشمل، إضافة إلى الدول العربية، كلاً من إيران ودول آسيا الوسطى وباكستان)، يشكل تهديداً ممكناً جداً لأمن إسرائيل القومي ومناقضاً لأية إجراءات يمكن أن تتخذ للحد من الأسلحة.

من ناحية أخرى تجدر ملاحظة وجود توافق عام بين توجه السياسات الاستراتيجية الأمريكية والأوروبية والمؤسسات المالية الدولية من ناحية وبين الاستراتيجية الإسرائيلية الإقليمية، على الرغم من وجود اعتبارات وتلاوين خاصة لدى كل طرف على حدة، الأمر الذي تستفيد منه "إسرائيل" لصالح أمنها القومي؛ ومن أمثال ذلك العداء الشديد الذي تكنه الإدارات الأمريكية المختلفة، الجمهورية والديمقراطية، على حد سواء لكل من العراق والجمهورية الإسلامية في إيران، والضغط من أجل الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة العربية والإسلامية (باستثناء إسرائيل)، والعمل المستمر من أجل فرض حلول سياسية وجيوسياسية واستراتيجية في المنطقة تكون دائماً لصالح الكيان الصهيوني، والعمل أيضاً من أجل منع وإنهاء المقاطعة العربية

لإسرائيل وفرض حالة من التطويع والتطبيع وإسقاط كافة المحرمات وتشويه الثقافات الدينية والوطنية. وهذا كله يصب في النهاية في المصلحة الأمريكية العليا ومصلحة مخططاتها واستراتيجياتها الكونية لبلوغ الأهداف التالية:

1- التوصل إلى ترتيبات أمنية - سياسية في منطقة الشرق الأوسط تسهم في حماية واستقرار المصالح الأمريكية.

2- تدعيم مكانة إسرائيل كحليف استراتيجي في المنطقة وذلك بالسعي لأخذها موقعاً موجهاً وحاسماً في النظام الإقليمي المعمول على إنتاجه على ضوء أحادية القطبية، وفي أعقاب أحداث 11 أيلول في أمريكا وما نجم عنها من حملة شعواء ضد الثقافة الإسلامية تحت عنوان مكافحة الإرهاب.

3- الضغط عبر المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي،...) من أجل مواصلة تحول اقتصاديات المنطقة على المستوى الاستراتيجي الاقتصادي باتجاه "اللبرلة" و"الانفتاح" و"الخصخصة" وتقليص دور الدولة في الاقتصاد بما يوفر البيئة الملائمة لنمو رأس المال الخاص. وتولي الولايات المتحدة أهمية استثنائية لترتيبات اقتصادية وقانونية تشجع رأس المال الخاص ذا القاعدة الأمريكية على الاستثمار في المنطقة. ومن هنا إصرار الإدارة الأمريكية على إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل لما يسببه ذلك من فرض قيود على نشاط بعض الشركات الأمريكية في العالمين العربي والإسلامي.

في هذا السياق أيضاً لا بد من ملاحظة أن "إسرائيل" تواجه حالة من عدم الوضوح في تحديد ملامح دورها السياسي والاستراتيجي في المنطقة، لأسباب داخلية في الغالب بسبب بعض الفروقات في النظرة الأيديولوجية والبراغماتية للأحزاب الهامة الأساسية. فعملية التطبيع مثلاً التي تعمل من أجلها إسرائيل وأمريكا لا تتوقف فقط على القرارات السياسية التي تؤخذ على مستوى القرارات، فهناك عوامل كثيرة أخرى يمكن أن تدخل في هذا المجال مثل الصراعات السياسية الداخلية في كيان العدو بشأن قضايا الانسحاب والحدود والمستوطنات بالإضافة إلى قضايا تخص دور إسرائيل الإقليمي وهويتها اليهودية والإقليمية. يضاف إلى ذلك الأوضاع الداخلية في الدول العربية المعنية بموضوعي الصراع والتسوية ورؤية كل دولة وكل طرف لمصالحه الخاصة، هذا ناهيك عن خريطة التحالفات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي قد تنشأ في المنطقة وموقع ودور إسرائيل منها جميعاً.

وثمة عامل آخر متغير في هذا المجال ويتعلق برؤية كل طرف من الأطراف الإقليمية والدولية الضالعة في الصراع والتسوية في المنطقة إلى التحولات السياسية والأمنية والاقتصادية ومساعيه لتعديل أو تغيير أو نسف جوانب الترتيبات الجيوسياسية والجيوستراتيجية التي يرى فيها إجحافاً أو غبناً أو تهديداً لمصالحه الحيوية، الأمر الذي يترك الأمن القومي الإسرائيلي عرضة لتأثير هذه المتغيرات مع ما يتعلق بها من إشكالات التطبيق العملي وقدرة الأطراف على الالتزام بضرورات هذا التطبيق.

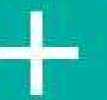


الفصل الرابع

إنعكاسات التسوية

على الأمن الإسرائيلي

تخلق عملية التسوية العربية - الإسرائيلية آثاراً مزدوجة على الأمن الإسرائيلي، بعضها سلبي، وأكثرها إيجابي. فمن ناحية، سوف تؤدي التسوية إلى توسيع "الهوامش الأمنية" لإسرائيل، أي تعزيز وصيانة الأمن الإسرائيلي من خلال الوسائل السياسية، وذلك من حيث إزالة مبررات الحرب في المنطقة وتحييد بؤر العداء لإسرائيل وإبعاد الجيوش العربية - وبالذات الجيش السوري -عن الحدود مع إسرائيل ووقف حرب الاستنزاف في الجنوب اللبناني ومقايضة الأراضي العربية المحتلة بالترتيبات الأمنية. وفيما يتعلق بالدول البعيدة عن إسرائيل، مثل إيران والعراق وليبيا، فإن مواقفها سوف تصبح أقل حدة ضد إسرائيل في حالة التسوية السلمية، وسوف تفقد مبرراتها للمشاركة في أي أعمال عسكرية ضدها. ولكن من الناحية الأخرى، فإن عملية التسوية لن توجد حلولاً لما تسميه إسرائيل بـ"الإرهاب" أو احتمالات نشوب انتفاضة فلسطينية وحرب الاستنزاف التي تتعرض لها إسرائيل في الجنوب اللبناني، وهي تحديات لا تفيد القدرات العالية للجيش الإسرائيلي في مواجهتها. وهكذا، فإن الجيش الإسرائيلي يجد نفسه في مواجهة خصوم أضعف منه في القوة والمهارة، ولكنه لا يستطيع أن يحقق نصراً سريعاً ضدهم، وإنما ينزلق إلى صراع لا نهاية له. ومن غير المحتمل أن تتضاءل هذه المعضلات الأمنية في المستقبل. وحتى عملية السلام العربية - الإسرائيلية، فإنها لم تؤد إلى إنهاء الصراع تماماً، حيث ما زال السلام بارداً بين مصر وإسرائيل. وبالتالي، فإنه على الرغم من أن إسرائيل تتمتع في الوقت الحالي بمستوى غير مسبوق على الإطلاق من الأمن في مواجهة أي هجمات تقليدية، إلا أن هناك درجة أقل من الأمن على المستوى الشخصي. وبالتالي، فإن بيئة الأمن الإسرائيلية السابقة كانت خطيرة، ولكنها كانت تتيح على الأقل ميزة الوضوح النسبي والقدرة على التنبؤ بالنسبة للخصوم



وطبيعة المواجهات العسكرية المحتملة. أما الآن، فإن بيئة الأمن تظل خطيرة، ولكنهـا غامـضة وغير مؤكدة.

ومن ناحية أخرى، فإن عملية التسوية سـوف تـؤدي بالـضرورة إلـى إجـراء تعـديلات جيوستراتيجية حيوية بالنسبة لإسرائيل، لا سيما من حيث أنها سوف تنطوي على قيام إسـرائيل بتقديم تنازلات جغرافية إقليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان. وبصرف النظر عن حجم وطبيعة هذه التنازلات، والصيغة النهائية المحتملة للتسوية، فإن المحللين الاسـتراتيجيين الإسرائيليين اهتموا بما يمكن أن تفضي إليه أية تنازلات إقليمية من تآكل في العمق الاسـتراتيجي الإسرائيلي في الاتجاهين الشمالي والشرقي. ففي النقاط الضيقة الواقعة شرق تـل أبيـب مـثلاً، يقتصر عرض إسرائيل حسب حدود 1967 على حوالي 15 كيلومتراً فقـط، عـلاوة علـى أن الانسحاب من هضبة الجولان سوف يفقد إسرائيل ميزة استراتيجية هامة.

وقد خلقت اتفاقات أوسلو تحديات أمنية جديدة أمام إسرائيل، وبالذات من حيث أن وجود قـوة فلسطينية مقاتلة تضم 25 ألف مقاتل على مقربة من الأهداف الاسـتراتيجية الإسـرائيلية يخلـق تهديدات جسيمة على أمن إسرائيل، حيث إن هذه القوة يمكن أن تتحول - حسب بعض التحلـيلات الإسرائيلية - إلى نقطة انطلاق لقوات عربية متحركة من أجل الاقتحام الفـوري لمراكـز دولـة إسرائيل، لأن أي هجوم تقوم به هذه القوات سوف يكون يسيراً لأنه لا توجد أي أسوار أو عقبات في منطقة غرب نهر الأردن، ويمكن أن تصل إلى أهدافها من خلال شـوارع وطـرق ترابيـة فرعية معروفة لهم جيداً، كما أن قسماً من هذه القوات يمكن أن يجتاز الخط الأخضر مشياً علـى الأقدام أو باستخدام السيارات التجارية والخاصة وصولاً إلى أهدافها. وبالتـالي، تخلـص هـذه التحليلات الإسرائيلية إلى أن الوضع الذي نتج من اتفاقات أوسلو سوف يوفر في النهايـة القـدرة للفلسطينيين وحلفائهم على شل إسرائيل بشكل كامل، أو على الأقل إحداث حالـة خلخلـة عنيفـة لعمليات التجنيد وتعبئة الاحتياط في الساعات الأولى من أي حرب مفاجئة، ممـا سـوف يـسبب خسائر كبيرة، كما يمكن أن يضر كثيراً بمعنويات أفراد الجيش والمواطنين الإسرائيليين.

ولذلك، يشدد باراك كثيراً على أهمية ومحورية الترتيبات الأمنية المصاحبة لعملية التـسوية، فهذه الترتيبات الأمنية تمثل البديل الموضوعي - في الفكر الاستراتيجي الإسـرائيلي - لاحـتلال الأراضي العربية، وتشتمل هذه الترتيبات على مناطق منزوعة السلاح وشبكات للإنذار المبكـر وخفض للقوات المسلحة. ولذلك، يؤكد باراك من حيث المبدأ على العلاقة التبادليـة بـين الأمـن والسلام، لأنه في حالة عدم وجود مسيرة سلمية لا يكون هناك أمن، والمكان الذي لا يتوافر فيـه

الأمن يكون عبء الدفاع عنه كبيراً، كما أنه من الممكن أن تنشب مصادمات عنيفة تجرف المنطقة كلها إلى دوامة من سفك الدماء، ولكن باراك يشدد على الجانب الآخر على أهمية الحفاظ على حدود آمنة، كما يؤكد على أن إسرائيل لن تعود بأي حال من الأحوال إلى حدود 1967، ولن تساوم على أمنها وأمن مواطنيها، وأن أي تسوية سلمية يتم التوصل إليها سوف تكون مشروطة بالحفاظ على الأمن وبالقدرة على الدفاع عن الدولة ومواطنيها. ومن ثم، يشدد باراك مثلاً على ضرورة أن تظل إسرائيل محتفظة بحوالي 60% من أراضي الضفة الغربية.

أما على المسار السوري، فإن العديد من التقارير يشير إلى أن باراك يحتفظ بخطة جاهزة بشأن الانسحاب من الجولان، بما في ذلك وضع تصور متكامل بشأن الترتيبات الأمنية اللازمة لتنفيذ هذا الانسحاب. وعلى الرغم من أن هذه الخطة لم تعلن، ولن يكون ممكناً إعلانها من جانب حكومة باراك قبل الوصول أولاً إلى اتفاق مع سوريا، إلا أن العديد من عناصر هذه الخطة تسربت إلى وسائل الإعلام الإسرائيلية، وهي تقوم على استعداد باراك للانسحاب من الجولان في ظل ترتيبات أمنية مفصلة ومشددة. وتقوم هذه الترتيبات على أن إسرائيل ينبغي أن تحتفظ بمراكز إنذار مبكر في هضبة الجولان، مع ضرورة أن تكون المنطقة منزوعة السلاح على الجانب السوري مكشوفة تماماً أمام الإسرائيليين، وتسيير دوريات عسكرية سورية - إسرائيلية مشتركة، بالإضافة إلى تحديد القوات المدرعة السورية المرابطة في دمشق وهضبة الجولان. ومع ذلك، فإن هناك خلافات بين الجانبين السوري والإسرائيلي بشأن جدول الانسحاب ومحطات الإنذار المبكر وعمق نزع السلاح والانتشار العسكري والمياه والتطبيع. وعلى الرغم من هذه الخلافات، إلا أنه يبدو واضحاً أن باراك يظل مهتماً بالوصول إلى اتفاق على المسار السوري، سواء من أجل إنهاء الصراع مع سوريا، أو باعتبار ذلك مفتاحاً للحل والتسوية على المسار اللبناني.

الفصل الخامس

الأمن القومي "الإسرائيلي" بين التهديد والرد

يمثل الأمن بمعناه الشامل (العسكري والمدني) الهدف الأول في الاستراتيجية الإسرائيلية العليا. وقد أجمعت المصادر الصهيونية والإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية، على أن أمن الكيان الصهيوني يعتمد إعتماداً كلياً على عدة عناصر، يتوجب على إسرائيل أن تحققها لنفسها وتحافظ عليها، أهمها ما يلي:

أ - القوة العسكرية التي يجب على "إسرائيل" أن تملك من أسبابها ووسائلها وأدواتها ما يجعلها تتفوق في ذلك على جميع الدول العربية. لأن الأمن في المفهوم القومي الإسرائيلي يستند في الأساس، على هذه القوة، و"إسرائيل" بذلك تطبق القاعدة الرومانية القديمة، التي تقول "إذا أردت السلام فاستعد للحرب". وقد شددتت المصادر الإسرائيلية على اختلافها على التأكيد على "أمن القوة" الذي ينبغي المحافظة عليه من أجل الحفاظ على الدولة نفسها.

ب - زيادة عدد السكان اليهود باضطراد، بواسطة تشجيع موجات الهجرة من الخارج إلى داخل الكيان الصهيوني، واستخدام كافة الوسائل في سبيل تحقيق ذلك. وقد أكدت الوثائق الرسمية ذلك أبرزها وثيقة إعلان قيام ما يسمى "دولة إسرائيل" في 15 أيار / مايو 1948 التي نصت على أن "أرض إسرائيل هي مهد الشعب اليهودي". كما تعلن عن أن "دولة إسرائيل" سوف تفتح أبوابها أمام الهجرة اليهودية لجمع شمل المنفيين. وقد أكدت ذلك جميع القوانين التي صدرت بعد عام 1948 مثل قانون العودة، وقانون الجنسية. وزيادة عدد السكان بهذه الطريقة هدف استراتيجي لإسرائيل ووسيلة من وسائل المحافظة على أمنها كما يراه المسؤولون فيها. ولكنه في الوقت نفسه يمثل عقبة حقيقية في طريق التسوية، وخطراً على عودة الحقوق العربية وعلى أمن واستقرار دول المنطقة، وقد اعترف بذلك الكونت برنادوت منذ العام 1948 حين قال: "لا يمكن أن ننكر الحقيقة الواقعة وهي أن استمرار الهجرة المطلقة وغير المقيدة إلى المنطقة اليهودية من

فلسطين، قد يؤدي بعد بضع سنوات إلى ظهور حالة من الضغط السكاني وما يصاحبها من اضطرابات سياسية واقتصادية. إن الهجرة اليهودية لا تعني المنطقة اليهودية من فلسطين وحدها أو الشعب اليهودي وحده، بل تعني العالم العربي المجاور أيضاً".[5]

ج - التوسع الإقليمي وزيادة مساحة الأراضي التي تسيطر عليها "إسرائيل" أو تحتلها في فلسطين والبلدان العربية المجاورة وذلك لتحقيق عدة أهداف منها: زيادة عمقها الجغرافي الضيق خاصة في المنطقة الساحلية الممتدة من الحدود اللبنانية في الشمال إلى حدود مصر في الجنوب، واكتساب أراضٍ جديدة للاستمرار في تطبيق سياسة الهجرة والاستيطان، وإيجاد حقائق بشرية منتهية على أرض الواقع تمثل تحدياً كبيراً في سبيل عودة الحقوق العربية. لذلك رفضت "إسرائيل" أن تذكر أو تشير إلى الحدود في وثائقها الرسمية. ويعبر دافيد بن غوريون عن هذه السياسة فيقول: "إن الحرب سوف ترسم حدود الدولة، وستكون هذه الحدود أوسع من تلك التي خصصتها الأمم المتحدة".[6] وقد فعل موشيه دايان عقب حرب عام 1967 الشيء نفسه فقال: "إن الهدف الأول للطريق الذي ننهجه هو أن نضع خريطة جديدة وننشئ حدوداً جديدة، ونهاية الصراع سوف تتحقق في التحليل الأخير الذي يتضمن الحقيقة الشاملة لوجود دولة يهودية هنا تكون من القوة والأهمية بحيث يصبح من المستحيل تدميرها وسيكون من الضروري التعايش معها".[7]

د - تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي خاصة في ميدان صناعة الأسلحة المتقدمة ومن بينها مختلف أنواع الصواريخ حتى تستغني "إسرائيل" في المستقبل عن الاعتماد على مساعدات الولايات المتحدة لها، وفي الوقت نفسه تدخل ميدان تجارة السلاح في العالم. وقد أحرزت بالفعل في هذا المجال تقدماً يعتد به ويحسب له كل حساب، خاصة من جانب الدول العربية التي تتعرض لأخطار هذا التقدم على أمنها ومصالحها في المستقبل القريب والبعيد.[8]

هـ - التحالف مع القوى العظمى في العالم، لا سيما الولايات المتحدة لما تتمتع به من قدرات وإمكانات تجعلها قادرة على تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل حتى تحتفظ بتفوقها

---

[5] فلسطين على منبر الأمم المتحدة، مجموعة الخطب التي ألقاها أحمد الشقيري أمام الأمم المتحدة عام 1963، ص 82.

[6] الإسرائيليون الأوائل، توم سيغف، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986، ص 7.

[7] أمريكا والسلام في الشرق الأوسط، دان تشيرجي، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولى، 1993، ص 56.

[8] العلم والتكنولوجيا في الاستراتيجيا الاسرائيلية، إحسان مرتضى، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت (2000).

على الدول العربية. وفي الوقت نفسه تضمن لها التأييد الذي يدعم موقفها في المحافـل الدوليـة خاصة الأمم المتحدة، ويوفر الحماية لسياستها المتعارضة تماماً مع مبادئ الشرعية الدوليـة. إن الاعتماد على الولايات المتحدة هدف أساسي قديم من أهداف "إسرائيل" الخارجية ووسـيلة لـدعم أمنها القومي. وهذا التحالف ما يزال يمثل حجر الأساس الذي تبنى عليه العلاقات الإسـرائيلية - الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.[9]

وهكذا يتبين لنا أنه لا يوجد بين عناصر الأمن الإسرائيلي أي عنصر بـل أي إشـارة إلـى الشرعية الدولية أو السلام الذي تطالب به كل هذه الدول، بل العكس فإن الوثائق تؤكد أن الـسلام الذي تراه "إسرائيل" يستند إلى مفهومها للأمن، وهو يقوم على القوة والتوسع الإقليمي والهجـرة اليهودية.

وقد أفصح عن هذا المفهوم بوضوح ليفي اشكول، رئيس وزراء إسرائيل عـام 1967 حـين قال: "نحن نسعى لسلام يؤمّن لنا حدود الأمن في الشرق وحرية الملاحة في الغرب وسيطرة على منابع المياه التي تصل إلينا في الجنوب".[10] ويقول بن غوريون في هـذا الـصدد: "إن الطريقـة الوحيدة لإقناع العرب لصنع السلام هي رؤية إسرائيل قوية".[11]

إن المفهوم الإسرائيلي للأمن القومي وربطه "بالسلام" لم يتغير أي بمعنى آخر لم يحـدث أي تغيير لأهداف "إسرائيل" الاستراتيجية في المنطقة أو في التزام بتطبيق مبادئ الشرعية الدوليـة، وقد أفصح عن ذلك رئيس وزراء "إسرائيل" الأسبق بنيامين نتنياهو مراراً حين قال: "إن عمليـة السلام والأمن مترابطتان أو أنها يجب أن تسير انطلاقاً مـن قاعـدة المبادلـة المطلقـة ... إن حكومتي مستعدة للتفاوض حول كل شيء ودراسة كل الحلول لكنها لن تتراخـى حـول الأمـن فالسلام من دون أمن لن يستمر".[12]

وبالتالي فالأمن الإسرائيلي يسحق السلام ويهيمن عليه وهو يتناقض عضوياً مـع الـشرعية الدولية التي تدعو الكيان الصهيوني إلى الانسحاب حتى حدود الرابع من حزيـران عـام 1967

[9] التطور الاستراتيجي للسياسة الأمريكية في الوطن العربي، بكر تنيرة، مجلة المستقبل العربي، العـدد 37، آذار 1982، ص 37-39.

[10] مدخل إلى الاستراتيجية الإسرائيلية، إبراهيم العابد، مركز الأبحاث، بيروت، 1971، ص 14.

[11] المصدر السابق نفسه، ص 13.

[12] صحيفة الأهرام، 1996/9/22، ص 8.

على أقل تقدير حسب التفسير العربي للقرارين الدوليين 242 و338. الجدير بالذكر أن "إسرائيل" رفضت منذ صدور القرار 242 تطبيق هذا القرار، بل إنها اعتبرت أن مجرد انسحابها من سيناء يعتبر كافياً وملبياً لمتطلبات ما يسمى الشرعية الدولية. وقد ورد هذا المعنى في نص الرسالة التي وجهها وزير الخارجية الإسرائيلي إلى المبعوث الدولي عام 1968 وجاء فيها: "من الوجهة التاريخية لم تكن هناك مطلقاً أية حدود آمنة ومعترف بها في المنطقة، فلا خطوط الهدنة عام 1949 ولا خطوط وقف إطلاق النار عام 1967 ينطبق عليها ذلك الوصف. إن الحدود الآمنة لا يمكن تقريرها بعمل طرف واحد لأي من الدول، ولا يمكن فرضها من الخارج".[13]

ولا يخفى أن مثل هذا القول، هو بمثابة رفض لكل مبادئ وقرارات الشرعية الدولية سواء المتعلق منها بالصراع العربي - الإسرائيلي أو سواه، وقد أكد هذا المفهوم الإسرائيلي للسلام إسحق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق بقوله: "إنني لا أؤمن بالحلول الوسط فيما يتعلق بالأراضي. فإن بلدنا صغير جداً وهذه الأرض تتصل بحياتنا كلها: بأمننا بمياهنا باقتصادنا ... إن السلام والأمن متلازمان. كما إن الأمن والأرض والوطن كيان واحد"؛ وهذا ما كرره رئيس وزراء إسرائيل اللاحق بنيامين نتنياهو منذ تولي السلطة في "إسرائيل" في شهر حزيران/يونيو 1996، أي إن السلام مقابل السلام والأمن مقابل الأمن لا أكثر ولا أقل، ومن ثم لا انسحاب من الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وجنوب لبنان. وإذا كانت إسرائيل انسحبت من القسم الأغلب من الجنوب اللبناني فبفضل معجزة المقاومة الإسلامية وحرب الاستنزاف الطويلة الأمد (18 سنة) والتي كبدت "إسرائيل" خسائر فادحة على كل الصعد جعلتها تعتبر أن كلفة البقاء هي أغلى بكثير من كلفة الانسحاب. وفي ضوء هذه المفاهيم التعسفية والإكراهية لما يسمى السلام مع الكيان الصهيوني، لا مجال لتطبيق القرارات الدولية والحديث عن تطبيق القرار 425 بالنسبة للأراضي اللبنانية ما هو سوى هراء وكذب مفضوح أمام القاصي والداني.

ومما لا جدال فيه أن استمرار الصراع العربي الإسرائيلي، مع احتمال تجدد الحروب في ظل التفوق الإسرائيلي الاستراتيجي على العرب إقليمياً، دولياً، عسكرياً ودبلوماسياً، سوف يؤدي إلى أوضاع عربية متفاقمة، وربما إلى خسارات جديدة في الأرض والسيادة لدولة أو أكثر من الدول المجاورة للكيان أو حتى البعيدة عنه مثل العراق والسودان وليبيا والسعودية وغيرها.

[13] مجلة شؤون عربية، العدد 92، 1997، ص 104.

ومع أن مصر والأردن ربما حققتا بعض الأمن والاستقرار المرحلي على حساب القضية الفلسطينية، لكن هذا لا يعني أنهما أصبحتا خارج دائرة الخطر. وإذا كان اتفاق أوسلو قد انهار تحت جنازير دبابات رئيس وزراء العدو الحالي شارون فإن الاتفاقين المصري والأردني ليسا بعيدين عن المصير نفسه حتى ولو بعد مرور فترة من الوقت. وما استمرار "إسرائيل" في سياسة الاستيطان وجلب المهاجرين وتطوير الأسلحة النوعية الجديدة ما هو سوى تحضير مرحلي للحقبة القادمة من الحروب والاعتداءات من أجل بلوغ الأهداف التالية:

1 - الاحتفاظ بأهم المواقع الاستراتيجية في الأراضي العربية المحتلة وتعزيز موقع "إسرائيل" الجيوستراتيجي في المنطقة والتوسع في الاستيطان في هذه الأراضي.

2 - جني ثمار التسويات المؤقتة أو المرحلية الطويلة الأمد من أجل إقامة علاقات طبيعية مع دول عربية وأجنبية وبالتالي تقوية الدور والنفوذ الصهيوني في المنطقة.

3 - العمل على تثبيت دور إسرائيلي إقليمي مركزي في منطقة الشرق الأوسط على حساب الدول والشعوب العربية من مختلف الزوايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية والسياسية وسواها.

4 - الاحتفاظ بالتفوق العسكري الأحادي الطرف عن طريق الحصول على الأسلحة الأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية من الولايات المتحدة، مع تطوير برامج التسلح في مجال الصواريخ البالستية المتعددة الأهداف والاستمرار في تطوير البرنامج النووي.

إن تحديد العرب لأنفسهم السلام كهدف استراتيجي مع الكيان الصهيوني هو بحد ذاته مكسب أمني استراتيجي يصب في مصلحة الأمن القومي الإسرائيلي، خاصة على ضوء الأهداف الصهيونية الآنفة الذكر. هذا في وقت لم يضع العرب اللبنة الأولى في إنشاء صرح أمنهم القومي الذي يبدو اليوم مفككاً وصعب التحقيق أكثر من أي وقت مضى. ولكن هذا التقدير لا يعني أن "إسرائيل" قد امتلكت وإلى الأبد وضعاً من التفوق الاستراتيجي العام على العرب بل إنها هي أيضاً ترزح تحت عبء معوقات كثيرة تمنعها من بلوغ كل أهدافها القومية والاستراتيجية في المنطقة وأبرزها ما يلي:

1 - تواجه "إسرائيل" مشكلة النقص في الموارد البشرية والتفوق العربي العددي الدائم عليها.

2 - لا تستطيع "إسرائيل" حسم صراعها مع العرب نهائياً بالوسيلة العسكرية إزاء الأوضاع الجيوستراتيجية القائمة وعدم قدرة "إسرائيل" على بسط هيمنتها من المحيط إلى الخليج. ولذلك يحتم على "إسرائيل" التوصل إلى فرض القبول العربي السياسي بها بشتى الوسائل وفي مقدمتها الحفاظ على تفوقها العسكري ودعم الدولة العظمى.

3 - إن خسارة "إسرائيل" لمعركة حاسمة واحدة تؤدي إلى انهيار الدولة الصهيونية. بينما يستطيع الطرف العربي استيعاب أكثر من هزيمة عسكرية من دون أن يشكل ذلك خطراً على كيانه.[14]

مقابل ذلك يقول مدير عام وزارة الدفاع وقائد سلاح الجو السابق دافيد عفري "ذات مرة كان الأمن القومي الإسرائيلي عبارة عن قدرة عسكرية بحتة، إسرائيل كانت مهددة وجودياً في سنواتها العشرين الأولى. أما اليوم فقد أصبح هذا الأمن أكثر من مجرد جيش فهو اقتصاد ومجتمع وصحة وتكنولوجيا وعلاقات مع الجوار ودعم من الولايات المتحدة. ومن المحظور علينا أن نضع بلادنا في أوضاع تتآكل فيها قدرتها على الصمود في هذه المواجهة بعد (20 -30) سنة نحن لا نستطيع أن نعيش على أسنّة الرماح إلى الأبد. وأنا أوضح لأعضاء الكونجرس أننا بحاجة للمساعدة الكبرى حتى نبقى أقوياء ولإعطاء فرصة للسلام. الأمن الآن هو هضبة الجولان".[15]

وعلى هذا الأساس بالإمكان تقسيم الأمن القومي الإسرائيلي من حيث الأهداف إلى قسمين: الأول أهداف أولية تغطي موضوعات الأمن الجماعي أو تلك المتعلقة ببقاء كيان "الدولة" وحماية حدودها والمحافظة على استقلالها السياسي. والثاني يختص بالأهداف التي تغطي أمن الفرد أو الملكية الخاصة أو العامة.

تشير بعض الدراسات التي تناولت مشكلة الأمن القومي الإسرائيلي إلى أن "إسرائيل" قد مرت بسنوات طويلة من الخصومة مع العرب - لكنها ليست مرتفعة بشكل استثنائي - كما مرت بسنوات من مناقشة الأمور العسكرية الداخلية وسنوات من الحرب الحقيقية. وأكدت هذه الدراسات أن "إسرائيل" تتسم بالعدوانية الشديدة فيما يتعلق بمعدل مناقشة الأمور العسكرية الداخلية بالنسبة لسنوات الخصومة لا سيما فيما يتعلق بعلاقة "إسرائيل" بجارتيها مصر وسوريا. وهناك ما لا يقل عن ثلاثة أنواع من الصراع الذي يهدد دولاً أصغر وأضعف من "إسرائيل". فالبوسنة والشيشان مثلاً يعتبران من الدول المنشقة التي تعاني من تهديد شديد يفوق بكثير التهديد الذي تشتكي منه "إسرائيل". كذلك فإن بولندا عانت من ضغوط وصراعات كثيرة وبلجيكا وهولندا أيضاً. كذلك بولندا وفنلندا وتشيكوسلوفاكيا كلها عانت قبل نهاية الحرب الباردة.

---

[14] كتاب حرب الفضاء ونظرية الأمن، علاء طاهر، ص 53.

[15] صحيفة معاريف الإسرائيلية، 2000/4/26؛ صحيفة اللواء اللبنانية، 2000/4/29.

وباختصار يمكن القول إن وضع "إسرائيل" الأمني عموماً هو أفضل بكثير من العديد من دول العالم التي تعاني من تهديدات أمنية بما فيها بعض الدول العربية. وقد ثبت ذلك عام 1956 وعام 1967 وعام 1982. ففي عام 1967 - حسب رأي يائير عفرون - تحسن وضع "إسرائيل" الأمني والجيوستراتيجي كنتيجة مباشرة لضم المزيد من الأراضي المحتلة. وقفزت التكنولوجيا العسكرية قفزات كبيرة إلى الأمام بعد أن تحولت "إسرائيل" من تلقي المساعدات الفرنسية إلى المساعدات الأمريكية. ويشير زئيف ماعوز أيضاً إلى تزايد قوة "إسرائيل" الاقتصادية في وقت كانت تعاني الأقطار العربية من تدهور في أوضاعها العسكرية والاقتصادية والأمنية.[16]

من ناحية أخرى نجد أن "إسرائيل" تعتمد في استراتيجيتهاالعسكرية المرافقة لاستراتيجية الأمن القومي على ثلاث قواعد أساسية هي:

1 - الحرب الخاطفة.

2 - الضربة الاستباقية (خاصة في العمق الاستراتيجي للعدو). ومن أجل بلوغ هذا الهدف حرصت "إسرائيل" على تحقيق الهدف الثالث وهو:

3 - تحقيق التفوق العسكري على البلدان العربية مجتمعة واستمرارية هذا التفوق عن طريق تنظيم الجيش ومواكبة التطورات التكنولوجية الحاصلة في مجال التسلح والعلوم العسكرية في العالم.

وتقضي الحرب الخاطفة التي تعتمدها "إسرائيل" بتعبئتها لمواردها إلى أقصى حد ممكن. وبما أن "إسرائيل" تفتقر إلى الموارد البشرية والاقتصادية الكافية للاحتفاظ بجيش نظامي ضخم قائم باستمرار، فإنها اعتمدت على جيش شعبي ميليشياوي يقوم على قوات الاحتياط والتعبئة السريعة والقيام بمهمته العسكرية الخاطفة وتحقيق النصر بأسرع فرصة لكي يعود هذا الجيش بعد ذلك إلى أماكن عمله المدنية. ولذلك تتوخى "إسرائيل" في معاركها الخاطفة ضرورة الحسم العسكري السريع تفادياً للخسائر البشرية ومنعاً للضغوطات الدولية ولإبعاد الحرب عن المراكز السكنية اليهودية.

المبدأ الأساسي الآخر في العقيدة العسكرية المطبقة في هذا المجال هو الحرب الوقائية القاضية باستباق المعركة والمبادرة بالقتال للقضاء على الخصم قبل أن يبدأ هذا الخصم العملية

---

[16] الأمن القومي الإسرائيلي وأسطورة الاستثنائية جيل ميروم، إعداد أمل بحر.
Political Science Quarterly Vo 114, No. 5, 1999.

القتالية.[17] وتعتمد فكرة الحرب الوقائية على نظرية الضربة الأولى أو الضربة الاستباقية الوقائية التي تشكل إحدى الحلقات المركزية في سلسلة من الحلقات النظرية المتداخلة والمتكاملة داخل العقيدة العسكرية الإسرائيلية.

إن الضربة الاستباقية الوقائية ليست نظرية جامدة ثابتة بل إنها تتضمن من المرونة والديناميكية ما يجعلها تناسب أكثر المواقف الاستراتيجية صعوبة وحرجاً بالنسبة لإسرائيل. وتحليل هذه النظرية يكشف المكوّنات التالية:

1 - إن النظرية بشكل أساسي تستند كلياً على الضربة الأولى، أي اتخاذ الخطوة العملانية الأولى والمبادرة بالهجوم والمفاجأة من أجل تحطيم قوات "العدو" العسكرية واحتلال أراضيه وحجب المبادرة عنه من خلال انتقاء المكان والزمان والأسلوب الذي يتناسب مع الطرف البادئ (أي إسرائيل).

2 - تضاف إلى الضربة الأولى، نظرية الحرب الاستباقية، أي استباق التحركات الحربية والقيام بضرب الحشود العربية قبل أن تتحرك أو تتخذ المواقع التي يمكن لها أن تنطلق منها نحو "إسرائيل". وقد أكد هذه النظرية أحد الاستراتيجيين العسكريين الإسرائيليين وهو الجنرال يسرائيل طال قائلاً: على "إسرائيل" القيام بهجوم استباقي في حالة تمركز حشود عربية عدائية على الحدود. وتقوم هذه النظرية على افتراض ضرورة الهجوم الإسرائيلي في حال انتشار القوات العربية بشكل عدائي.

وتشتمل الحرب الاستباقية على نظرية "الهجوم المضاد الاستباقي" وهي النظرية التي عمقها ييغال آلون في منتصف الستينيات نتيجة لدروس حملة السويس وقد عرضها كما يلي: "إنها مبادرة عملانية إسرائيلية تتخذ ضد التحشدات العدائية وتستهدف احتلال مواقع ذات شأن أمني حيوي عند العدو في وقت يقوم فيه العدو بحشد قواته لكن قبل قيامه عملياً بتنفيذ هجومه". والحرب الوقائية تستهدف القوى العربية الكامنة ومنع قيام أي وضع أمني سلبي بالنسبة لإسرائيل.وقد تعتبر "إسرائيل" قيام جبهة سياسية أو عسكرية معينة أو أية تحركات ومواقف عربية أخرى ذريعة للحرب Casus Belli للقيام بالضربة الأولى. وهنالك أمثلة عديدة مثل الخطر الذي شكلته على أمن إسرائيل القومي عملية إغلاق مضائق شرم الشيخ قبيل حرب 1967 أو موقف "إسرائيل" من تغيير النظام السياسي في دول مجاورة في مطلع السبعينيات.

---

[17] حرب الفضاء، مصدر سابق، ص 54.



إن الربط بين نظرية الضربة الاستباقية الوقائية وبين المفاهيم العامة للأمن القومي الإسرائيلي يوضح بأن هذه النظرية تؤلف ركناً أساسياً من أركان نظرية الردع التي سنتناولها بالتفصيل فيما بعد، فالتلويح أو التهديد بالضربة الأولى يستهدف حصر البدائل العربية وشل القدرة على اتخاذ القرار ومن هنا ردع القدرات العربية عن القيام بأي عمل يصنف بأنه عدائي ضد "إسرائيل"، ومن جهة أخرى ترتبط نظرية الضربة الاستباقية بالمفهوم الإسرائيلي "للحدود الآمنة"؛ وتقوم حجة "إسرائيل" بضرورة الاحتفاظ بالأراضي العربية بأن ذلك يلغي أو يقلل من إمكانية قيام "إسرائيل" بالحرب الوقائية الاستباقية، وهكذا فإن الضربة الاستباقية في سياق تحقيق الأمن القومي الإسرائيلي هي بمثابة خط الدفاع العملاني الثاني بعد المفهوم الإسرائيلي للحدود الآمنة وإن كانت متناقضة معها نظرياً.

وما من شك في أن قاعدتي الحرب الخاطفة والضربة الاستباقية في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي يحتمان بالضرورة الالتزام ببرنامج كثيف للتسلح متقدم ومتطور ومقترن بفكر عسكري مرن يواكب التطورات العسكرية عند العدو والتجديدات والاكتشافات الحديثة في العالم والتكنولوجيا العسكرية، كما يحتم الالتزام بترسيخ قاعدة اقتصادية وحليف خارجي قوي يمد الكيان بالخبرة والسلاح. ومن هنا فإن الركن الأساسي الثالث في نظرية الأمن القومي الإسرائيلية يرتكز على جيش إسرائيلي متفوق على الجيوش العربية مجتمعة من ناحية قدرته الضاربة. وبما إن التفوق البشري قضية غير ممكنة لذلك استعيض عنها بتطوير الترسانة العسكرية الإسرائيلية ورفدها بأحدث أنواع الأسلحة وأكثر فاعلية في العالم والتي تفتقر إليها الجيوش العربية.

ولتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي والأمني قامت "إسرائيل" بتطوير التنظيم العسكري لجيشها وخاصة بأسلوب التعبئة للاحتياط في حال قيام حرب مفاجئة مع العرب. وقد تصاعد تطوير أسلوب التعبئة تدريجياً حتى وصل في مطلع الثمانينات إلى 450 ألف رجل منهم نحو 400 ألف رجل في الجيش و30 ألف رجل في سلاح الطيران و15 ألف في البحرية.

يقول أستاذ العلوم السياسية في جامعة تل أبيب يائير عفرون[18] أن سيناريو التهديد الأكثر مدعاة للخوف والأكثر ديمومة هو ذلك الذي يمثله تحالف عسكري يضم مجمل البلدان العربية مستهدفاً التدمير الشامل لدولة إسرائيل. وهنا يدخل عامل الكمية التي تتحول إلى نوعية في الصراع. ورأى عفرون أنه منذ معاهدة السلام مع مصر عام 1979 تقلص هذا التهديد إلى حد

[18] مجلة شؤون الأوسط، العدد 43، نيسان 1995، ص 35.

كبير بسبب تفكك العالم العربي وانطلاق حركة الاعتراف المتفاقمة بالدولة العبرية في أوساط بعض النخب العربية. إلا أن سيناريو كهذا لا يمكن برأيه استبعاده كلياً نظراً إلى درجة السيولة أو عدم الاستقرار وصعوبة التنبؤ بما سيحدث وهما الخاصان بالعلاقات العربية البينية، وإلى الخطر المرتبط بصعود محتمل للحركات الإسلامية الجهادية. وبالتالي ففي رأي عفرون أنه حتى لو كان هذا السيناريو من منظار السياسة الواقعية لا يعد من التهديدات الآنية أو المتربصة بإسرائيل على المدى المتوسط، فإن احتمال تشكل ائتلاف عسكري عربي ضد الدولة اليهودية، وإن كان بعيداً، يجب أن يؤخذ بالحسبان نظراً إلى تصاعد سباق التسلح في المنطقة بأكملها.

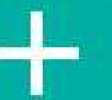
وبعبارات كمية يرى عفرون أن النسبة بين القوات البرية والجوية لائتلاف يضم مجمل العالم العربي والقوات البرية والجوية لإسرائيل هي بمعدل 2/1 إلى 2/8 لقاء واحد. وفيما يتعلق بالجيوش النظامية فإن النسبة مختلفة بدرجة أكبر لغير مصلحة "إسرائيل" بسبب الارتفاع الكبير في عدد جنود الاحتياط في القوات المسلحة الإسرائيلية. كما إنه إذا ما قررت الدول العربية تقديم الخيار العسكري ضد إسرائيل، فإنها ستكون قادرة على حشد موارد بشرية بأعداد كبيرة من أجل تعزيز تفوقها الكمي. لذا إن غموضاً أساسياً لا يزال قائماً. وحتى لو كانت مخاطر قيام جبهة حربية شاملة ضد إسرائيل لا تزال محدودة جداً، فإن هذا السيناريو يظل مدرجاً في عداد التهديدات الكامنة المتربصة بأمن إسرائيل، حتى في حال التوصل إلى تسوية سلمية للصراع. إن حرب عام 1973 هي عبرة إذ إنها ضمت سوريا ومصر وبعض الفرق العربية الأخرى ووضعت "إسرائيل" في موضع حرج.

الردع والإكراه في سياق الأمن القومي الإسرائيلي

لم تتوقف القدرات الإسرائيلية في مجال الردع والإكراه بالقوة عن التطور سواء تبعاً للسياق الخارجي أو للمتغيرات في الدواعي الأمنية القومية. خلال الفترة (1948-1949) انتهجت "إسرائيل" استراتيجية شاملة تستند في مبادئها الكبرى السياسية - الاستراتيجية إلى الدفاع عن الوضع القائم وعلى ممارسة الردع.[19]

وهكذا جرى التأكيد على أن "إسرائيل" لن تبادر بشن حرب ولكنها ستنتظر أن تتعرض لهجوم أولاً. وعلى المستوى العملاني كان من المفترض بإسرائيل أن تكون قادرة في المرحلة الأولى

[19] شؤون الأوسط، العدد 43، 1995، ص 38.



على التصدي للهجوم لكي تعمل في مرحلة ثانية وخلال فترة قصيرة جداً على "نقل المعركة إلى أرض العدو". وفي الواقع كانت هذه العقيدة تهدف إلى تدارك نقاط ضعف إسرائيل "الطبيعية" في المجال الأمني، أي المدى الجغرافي المحدود والمناطق الحيوية المعرضة للخطر. ونظراً إلى أن نظام المتطوعين في الجيش الإسرائيلي كان ينبغي أن تكون الحرب قصيرة وظافرة، ولتحقيق هذا الهدف، كانت الأهداف العربية الأكثر حيوية عرضة للرد الإسرائيلي.

في الفترة (1955 -1956) تطورت هذه العقيدة، وجرى إدخال ثلاثة عناصر جديدة في المجال الاستراتيجي هي:

أولاً - سياسة انتقامية منهجية أعدت كرد على تطور عمليات التسلل العسكرية إنطلاقاً من الدول المجاورة. وإذا ما كانت هذه السياسة قد جرى تصورها في الأصل كتكتيك ردعي، فقد صارت سريعاً بفعل مداها وأهدافها، إستراتيجية مستقلة تنطوي على مخاطر ذات طبيعة قادرة على إثارة تصعيد الوضع على مجمل الحدود الإسرائيلية، ومن المفترض أن تمثل هذه الاستراتيجية، ما وراء وظيفتها الردعية الصرفة، أداة إكراه بالقوة.

ثانياً - مفهوم الحرب الوقائية، وهذه ناتجة من تحليل بن غوريون الذي مفاده أن الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر قد يحقق وحدة للعالم العربي ويعدل توازن القوى على حساب "إسرائيل"، وبالتالي يصبح قادراً على شن حرب ثانية ضد "إسرائيل". وكان هذا القلق هو السبب الرئيس لحرب عام 1956.

ثالثاً - هذا المبدأ ينجم عن المبدأين السابقين، وهو استخدام القوة العسكرية لغايات سياسية حصراً. إذ إن استراتيجية العمليات الانتقامية واستراتيجية الحرب الوقائية صارتا الأداتين المفضلتين لإكراه البلدان العربية، وفي المقام الأول مصر، سياسياً، على الاعتراف بالوضع الجغرافي القائم منذ عام 1949، وعلى توقيع معاهدات صلح مع "إسرائيل". وبعد أن استخلصت "إسرائيل" دروس حرب عام 1956، تخلت عن هذه المبادئ الاستراتيجية الثلاثة لتعود إلى استراتيجية الحفاظ على الوضع القائم والردع، وإلى رفض المبادرة بالحرب. أما مفهوم الإكراه السياسي بالقوة والعمليات الانتقامية على نطاق واسع فقد جرى التخلي عنه.

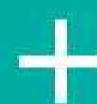
وفي بداية الستينيات جرى التأكيد مجدداً على الأهمية المعطاة لاستراتيجية الردع من النمط التقليدي على حساب مفهوم الحرب الوقائية. وفي الوقت نفسه بدأ بن غوريون ومعاونوه المقربون بتطوير بنية تحتية تتيح لهم بعد أجل معين امتلاك الخيار النووي كوسيلة ردع أخيرة. وبعد حرب 1967 كانت "الحدود الآمنة" الجديدة تعتبر عنصر ردع كاف للحؤول دون معاودة العمليات

العسكرية من جانب مصر وسوريا. واستمرت "إسرائيل" في تطوير قدراتها العسكرية من النمط التقليدي، ونجحت في الحفاظ على تفوقها في هذا المجال استناداً إلى تقدمها التكنولوجي ولم يكن تطوير السلاح النووي يطلع في حينه إلا بدور هامشي في صوغ عقيدتها الاستراتيجية للأمن القومي.

بعد عام 1967، أدى النقاش الداخلي الإسرائيلي حول مستقبل الأراضي المحتلة، إلى انهيار تدريجي للإجماع السياسي الإسرائيلي، الأمر الذي لم يفته أن ينعكس على مجمل الرؤية السياسية للاستراتيجية الإسرائيلية وإعادة النظر في القيمة الاستراتيجية الحيوية للأراضي المحتلة بالنسبة إلى الأمن ونظام الردع الإسرائيلي وعداء الدول العربية المتزايد بسبب فقدانها لأراضيها، والأخطار المحتملة التي ينطوي عليها وجود عدد كبير من السكان العرب المعادين في هذه الأراضي، كانت تمثل كلها مشاكل عالقة بلا جواب. فحتى عام 1967 لم يسع القادة السياسيون الإسرائيليون لاتباع سياسة توسع جغرافي. وإذا كانوا قد لجأوا إلى القوة العسكرية كأداة سياسية (مثل ما حصل عام 1956) فقد كان ذلك بهدف إكراه مصر على توقيع "معاهدة سلام" وعلى الاعتراف بالستاتيكو الجغرافي. وعام 1967 كان الهجوم الإسرائيلي تحركه أساساً اهتمامات عسكرية استراتيجية وليست طموحات توسعية. ولكن ما إن تم احتلال الأراضي حتى كشف قسم من الصف السياسي عن نزعة إلى التوسع الجغرافي. إلا أن حزب العمل الحاكم عام 1977 ظل يعتبر الأراضي (أو أكثريتها) ورقة رابحة ومهمة في أية مفاوضات محتملة. وقد عدل هذا الوضع وصول الليكود إلى السلطة عام 1977، حين تخلت إسرائيل واقعاً عن هذا المبدأ الاستراتيجي الأساسي وشنت عملية عسكرية في لبنان كان من أهدافها زيادة النفوذ السياسي الإسرائيلي وصولاً إلى قلب الشرق الأوسط. وإثر هذه التجربة الفاشلة عادت "إسرائيل" إلى عقيدتها الاستراتيجية الأصلية التي حددت منذ عام 1950 بعدم استخدام القوة المسلحة لغايات سياسية تتجاوز الدفاع عن إسرائيل وعن الأراضي المحتلة عام 1967.

الباب الرابع

موقع الخيار النووي الإسرائيلي ودوره



الفصل الأول

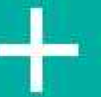
المدماك العسكري في حسابات الأمن القومي الإسرائيلي

إن إعطاء الأولوية للبقاء القومي باعتباره الهدف الرئيسي لكل من الاستراتيجيا العسكرية والدبلوماسية هو أمر طبيعي، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار رؤية أن إسرائيل تعتبر نفسها في حالة من الحرب الراقدة، حتى عندما لا تكون هناك ممارسة لنشاط "عدواني"!

كان إسحق رابين هو الذي أطلق تعبير "الحرب الراقدة"[1] في وصف العلاقة القائمة بين إسرائيل والمحيط العربي – الإسلامي، لكن تعابير مشابهة استخدمت في خطابات وكتابات الكثير من القيادات الإسرائيلية. وفي منظور حكام إسرائيل، يعكس التعبير المذكور أو تعابير مشابهة مثل تعبير "الحرب المنخفضة الحدة" - غياب الحدود الواضحة بين حالة الحرب وحالة السلم في علاقة تلك الدول بمحيطها. فقد سوغ تعبير "الحرب الراقدة" للمؤسسة الحاكمة الإسرائيلية حرية تصرف مطلقة تقريباً في العمل لإضعاف أو تدمير القوة الهجومية للأطراف العربية، من دون أن تكون لديها الحاجة إلى التأكد من وجود نيات هجومية.

لكن المفهوم المذكور يعكس إدراك الجمهور الدفاعي السياسي والاستراتيجي لواقع الكيان اليهودي في أية مواجهة عسكرية، بما في ذلك المواجهة التي تبادر إسرائيل إلى شنها، وبتعبير أحد علماء السياسة الإسرائيليين: "يستطيع العرب أن يترجموا التفوق العسكري والعملاني إلى نصر استراتيجي وذلك بإنهاء الصراع عبر تدمير إسرائيل. في المقابل لا تستطيع إسرائيل إنهاء الصراع عسكرياً، ونتيجة لذلك ليس لدى إسرائيل أهداف حربية محددة بوضوح".

[1] إستراتيجية إسرائيل الاقتصادية، جميل هلال، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 52.

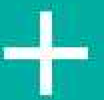


ويرى استراتيجيون إسرائيليون أن المفهوم الإسرائيلي السائد للأمن تأسس على مقولة: "إن الدفاع عن إسرائيل يحدد أهدافها الحربية". وأنه في عام 1982 (غزو لبنان) فقط برز مفهوم معدل أتاح استخدام القوة العسكرية لأهداف "تتخطى مجرد ردع ومواجهة التهديدات".[2] ويشير هؤلاء إلى أن التوجه الاستراتيجي الإسرائيلي ينطلق من البحث عن حل لمشكلتين أساسيتين هما: مشكلة ميزان القوى، ومشكلة ما يعرف بـ"العمق الاستراتيجي".

ويعتبر بعض المختصين الإسرائيليين في قضايا وموضوعات الأمن القومي أن معادلة "النوعية في مقابل الكمية" معادلة دائمة التردد في المعالجة الإسرائيلية لمشكلة ميزان القوى الإقليمي، حيث يتمتع الطرف العربي بأفضليات محددة مقارنة بإسرائيل، وهي أفضليات تتعلق بالموارد (تحديداً القوة البشرية)، وبالحدود، وقرب هذه الحدود من المراكز السكانية الإسرائيلية. ويرى هؤلاء أن دراسة دقيقة لمفهوم "النوعية" في التفكير الأمني - الاستراتيجي الإسرائيلي تبين أنها تعني عادة "استخدام الموارد المتوفرة بصورة أكثر فعالية من استخدام العدو لموارده". وهذا يعني معالجة جملة من المسائل لتوليد "أفضلية نوعية متنوعة" منها: تعبئة القوى البشرية (ومن هنا نظام الاحتياط الإسرائيلي) تعبئة الموارد المالية، ضمان التفوق التكنولوجي (باعتباره أهم عامل من عوامل التفوق النوعي على الدول العربية) إعطاء اهتمام عال للتدريب المهني، ضمان فعالية تنظيمية متقدمة، اعتماد مرونة عملانية في ساحة المعركة. ويقال بأن الرد الإسرائيلي على مشكلة غياب العمق الاستراتيجي قد صاغه بن غوريون، الذي تبنى عام 1948 مفهوم "نقل الحرب إلى أرض العدو"، وهو يعني عملانياً، إتخاذ موقع هجومي في أية مواجهة مع الدول العربية. ثم طور ذلك الرد ليأخذ - في منتصف الخمسينات، عندما كان موشيه ديان رئيساً للأركان - صيغة "الضربة الوقائية". وبقي هذا المفهوم موجهاً للتخطيط العسكري الإسرائيلي حتى ما بعد حرب حزيران / يونيو 1967.

بعد ذلك؛ وبسبب ما وفرته نتائج حرب 1967 من "عمق استراتيجي" لإسرائيل ولأول مرة منذ تأسيسها، تبلور مفهوم إسرائيل جديد عبر عن نفسه بـ"الحدود الآمنة" أو "الحدود القابلة للدفاع". وكان آبا ايبان هو الذي حدد الأهمية الاستراتيجية لـ"الحدود الآمنة" باعتبارها "حدوداً يمكن الدفاع عنها من دون مبادرة استباقية". لكن حرب تشرين الأول/أوكتوبر 1973 كشفت أن المفهوم الاستراتيجي هذا تترتب عليه استحقاقات لا مكاسب فقط. وأسهمت تلك الحرب ونتائجها في إعادة

---
[2] المصدر السابق ذكره.



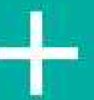
فتح نقاش داخل إسرائيل بشأن دور ما يسمى العامل "الإقليمي" في الأمن القومي الإسرائيلي. وكحصيلة للنقاش، تبلور عدد من المفاهيم الجديدة، كان أبرزها مفهوم "المنطقة العازلة المنزوعة أو شبه المنزوعة السلاح". وفي الواقع، تمت ترتيبات فصل القوات المصرية - الإسرائيلية في أيلول - سبتمبر 1975 وكذلك ترتيبات اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل عام 1979 على أساس هذا المفهوم الجديد.

لكن مفهوم "المنطقة العازلة المنزوعة السلاح" بدلاً من مفهوم "العمق الاستراتيجي" بقي - من منظور الأمن الإسرائيلي - قابلاً للتطبيق على أوضاع الجبهة المصرية - الإسرائيلية فقط، وغير قابل للتطبيق على الجبهات الأخرى، كالجبهتين السورية والأردنية، من دون إدخال ترتيبات إضافية. وإزاء موضوعة العمق الاستراتيجي برزت في إسرائيل مدرستان: تعتبر المدرسة الأولى، التي تسود أوساط حزب العمل واليسار الصهيوني الإسرائيلي، أن نزع سلاح الضفة الغربية وقطاع غزة أمر حيوي في أية تسوية سياسية، وتميز بين مفهوم الحدود السياسية (حدود دولة إسرائيل) والحدود الأمنية (حدود الوجود العسكري الإسرائيلي) في حين تصر المدرسة الثانية، التي تسود أوساط الليكود وأحزاب اليمين الإسرائيلي عامة، على أن لا بديل من إبقاء السيطرة العسكرية (المباشرة) على عموم المناطق الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1967، وترفض الفصل بين مفهومي السيادة والسيطرة العسكرية، وتدعو بالتالي إلى ضم المناطق التي تعتبرها حيوية من الناحية الاستراتيجية. وتفترض المدرستان كلتاهما مواصلة سيطرة إسرائيل على السفوح الجبلية للضفة الغربية وغور الأردن، وبالتالي استمرار الوجود العسكري الإسرائيلي في هاتين المنطقتين. كما إن المدرسة الأولى تفترض أن نزع سلاح الضفة الفلسطينية يفترض استمرار سيطرة إسرائيل على المعابر والطرق الرابطة بين الضفتين.[3]

ويشير أبرز المختصين في هذا المجال إلى أنه على الرغم من انقسام الرأي الإسرائيلي بشأن الوضع السياسي والقانوني وحجم المناطق المطلوب إبقاؤها تحت السيطرة الإسرائيلية، فإن معظم المعنيين بالتخطيط الاستراتيجي الإسرائيلي مقتنع بأن هناك حاجة إلى وجود عسكري محدود لكن طويل الأمد في بعض المناطق شرقي خطوط الهدنة لعام 1949. "وبات أغلب صنّاع السياسة في إسرائيل يوافق على أن أية ترتيبات في الضفة الغربية وقطاع غزة معنية بأن:

---

[3] المصدر السابق نفسه.



1 - تمنع نشر قوات مسلحة معادية أو مدافع أو صواريخ أرض - جو يمكن أن تمنع إقلاع أية طائرة من أي مكان في إسرائيل.

2 - تسمح بنشر قوات إسرائيلية قادرة على وقف تقدم أية قوات للعدو من الشرق فترة كافية لتعبئة إسرائيل احتياطها وإقامة خط دفاعي يحفظ السيطرة الاستراتيجية على الضفة الغربية."

وتشكل الاعتبارات الأمنية كذلك عاملاً أساسياً في تشكيل الموقف الإسرائيلي المعارض لإقامة دولة فلسطينية، ويعتبر هذا الموقف أن وجود دولة "ثالثة" بين إسرائيل والأردن سيجعل مهمة تجريد الضفة الغربية من السلاح أصعب. وهذا رأي مشتق من مقولة استراتيجية ترى أن تجريد منطقة تشكل جزءاً من كيان سياسي، من السلاح أمر أكثر قابلية للتطبيق والحياة من تجريد بلد بكامله من السلاح. وهو يخشى أيضاً أن يقود فصل فلسطينيي الضفة الغربية عن الأردن إلى تحويل الفلسطينيين في الضفة الشرقية إلى منفيين، الأمر الذي يضعهم في "موقف لا يختلف عن السكان الفلسطينيين في لبنان". وسيدفع إلى تأجيج مشاعرهم الوطنية.

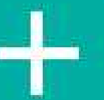
وفي تقدير البعض إن التسوية المصرية - الإسرائيلية الموقعة عام 1979، أسهمت في تراجع الإجماع حيال مفهوم "الأمن القومي". وذلك لأن انتخابات الكنيست الإسرائيلي في تلك السنة أنهت 29 سنة من هيمنة الحزب الواحد (حزب العمل)، وهي هيمنة قادت إلى تبني النخبة السياسية والفكرية والبيروقراطية الملامح الرئيسة للثقافة السياسية لحزب العمل والقائمة على: البراغماتية، توليد الإجماع عبر الحلول الوسط، اعتماد المواقف الوسطية في القضايا السياسية والأمنية. "وفي المقابل جاءت الرؤية السياسية لحزب حيروت (الحزب المهيمن في الليكود) محصلة لتراث فكري ذي طابع أصولي وقومي متعصب".[4]

أ - العلاقة بين الأمني والسياسي

يرى بعض المختصين الإسرائيليين أن عوامل عدة تضافرت لتعطي الاعتبارات السياسية ثقلاً أكبر. وأبرز تلك العوامل: التغيير في الوضع السياسي في "إسرائيل" منذ العام 1977، واتفاق الصلح مع مصر، واعتماد "إسرائيل" على الولايات المتحدة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وتراجع القيمة السياسية للنجاح العسكري، وخطر انتشار الأسلحة النووية في المنطقة؛ ووفق هذه الرؤية، فقد زاد في ثقل الاعتبارات السياسية كل من بدء المفاوضات العربية – الإسرائيلية بشقيها الثنائي والمتعدد وتوقيع الاتفاق الإسرائيلي -الفلسطيني بشأن المرحلة الانتقالية وبدء تطبيقها في قطاع

---

[4] إستراتيجية إسرائيل الاقتصادية، جميل هلال، ص 54 -55.



غزة ومنطقة أريحا، ومعاهدة الصلح الإسرائيلية الأردنية والتطورات السياسية على صعيد العلاقات العربية - الإسرائيلية. لكن الممارسة السياسية والمواقف الرسمية الإسرائيلية منذ توقيع اتفاق أوسلو لا تعطي هذه النظرية تأييداً.

لا يبدو أن المتغيرات والتحولات المذكورة أضعفت النزعة الإسرائيلية إلى "رؤية الأولويات العسكرية أولويات ملازمة للوضع" الإسرائيلي في المنطقة، فالرؤية الإسرائيلية التي عاملت اتفاق السلام مع مصر بوصفه اتفاقاً "نتج من قدرة إسرائيل العسكرية على إفشال أية محاولة عربية لتسوية الصراع بالقوة"، ما زالت مهيمنة، وما زالت تعلن أن على "إسرائيل" الاستعداد للحرب في المديين المتوسط والبعيد. وهذه النظرة منسجمة مع الرأي السائد في المؤسسة العسكرية - الأمنية في إسرائيل والقائل بأن السلام العربي الإسرائيلي "سيكون سلاماً مسلحاً، وأن ما سيجعله ممكناً هو التوازن المسلح الذي يصون قدرة إسرائيل واعتماداً على قواها الذاتية فقط، على صد أية مبادأة عسكرية عربية".

وهناك من يرى أن الوضع الذي نتج من حرب 1973 أدى إلى زيادة اعتماد إسرائيل على المساعدات الخارجية بسبب اضطرارها إلى تخصيص موارد أكبر لحاجاتها الأمنية. فقد ازداد اعتماد إسرائيل على الولايات المتحدة الأمريكية تحديداً لكونها المصدر الأساسي والأهم للمساعدات الخارجية لإسرائيل ومصدرها الوحيد تقريباً للأسلحة المتطورة، هذا بالإضافة إلى الاعتماد على التأييد السياسي الأمريكي (استخدام الفيتو لمنع فرض عقوبات على إسرائيل) بفعل العزلة الدولية التي كانت تحيط بإسرائيل آنذاك. ويقدر أكاديمي إسرائيلي أن زيادة الاعتماد على الولايات المتحدة قادت إلى تقوية التأثير الأمريكي في السياسة الإسرائيلية. وهو يعتقد أن عدم امتلاك إسرائيل القدرة على تحقيق نصر استراتيجي أي إلى إلحاق هزيمة كاملة بالطرف العربي قد فرض عليها للحفاظ على أمنها القومي استراتيجيا ذات مضمون ومفهوم دفاعيين أو وقائيين، حتى عندما كانت تتبنى وضعاً هجومياً في الناحية العملانية؛ ولهذا فإن غياب القدرة على تحقيق نصر استراتيجي يجعل من الصعب على إسرائيل أن تترجم أي نجاح عسكري عملاني إلى رأس مال سياسي ذي ديمومة. وهو أمر يقلل من المردود السياسي للعمل العسكري. ويعتبر أحد الباحثين الإسرائيليين أن غزو لبنان عام 1982 تم من أجل تحقيق أهداف سياسية لا علاقة لها بمفهوم الوقاية. وهي أهداف تتمثل في إعادة ترتيب الوضع السياسي في الشرق الأوسط. ولذا فإنها أدت، بحسب رأيه، إلى تقويض "الهدف الوحيد للحرب الذي لقي إجماعاً شعبياً قومياً، وهو وقف التهديد الموجّه ضد وجود دولة إسرائيل".

ولعل المفارقة الأكبر في المعادلة الأمنية الإسرائيلية - العربية والتي أبرزتها تطورات ما بعد اتفاق السلام المصري - الإسرائيلي هي كون "إقامة سلام مع بلد عربي أو أكثر لا تقلل [بالنسبة إلى إسرائيل] من فرص الحرب، بل تزيدها في الواقع". فاتفاق السلام سمح لإسرائيل، من خلال تقليصه المخاطر الجدية للحرب على الجبهة المصرية بـ"تركيز قوة أكبر لشن حرب على الجبهات الأخرى ... بتعبير آخر كلما قويت قوات الدفاع الإسرائيلية ... زادت فرص مبادرة إسرائيل إلى شن حرب".

كانت الانتفاضة التطور الأبرز بعد توقيع اتفاق السلام المصري - الإسرائيلي على صعيد إدخال عناصر جديدة في العلاقة بين السياسي والأمني في المعادلة الاستراتيجية الإسرائيلية، إذ سرعان ما بينت أن لا حل عسكرياً للانتفاضة، وهذا اقتناع توصل العسكريون الإسرائيليون إليه، على ما يبدو، قبل السياسيين. وربما كان هذا أحد الاعتبارات التي توضح الأهمية الاستثنائية التي توليها القيادة الإسرائيلية للشأن الأمني تحديداً في اتفاقها مع منظمة التحرير الفلسطينية وفي تعاطيها مع السلطة الفلسطينية.

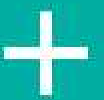
ب - دوائر المواجهة العسكرية

يُعتبر الجانب العسكري في حسابات الأمن القومي الإسرائيلي على أرضية الصراع العربي الإسرائيلي، الجانب الأكثر أهمية وخطورة، على اعتبار أنه الجانب الواقع تحت الممارسة العملية والعملانية بصورة يومية، وأنه على تماس كلي مع الأحداث الجارية في الأفق السياسي الشرق أوسطي، أو في الأفق السياسي العالمي.[5] لكن تبقى هناك بعض الخطوط الرئيسة لصراع إسرائيلي عربي من وجهة النظر الإسرائيلية. وتمسك هذه الخطوط بمكوّنات منظور استراتيجي عام وثابت على الدوام أو متحرك بشكل جزئي، حسب أهمية أو خطورة التغيير النوعي في التسلح أو في الاتجاهات السياسية الحاصلة في المنطقة.

منذ العام 1948 وحتى بداية الثمانينيات اتبعت إسرائيل تصوراً استراتيجياً عاماً يتحكم بطبيعة الصراع مع الدول العربية، وهذا التصور هو تنظير سابق على ممارسة العمليات العسكرية أو بشكل أدق، إن العمليات العسكرية منبثقة وصادرة منه لأجل تحديد صيغة للأمن القومي الإسرائيلي أو احتياطات جوهرية أو احتمالية للمواجهة مع الدول العربية.

---

5 حرب الفضاء ونظرية الأمن الإسرائيلي، ص 62.



إن منظور "إسرائيل" الاستراتيجي هذا يتراوح بين اتجاهين في سياستها العسكرية العامة قام بتحديدهما العالم الاستراتيجي الفرنسي جان بول شارنيه هما استراتيجية العقرب واستراتيجية العنقاء. وهذه التحديدات الاصطلاحية تدخل ضمن معتقدات استراتيجية عديدة من الممكن أن تتعلق بالحرب الإسرائيلية القادمة، والتي من المؤكد بأن العنصر النووي سيدخل فيها كعامل أساسي وحتمي. فبعد الحروب العربية - الإسرائيلية المتعاقبة منذ 1948 وحتى حرب 1973 التقليدية، أمست الضرورة النووية لنقل الصراع الإسرائيلي العربي إلى موقع متصاعد آخر من قبل إسرائيل ومن قبل العرب أنفسهم.

حالياً، تقف إسرائيل أمام ثلاث دوائر مواجهة: دائرة محاذية فلسطينية (من دون فصل عرب إسرائيل عن هذا المجال) وجنوب لبنانية تتميز بقدرة قتالية ذات قوة أو كثافة متدنية، أو قتال محدود "إرهاب، حرب عصابات، وعصيان مدني". دائرة قريبة سورية مع إمكانية إمداد من جانب مصر، العراق وربما الأردن أيضاً، وتتميز بقدرة قتالية ذات قوة كبيرة في البر والجو والبحر. دائرة بعيدة في عمق الأراضي السورية وفي العراق وفي إيران، تتميز بالتهديد بحرب استنزاف ضد الجبهة الداخلية واستخدام صواريخ أرض - أرض وتصعيد ممكن عبر استخدام أسلحة غير تقليدية. وهذه الدوائر مرتبطة بعضها مع بعض، بحيث أن حدوث انفجار في إحداها، قد يؤدي إلى انفجارات في الدوائر الأخرى.

وما من شك في أن الجانب العسكري من الصراع العربي الإسرائيلي يعتبر الأكثر أهمية وخطورة، لأنه على تماس مباشر مع الأهداف والممارسات اليومية للفريقين في أفقها المحلي والإقليمي بل وحتى العالمي.

من ناحية أخرى فالسيناريو الأكثر مدعاة للخوف والأكثر ديمومة هو ذاك الذي يمثله تحالف عسكري يضم مجمل البلدان العربية مستهدفاً التدمير الشامل لما يسمى "دولة إسرائيل". ومنذ معاهدة الصلح المنفرد مع مصر عام 1979 تقلص هذا التهديد إلى حد كبير بسبب عملية تفكك العالم العربي وانطلاق حركة الاعتراف بالدولة العبرية في أوساط بعض النخب والمرجعيات العربية. إلا أن سيناريو كهذا لا يمكن استبعاده كلياً نظراً إلى درجة السيولة وصعوبة التنبؤ بما سيحدث في إطار العلاقات العربية البينية، إلى الخطر المرتبط بصعود محتمل للحركات الأصولية الإسلامية المتشددة. وبالتالي حتى لو كان هذا السيناريو، من منظار السياسة الواقعية، لا يعد من التهديدات الآنية أو المتربصة بإسرائيل على المدى المتوسط فإن احتمال تشكل ائتلاف

عسكري عربي ضد الدولة العبرية، وإن كان بعيداً ومستبعداً، فيجب أن يؤخذ بالحسبان نظراً إلى سباق التسلح في المنطقة بأسرها.

وبعبارات كمية، إن النسبة بين القوات البرية والجوية لائتلاف يضم مجمل العالم العربي والقوات البرية والجوية لإسرائيل هي بمعدل 2/1 إلى 2/8 لقاء 1. وفيما يتعلق بالجيوش النظامية، فإن النسبة مختلفة بدرجة أكبر لغير مصلحة إسرائيل بسبب الارتفاع الكبير في عدد جنود الاحتياط في القوات المسلحة الإسرائيلية. كما إنه إذا ما قررت الدول العربية تقديم الخيار العسكري ضد إسرائيل فإنها ستكون قادرة على حشد موارد بشرية بأعداد كبيرة من أجل تعزيز تفوقها الكمي.[6] لذا إن غموضاً أساسياً لا يزال قائماً. وحتى لو كانت مخاطر قيام جبهة شاملة ضد إسرائيل لا تزال محدودة جداً، ينبغي أن يظل هذا السيناريو مدرجاً في عداد التهديدات الكامنة المتربصة بأمن إسرائيل، حتى في حال التوصل إلى تسوية تفاوضية للصراع. وفي هذا الصدد، إن قتال حرب 1973 موجب للعبرة ذلك أنه أظهر أن ائتلافاً يقتصر على بعض البلدان العربية (ضمن حينه مصر وسوريا وكذلك بعض الفرق العراقية والأردنية والليبية) يمكنه في إطار بعض العمليات المحددة أن يضع إسرائيل في موقف حرج.

إن التزايد المذهل للقوة العسكرية لجميع القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات العشر الأخيرة، يهدد أيضاً بأن تكون له انعكاسات لا يمكن التنبؤ بها على نتيجة المواجهات المستقبلية، ويضيف تالياً عاملاً إضافياً من الغموض. وأخيراً وإن كان يبدو من غير المحتمل أن يكون ائتلاف مسلح يضم كل القوات العربية أو بعضها قادر على الخروج منتصراً من صراع مع إسرائيل، إلا أن كلفة المواجهة من هذا النوع، سيكون من الصعب على الدولة العبرية تحملها.

وثمة سيناريو أكثر احتمالاً هو ذلك المتمثل في قيام ائتلاف عسكري حول بعض البلدان العربية التي تسعى لتحقيق أهداف عسكرية محدودة. وفي كل الأحوال البارزة التي قد تنجم عن هذا السيناريو، ستكون سوريا في موقع المركز في مثل هذا التحالف. هكذا وعلى الرغم من أن تشكيل ائتلاف يضم سوريا والعراق والأردن يظل غير محتمل في المدى المتوسط، وذلك نظراً إلى الخسائر الفادحة التي مني بها الجيش العراقي خلال حرب الخليج الثانية والجو السلبي

---

[6] مجلة شؤون الأوسط، العدد 43، 1995؛ يائير عفرون، الرؤية الإسرائيلية للأمن والمقاربة الاستراتيجية.

للعلاقات بين البلدان الثلاثة، فإن هذا الاحتمال لا يزال مدرجاً في رأس قائمة الرؤى الإسـرائيلية للتهديدات على المدى البعيد.

لكن الخطر الأقوى في نظر إسرائيل قد يأتي نتيجة لهجوم سوري من جانـب واحـد لتحقيـق أهداف محدودة مثل استعادة جزء من هضبة الجولان كوسيلة ضغط سياسية على الدولة العبريـة للحصول على انسحابها الكامل من الأراضي السوريه المحتلة. وإذا كان ميزان القوى العـسكرية التقليدية يضمن لإسرائيل تفوقاً واضحاً في مواجهة مبادرة سورية منفردة أو ائتلاف على جبهتها الشرقية، فإن شكوكاً عدة تظل قائمة فيما يخص كلفة عملية كهذه، وتراوح التقديرات تبعاً لأهمية الائتلاف العربي ووفق ما إذا كان الأمر يتعلق بهجوم مباغت أم لا.



الفصل الثاني

عوامل الاستقرار وعدمه في المنطقة

كانت الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 بمثابة التطور الأبرز بعد توقيع اتفاق السلام المصري - الإسرائيلي، على صعيد إدخال عناصر جديدة في العلاقة بين العسكري والسياسي في المعادلة الاستراتيجية الإسرائيلية. إذ سرعان ما تبين أن لا حل عسكرياً للانتفاضة، وهذا اقتناع توصل العسكريون الإسرائيليون إليه، على ما يبدو، قبل السياسيين. وربما كان هذا أحد الاعتبارات التي توضح الأهمية الاستثنائية التي توليها القيادة الإسرائيلية للشأن الأمني والعسكري تحديداً في اتفاقها مع منظمة التحرير الفلسطينية وفي تعاملها مع السلطة الفلسطينية.

في هذا السياق يوجد اهتمامان يحتلان مكانة بارزة وذات أرجحية في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، وهما: المقاومة والانتفاضة. والمقاومة يسميها الإسرائيليون "الإرهاب" من باب تزوير الحقائق وتشويه الصورة واستغلال ظروف ما بعد 11 أيلول في الولايات المتحدة. وهي كانت دائماً مصدر قلق رئيسي سواء بالنظر إلى آثاره المباشرة أو بالنظر إلى مخاطر التصعيد التي ينطوي عليها. وإذا كان جميع الاستراتيجيين الإسرائيليين يتفقون على الإقرار بأنه يجب التصدي للمقاومة أو "الإرهاب" بالمصطلح الإسرائيلي، فإنهم مع ذلك لا يرون في هذا الخطر سوى تهديد ثانوي. ويميل السياسيون اليمينيون إلى أخذ خطر ما يسمى "الإرهاب" على محمل الجد أكثر بكثير، وهذا الموقف قد يتعلق باقتناع حقيقي أو قد لا يكون سوى مجرد مناورة سياسية ترمي إلى تحقيق أهداف عدة. وهكذا يهدف التشديد على موضوع "الإرهاب" في السياق العام للصراع العربي الإسرائيلي إلى لفت الانتباه إلى البعد الفلسطيني الإسرائيلي المحدد للصراع.

ومع وصول ائتلاف بقيادة الليكود إلى السلطة، إكتسبت مسألة المقاومة - "الإرهاب" - تدريجياً أهمية في الخطاب السياسي لتصبح في قلب السجالات التي هزت هذا الحزب إثر توقيع معاهدة السلام مع مصر. وتبرر هذه الأولوية المنسوبة لمحاربة "الإرهاب" الاستمرار في احتلال الضفة

الغربية. كما استخدمت أيضاً مبرراً لغزو جنوب لبنان. وعلاوة على ذلك كان تصوير "الإرهاب" كتهديد خطير جداً لمبادئ الأمن القومي الإسرائيلي، بسبب تأثيراتها البليغة في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والأمني والسياسي للكيان ولا سيما في موضوع الهجرة والهجرة المضادة، قد أسهم في إضفاء الشرعية على رفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية.

إن الإقرار على نطاق واسع بأن الانتفاضة من شأنها أن تجعل إسرائيل تدفع ثمناً باهظاً أمر متفق عليه، لكن الآراء تتباين حول طبيعة المخاطر وحجمها، وكذلك حول الرد الإسرائيلي المناسب. وبالنسبة إلى زعماء اليمين، ما من شيء يميز الانتفاضة والمقاومة عن النشاطات "الإرهابية"، بل عن الأعمال الحربية. وبناء على ذلك فإن الرد الفعّال الوحيد عليها هو ذو طابع عسكري. ولذلك يؤيد هؤلاء استخدام القوة ويعتبرون أن الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة والمقاومة كذلك بأنها إرهابية في جوهرها، ولا تكشف إلا عن المخاطر التي قد تتهدد إسرائيل بسبب إقامة دولة فلسطينية مستقلة ستكون في الواقع "دولة إرهابية" تمارس هذه الاستراتيجية نفسها ولكن على نطاق واسع وبفاعلية أكبر.

أما اليسار الإسرائيلي فينظر إلى الانتفاضة والمقاومة باعتبارهما حركة عصيان مدني أو عسكري لا تزال درجة عنفها متدنية نسبياً، وبالتالي لا يسعها أن تهدد المصالح الحيوية لأمن إسرائيل القومي ولا هي تهدد وجود إسرائيل كدولة. والخطر الباقي هو الخطر العسكري - الأمني. يضاف إلى ذلك أن خيار قمع الانتفاضة والمقاومة بالعنف العسكري، ليس منتجاً أو نافعاً بالنسبة لإسرائيل إذ إن استراتيجية كهذه يمكنها أن تهدد، على نحو مباشر، مبادرات التسوية والحلول السياسية وتفتح احتمال المواجهة الإقليمية وتزايد العمليات الاستشهادية.

إن محاولات الحل الإسرائيلية بالإكراه العسكري، من شأنها أن تزيد القوة العسكرية التقليدية لدى العرب. وحتى لو لم تعد هناك نوايا عربية عامة للتوازن أو حتى للتفوق العسكري على إسرائيل، فثمة جهد لدى مصر من أجل تعاظم منظم في القوة العسكرية، وأيضاً لدى سوريا لتطوير أفضليات نسبية مقابل نقاط ضعف إسرائيلية، علماً بأن مثل هذا التعاظم محكوم بالرجوع إلى اقتناء الوسائل القتالية المتقدمةمن الغرب أو الولايات المتحدة، مما يجعله تعاظماً مضبوطاً ومسيطراً عليه.

ثمة نقطة أخرى لها أهميتها في سياق المواجهات العسكرية تتعلق بتطوير الأسلحة غير التقليدية مثل إنجاز قدرة نووية عسكرية من جانب دولة عربية – إسلامية الذي سيشكل منعطفاً استراتيجياً إقليمياً ذي انعكاسات كثيرة، ومن بين جميع السيرورات الحاصلة الآن، فإن تطوير القدرة النووية

والصاروخية في العراق و/ أو في إيران هو الأكثر تهديداً. وهذه نقطة سنعالجها بالتفصيل فيما بعد.

كذلك ثمة عامل هام يدخل في إثارة القلق على الأمن القومي الإسرائيلي ويتعلق بالاتجاهات الديموغرافية داخل فلسطين عام 1948 والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. فالتكاثر السكاني الطبيعي غير العادي لدى الفلسطينيين (وبقدر مشابه، رغم أنه أقل وتيرة في سائر العالم العربي) يظهر كما هو مذكور أعلاه التوازن السكاني غربي الأردن ضد مصلحة إسرائيل. وهذه القوى السكانية تكرس التخلف الاقتصادي في المنطقة وتثير ضغوطات اجتماعية وسياسية تؤدي إلى صعوبة إمكانية الوصول إلى تسويات سياسية، وتزيد من فرص اللجوء إلى استخدام الخيارات العسكرية.

وعلى ضوء ظواهر عدم الاستقرار ومخاطر الحرب هذه، تم بناء الجيش الإسرائيلي على مدار السنين، من أجل ضمان قدرة على الحسم العسكري متداخلة بقدرة ردع وإنذار من تهديدات من الدائرة القريبة وبقدرة ردع عقابية تجاه الدائرة البعيدة. واليوم كما في الماضي فإن إسرائيل موجودة في أوج المواجهة في الدائرة القريبة، التي تعمل من خلالها ضمن مجموعة من الوسائل العسكرية والاقتصادية والسياسية من أجل إنجاز الهدوء. وقدرة الصمود الإسرائيلية في مواجهة من هذا القبيل تتعرض الآن للامتحان.

إن مجمل السياسة الإسرائيلية في المنطقة ترمي إلى زيادة الاستقرار والهدوء من خلال منح القدرة على محاربة أي تهديد لإسرائيل. وهي من أجل تحقيق ذلك متحالفة مع الولايات المتحدة التي لديها أيضاً مصلحة أكثر شمولية في استقرار المنطقة لضمان مصالحها الاستراتيجية. وقد شملت الوسائل التي استخدمها هذان الحليفان ما يلي:[7]

- عمليات التسوية - المسماة مجازاً "عمليات السلام" - جرت إدارتها غالباً وليس دائماً بالتنسيق المشترك.
- عرقلة جهود إيران والعراق الرامية إلى التسلح بصواريخ أرض - أرض وبأسلحة غير تقليدية. وقد أخذت الولايات المتحدة على عاتقها قيادة هذه الجهود.

---

[7] أنظر في هذا المجال وثيقة هرتسليا، ترجمة أنطوان شلحت، أوراق إسرائيلية، رقم 4 (مدار) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ص 45 وما بعدها.

ومن بين العناصر التي تستخدمها إسرائيل لتحقيق ما تصبو إليه من استقرار عسكري وأمني ما يلي:

- قوة إسرائيل، كونها تملك قوة حسم عسكرية تردع نشوب حرب شاملة ضدها خصوصاً في ظل غياب ائتلاف متكتل ضدها.

- الحضور السياسي والعسكري المباشر للولايات المتحدة في الساحة الشرق أوسطية ونشاطها الحثيث ووزنها كقوة عظمى في ضوء عدم وجود خصم منافس يقلل من تأثيرها.

- إهتمام مصر وسوريا بالاستقرار المحلي والإقليمي مما يشجعهما على عدم مسايرة قوى أخرى مثل إيران والعراق التي تتعرض في المرحلة الراهنة لضغوطات مباشرة وغير مباشرة. "مع ذلك فالاستقرار الحالي غير قابل للاستمرار بسبب تفاقم الضغط الإسرائيلي وتراجع قوة الردع الأمريكي في المنطقة مع مرور الوقت.

- من غير الواضح ما إذا كانت توجد بدائل عسكرية ملموسة أمريكية وإسرائيلية لمنع تسلح العراق أو إيران بأسلحة نووية. والممكن فقط في هذا المجال هو العرقلة والتأخير الزمني أو الإحباط الموضعي. وبالتالي هناك شكوك كبيرة في إمكانية إنجاز السلام الشامل والدائم بين إسرائيل وجيرانها قبل حصول دولة أو أكثر من دول الخليج على امتلاك السلاح النووي. فإسرائيل تعتبر أن العرب ما كانوا ليقبلوا التسويات معها لو لا الخيار النووي الموجود في أيديها، والعكس سيكون صحيحاً أيضاً، بمعنى أن إسرائيل لن تشعر بالخطر الاستراتيجي الساحق على وجودها وأمنها القومي في حال عدم وجود خطر غير تقليدي عليها.

- إذا كان الردع هو ثني الخصم عن القيام بعمل عدائي من خلال إقناعه بعدم جدوى هذا العمل، فالطريقة الجديدة لدفع هذا الخصم نحو حساب من هذا القبيل هو في وضع تهديد جدي أمامه ومتعلق بتصرفاته وبسلّم أفضلياته وبمستوى من العقاب يجعله خاسراً لا محالة، حتى لو جاءت العملية العدائية على شكل جيد.

- بالنسبة للدائرة البعيدة، دائرة الردع الاستراتيجي - فإن قدرة الردع الفاعلة هي في القدرة على الردع الاستراتيجي الأوضح، وعملياً الأكثر ضرورة، في ظروف تهديد غير تقليدية على إسرائيل، في إطار دائرة المواجهة البعيدة. وبما أن ظهور هذا التهديد آخذ بالاقتراب فإن الرد لازم أيضاً.

- على صعيد التهديد الاستراتيجي ترى إسرائيل ما يلي:

- إن نظام العقوبات والتفتيش في العراق انهار منذ سنتين.
- إيران تواصل تطوير الصواريخ وتتقدم في اتجاه السلاح النووي.
- الهند وباكستان تجاوزتا خط العتبة بإجرائهما تجارب نووية.

النتيجة أن هذه الوقائع لها انعكاسات على السياسة النووية - العملية والمعلنة - الخاصة بإسرائيل. وعملياً فالامتحان الأساسي للسياسة النووية والأمنية الإسرائيلية سيتم عندما تعلن دولة معادية في المنطقة عن حصولها على قدرة نووية عسكرية و/أو تظهر ذلك بتنفيذ تجربة.

وفي إطار المواجهة في الدائرة البعيدة يتطلب الأمر من إسرائيل، اعتماد هيكل مثالي يضع أمام أذرع الجو والبحر مهام متميزة وجديدة. وكذلك للجبهة الداخلية ولجهاز السلطة ثمة أدوات جديدة للمواجهة. وبالاستناد إلى معطى وجود مجمع يضم ثلاثة آلاف صاروخ من جميع الأنواع، في أيدي الدول العربية وإيران، فإن لهذا الأمر عدة دلالات:

- الجبهة الإسرائيلية الداخلية أصبحت هدفاً وبالتالي جبهة.
- مبادئ الردع تتغير.
- مشاركة دول الدائرة البعيدة في القتال، تبدأ منذ لحظة نشوب الحرب، ولا حاجة للعدو بعد لإرسال قوات، على الأقل في بداية الحرب.

وبسبب الآماد الطويلة التي تميز هذا الهيكل، يتطلب الأمر تغييراً جوهرياً في نظرية تفعيل وبنية قوة سلاح الجو، سواء أكان ذلك بالنسبة للدائرة القريبة، أم بالنسبة للآماد الأكثر بعداً. ويتطلب أيضاً تغييراً في أنواع الطائرات وكميتها وفي الاتصالات والمخابرات وفي صنع الصور الجوية وما إلى ذلك.

وفي ضوء التهديد بالسلاح غير التقليدي ضد إسرائيل، فإنه يتعين عليها العمل بمثابرة واستباق للأمور من باب الحيطة والحذر، وتحقيق الأهداف الجوابية التالية على مشاكل أمنها القومي:

1 - الردع: ضرورة مفهومة للغاية. وهو بالنسبة لإسرائيل لا بد أن يكون ديناميكياً وأن يعطي الجواب الشافي من الناحية التنفيذية المطلوبة. وفي هذا السياق يوجد تفاهم استراتيجي مع الولايات المتحدة تم إنجازه منذ العام 1998. وللحفاظ على استقرار المنطقة ترى الولايات

المتحدة أن من مصلحتها زيادة قوة الردع الإسرائيلية من دون أن تكون لذلك علاقة باهتمامها بأمن إسرائيل في إطار إعادة تدريج وبرمجة العلاقات الاستراتيجية معها.

ومن المعلوم أن إسرائيل كانت قد استفادت لفترة طويلة من أجواء الحرب الباردة، وعرفت كيف تسوّق نفسها على أنها الحليف الأساسي الذي يمكن الاعتماد عليه في مواجهة التغلغل السوفياتي سابقاً. وعلى هذا الأساس أيدت واشنطن الضربة الاستباقية التي وجهتها إسرائيل للعرب في حزيران/يونيو 1967 خلافاً لما فعلته عام 1956. وهذا التأييد أتاح لإسرائيل الاحتفاظ بمكاسبها الإقليمية كورقة مساومة على الأقل حتى وصول العرب إلى اتفاق معها يرضيها؛ وأثناء حرب الاستنزاف مع مصر (1969 -1970) أيدت إدارة نيكسون إنزال ضربات إسرائيلية رادعة وقاسية بمصر التي كانت متحالفة مع الاتحاد السوفياتي. وحصل في هذه الأثناء تفاهم حول سياسة إسرائيل الأمنية يشمل إعطاءها الضوء الأخضر لاستخدام القوة من أجل تعزيز قدرتها الردعية. إلا أن سياسة الوفاق الدولي حدت من حرية إسرائيل فيما بعد من استخدام القوة الرادعة، الأمر الذي جعلها تتردد، في توجيه ضربة استباقية رادعة عام 1973، كما منعها من التعرض للجيش الثالث المصري الذي كان محاصراً شرقي قناة السويس.

وهكذا يبدو أن الإدارة السياسية الأمريكية شكلت في بعض الأحيان عاملاً محفزاً وحامياً لسياسات إسرائيل العدوانية. كما شكلت في أحيان أخرى عامل ارتداع وانضباط. وكانت إسرائيل تتخوف أكثر ما تتخوف من التقارب الأمريكي - السوفياتي فيما يتعلق بالشرق الأوسط، الأمر الذي كان من شأنه، افتراضياً على الأقل، تسهيل الأمور أمام تسوية مفروضة في حين أنها كانت تستفيد دائماً من حالات التوتر مثلما حصل في أيام ولاية الرئيس رونالد ريغان، فقصفت المفاعل العراقي عام 1981، وهاجمت لبنان عام 1982، وتوصلت إلى تعميق التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة.

لكن التحسن الذي طرأ على العلاقات الأمريكية الروسية فيما بعد ومن ثم انهيار الإمبراطورية السوفياتية، أديا إلى تراجع قدرة إسرائيل الردعية وإلى تناقص وزنها وأهميتها كثروة استراتيجية. وفي الوقت نفسه أدت هذه المتغيرات الهيكلية إلى فقدان أعداء إسرائيل المظلة السوفياتية، ولكن من دون أن يفقدوا قدرتهم على بناء قواهم الذاتية بسبب حاجة الجمهوريات المستقلة والمعسكر

الشرقي إلى العملة الصعبة، مما أدى إلى حصول العرب على أنظمة أسلحة نوعية علاوة علـى الأنظمة الغربية التي يملكونها. وهذا كله يعني انتقاصاً من قدرة إسرائيل الردعية.[8]

نشير أيضاً إلى أنه أثناء أزمة الخليج (1990 -1991) ومن ثم حرب الخليج، وجدت إسـرائيل نفسها محصورة ضمن دائرة أفضليات المصالح الأمريكية، وتحولت فجأة من ثروة إلى عبء في النظام العالمي الجديد، كما تكرر هذا الوضع مرة أخرى أيضاً أثناء حرب واشنطن ضد أفغانستان بعد أحداث 11 أيلول. وهكذا وجدت إسرائيل نفسها أكثر من مرة منساقة سـوقاً إلـى ترتيبـات سياسية وأمنية لا ترغب فيها سواء في أيام حكومة شامير أو حكومة رابين أو حكومة نتنياهو أو حكومة شارون. وإسرائيل في هذا السياق فقدت ما كانت تسميه ذرائع الحرب لأنها لم تعد تجـد الغطاء المطلوب من قبل دولة عظمى لاعتداءاتها، بل تجد أنها مستهدفة باحتمال هجـوم عربـي محدود الأهداف أو بحرب استنزاف تقليدية أو عصابية فيما لو عرقلت مسار التسوية المرغـوب فيها أمريكياً ودولياً وعربياً بهدف تغيير الوضع القائم وإيجاد معادلات سياسية جديدة.

وهنا يبرز ضعف قدرة إسرائيل الردعية أيضاً على خلفيـة فقـدانها الظـروف الموضـوعية والجيوسياسية المناسبة للتوصل إلى الحسم مع أية دولة من دول المنطقة، حتى لو كانـت دولـة صغيرة ومحدودة القدرة مثل لبنان، أو حتى مثل الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وهذه الاعتبارات تقود إسرائيل إلى الاعتقاد بأن قدرتها الردعية هي أولاً نابعة من حفاظها على علاقات قوية مع الولايات المتحدة، وعدم إغضاب واشنطن أكثر من اللزوم فيما يتعلـق بمـسار التسوية السياسية في المنطقة وخاصة فيما يتعلق بحدود "دولة إسـرائيل" المـستقبلية وانتـشارها الاستيطاني ومسائل أمنها الجاري وأمنها الاستراتيجي الواسع المدى. وهذا يعنـي أن إسـرائيل ستعتمد في مفهومها الخاص بأمنها القومي استراتيجية دفاعية، مع الاحتفاظ بقدرة دفاعية نوعيـة رادعة كتعويض عن نظرية الحدود الآمنة والقابلة للدفاع عنها. ولهذا السبب نجد إسرائيل تـصر على احتكار الخيار النووي في منطقة الشرق الأوسط بأكملها في معادلة الردع والارتداع. وفـي هذا المجال يقول المعلق العسكري الإسرائيلي زئيف شيف في صحيفة "هآرتس":[9] "إن الاتجاهات الأساسية في التطور التكنولوجي ستتركز على جمع المعلومات بشكل سريع في ساحات المعارك،

[8] قضية الأمن ونزع السلاح في التصورات الإسرائيلية الراهنة، مجلة الأرض، العدد السابع، 1992، مأمون كيوان، ص 25 وما بعدها.

[9] المصدر السابق ذكره.

وعلى القدرات الصاروخية المتطورة وعلى الحرب الإلكترونية. ويرى أيضاً أن العديد من المسؤولين العرب يقولون أن الدول العربية بحاجة إلى الأسلحة الكيميائية والبيولوجية لتكون رادعاً لأسلحة إسرائيل النووية. ولكن حيث أن الأسلحة النووية لن تستخدم إلا فيما يطلق عليه الإسرائيليون إسم "السيناريو الأسود" الذي تصبح فيه "إسرائيل" على شفير الهزيمة فإن افتراض أن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية يمكن أن تردع "إسرائيل" عن العدوان هو افتراض خاطئ.

ويتحدث "شيف" عن العلاقة الإشكالية بين الأرض والتكنولوجيا فيقول: "بالنسبة إلى إسرائيل تثير التطورات التي تحدث في مجال التكنولوجيا قضايا أمنية في غاية الخطورة فهل تخدم التكنولوجيا بشكل أو بآخر كبديل من الأرض؟ وهل توفر التكنولوجيا مزايا للطرف المهاجم أم للطرف المدافع؟ وهل تزيد من مخاطر حدوث هجوم مفاجئ أو تقلل هذه المخاطر؟ وهل تسهم التكنولوجيا في زيادة قوة الردع الإسرائيلية أم أنها تدفع "إسرائيل" إلى التوازن أو تخل بالتوازن لصالح العرب؟".

يحزقيل درور، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية، يتحدث عن دواعي الارتداع الإسرائيلية فيجملها بما يلي:

أ - تعاظم قوة الدول العربية وارتفاع ثمن نظم الأسلحة الأمر الذي يستوجب ميزانية أمنية متزايدة الحجم من أجل تلبية الحاجات الأمنية بواسطة النموذج الكلاسيكي، ونظراً لأن الاقتصاد لا يقدر على تحمل زيادة في الميزانية الأمنية، فإن استمرار النموذج الكلاسيكي يصبح مستحيلاً من الناحية الاقتصادية.

ب - إن نسب التدمير التي مكّنت "إسرائيل" من الانتصار بثمن معقول في السابق لا يمكن تحملها في المستقبل، عندما تقف إسرائيل في مواجهة قوات تتمتع بالكمية والنوعية في آن معاً.

ج - إن مبادئ الحرب الكلاسيكية لدى إسرائيل، الضربة الاستباقية والالتفاف ونقل الحرب إلى أرض العدو، من شأنها أن تكون غير قابلة للتنفيذ في المستقبل بسبب قيود دولية وداخلية، كما إن كلفة الاختراق من شأنها أن تكون باهظة للغاية ومن شأن كثافة القوات أن تحول دون الاهتمام بالمعدات التي يوفرها النموذج الأمني الكلاسيكي.

د - إن هذا النموذج لا يمكنه الصمود أمام سيناريوهات على غرار استنزاف إسرائيل إقتصادياً واجتماعياً بواسطة حشد قوات معادية في مواجهتها في ظروف تكون فيها إسرائيل ممنوعة من المبادرة لتسديد ضربة أولى.[10]

أما مدير عام وزارة الدفاع السابق اللواء في الاحتياط دافيد عفري فرأى "أن مفهوم الأمن لا ينبع مما حصل عام 1973 وعام 1982 أو في الانتفاضة. إن مفهوم الأمن ينبع من عناصر أساسية عدة قبل كل شيء: فالعمق الاستراتيجي لدولة إسرائيل، وحجم السكان والموارد الاقتصادية. هذه العناصر تحدد الوقت الذي نستطيع فيه أن نستمر في الحرب أو في العمليات. وفوق ذلك - أنا أعتقد - أن المسألة الموجهة هي: إلى ماذا تهدف دولة إسرائيل؟ هذا هو الأساس الذي يستشف منه المفهوم الأمني والأهداف الأمنية. ومفهوم إسرائيل الأمني هو: إن الطموح إلى السلام هو الطموح الذي يوجهها وأنه لكي نحقق السلام يجب أن نكون أقوياء كفاية لخلق إمكانات الردع. وفي حال أخفق الردع وهوجمنا فيجب علينا أن نكون أقوياء، بما يكفي لنقل الحرب إلى الجهة الثانية من الحدود. ولكي نبني القوة وفقاً لهذا المفهوم لا بد أن نأخذ في الحسبان الكثير من العناصر الأساسية لدينا والتي توفر كفاءة الرد الفوري".

ومن خلال هذه المفاهيم تتبدى مجمل التحديات والمخاطر التي من شأنها أن تحد من قدرة إسرائيل الردعية. ومن بين هذه التحديات استمرار إسرائيل في الاحتفاظ بالتفوق النوعي سواء على مستوى التكنولوجيا المتطورة والطاقة البشرية أو على مستوى الاحتفاظ بالعلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة. بحيث أنه في حال فقدان، أو الانتقاص من توافر أحد هذه الشروط، يكون أمن إسرائيل ووجودها معرضين للخطر. ولهذا يركز الإسرائيليون في مفاوضاتهم على نزع السلاح وعلى الترتيبات الأمنية وحرمان أية دولة مؤثرة في أمن إسرائيل من امتلاك فرصة تعريضها للخطر.

ولمزيد من التوضيح نعود إلى استطلاع رأي "درور" في المعادلة الردعية بين إسرائيل وأعدائها في إطار استراتيجية أمنية وسياسية مستقبلية لإسرائيل، فنجد النقاط الأساسية التالية:

1 - على إسرائيل الامتناع عن أي استفزاز للإسلام يمكن أن يسهم في تكتل الشرق الأوسط دينياً وتوجيه الطاقة الهائلة الكامنة في تكتل كهذا ضدنا.

[10] مجلة شؤون الأوسط، العدد 26، شباط / فبراير 1994.

2 - حتى في إطار سيناريو متفاعل للغاية، تتوصل فيه إسرائيل إلى اتفاقات سلمية مع جميع الدول العربية، وأيضاً مع الفلسطينيين، من الضروري، على الرغم من ذلك التأهب لإمكان ظهور ثوريين يقودون العرب إلى حروب إبادة ضد إسرائيل.

3 - مع ذلك فإن عدم استقرار الشرق الأوسط في حد ذاته من شأنه أن يفتح منافذ مؤاتية لاندماج أمريكي فيه شرط أن نعرف كيف نستغل الظروف والأوضاع المتغيرة بسرعة كما يجب.

4 - لا يجوز لإسرائيل بناء استراتيجيتها القومية على أوضاع تبدو فعلاً مستقرة جداً، لكن فرص بقائها على مدى الأيام، هي في حقيقة الأمر، ضعيفة للغاية كنظام الشاه في إيران سابقاً، والمملكة الأردنية تحت حكم السلالة الهاشمية في الوقت الحاضر.[11]

ويوضح "درور" توجهاته الاستراتيجية هذه في مقال آخر له يقول فيه: إن الشرق الأوسط في جوهره منطقة عربية وإسلامية، لذا فإن ثمة ضرورة سياسية في المرتبة الأولى مفروضة على إسرائيل من ناحية استراتيجيتها القومية وهي الامتناع عن أي استفزاز للإسلام. وهذا يعني احترام الأماكن المقدسة للإسلام بشكل حازم والمحافظة على أمنها بصورة مطلقة[12].

إلى جانب ذلك ينبغي طرح ما يشبه رؤية شرق أوسطية يعزز فيها وجود دولة إسرائيل صهيونية قوية مكانة الشرق الأوسط العربي والإسلامي في جوهره ولا يضعفه. ومن الأسس التي تقوم عليها هذه الرؤية الشرق الأوسطية التي يتوجب على إسرائيل إشراك جهات عربية فيها: التحرر من التبعية للقوى العظمى، وازدهار اقتصادي واجتماعي، وإحراز مكانة مرموقة للشرق الأوسط في الساحة الدولية في مجالات الفكر والقوة على السواء!

أما إذا وجّه العرب جميع رؤاهم المستقبلية نحو تحرير الشرق الأوسط من دولة اليهود، اعتقاداً منهم بأن هناك تناقضاً عميقاً بين شرق أوسط عربي مزدهر وبين استمرار دولة إسرائيل في الوجود، فإن مستقبلاً قاتماً جداً ينتظرنا جميعاً على السواء. ولذلك فإن طرح رؤيا الشرق الأوسط العربي المزدهر وبداخله دولة يهودية قوية، إنما هو عمل سياسي ستكون له نتائج عملية بعيدة المدى. وهذا يحتم إلغاء صورة إسرائيل كرأس جسر بديل للغرب واستغلال التركيبة السكانية كجسر بين الشرق والغرب.

---

[11] صحيفة دافار، 1988/1/31.

[12] صحيفة دافار، 1988/2/2.

الفصل الثالث

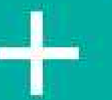
الخيار النووي الإسرائيلي ودوره في حسابات الأمن القومي

لم تكف المواقف الإسرائيلية في مجال الردع والإكراه بالقوة، عن التطور، سواء تبعاً للسياق الخارجي أو للمتغيرات في الرؤى الأمنية القومية. وفي نهاية العامين (1948 -1949) انتهج الكيان الصهيوني استراتيجية شاملة تستند في مبادئها الكبرى السياسية الاستراتيجية، إلى الدفاع عن الوضع القائم وعلى ممارسة الردع.

هكذا جرى التأكيد على أن إسرائيل لن تبادر بشن حرب ولكنها ستنتظر أن تتعرض لهجوم أولاً. على المستوى العملاني كان يفترض بإسرائيل أن تكون قادرة في المرحلة الأولى على التصدي للهجوم لكي تعمل في مرحلة ثانية، وخلال فترة قصيرة جداً، "على نقل المعركة إلى أرض العدو". والواقع أن هذه العقيدة كانت تهدف إلى تدارك نقاط ضعف إسرائيل "الطبيعية" في المجال الأمني، أي مدى جغرافي لحدود ومناطق حيوية معرضة للخطر؛ إلى ذلك، ونظراً إلى نظام المتطوعين في الجيش الإسرائيلي، كان ينبغي أن تكون الحرب قصيرة وظافرة. ولتحقيق هذا الهدف، كانت الأهداف العربية الأكثر حيوية عرضة للرد الإسرائيلي.

وخلال الفترة (1955 -1956) تطورت هذه العقيدة، وجرى إدخال ثلاثة عناصر جديدة في الفكر والسياسات الإسرائيلية في مجال استراتيجية للأمن القومي:

1 - أولاً سياسة إنتقامية منهجية أعدت كرد على تصور عمليات التسلل العسكرية انطلاقاً من البلدان المجاورة. وإذا كانت هذه السياسة قد جرى تصورها في الأصل كتكتيك ردعي فقد صارت سريعاً بفعل مداها وأهدافها، إستراتيجية مستقلة تنطوي على مخاطر ذات طبيعة قادرة على إثارة تصعيد الوضع على مجمل الحدود الإسرائيلية، ومن المفترض أن تمثل هذه الاستراتيجية ما وراء وظيفتها الردعية الصرفة، أداة إكراه بالقوة.



2 - ثانياً مفهوم الحرب الوقائية وهي ناتجة من تحليل بن غوريون الذي مفاده أن الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر قد يحقق وحدة العالم العربي ويعدل توازن القوى على حساب إسرائيل، وبالتالي يصبح قادراً على شن حرب ثانية ضد إسرائيل. وكان هذا القلق السبب الرئيس لحرب 1956.

3 - أما المبدأ الثالث الناجم عن المفهومين السابقين، فهو استخدام القوة العسكرية لغايات سياسية حصراً. إذ إن استراتيجية العمليات الانتقامية واستراتيجية الحرب الوقائية صارتا الأداتين المفصليتين لإكراه البلدان العربية، وفي المقام الأول مصر، سياسياً على الاعتراف بالوضع الجغرافي القائم منذ عام 1949، وعلى توقيع معاهدات سلام مع إسرائيل. وبعد أن استخلصت إسرائيل دروس حرب عام 1956 تخلت عن هذه المبادئ الاستراتيجية الثلاثة لتعود إلى استراتيجية الحفاظ على الوضع القائم والردع، وإلى رفض المبادرة بالحرب. أما مفهوم الإكراه السياسي بالقوة والعمليات الانتقامية على نطاق واسع، فقد جرى التخلي عنه.

وفي بداية الستينيات جرى التأكيد مجدداً بقوة على الأهمية المعطاة لاستراتيجية الردع من النمط التقليدي على حساب مفهوم الحرب الوقائية. وفي الوقت نفسه بدأ بن غوريون ومعاونوه المقربون بتطوير بنية تحتية تتيح لهم بعد أجل معين امتلاك الخيار النووي كوسيلة ردع أخيرة. وبعد حرب 1967، كانت "الحدود الآمنة" الجديدة تعتبر عنصر ردع كاف للحؤول دون معاودة العمليات العسكرية من جانب مصر وسوريا. واستمرت إسرائيل في تطوير قدراتها العسكرية من النمط التقليدي، ونجحت في الحفاظ على تفوقها في هذا المجال إستناداً إلى تفوقها التكنولوجي. ولم يكن تطوير السلاح النووي يطّلع في حينه إلا بدور هامشي في صوغ عقيدتها الاستراتيجية الأمنية.

إنطلاقاً من عام 1967، أدى النقاش الداخلي العام حول مستقبل الأراضي المحتلة إلى انهيار تدريجي للإجماع السياسي الإسرائيلي، انعكس الذي انعكس على مجمل الرؤية السياسية - الاستراتيجية الإسرائيلية وإعادة النظر في القيمة الاستراتيجية الحيوية للأراضي المحتلة بالنسبة إلى الأمن القومي ونظام الردع الإسرائيلي، وعداء الدول العربية المتزايد بسبب فقدانهم لأراضيهم، والأخطار المحتملة التي ينطوي عليها وجود عدد كبير من السكان العرب المعادين في هذه الأراضي، كانت تمثل كلها مشاكل عالقة بلا جواب. فحتى عام 1967 لم يسع القادة السياسيون الإسرائيليون لاتباع سياسة توسع جغرافي وإذا ما كانوا قد لجأوا إلى القوة العسكرية كأداة سياسية (كما جرى عام 1956) فقد كان ذلك بهدف إكراه مصر على توقيع معاهدة سلام،

وعلى الاعتراف بالستاتيكو الجغرافي. وعام 1967 كان الهجوم الإسرائيلي تحركه أساساً اهتمامات عسكرية - استراتيجية وليس فقط طموحات توسعية. ولكن ما إن تم احتلال الأراضي، حتى كشف قسم من الصف السياسي عن النزعة إلى التوسع الجغرافي. إلا أن حزب العمل الحاكم حتى عام 1977 ظل يعتبر الأراضي (أو أكثرها) ورقة رابحة ومهمة في مفاوضات محتملة. وقد عدّل هذا الوضع مع وصول الليكود إلى السلطة عام 1977.

إلا أنه في الوقت نفسه، وكما كانت عليه الحال بين عامي 1947 و1957، لم يكن القادة السياسيون اختاروا بعد استخدام القوة المسلحة وسياسة الضغط لتحقيق أهدافهم السياسية. وكانت القوة المسلحة تطّلع دائماً بدور ردعي، وتساعد حصراً في حال فشل الردع على فوضى الحرب. إلا أن إسرائيل التي تخلت واقعاً عن هذا المبدأ الاستراتيجي الأساسي، شنت عملية عسكرية في لبنان كان من أهدافها زيادة النفوذ السياسي الإسرائيلي وصولاً إلى قلب الشرق الأوسط. وإثر هذه التجربة المأساوية عادت إسرائيل إلى عقيدتها الاستراتيجية الأصلية التي حددت ابتداء من عام 1950 بعدم استخدام القوة المسلحة لغايات سياسية تتجاوز الدفاع عن إسرائيل وعن الأراضي المحتلة عام 1967.

يعتمد أحد مرتكزات فلسفة الأمن القومي الإسرائيلي على فصل جهود تنمية الخيار النووي الإسرائيلي على جهود تنمية قدرات إسرائيل العسكرية التقليدية.[13] وقد عبرت القيادة الإسرائيلية عن هذا بشعار: "لن تكون إسرائيل أول من يدخِل الأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط". والشعار مكرّس، وعلى نحو مقصود، لخدمة جني مكاسب "الخيار النووي" وهو الردع، لكن من دون تحمل سلبياته (توسيع إمكان حصول دول أخرى على السلاح النووي). والهدف منه، على ما يبدو، المواءمة بين هدفين متعارضين: تأخير إدخال السلاح النووي عنصراً في الصراع العربي -الإسرائيلي، وفي الوقت نفسه، تطوير القدرة النووية الإسرائيلية انطلاقاً من أن دخول الأسلحة النووية إلى المنطقة ليس سوى مسألة وقت. ويعزى إلى بيغال آلون صوغ هذه المعادلة المتناقضة في شعار: "إن إسرائيل لن تكون الأولى في إدخال السلاح النووي إلى المنطقة، لكنها بالتأكيد لن تكون الثانية".

[13] إستراتيجية إسرائيل الاقتصادية، مصدر سابق، ص 57؛ وأيضاً: مجلة شؤون الأوسط، العدد 43، عام 1995، ص 42.



في إسرائيل اتجاهان رئيسان حيال كيفية التعامل مع السلاح النووي وهما لا يأخذان على ما يبدو شكل الانتماءات الحزبية في البلد: **الاتجاه الأول** يدعو إسرائيل إلى التراجع عن إعلانها أنها لن تكون المبادرة إلى إدخال السلاح النووي إلى المنطقة، ويبرر دعوته بما يلي:

- إن الدول العربية والدول الأوروبية تعتبر إسرائيل دولة نووية، سواء تبنت استراتيجيا نووية أم لم تتبن.

- ليس في الإمكان منع انتشار الأسلحة في الشرق الأوسط، وليس بوسع إسرائيل منع الدول العربية من حيازة الأسلحة النووية.

- إن إعلان الدولة العبرية امتلاكها "الخيار النووي" سيقود إلى تراجع الخوف في إسرائيل من مخاطر التعرض لهجوم بالأسلحة التقليدية، وهو ما يسهل طريق انسحابها من المناطق المحتلة.

- إن اعتماد نظام أمني مؤسس على الخيار النووي، سيؤدي إلى تخفيض التكلفة الاقتصادية العالية جداً الناجمة عن محافظة إسرائيل على قواتها التقليدية.

- إن نظاماً أمنياً قائماً على السلاح النووي سيقلص من اعتماد إسرائيل على الولايات المتحدة.

أما **الاتجاه الثاني** فإنه ينسجم مع موقف المؤسسة العسكرية القائم على أساس مواصلة إسرائيل تقوية دفاعاتها بالأسلحة التقليدية ضد أي هجوم بالأسلحة التقليدية، وبهذا تتجنب إسرائيل إدخال الأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط حتى لو توفرت قدرة نووية فعالة. ويستند هذا الموقف إلى الاعتبارات التالية:

- مجرد وجود رأي عام يقول بأن إسرائيل دولة نووية لا يجعلها كذلك، إذ لدى المجتمع الدولي أدلة ملموسة على أن السلاح النووي موجود في إسرائيل فعلاً.

- إن أي قرار بإرساء الدفاع الإسرائيلي على الخيار النووي، سيسهّل على العرب الحصول على الأسلحة النووية، ويصعب على إسرائيل تأخير حدوث ذلك عبر الوسائل الدبلوماسية أو عبر الضربة العسكرية الاستباقية.

- حيازة إسرائيل للخيار النووي لا تشكل بديلاً فعالاً من الدفاع التقليدي لأن عليها أن تحافظ على رد مؤثر وغير تصعيدي على أي هجوم تقليدي محدود.

- ما دامت إسرائيل ملزمة باعتماد التعادل في القوات التقليدية، فإن السلاح النووي لا يستطيع أن يخفف من عبئها الاقتصادي أو أن يقلص من اعتمادها على الولايات المتحدة.

- إن شروط الصراع العربي الإسرائيلي لا تساعد على إقامة نظام من الردع المتبادل بسبب حدة الصراع وغياب قنوات الاتصال الكافية بين الطرفين.

- بالإمكان استخدام الشعور الإضافي بالأمان المتولد من العلم بحيازة السلاح النووي لتبرير خيار ضم المناطق المحتلة، أو خيار الانسحاب منها.

ما يجمع بين الاتجاهين هو إدراك أن إسرائيل لا تستطيع منع انتشار الأسلحة النووية في المنطقة. ولذا يستخلص البعض ضرورة الإسراع في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، ومع سوريا بالتحديد قبل حصول دول عربية على قدرة نووية. كما يعتقد هذا البعض أن خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط يسهم في زيادة ثقل الاعتبارات السياسية (وربما الاقتصادية) في رؤية إسرائيل لعلاقاتها في المنطقة. لكن هناك من يرى تكلساً في مفاهيم إسرائيل الأمنية، ويعيد ذلك إلى طبيعة الافتراضات التي يقوم عليها هذا المفهوم.

إن الاختلافات في الرأي بشأن الاستراتيجية النووية، والتي غالباً ما تظهر ضمن الفريق القيادي المصغر المكلف بتحديد السياسة الأمنية الإسرائيلية مقترنة بضغوط أمريكية متزايدة، كانت في أصل الغموض المعلوم الذي غير موقف القادة في ما يتعلق بالقدرات النووية لبلدهم. وعلى الرغم من النفي الإسرائيلي القاطع في هذا الشأن توصل المجتمع الدولي إلى استنتاج مفاده أن الدولة العبرية راكمت فعلاً ترسانة من الأسلحة النووية. إلا أن ردود الفعل الدولية ظلت متحفظة جداً إزاء النفي الإسرائيلي المتكرر. وهذا الصمت يفسر في جزء منه من خلال الاقتناع الراسخ بأن إسرائيل لن تستخدم قوتها النووية إلا كملاذ أخير، سواء في سياق ردع في مواجهة بلد عربي يمتلك السلاح النووي، أو في حالة النزاع المسلح.

وإذا كان يبدو أن "الملاذ الأخير" الذي يتيح ثني أية محاولة تعرض وجود إسرائيل نفسه للخطر، هو العلة الأساسية لوجود القدرة النووية فيها، فإن المسؤولين الإسرائيليين الذين يلفون موقفهم بالغموض، لم يلوحوا قط صراحة بالتهديد النووي. لكن بعض المراقبين الإسرائيليين والدوليين يعتبر أن التحذيرات الإسرائيلية خلال حرب الخليج كانت تنطوي على خطر رد نووي في حال شن العراق هجوماً من النمط التقليدي أو الكيميائي ضد المراكز السكانية في إسرائيل. ولا يزال مستحيلاً معرفة ما إذا كانت هذه التهديدات أسهمت فعلاً في ردع بغداد عن استخدام الأسلحة الكيميائية ضد الدولة العبرية. والمعلومات الواردة في الصحافة الإسرائيلية[14] تدفع إلى الاعتقاد بأن الهجوم الإسرائيلي ضد الصواريخ العراقية الذي كان مقرراً في الطور الأول من الحرب (جرى إلغاؤه في نهاية الأمر) كان من النمط التقليدي. وهذا لا يعني أن شكلاً آخر من

[14] مثل المقابلة مع قائد سلاح الجو بن نون في صحيفة يديعوت أحرونوت، 1991/12/25.

أشكال العمليات الانتقامية لم يكن لينفذ لو أن السلاح الكيميائي جرى استخدامه، موقعاً عدداً مرتفعاً من الضحايا. وبعد كشف المعلومات حول ضخامة الجهد النووي العراقي في أعقاب حرب الخليج، والأنباء عن وجود برامج نووية في إيران والجزائر، أدركت إسرائيل الخطر، وهي تخشى أن نرى بلداناً عربية عدة تكتسب السلاح النووي فعلاً خلال عشر سنوات، من الآن. كما إن انهيار الاتحاد السوفياتي سابقاً ومخاطر "تسريب" أسلحة نووية تكتيكية منتشرة في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز إلى منطقة الشرق الأوسط، لم تسهم في تهدئة هذه المخاوف. ومن المرجح أن المسؤولين الإسرائيليين لا يؤمنون بإمكان التوصل إلى توازن مستقر للردع النووي في الشرق الأوسط.

في السابق كانت هذه الشكوك العميقة فيما يتعلق بقابلية حياة علاقة كهذه، هي التي أدت إلى الهجوم الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي "أوزيراك" عام 1981 وإلى بروز ما يسمى مذهب بيغن الذي يقول بأن إسرائيل لن تتردد في استخدام القوة العسكرية (في حال فشل الخيارات الأخرى) للحؤول دون بروز قوة نووية عربية. ومن الصعب القول إذا كانت إسرائيل ستضع قيد العمل استراتيجية كهذه، الأمر الذي يتوقف على الظروف.

وزير الدفاع السابق موشيه آرنس كان لديه استراتيجيتان بالتناوب: تطوير مشروع صاروخ آرو ووضعه موضع التنفيذ من ناحية، وتعزيز استراتيجية الردع (النووي على الأرجح). وفي الوقت نفسه طالب السياسيون ووسائل الإعلام الإسرائيلية بأن يتخذ المجتمع الدولي تحت إشراف الولايات المتحدة، تدابير أشد صرامة لوضع حد للانتشار النووي في الشرق الأوسط. وإذا كان تكتل ليكود لم يقم (على الأقل رسمياً) أي رابط بين العملية السياسية وضبط سباق التسلح، فإن لدى اليسار في المسرح السياسي الإسرائيلي في المقابل وعياً متزايداً للمخاطر التي يلقي بظلالها الانتشار النووي، وبالتالي هناك وعي لإرادة تسريع عملية التسوية بهدف الحد من آثاره.

وإذا حاولنا استخلاص الأهداف الإسرائيلية الردعية من هذه الاستراتيجية فإننا نجدها كما يلي:[15]

1 - زرع القلق وعدم الاستقرار لدى الطرف المعادي لإسرائيل لإشاعة روح اليأس كبداية لإجباره على الاستسلام للمخططات الإسرائيلية السياسية والأمنية.

2 - تعزيز الإحساس بالاستقرار لدى الإسرائيليين لدفع أعداد متزايدة للهجرة إلى إسرائيل.

---

[15] مجلة شؤون فلسطينية، العدد 43، 1975، ص 94.



3 - تتوخى هذه الاستراتيجية من الناحية العسكرية إبقاء الجانب المعادي في حالة من الـــشك لا تمكنه من معرفة الخط الأحمر الذي يؤدي تجاوزه إلى استخدام الطرف الإسرائيلي سلاحه النووي المتنوع القدرات والأهداف.

4 - إستمرار وجود دول عربية، ولكن بصورة إفرادية، مثل سوريا والعراق ما قبـــل حـــرب الخليج، كانت ترفض اعتبار العامل النووي الإسرائيلي عنصراً حاسماً في الصراع، وقـــد لجـــأت إلى أسلوب الحرب المحدودة أو الضربات المحدودة لإسرائيل لتغيير معالم الوضع القائم. وهـــذا يعني تخلي هذه الدول أيضاً عن أسلوب حرب التحرير الشعبية الشاملة.

5 - بعض الأوساط العربية ضخمت واستغلت الردع النووي الإسرائيلي من أجل تبرير دخولها في مسارات سياسية وتسويات مع الدولة العبرية.

ومن الممكن القول، وفقاً للاعتبارات الإسرائيلية، أن صورة إسرائيل النووية هي أيـــضاً التـــي وضعت حاجزاً أمام نوايا "العدو" للوصول حتى بوسائل تقليدية إلى أوضاع تشكل خطـــراً علـــى مجرد وجود إسرائيل. وبالإمكان التوقع بأن يكون هذا الحاجز موجوداً أيضاً في المستقبل. رغـــم ذلك يتطلب الأمر من إسرائيل الاستعداد لإمكانية مواجهة في الدائرة القريبة وبـــالحجم التقليـــدي. وهذه المواجهة أصبحت أكثر تطوراً وتغيرت وجهتها وأساليب عملها. والتغيير الأساسي يكمـــن في التحول إلى تكنولوجيا تسلح موجه ودقيق بقدرات فتك عالية، من خـــلال اســـتخدام وســـائل استشعارية وتجسسية. هكذا تتغير بصورة كاملة القدرة على إبادة الأهداف خاصة تلك المتحركـــة في ساحة المعركة (مدرعات، سيارات) وكذلك القيادات ووسائل السيطرة والمراقبة. والمطلـــوب جهد خاص لتطوير الوسائل التي تشكل حلقة اتصال لإغلاق دائرة التـــشخيص وإطـــلاق النـــار والإبادة. ويجب تعديل نظرية القتال الأرضي وتنظيم مركبات القوة البرية مـــن جديـــد. عمليـــة التغيير هذه أصبحت موجودة في أوجها وتعبر عن رؤية جديدة ومعدلة للقتال الواسع.

هذا الشكل القتالي الذي يتطلب قدرة تواصل قتالية حتى الحسم، يستوجب مهارة عالية من كـــل جندي في كل مراحل التدريب.[16]

---

[16] وثيقة هرتسيليا، ترجمة أنطوان شلحت، أوراق إسرائيلية رقم 4، ص 48 وما بعدها.

الفصل الرابع

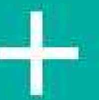
الخيار النووي "الإسرائيلي" والنظام العالمي الجديد

كان شتاء عام (1991 -1992) زاخراً بالتصريحات والتقويمات الصادرة عن شخصيات بارزة وعلى وجه التحديد في جهاز الأمن، حول مستقبل إسرائيل في محيط نووي. وقد تواصل هذا الفيض من التصريحات وامتد إلى فصلي الربيع والصيف من العام 1992، وسمِعت أصداؤه أيضاً في معركة انتخابات الكنيست الثالث عشر. وكان ذلك ينطوي على تجديد بعدما كان السياسيون والعسكريون في السنوات السابقة يمتنعون عن الخوض في الموضوع النووي، وبسبب جوانب غير خاضعة للأنظمة المتعلقة بالحفاظ على الأسرار مثل الوزن النسبي للمفاهيم الاستراتيجية أو نظام الأولويات المتعلق بمركّبات مختلفة في قضايا الأمن القومي الإسرائيلي. لكن المسألة النووية والشكل الذي يجب أن تتخذه قضية مواجهة واقع وجود سلاح نووي في الساحة الدولية، لا يزالان يشغلان القيادة الإسرائيلية منذ أربعة عقود، باستمرارية متعنتة على وجه العموم، بعيداً عن أعين الجمهور الذي انتخب تلك القيادة، والخلاف غير قائم على أساس حزبي أو أخلاقي، فتنوع وجهات النظر قائم داخل كل حزب من الأحزاب الرئيسية.

إن الفرق هو بين من يريدون الحفاظ على الاحتكار الإسرائيلي للخيار النووي وبين الذين يفضّلون تجريد المنطقة من الأسلحة غير التقليدية. وهناك مدرسة ثالثة تسلّم بتحول الشرق الأوسط إلى منطقة نووية، وبميزان القوى الذي سيتأتي عن ذلك، شرط دمج الاتفاق حول ذلك بعملية السلام.[17] ولكل واحد من هذه الاتجاهات دلالة بالغة من ناحية شبكة العلاقات مع الدول الكبرى.

---

[17] مجلة شؤون الأوسط، العدد 17، 1993، ص 63.



وفي الدول الكبرى تتزاحم مدارس متنازعة، والحسم في إسرائيل يشغل تلك الدول الكبرى أكثر مما يبدو الأمر في الظاهر، وذلك من جراء وزن السلاح النووي في العلاقات الدولية.

كان إعلان الرئيس جورج بوش (الأب) عام 1991 مبادرته الخاصة بالرقابة على التسلح في الشرق الأوسط، بداية عصر جديد في العلاقات الإسرائيلية - الأمريكية. فمنذ مطلع التسعينيات، عندما حاولت إدارتا آيزنهاور وكنيدي إحباط التعاون الإسرائيلي الفرنسي لتطوير خيار الردع النووي المستقل، لم تكف الولايات المتحدة عن طرح الموضوع. وكان ذلك بمثابة شوكة خبيثة في العلاقات بين الدولتين. ولكن عشية توقيع اتفاق حظر التجارب النووية في الفضاء PTBT (اتفاق موسكو) في آب/أغسطس 1963 وضع المستشار السياسي للرئيس كنيدي، مئير فلدمان، صيغة مذكرة تفاهم، كان مدلولها أنه باستطاعة إسرائيل مواصلة أعمال البحث والتطوير، لكن شرط ألا تنتقل إلى مرحلة تحقيق الخيار، وألا تجري تجارب عليه. وكشف روبرت مكنمارا الذي كان وزيراً للدفاع في حينه، النقاب عن أن الاتفاق تضمن السماح بالتطوير حتى المرحلة السابقة للتشغيل. وكان من المرجح أن تفي إسرائيل بوعدها نظراً إلى أنها لا تملك حقلاً لإجراء التجارب.

إن حقل التجارب الدائم هو شرط ضروري لتطوير الرؤوس النووية المتفجرة، المتطورة والواعدة. لذا فإن الدولة اليوم، التي لا تملك حقل تجارب دائماً والتي لا يمكنها أن تجري تجارب منتظمة على الأسلحة الموضوعة على الرف أي الجاهزة، أو الأسلحة التي ما تزال في طور التطوير والتحسين، لا تعد دولة نووية، لفرض وجوب انضمامها إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية NTP. ولكن عشية توقيع اتفاق موسكو تم الإيضاح أن هذا الترتيب مؤقت فقط، ما دامت هناك دول عربية تطلق تهديدات ضد وجود إسرائيل وترفض التفاوض معها حول تسويات سلمية. وفي حينه عارض رئيس الحكومة دافيد بن غوريون الاتفاق الذي تم مع مبعوث الرئيس كنيدي واستقال من الحكومة. ولحق به بسرعة كل من شمعون بيريس مهندس العلاقة النووية مع فرنسا وموشيه ديان. وإلى حين انضمام كتلة رافي إلى حكومة أشكول في حزيران/يونيو 1967، لم يكف الثلاثة عن التنديد بالتقصير الأمني المزعوم الذي ارتكبته حكومة أشكول. ومن الحل الوسط الذي تم التوصل إليه بوساطة فيلدمان، تمت بلورة موقف إسرائيل الرسمي بألا "تكون أول من يدخل السلاح النووي إلى المنطقة".

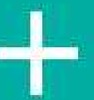
ومن الارتباط المتعاظم بالولايات المتحدة، ولدت سياسة الغموض النووي التي ليس بينها وبين تضليل العرب أي رابط، فهي فقط تنتقد حكومات إسرائيل من "إرهاب" قوانين الكونجرس التي

تعارض تقديم المعونة الاقتصادية إلى الدول التي تسعى لامتلاك الأسلحة النووية. وقد وفت إسرائيل بحرص كبير بكامل شروط مذكرة التفاهم. لكن المحاولات التي قامت بها إدارات أخرى، بما في ذلك فيلدمان نفسه، كمبعوث للرئيس جونسون ونائبه هربرت همفري عام 1968 لدفع إسرائيل نحو اتفاق أوسع في هذا الشأن قد أخفقت جميعاً.[18]

لقد وجدت إدارة بوش آذاناً صاغية لدى حكومة شامير بالذات في موضوع يحتل مكاناً بارزاً في سلم أولويات الرئيس ووزير خارجيته. وهذا هو الأساس لعملية الانطلاق نحو مؤتمر السلام الإقليمي عام 1991 وعملية التسوية التي أعقبته. وفي استطلاع للرأي العام أجري بعد حرب الخليج، اتضح أن نحو 91% من المستفتين قالوا بأنهم يعتقدون أن وجود سلاح نووي في حوزة إسرائيل هو ضمانة لأمنها وأن نحو 88% قالوا أنهم يعتقدون أنه سوف يتوجب استخدامه. ولكن وبقدر ما يمكن أن يستخلص من الأقوال المباشرة وغير المباشرة لشخصيات لها صلة أو كانت لها صلة بعملية اتخاذ القرار، فإن نسبة الرافضين للخيار النووي إلى نسبة المحبذين له، كعامل ردع استراتيجي هي نسبة متوازنة، وربما تميل إلى جانب الرافضين. وقد نشر أحد الباحثين، المقربين من أسرة متخذي القرار، مقالة قال فيها بأنه في أوساط هذه الأسرة نجد أن "الصقور" على الصعيد الإقليمي، الداعين للاحتفاظ بالأراضي المحتلة، هم "حمائم" في مجال الخيار النووي وبالعكس. إن الحمائم على الصعيد الإقليمي يبنون الأمن ضمن حدود مقلصة على عامل الردع النووي، والتقسيم الأيديولوجي بين يسار ويمين ليس وثيق الصلة بهذا الموضوع. ويمكن أن نجد أساساً نظرياً ومعللاً للتقسيم المقترح في أعمال باحثين آخرين.

وعلى امتداد السنوات الماضية منذ بناء مفاعل "ديمونا" كان الموضوع يطرح من حين إلى آخر في وسائل الإعلام وعلى المستوى الأكاديمي. وتم سماع ودراسة اعتبارات عدة في هذا الاتجاه أو ذاك. لكن لم تحظ باهتمام ملائم لأن السياسيين على وجه العموم وتحديداً البارزين منهم، امتنعوا عن كشف وجهات نظرهم وكان رأيهم وتعليلاتهم بمثابة سر عسكري، وهذا ادعاء يتعارض مع منطق المجتمع المنفتح. وقد أعرب اثنان فقط من شخصيات الصف الأول، وهما عسكريان بارزان تحولا إلى حقل السياسة عن رأيهما المهني علناً في المجالين غير الممكن الفصل بينهما في هذه المسألة؛ فموشيه ديان إدعى أن السلاح النووي هو الرد على التفوق العددي للجيوش العربية بالأسلحة التقليدية، في حين قال ييغال آلون، في المقابل، إن السلاح النووي إذا

[18] المصدر السابق ذكره.



توفر في حوزة إسرائيل فسوف يلحق الضرر بالمرونة التي يتمتع بها رد الجيش الإسرائيلي. لأن كل حادث في سياق الأمن الجاري اليومي سوف يوزن بموازين التدهور إلى رد نووي. والأخطر من ذلك هو الاعتقاد الواهم أنه يمكن التسلح بسلاح نووي دون أن تحصل الدول العربية على سلاح كهذا أو تطوره أو تحظى بمظلة نووية. ورأى آلون أن هناك وهماً أخطر، يتعلق بالاعتقاد بأنه يمكن أن يقام في منطقة مقلصة – دون وسائل لتطوير قدرة على الرد بعد تلقي ضربة نووية –ميزان رعب إقليمي يوطد الاستقرار، كذلك ميّز العلاقة بين الدول الكبرى على مدى سنوات.

لهذا السبب، ليس بالإمكان تفادي الانجرار إلى سباق استعداداً للضربة الاستباقية. وآلون وديان لم يكشفا أسراراً عسكرية، فالجدل كان بين مدارس، وهو ما زال يتواصل بين أنصارهما. واستعداد الاثنين لكشف آرائهما في هذا الموضوع أثبت أنه ليست هناك تفسيرات موضوعية لصمت السياسيين الآخرين.

كذلك لا يوافق رافضو الردع النووي على انضمام إسرائيل إلى النظام الحالي لمنع انتشار الأسلحة النووية المرتكز على ثلاث ركائز: معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية NPT للعام 1970. واتفاق الإشراف Safewards من جانب وكالة الطاقة الذرية الدولية IAEA واتفاق لندن بين منتجي المنشآت النووية حول الامتناع عن تصدير أجهزة حساسة إلى دول لا تقبل بقيود معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. إسرائيل ترفض من جانبها، من دون أي تحفظ داخلي على هذا الموقف، وضعاً يرفض فيه العرب، إضافة إلى توقيعهم، تفسير الاتفاق على أنه بمثابة إقامة أي نوع من العلاقات مع إسرائيل من الممكن كيل المديح لنظام حظر انتشار الأسلحة النووية NPT لإسهامه في الحؤول دون اتساع النادي النووي في السنوات العشرين الماضية، ولكن الجدوى منه مشروطة بالتقدم باتجاه اتفاقات أخرى وبناء ثقة متبادلة. ولهذا عرض آلون، بوصفه وزيراً للخارجية اتفاقاً حول تجريد المنطقة من السلاح، ورفض اقتراحاً مصرياً لاتفاق مفاده توقيع جميع الدول في المنطقة معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية NTP.

في عام 1980 اقترح إسحق شامير، بوصفه وزيراً للخارجية، اتفاقاً إقليمياً على غرار الاتفاق الإقليمي بين دول جنوب أمريكا، المرتكز على الحوار المباشر بينها. وقد رأى الكثيرون في حينه في اقتراح شامير مكيدة، إذ أنه يستدعي باقتراحه رفضاً عربياً مؤكداً، وبعد عشر سنوات لم يعد هذا الاحتمال خيالياً على الإطلاق، حين اقترح الرئيس مبارك على إسرائيل بموافقة العراق وضمان مشاركته، مؤتمراً إقليمياً يبحث، وفقاً لسلّم أولويات مقبول من إسرائيل، في موضوع تجريد المنطقة من كل أنواع أسلحة الدمار الشامل. ونضج هذا الاقتراح كثمرة للحوار بين ممثلين

رسميين من إسرائيل ومصر والعراق خلال السنوات (1988 -1990). والذي حصل في إسرائيل في ربيع عام 1990 يؤكد النظرية التي تتحدث عن حمائم هم صقور، فحل حكومة الوحدة الوطنية شوّش الحوار السري. وفي أيار/مايو 1990 زار بيريس بوصفه زعيماً للمعارضة مصر وحلّ ضيفاً على رئيسها. وألح الرئيس حسين مبارك عليه ألا يكدس العراقيل أمام الاتفاق الآخذ في التبلور بالتعاون مع العراق، لكن بيريس رفض طلب الرئيس مبارك مكرراً الشعار القديم منذ الستينيات، الذي رفض فيه دعوة المؤيدين لتجريد المنطقة من السلاح النووي. يجب أولاً تجريد المنطقة من العداء وليس من هذا النوع أو ذاك من السلاح.

لكن يبدو أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع الولايات المتحدة في الستينيات كان مربحاً لمعظم رافضي الاعتماد على السلاح النووي من ناحية استراتيجية. وهم رفضوا إجراء أي مفاوضات مع دول عربية طيلة فترة توليهم مناصبهم. وكان يكفيهم الاعتماد على قدرة إسرائيل أن تصفي، بالقوة، أية محاولة من جانب دولة معادية لتطوير قدرة نووية، كما ثبت في العراق، وقد أعلن آرييل شارون وموشيه أرينز غير مرة، أنه إذا بنت دولة عربية مفاعلات نووية فسيكون مصيرها كمصير المفاعل العراقي. هذه السياسة المسماة "مبدأ بيغن"، كررها الوزراء أيضاً بعدما تعهدت إسرائيل رسمياً بألا تقوم في المستقبل بتدمير مفاعلات نووية تخضع لإشراف مؤسسة دولية معتمدة.

ظاهرياً تم الاعتراف بصدق وعدالة مبدأ بيغن، عندما قام سلاح الجو الأمريكي أثناء حرب الخليج، بتدمير مفاعلات ومنشآت نووية عراقية كانت تخضع لإشراف وكالة الطاقة النووية الدولية. ولم تستخدم لأغراض عسكرية. ومبدأ بيغن تم تبنّيه كمبدأ السلم الديمقراطي. وكان أول من دعا إلى ذلك وجند المؤيدين والأنصار علناً، بنيامين نتنياهو نائب وزير الخارجية في صيف عام 1990، وفي الأيام الأولى لأزمة الخليج. وبعد الأزمة ادعى آنذاك نتنياهو أنه يجب بناء نظام يحول بين الدول الديكتاتورية والخارجة عن القانون وبين الحصول على أسلحة نووية. وبدت هذه الأقوال واثقة من أن هناك إمكاناً واقعياً لتأمين دعم من الدول الكبرى لموضوع احتكار الخيار النووي. ومن أقوال نتنياهو مسألة هي موضع خلاف في إسرائيل. فوزير الصحة في حكومة شامير، إيهود اولمرت، أعرب عن اعتقاده أنه يجب أولاً التوصل إلى اتفاق في شأن تجريد المنطقة من السلاح النووي، قبل أن تتعدى دول المنطقة سقف الأبحاث وأعمال التطوير.

وادعاء اولمرت الذي طرحه أمام هيئة شارك فيها بشكل أساسي أعضاء مركز الليكود (اللجنة المركزية) جدير بالاهتمام. فعلى حد قوله إذا كان في حوزة إسرائيل سلاح نووي، فلا يمكن

الحؤول دون حصول دول أخرى في المنطقة عليه. وهكذا سوف ينشأ توازن رعب، ويصبح من العسير توطيده إلا من خلال الطريق الصعب الذي كان متبعاً بين الدول الكبـرى، أي بوسـاطة سلسلة من الاتفاقات والنظم المتبادلة لتفادي الأخطار. وحتى عندها، فإن وقت الإنـذار القـصير وتعدد اللاعبين يجعل التوازن هشاً جداً وقابلاً للانكسار. ولذا فمن الأفضل، بحسب رأي أولمرت التوصل إلى اتفاق قبل عبور سقف الأبحاث والتطوير لأنه بهذا الشكل أو ذاك، سوف تكون هناك ضرورة لبناء نظام واحد وموثوق للحوار مع العرب. ويعارض هذا الرأي الوزير السابق يوفـال نئمان (زعيم حركة هتحياه اليمينية). ففي استقصاء نظم بشأن موقف الأحزاب مـن الموضـوع النووي عشية انتخابات الكنيست الثالث عشر، قال الوزير السابق بوضوح أنه من الممكن ومـن المرغوب فيه أيضاً، السعي لبلورة سياسية عالمية للحفاظ على السلاح النـووي فـي أيـدي دول مسؤولة فقط، خارج نطاق الأمم المتحدة، أي التماثل مع مبـدأ الـسلام الـديموقراطي والحفـاظ بواسطة العمليات الجراحية على التفوق الإسرائيلي المتفق عليه منذ مذكرة فيلدمان.



الفصل الخامس

استنتاجات

بشأن الخيار النووي الإسرائيلي

من المبادئ الأساسية التي اعتمدتها إسرائيل في استراتيجيتها الخاصة بأمنها القومي، حسبما تبين لنا في الفصول السابقة، مبدأ الردع عن طريق الانتقام المباشر والرد السريع على كل عدوان على حدودها أو على أحد مواطنيها داخل إسرائيل أو خارجها.

إن هذا الإجراء الأمني القومي يشكل ركناً أساسياً من أركان استراتيجية إسرائيل في حربها مع العرب. وهو يتوخى تأكيد نزعتين تحرص إسرائيل على إبرازهما للعالم العربي ولجمهورها الداخلي هما:

1 - الحفاظ على كرامة إسرائيل دولياً وأمام المواطن الإسرائيلي نفسه عن طريق إبراز قدرتها الضاربة المستعدة للتصدي لأي اعتداء على مواطنيها في الخارج أو على حدودها الآمنة، وإبراز قدرتها على قيادة عدوان مضاد ومباشر يحقق معنوياً وفكرياً التفوق الإسرائيلي على الدول العربية مجتمعة. ويمكن وضع غزوها للبنان عام 1982 أو قصفها لمواقع منظمة التحرير الفلسطينية في تونس في أيلول 1985 ضمن هذا الإطار الأمني الاحترازي.

2 - النزعة الثانية التي تعمل إسرائيل على تأكيدها هي قدرتها على الردع عن طريق التفوق العملاني والتفوق التقني كماً ونوعاً على صعيد الأسلحة. وهذا بالضرورة يحقق نمطاً من الردع المعنوي الاستباقي تجاه غريمها الأساسي البلدان العربية.

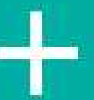
إن هذه الخطوط الأمنية هي قواعد واتجاهات نظرية دائمة تلتزم بها إسرائيل إضافة إلى ممارستها الأمنية التطبيقية على مستوى التسلح والتطوير التكنولوجي الدائب للصنوف الفعالة داخل جيشها.ومن ثم تطوير الخطة الأمنية النظرية باتجاه يتواكب مع التطورات الطارئة على الطبيعة النوعية للتسلح في بلدان الشرق الأوسط العربية والإسلامية. ونرى ذلك جلياً فيما يخص

السلاح النووي والاحتمالية الواسعة لدخول العامل النووي كطرف تقني جديد في الصراع العسكري العربي - الإسرائيلي.[19]

لقد بنت إسرائيل نتيجة لهذا الاحتمال، حداً نظرياً جديداً في استراتيجيتها الأمنية، فإن امتلاك الباكستان كدولة إسلامية، للقنبلة النووية ثم قيام العراق بمشروع بناء مفاعل نووي، طرح لدى إسرائيل احتياطات جديدة لهذه "الظاهرة" المستجدة، فأسست موقفاً نظرياً مبدئياً لمواجهتها يتلخص في عدة خطوط عامة أبرزها: إن إسرائيل بادئ ذي بدء، ضد أي قوة نووية عربية كانت أو إسلامية (باكستانية)، وقد أخذت بعين الاعتبار التأخر التكنولوجي العربي كعامل يقلل من شكوكها ومخاوفها إزاء احتمالية امتلاك البلدان العربية للسلاح النووي. ثم إنها متيقنة من أن القوى الأجنبية الأخرى لن تزود العرب بقوة نووية بعكس إسرائيل التي تجد كل مساعدة مطلوبة في هذا الخصوص.

مع ذلك تدرك إسرائيل أن قوة البترودولار التي يملكها العالم العربي يمكن أن تؤهله لابتياع سلاح نووي من الغرب أو أن يطور إمكانات تقنية نووية، وإن أية دولة بترولية لا تسير في الاتجاه السياسي الذي انتهجه السادات في الصلح مع إسرائيل، لا تتردد في استخدام السلاح النووي في حالة امتلاكها له من أجل إنهاء النزاع مع إسرائيل عن طريق القوة العسكرية. وإسرائيل على يقين تام بأن العرب لو امتلكوا القنبلة النووية فإنهم سوف لن يحجموا عن استخدامها ضد إسرائيل في حال نشوب حرب بالأسلحة التقليدية تتضمن احتمال انتصار إسرائيل. كما أن امتلاك العرب للسلاح النووي يجعل الانتصار العسكري العربي أمراً مؤكداً، سواء عن طريق استخدام هذا السلاح بشكل مباشر، أو تحقيق الانتصار عن طريق حرب تقليدية يكون السلاح النووي فيها عامل ردع لإسرائيل لمنع انتصارها عن طريق القيام بعمل عسكري حاسم؛ وعلى هذا الأساس يتوجب على إسرائيل امتلاك القوة النووية لتحقيق الردع المقابل ولصيانة ديمومتها وأمنها القومي. وعن طريق امتلاك القنبلة النووية هي تستطيع أن تمنع أي هجوم نووي عربي في حال حصول العرب على السلاح النووي، وإن حصل مثل هذا الهجوم فإنها تستطيع أن ترد بالمثل عن طريق ضرب العواصم العربية الاستراتيجية مثل القاهرة وبغداد ودمشق، خاصة وأن المدن العربية برمتها غير محصنة ضد السلاح النووي، وهذا النقص يشكل ردعاً ذاتياً

[19] حرب الفضاء ونظرية الأمن الإسرائيلي، ص 63 وما بعدها.



للبلدان العربية عن استخدام السلاح النووي ضد إسرائيل في حالة امتلاكه. وتعتمد إسرائيل على هذه النقطة من "الردع الذاتي المقابل" في استراتيجيتها النووية المستقبلية.

كما إن إسرائيل تستطيع استخدام السلاح النووي من خلال توجيه ضربة نووية استباقية في حال قيام حرب تقليدية قد ينتصر فيها العرب. فالسلاح النووي هنا لا يجعل كفة العرب هي الرابحة ولا يسبب انهيار إسرائيل، ولذلك فإن امتلاك السلاح النووي أمسى ركناً نظرياً أساسياً في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي لمواصلة تحقيق الردع والتفوق العسكري على الدول العربية مجتمعة.

وفيما يخص تحويل إسرائيل إلى دولة نووية هناك ثلاثة اتجاهات داخل المؤسسة السياسية العسكرية الإسرائيلية:

1 - إتجاه ضد التسلح النووي:

وكان يمثله الجنرال روبين و أبا إيبان. ويرى هذا الاتجاه بأنه لا موجب لتصعيد الصراع مع العرب بأكثر مما هو عليه الآن. فعلى إسرائيل أن لا تزيد من عدائية وكره العرب لها أكثر مما هم عليه الآن. وعليها أن توجد نوعاً من الطمأنينة الاجتماعية لدى مواطنيها وتعينها على التعايش السلمي العربي -الإسرائيلي وقبول أحدهما الآخر الأمر الذي من شأنه ترسيخ أمن إسرائيل ووجودها. خاصة وأنها في وضع عسكري قوي ولها حدود استراتيجية آمنة، ثم إن المساعدات الأمريكية لها عامل مساعد على صيانة الأمن والديمومة الإسرائيليين من دون الحاجة للجوء إلى العامل النووي.

2 - الاتجاه النووي المعتدل:

والذي كان يمثله كل من بن غوريون وموشيه ديان وكذلك شمعون بيريس، ومثّله كذلك لفترة مؤقتة مناحيم بيغن، قبل أن يمسي من الدعاة المتطرفين للسلاح النووي. ويقضي هذا الاتجاه بإعادة الأراضي العربية المحتلة بعد عام 1967 ولكن مع تحقيق امتلاك أكيد للقنبلة النووية، كبديل للحدود الآمنة السابقة. وعدم التردد في استعمالها في حالة هجوم عسكري عربي على إسرائيل.

3 - إتجاه نووي متطرف:

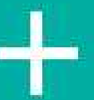
ويمثله بالدرجة الأولى آرييل شارون ثم مناحيم بيغن الذي كان يعتبر على أنه "نووي معتدل"، وهما من الذين تعرضوا إلى "الهولوكوست" والإبادة الجماعية لليهود على يد النازية في أوروبا. من هنا جاءت سياستهم المتشددة مع قوى المقاومة الفلسطينية في بيروت، حيث نراهم يصرون

على دخول العامل النووي إلى إسرائيل لسد الثغرة الحاصلة في عدم التوازن العسكري العربي الإسرائيلي بسبب التطور التكنولوجي المتصاعد في البلدان العربية والإسلامية.

إن التجربة والزمن الاستراتيجي(*) قد دفعا بإسرائيل في النهاية لأن تتبنى الاتجاه الثالث، خاصة أن مطلع الثمانينات قد حصل تصوراً كبيراً في السلاح والاستراتيجية العربيين.

من هذه المتغيرات العامة استطاعت إسرائيل أن تتوصل إلى معطيات نهائية شاملة لنظرية أمنية نووية، هي كما يسميها الاستراتيجي الفرنسي جان بول شارنيه بـ"استراتيجية العقرب واستراتيجية العنقاء". وهي الحدود النهائية والقصوى التي يمكن أن يقود إليها دخول العامل النووي كأفق جديد داخل الصراع. فيرى أن المنطق المطلق للردع النووي سيجر إسرائيل إلى اتباع استراتيجية العقرب القاضية بأن تقتل نفسها لتأمين الخلاص من نطاق النار النووية الإقليمية. وهذا يعني أنها لو واجهت فعلاً خطراً نووياً عربياً أو إسلامياً، فإنها سوف تحرص على أن تكون البادئة بضربة استباقية تدمر بها البلدان العربية والإسلامية الهامة كأهداف استراتيجية وسوف لا تبالي بعد ذلك بالرد النووي الانتقامي الذي قد يدمرها بدوره، ولكن بعد أن حققت هدفها الاستراتيجي تجاه أعدائها واختارت هذه النتيجة بإرادتها. ولذلك فإن إسرائيل تصر بقوة على امتلاك السلاح النووي لوحدها، لأن امتلاكها لهذا السلاح سيجعلها قادرة على فرض شروطها التي تحكم مصالحها. ولذا فإن اختيارها الإرادي للغرق مع عدوها (العرب والمسلمون) داخل حرب نووية، سيساعدها على البقاء فيما بعد وعلى التطلع إلى أفق استراتيجي جديد هو فعل الولادة والانبعاث مرة أخرى. وهنا تتولد استراتيجية ثابتة مكملة هي استراتيجية العنقاء التي تنبعث من جديد بعد موتها. بيد أن هذا الانبعاث سيكون ذا ثمن باهظ هو استهلاك تام لسمعتها ورصيدها العالميين، إضافة إلى مزاج عربي - إسلامي شعبي ساحق يعلن الحرب على إسرائيل وينادي بتدميرها. فحتى الآن لم تفلح أية حرب بين العرب وإسرائيل، سواء كانت نتيجتها انهزام العرب أو انتصارهم المحدود، على تنحي العرب من عزمهم على مواصلة المعركة حتى النهاية حتى لو كان هذا العزم متأتياً من تصريحات شفهية فحسب، فإنه يبقى ذا فعالية استراتيجية عميقة الأهمية.

(*) الزمن الاستراتيجي: مفهوم يتضمن المسار التطوري التراكمي للتجربة والنظرية العسكرية السياسية مقترنة بالمجال الزمني لوعاء يحتوي هذه الصيرورة الطردية للخبرة التكتيكية في الحرب والسياسة.



إن دخول السلاح النووي إلى الجيش الإسرائيلي، مع تنوع إمكانيات تصنيعه وإطلاقه (طائرات، صواريخ، غواصات، ألغام...) هو جانب تقني سيرافقه بالضرورة تطوير الجانب العسكري على صعيد الاستخدام العملاني والتعبوي. ومثل هذا الامتلاك لا يعني أبداً الاكتفاء به وعدم تطوير النظريات الاستراتيجية المتعلقة بالأسلحة الأخرى أو الجوانب العسكرية الأخرى التي تكون العمود الأساسي في العسكرية الإسرائيلية. فلقد أدركت القيادة العسكرية بأن التطور الجديد الحاصل في الجيوش العربية يتطلب إيجاد نظرية استراتيجية أمنية جديدة تعتمد على مقومات تلبي حاجة التغيرات الراهنة في صفوف العدو، وتحل محل التنظيرات الأمنية والاستراتيجية السابقة وتبني أسساً حديثة للمنظومات الاقتصادية - العسكرية والتنظيم الإداري العسكري أو السياسة الخارجية المتعلقة بالبناء العسكري وما إلى ذلك.

في نهاية السبعينيات شرع الاستراتيجيون الإسرائيليون بوضع أسس إضافية على نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، من دون التغييرفي البنى التي اعتبرت أساسية في السابق ولا غنى عن ديمومتها مع إمكانية رفدها بجوانب تأسيسية جديدة.

و أهم ما يمكن أن يشير إلى اتجاه "إسرائيل" في بناء نظرية أمنية جديدة للثمانينيات هو القرار الذي اتخذه وزير الدفاع الإسرائيلي عيزر وايزمان في نهاية عام 1980 والقاضي باستدعاء اللواء المتقاعد يسرائيل طال من الاحتياط وتعيينه على رأس قيادة القوة البرية المستحدثة. ولا شك في أن هذا القرار حمل أهمية بالغة، فهذا الضابط الكبير هو نائب سابق لرئيس أركان الجيش، وقد استقال من منصبه احتجاجاً على عدم تعيينه في منصب رئيس الأركان محل دافيد إليعازار بعد استقالة هذا الأخير من منصبه إثر حرب عام 1973. وعلى الرغم من أن "طال" استمر يحمل رتبة لواء في الاحتياط، إلا أن دوره المباشر على صعيد الجيش قد انتهى عملياً إثر استقالته، لكنه انصرف في المقابل إلى أعمال التأليف والبحث النظري في المجالين الاستراتيجي والتكتيكي العملاني. وهو صاحب دراسة مطولة كتبها عام 1967 بعنوان: "عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي: خلفيتها وحركتها"، حيث تناول تصور العقيدة العسكرية في "إسرائيل" منذ إنشائها.

وتخلص الاستنتاجات التي توصل إليها "طال" بتركيزه على الصعيد الاستراتيجي الشامل إلى ضرورة استمرار "إسرائيل" في العمل من أجل الاحتفاظ بتفوقها النوعي لمواجهة الكم العربي مع اعترافه بصعوبة مثل هذه المهمة نظراً للتقلص المستمر في الفارق النوعي بين الطرفين. وشدد "طال" على الترابط القائم بين مسألتي "الكم والنوع" من جهة والعمق الاستراتيجي من جهة أخرى متوصلاً إلى استنتاج يدعو فيه إلى بقاء المبادرة في يد القلة المتفوقة نوعياً عن طريق التعلق

باستراتيجية "الضربة الاستباقية الأولى" بهدف نقل المعركة في أسرع وقت إلى عمق الطرف المعادي.

على الصعيد التكتيكي العملاني يؤكد "طال" على ضرورة تعزيز الجيش المتفرغ عددياً وزيادة تخصصه الفني والتكنولوجي. ولو أدى ذلك إلى التقليل من الأهمية التاريخية لمبدأ الجيش الشعبي (الميليشيا) الذي سارت عليه "إسرائيل" منذ إنشائها. ثم جدد تأكيده على أهمية القوات المدرعة المتحركة واعتبارها "الوحيدة القادرة على نقل الحرب إلى أرض العدو وحسمها لغير صالحه".

لقد أخذت "إسرائيل" بعين الاعتبار عند صياغة نظريتها الأمنية في الثمانينيات بأن القوة الجوية لم تعد عامل حسم داخل المعركة مثلما استخدمتها حرب الأيام الستة عام 1967، لكنها أمست عاملاً مساعداً بشكل هام من غير أن يتوقف عليه حسم المعركة. ففي حرب عام 1967 اعتمدت "إسرائيل" على قوتها الجوية بشكل أساسي في حسم المعركة البرية، فكما يرى الجنرال بوفر إن المعركة البرية الكلاسيكية تمسي ذات كسب أكيد إذا ما سوندت بتفوق جوي على العدو.[20]

إلا أن هذه المعطيات العملانية التكتيكية قد تغيرت في حرب تشرين الأول 1973 بفضل صواريخ سام السوفياتية التي امتلكها العرب بعد أن أدركوا أهمية التفوق الجوي الإسرائيلي وضرورة معالجته بوسيلة تقنية خاصة. فقد أراد الإسرائيليون في حرب 1973 استخدام طائراتهم الهجومية بصورة حاسمة لكن سلاحهم الجوي أصيب بخسائر فادحة، مما جعلهم إزاء أمر واقع جديد يحتم تغيير استراتيجية الاعتماد على القوة الجوية كعامل حاسم.

ويرى بعض الدارسين أن التفوق الإسرائيلي لم يكن تقنياً فقط بل كان إلى حد كبير تفوقاً معنوياً في نفسية الجنود والمقاتلين. فالجيش الإسرائيلي هو جيش شعبي بكل معنى الكلمة، وكل الشعب الإسرائيلي مجند للقتال من أجل البقاء والاستمرار داخل الدولة المهددة من الخارج، بينما الجيوش العربية لم تكن تملك هذه البنية التكوينية نفسها. ولذلك حرصت القيادة الإسرائيلية على الحفاظ على تفوقها المعنوي وحمايته من كل مؤثرات الصدمات الخارجية وذلك عن طريق الكذب الإعلامي وإيصال الحقائق معكوسة إلى مواطنيها للحفاظ على بقائه وإيمانه بجيشه وبتفوق هذا الجيش.

وما من شك في أن إسرائيل تبدي اهتماماً بالغاً بمعنويات سكانها الذين يشكلون الأغلبية المقاتلة داخل جيشها القائم على القوة الاحتياطية، ولذلك فإن المعنوية القتالية كانت ولا تزال تشكل جانباً

[20] حرب الفضاء، مصدر سابق، ص 74.



هاماً من جوانب نظرية أمنها القومي، فعلاوة على الاهتمام بـالنواحي الاقتـصادية والـسياسية الخارجية والبناء الاجتماعي وعلاقته بالمنظومة العسكرية الإسرائيلية، تهتم إسرائيل بالغ الاهتمام بالإعلام والخطابة الإعلامية من ضمن حيثيات نظريتها الخاصة لأمنها القـومي، فعـلاوة علـى الخطة التسليحية والمنظومة الاستراتيجية في فكرها العسكري، احتل الجانب المعنـوي والحـرب النفسية جزءاً هاماً من خطتها الكلية الأمنية. والجانب المعنوي يتعلق بجبهتين: الجبهة الداخلية أي المواطن الإسرائيلي، والجبهة الخارجية أي العرب حيث تتعامل معهم بمنطقية وهدوء، وخاصـة عبر إذاعتها باللغة العربية التي تذيع أفضل الأغاني لأحب المطربين على قلب المواطن العربـي في محاولة للتأثير وفق منظور علم النفس الاجتماعي، لتهيئة أرضية ذهنية لدى المستمع العربـي الاقتناع بنشراتها الأخبارية بعد ذلك باعتبارها مصدر بث غير عدائي لمشاعره الخاصة، غير أن هذه الإذاعة سرعان ما تفصح عن مشاعر العداء الواضح والمباشر في حالة تعرض إسرائيل لأي خطر يهدد كيانها ووجودها. وهذا ما حصل في الشتائم والتهديد المباشرين مثل مخاطبة العـرب بالعبارات التالية: "سوف نحيل إيامكم إلى ليال هالكة، وسوف نريكم النجوم في وضـح النهـار، وسوف نمرّغ وجوهكم وأنوفكم في الوحل...".

إن الحرب النفسية والاستراتيجية الإعلامية المعنوية قد احتلت مركزاً هاماً في النظرية الأمنيـة الإسرائيلية وقد أخذتها القيادة العسكرية بعين الاعتبار ضـمن احترازاتهـا الجديـدة والمتجـددة باستمرار.



الفصل السادس

الهوامش الأمنية في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي

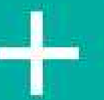
لقد استندت الأسس النظرية الأولية لبناء سياسة أمنية قومية إسرائيلية على قاعدتين هامتين حددهما الجنرال إسحق رابين كالتالي: القاعدة الأولى هي ضمان هوامش أمنية لدى تحديد الأهداف والتوجهات على افتراض إمكان حدوث تطورات تتجاوز ما يمكن توقعه، فإن مصير دولة إسرائيل مرهون بقدرتها على الدفاع عن نفسها بقوتها الذاتية، وإن أي مساس بالحد الأدنى الضروري المطلوب من ناحية القوة العسكرية والأرض التي تحتلها وشبكة علاقاتها مع الولايات المتحدة، يستوجب جعل إسرائيل قادرة على أن تترك لنفسها هوامش أمنية كافية لمواجهة ما هو غير متوقع وسلبي، والقاعدة الثانية هي توفير عامل المرونة في بنية النظرية الأمنية، أي تحديد السياسة الأمنية وطرق العمل الواضحة لتوفير بدائل في حالة عدم تحقيق هذه الاتجاهات كاملة".[21]

إن القوة العسكرية الإسرائيلية ستكون محكومة بخط نظري عام يحدده إسحاق رابين كما يلي: "الهدف الأول الأساسي في سياسة إسرائيل الأمنية للثمانينيات هو أن تضمن عدم تغير نسب القوى العسكرية بيننا وبين القوة العربية الشاملة التي قد تشترك في الحرب لغير مصلحتنا. بل يجب أن تحسن استخدام هذه النسب إن أمكن ذلك. وعلى إسرائيل أن تؤمن لنفسها من المصادر الداخلية (ولكن في الأساس من المصادر الخارجية) التزود بالأسلحة المطلوبة إزاء تعاظم القوة العسكرية العربية الذي سيتحقق في الثمانينيات".[22]

---

[21] أمن إسرائيل في الثمانينات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1980، ص 16.

[22] المصدر السابق نفسه، ص 17.



ووفق ذلك يكون الأساس الأول هو التقوية المتصاعدة للجيش الإسرائيلي ثم تأتي بعد ذلك أسس أخرى تلبي حاجة المتغيرات الحاصلة أو المتوقعة الحصول في المستقبل.

إن نظرية الأمن القومي تتخذ بعداً أكثر عمقاً وجذرية عند أحد استراتيجيي إسرائيل الأكثر أهمية، فيحدد المتطلبات الأمنية لها في الثمانينات أيضاً بقوله: "في المفهوم العالمي، يعتبر الأمن القومي قضية نسبية وينطبق بشكل عام على المحافظة، فقط، على السيادة القومية، أما بالنسبة إلينا (نحن الإسرائيليين) فالأمن القومي ليس عنصراً نسبياً بل مطلقاً، لأن وجودنا المادي بالذات متوقف عليه، أي في حالتنا، تغدو الفحوى الكاملة لعبارة أمن مطابقة لمفهوم الوجود عموماً. وقبل أن ندعو إلى استخدام واسع للقوة من أجل تحقيق أهداف قومية طموحة ينبغي أن نعين حدوداً لقوتنا، ولذا فإن قضية الأمن هي موضع لجدل شرعي عندنا".[23]

واستطراداً لذلك ولأجل بناء نظرية أمنية قومية أكثر ارتباطاً بالجانب العملاني العسكري وبخلفياته الاستراتيجية، يحاول الاستراتيجي الإسرائيلي يهوشفاط هركابي الإجابة على السؤال التالي: "لماذا مال التفكير الاستراتيجي إلى الاهتمام بالحرب أكثر من اهتمامه بالسياسة الأمنية؟"[24] وللإجابة على هذا السؤال يحاول هركابي بناء تنظير أمني إسرائيلي للثمانينيات فيرى أنه: "ليس هنالك تخطيط للنظرية الأمنية بل إنها تسبق التخطيط وتكون أساساً له، فليس عمل الأركان هو الذي يؤدي إلى النظرية بل إن النظرية هي التي توجه عمل الأركان. ولذلك فإن القادة هم الذين يتوجب عليهم صياغتها كتلخيص لفهمهم التاريخي وما يتمتعون به من رؤية. وأما عملية التخطيط فقد تأتي بعدئذ من أجل اختبار صحة النظرية وتوضيح مفاهيمها واستخلاص التفاصيل منها، وفي الأساس يتم التوصل إليها عن طريق الاستدلال لا عن طريق الاستقراء" ثم يضيف: "لا ينبغي أن تكون السياسة الأمنية قائمة على المراهنة، فعلى المستوى الاستراتيجي تسود الاستمرارية وليس الانقطاع. وعلى مستوى النظرية الأمنية لا ينبغي توقيع شيك من دون رصيد، فالآماد الزمنية كفيلة بكشف السياسة التي لا غطاء لها، وحتى لو انقضت سنوات، سيبقى الضرر بالفائدة المركبة كما اتضح لإيطاليا التي انتهجت في عهد موسوليني سياسة أمنية تفوق قدراتها بكثير وانتهت إلى كارثة قومية".

[23] المصدر السابق، يسرائيل طال، أمن إسرائيل في الثمانينات، ص 70.

[24] الأمن الاستراتيجي في الثمانينات، اللواء يهوشفاط هركابي، ظواهر في نظرية الأمن القومي، ص 59.

وفي السياق نفسه يرى الباحث الاستراتيجي الإسرائيلي يحزقيل درور أن هناك ضرورات ماسة على مستوى التفكير والتخطيط ينبغي توفرها على الدوام فإن "مشكلات أمن إسرائيل تمر في حالات من كسر الاستمرارية والانعطافات، وهي حالات تتطلب إبداعاً في جميع مستويات التفكير والاستعداد الأمني".[25]

ويتحدث درور عن حقبة الثمانينات ومتطلباتها الأمنية فيقول: "إن الحقبة الزمنية المذكورة هي فترة معقولة تماماً لوضع تخطيط أمني عصري، لكن ينبغي الإشارة إلى مقتضيات استعداد لأمن قومي صحيح يتطلب رؤية لمديات أكثر بعداً، وتقتضي توضيحاً لاتجاهات محتملة أو أزمات رئيسية ممكنة الوقوع".[26]

إن أهم ما تتضمنه نظرية البروفسور درور هو تحديده لعوامل التجديد والإبداع المطلوب إضافتهما إلى نظرية الأمن القومي الإسرائيلي خلال الثمانينيات. وهذه الضرورات الإبداعية ذات بعدين: سياسي وعسكري، نورد في ما يلي النص الكامل لفقراتها الخمس الأولى حسبما وردت في دراسته المعنونة "إستعداد فكري لمستقبل الأمن". فيقول درور إن التجديد والإبداع المطلوبين في نظرية استراتيجية أمن إسرائيل في الثمانينات تتمثل بما يلي:

1 - تعزيز مسار السلام عبر استخدام جذر مدروس للتهديد الأمني، مثل التلويح لأنظمة الأردن والسعودية والفلسطينيين بالنتائج التي قد تسفر عنها حرب جديدة، إذا ما نشبت نتيجة إحباطهم للسلام.

2 - توسيع مفهوم "كثافة الأمن الإسرائيلية"، عبر تحديد خطوط حمراء مثل تهديدات مبهمة أو مناطق أمنية وراء الحدود الإسرائيلية (لا يقبل فيها حشد قوات تتجاوز حداً معيناً)، تعاون استراتيجي مع الولايات المتحدة ومصر وغير ذلك.

3 - ردع على مستوى رفيع من الاحكام والصدقية يتضمن: "الاعتماد على البعد النفسي الحضاري - السياسي بالإضافة إلى قاعدته العسكرية، بناء صورة واعية وصريحة لإسرائيل في نظر الآخرين تشمل صورة الميل إلى ردة فعل زائدة ضد العدوان، واستعداداً للتحول إلى دولة "مجنونة" في وجه تهديد متطرف، وإظهار قدرة العمل الانتقامي في العمق بواسطة ترقب فرص للقيام بعمليات استعراضية وما شابه ذلك.

[25] أمن إسرائيل في الثمانينات، مصدر سابق، ص 73.

[26] المصدر السابق نفسه، ص 71.



4 - تطوير قدرة ونظرية قتالية وضربة محدودة، متدرجة ومسيطر عليها، تتضمن وسائل قتالية غير فتاكة. وقد تشكل هذه الضربة رداً على تهديد أو هجوم شبه تقليديين وإتاحة المجال لعملية تدخل مبكرة في نقاط معينة توجه ضد أنواع خاصة من التهديد، حتى في الأوقات التي توجد فيها قيود سياسية وداخلية.

5 - رفض دخول الأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط في إطار سياسة "إسرائيل" المعلنة في هذا الشأن، ولكن في الوقت ذاته، إجراء استعدادات لاحتمال تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة نووية جزئياً بما في ذلك، على سبيل المثال، تعاون مع دول عربية "عاقلة" تجمعها بإسرائيل مصلحة مشتركة واضحة لمنع تهديدات متطرفة غير عقلانية.

6 - فهم الحرب ضمن سياق سياسي واسع، من خلال استعداد لمواجهة احتمال نشوبها والتخطيط لها وإدارتها بأشكال موجهة لتحقيق أهداف سياسية لتحسين "كثافة الأمن الإسرائيلي" بعد الحرب علاوة على الانتصار في ساحة القتال. إن النظرة إلى القوة العسكرية والحرب، ضمن سياق سياسي واسع، ربما تكون التجديد الحيوي الأهم لإسرائيل على مستوى الاستراتيجية العليا.[27]

وينتقل إسحق رابين من الحد التنظيري السياسي العسكري للأمن القومي إلى المفهوم العام للأمن. ومن ثم التأكيد على العامل العسكري كركن أساسي في نظرية الأمن الإسرائيلي.[28]

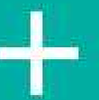
لقد قامت الطبقة العسكرية الإسرائيلية، وخاصة كوادرها الاستراتيجية، باتخاذ كل الاحتياطات النظرية والعملية من أجل تطوير الصنوف العسكرية وتأكيد تكاملها العضوي وزيادة فعاليتها بشكل متوازن مع التطورات التقنية والاستراتيجية الحاصلة في الثمانينات وما بعدها. فعلى مستوى السلاح الجوي - البري وفعالياته القتالية قامت القيادة الإسرائيلية بإضافة مهمات استراتيجية عسكرية جديدة على المهمات المتبعة لسلاح الجو تتركز فيما يلي:

1 - تدمير البنية التحتية للدول المعادية - أي العربية والإسلامية - وفقاً لأهداف القتال وتخطيطه.

2 - جمع وإعداد المعلومات الاستخباراتية الجوية الكافية والضرورية لتنفيذ المهام الأساسية لأسلحة الجيش الإسرائيلي الأخرى وللأركان العامة والسلطة السياسية.[29]

[27] المصدر السابق، ص 75-76.

[28] أمن إسرائيل في الثمانينات، مصدر سابق، ص 15-20.



ولكي يتمكن سلاح المشاة الإسرائيلي من مواجهة تحديات ميدان القتال العصري خلال فترة الثمانينات، أقر الاستراتيجيون الإسرائيليون خطة عمل لتطوير الوسائل القتالية لجندي المشاة وتطوير قدرة السلاح المضاد للدروع وناقلات الجند المدرعة ومواصلة تطوير وسائل الرؤية الليلية.[30]

وبالأسلوب نفسه أقرت إسرائيل خططاً عسكرية جديدة متطورة لتصعيد كفاءة سلاح المدفعية، وتطوير دباباتها وتصعيد الكفاءة التقنية لسلاح الدروع الإسرائيلي والقوة البحرية العسكرية.

وإضافة إلى تطوير القدرة التقنية وخبرات استخدام لصنوف الأسلحة في الجيش الإسرائيلي انبثق اتجاه عام في الاستراتيجية العسكرية يعتبر الأكثر شمولاً ويخص خطة التعبئة العامة، وفق منظور دقيق لتحريك القطعات العسكرية والتنسيق بينها وبين وسائلها القتالية داخل ميدان المعركة ضمن تحديد زماني - مكاني دقيق في استخدام القطعات وجعلها أكثر كفاءة بفضل تنظيمها القتالي -على ضرب الخصم وسحق قواته. فقط طرأت تغييرات جوهرية على خطط التعبئة الإسرائيلية وتم وضع خطط عصرية متماشية مع التطور التقني الاستراتيجي السريع الخاص في العالم.[31] وكذلك قامت إسرائيل بوضع خطة وتنيسق جديدين فيما يخص الحرب والدفاع عن الحدود القومية أو فيما يخص الاحتياجات الأمنية الداخلية.

كما إن القيادة العسكرية الإسرائيلية قد وضعت برنامجاً في خطتها الأمنية الجديدة يخص رفع الروح المعنوية والقتالية لدى أفراد قوتها المسلحة، وذلك عن طريق تدريب متقدم يتلاءم مع المتطلبات العسكرية المستجدة.[32] كما وضِع برنامج جديد للتوعية بالواجب العسكري ولخلق أقصى درجة ممكنة من التعبئة البشرية في حالة نشوب حرب مع الدول العربية. على أن هذه التوعية العسكرية لا تخل بالشروط الديموقراطية التي يعيشها المجتمع الإسرائيلي، فإن المجتمع الإسرائيلي على الرغم من بنيته العسكرية، بما أن أغلبية الجيش مكونة من الاحتياط والمجندين، فإنه مجتمع ديمقراطي، لأن النظام السياسي فيه هو نظام برلماني ديموقراطي لكنه ذو نزعة

---

[29] المصدر السابق، ص 123 -124، اللواء بنيامين بيلو، القتال البري - الجوي.

[30] المصدر السابق، ص 130، العميد ميتان فلنائي.

[31] المصدر نفسه، ص 142، العقيد حاييم - اللوجستية في الجيش الإسرائيلي في الثمانينات.

[32] المصدر السابق، ص 174.

عنصرية واضحة تميز اليهودي عن سواه، والتربية العسكرية داخل هذا المجتمع تغدو ضـرورة واجبة بما أن "إسرائيل" في حالة حرب دائمة.

إلا أن السؤال المطروح في هذا السياق، هو كيف تكون هذه التربية العسكرية كثيفة وقوية من غير أن تعسكر الحياة السياسية وتنعكس على طبيعة ديموقراطية النظام؟ مـن أجـل هـذا قـام الاستراتيجيون الإسرائيليون بوضع خطة لهذا الغرض بهدف حفظ التوازن الأمني.

كما اهتمت القيادة الإسرائيلية بقضية أساسية، تعتبر عنصراً جوهرياً من عناصر الأمن القومي، هي العمق الاستراتيجي. فبما أن الدول العربية أصبحت ذات قوة ضاربة أكثر قدرة كمـا كانـت عليه في الستينيات وحتى أواسط السبعينيات، فإن العمق الاستراتيجي بات قضية ملحة وبحاجـة إلى حل ناجح، بما أن السعي الإسرائيلي لاحتلال أراضٍ إضافية قد توقف منذ حرب الأيام الـستة 1967، وذلك من طريق تصعيد القدرة التقنية لوسائل الإنذار الاستخباري وتصعيد وسائل الدفاع الإقليمي وشروطها الأساسية مثل التحصين المتقدم والمرتبط بأجهزة مراقبة وأسـلحة التـصدي الفعالة والمتقدمة، إضافة إلى تطبيق النظرية السابقة في الدفاع وهي نظرية الهجوم الاستباقي.

يضاف إلى ذلك أن القيادة الإسرائيلية اعتمدت أيضاً أسلوب تقوية المـستعمرات واسـتخدامها استخداماً فنياً من جهة، واستراتيجياً عسكرياً من جهة أخرى لتعويض افتقار "إسرائيل" إلى عمـق استراتيجي كاف.

وعلاوة على هذه الاحترازات المتعلقة بنشوب حرب نظامية فقد اتخذت إسـرائيل احتياطاتهـا الأمنية ضد العمليات الفدائية التي تقوم بهجمات متفرقة على حدودها، أو بأعمال تخريبية للمنشآت الإسرائيلية في الداخل أو في الخارج ووضعت برنامجاً أمنياً فيما يخص العمل الفدائي.

إن كل هذه الخطط والبرامج العسكرية التي تخص حماية أمن إسرائيل القومي هي خطط تتعلق بالحرب التقليدية سواء المحدودة منها أو المتسعة، وهي خطط وإجـراءات لا تتـرك شـاردة أو واردة إلا وتخضعها للتخطيط والبرمجة وتصعيد قدراتها التقنية والدفاعية أو الهجومية بما يتلاءم ووظيفتها الأساسية في مجال صيانة الأمن القومي الإسرائيلي. هذا إضافة إلى الاحتيـاط الأكثـر قوة وفعالية، أي الاحتياط النووي كعامل أساسي للردع وواجهة أولية تمنع حتـى قيـام الحـرب التقليدية الموسعة خشية دخول هذه الأسلحة غير التقليدية في مجال الممارسة.

إن هذه الخطة الأمنية الإسرائيلية الشاملة والمحكمة من شأنها أن تثير تساؤلاً هاماً لدى العرب وهو: هل إن الدول العربية عامة ودول المواجهة خاصة تمتلك خططاً أمنية بهذا المـستوى مـن الدقة والشمولية؟ إن نظرية الأمن القومي الإسرائيلي تأخذ بعين الاعتبار كل الجوانـب الوطنيـة

الذاتية أو تلك التي تتعلق بالخصم أي العرب والمسلمين، وإن هذه النظرية على صعيد حساباتها الخاصة الذاتية لا تغرق في أحلام وأيديولوجيات ترتفع عن مستوى الأرقام والحسابات الواقعية الدقيقة، بل تحاول أن تدرك تماماً مدى إمكانيتها ونقاط ضعفها أو مركز قوتها ثم نقاط قوة وضعف العدو. فهل توجد في المقابل عند الدول العربية هذه المقاييس الموضوعية الدقيقة لأجل بناء نظرية أمن قومي عصرية متلائمة مع متطلبات المواجهة العصرية والمتغيرات السريعة الطارئة عليها في المجال التقني أو المتغيرات الأقل سرعة في الميزان السياسي. هل تتوفر لدى العرب والمسلمين القدرة التنظيرية الإدراكية للتعرف على مواطن القوة والضعف في إمكانياتهم الذاتية وتقدير مصادر وإمكانيات القوة عند العدو لكي يؤسسوا على هذا الإدراك قوة مسلحة وروحاً معنوية لا تغرق في الأوهام، بقدر ما تأخذ صلابتها من دقة معرفتها بالواقع وإطلاق المسميات الحقيقية على الأشياء والأرقام؛ إن المعنويات العالية وروح التضحية عند العرب والمسلمين لا تكفيان أبداً، لمواجهة العدو، بل تحتاجان أيضاً إلى عقلانية كافية لتقدير النفس وتقدير الآخر على الوجه الدقيق والصحيح.

وبشأن هذا الموضوع يحاول "يسرائيل طال" أن يعقلن هذه العاطفة المعنوية الوطنية، ليس بروح حماسية إنشائية أو لغوية وحسب، بل وفق أسلوب من الاشتراطات المقارنة والمرتبطة مع الخطر الاستراتيجي الأمني العام. ولعل أفضل ما يمكن أن نورده في هذا المجال هو ما يقوله تال نفسه: "إن قوة الحافز تتناسب طرداً مع مدى حيوية المصلحة الفردية والقومية. وإن مقدار حيوية المصلحة هو الذي يحدد الثمن الذي يكون الفرد والمجموع على استعداد لدفعه من أجل المحافظة على هذه المصلحة. وثمة من يدعو بيننا إلى استخدام غير محدود للقوة من أجل خدمة أهداف قومية طموحة وبعيدة المدى. وهم يدعون جيلنا إلى دفع أقصى، وكل ثمن ممكن من أجل إحراز الأهداف الطموحة في سبيل الأجيال القادمة. وأحياناً يقومون بإجراء مقارنات إحصائية بين عدد الخسائر في حروبنا وعدد المصابين بحوادث الطرق، أو بين عدد شهدائنا وعدد شهداء فنلندا. وإن هذه النظرية ليست في صلب الموضوع عندما نبحث في الحافز الذي هو قضية ذاتية أساساً.

فالمسألة ليست حساباً إحصائياً بارداً، بل هي غريزة صحية وأساسية تساعد البشر في اتخاذ قراراتهم بشأن ما هو جدير بالتضحية بحياتهم أو حياة أبنائهم أو ما هو غير جدير بذاك. إن البشر مستعدون لدفع الثمن الفادح من أجل صميم وجودهم المادي والقومي، لكنهم غير مستعدين لدفع مقابل مرتفع، كثمن للأخطاء والتقصيرات أو كثمن لسياسة غير مقبولة من قبلهم.

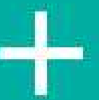
إن الحافز يتناسب طرداً مع مدى الموافقة الشاملة على الأهداف. وأما الحافز الأعلى فهــو ذاك الذي تحكمه أهداف تتعلق بالوجود، حيث يشعر البشر بأنه من الجائز تعريض الحياة للخطر بـــل حتى التضحية بها من أجل الدفاع عن الحياة والحرية. وما دمنا نحارب من أجل هــذه الأهــداف فهنالك فرصة كبيرة لأن يبقى مستوى حافزنا أعلى بما لا يقاس من حافز أعدائنا.[33]

[33] المصدر السابق، أمن إسرائيل في الثمانينات، ص 70-71.



الباب الخامس

المضامين الاقتصادية
في الأمن القومي "الإسرائيلي"



الفصل الأول

المدماك الاقتصادي
في بنيان الأمن القومي الإسرائيلي

لقد نحا المفهوم الأمني - الاستراتيجي الذي يقف وراء السياسة الاقتصادية لحكومات إسرائيل منذ العام 1985، منحى اندماج الاقتصاد الإسرائيلي في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال زيادة الإنتاج بواسطة استمرار النمو الاقتصادي، لكي تكون في أيدي إسرائيل الموارد المطلوبة للتزود باحتياجاتها الأمنية والمدنية. والسبيل لإنجاز هذه الغايات، بالنسبة لدولة ذات سوق داخلي صغير، يستوجب الانفتاح على الأسواق العالمية، واندماج أفضل في الاقتصاد العالمي، يحتم إجراء إصلاحات في الأجهزة المحلية القائمة وفي مراكز النشاط الاقتصادي - أسواق المال، ورأس المال، وسوق العمل، والبنى التحتية المادية، والعقارات، والتنظيم الاقتصادي، وجهاز الضرائب والتشريعات المتعلقة بالجهاز التجاري.

إن العلاقة بين القوة الاقتصادية والقوة السياسية - الأمنية ضمن دائرة مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، ليست أحادية الاتجاه، من جهة دلالتها، وكذلك فإنها ليست خالية من المشاكل، إذ إن قدرة الاقتصاد الإسرائيلي على استنفاد القدرة الكامنة فيه، منوطة، كما ذكرنا بالانفتاح على الاقتصاد العالمي، غير أن تعلقه الكبير بالتصدير، من ناحية، وباستيراد متزايد لرأس المال والقوة العاملة، من ناحية أخرى، يجعل الاقتصاد الإسرائيلي معرّضاً لزعزعات خارجية.

إن الافتراض بأن "النمو الاقتصادي مرتبط بالسلام" ليس بالضرورة صحيحاً من وجهة نظر العديد من القياديين الإسرائيليين، ولا هو معقول، لأنه تحت هذا الافتراض بالذات، يتم إيداع مصير الاقتصاد الإسرائيلي تحت رحمة رغبات الدول العربية، وفي الوقت الذي لا تبتهج فيه هذه الدول لمحاربة إسرائيل فإنها لا تبغي ازدهارها الاقتصادي أيضاً.

وهنا تطرح أسئلة أساسية:

1 - هل قوة الاقتصاد الإسرائيلي وبنيته النوعية تعززان حقاً، المناعة القومية أم أن انكشافه وتبعيته هما بالذات في ازدياد؟

2 - هل نموذج القوة الاقتصادية (وزن كبير للخدمات، قوة عاملة مستوردة، فروع قوية برأس المال، تستلزم قوى بشرية ذات كفاءة عالية، وانقراض الصناعات التقليدية، توزيع غير متساوٍ للدخل، إستيراد منتوجات أساسية) يسهم في مناعة الأمن القومي على الصعيد الاقتصادي؟

3 - هل بالإمكان فحص استخدامات الجيش المخطط لها بصورة موضوعية؟ نقطة الانطلاق لتخصيص الموارد للجيش تنبع قبل كل شيء، وبشكل دائم من مطالب الجيش، فهل يحتاج هذا المفهوم إلى بحث من جديد؟

هناك اتفاق مبدئي بين الخبراء بخصوص الخطوط العامة للإصلاحات المطلوبة في الاقتصاد الإسرائيلي وتنفيذها بطيء أو أنه غير ناجح، وذلك بسبب:

- ضعف القيادة الاقتصادية في الدولة، فلا يوجد في الدولة جسم يعالج العلاقة بين المناعة القومية والأمن القومي وبين الاقتصاد، بشكل منهجي وعميق.
- الأداء القلق للجهاز السياسي، الذي يقوم بإنتاج قوانين وتقييدات تتعارض بشكل يمس بالإصلاحات المخطط لها، وكذلك بالإطار التشريعي.
- الخصخصة التي تسهم في زيادة المنافسة، فرغم بيع أملاك عامة لجهات خاصة، إلا أنه لا تزال هناك قطاعات مركزة وعدم التنافس فيها ازداد أكثر فأكثر.

إن إحدى المسائل الهامة المطروحة على جدول الأعمال الاقتصادي للكيان الإسرائيلي هي العلاقة بين المورد البشري والإنتاجية وسوق العمل، وفي العادة يتم الادعاء بأن المورد الأساسي للاقتصاد الإسرائيلي - بغياب ثروات طبيعية حقيقية - يكمن في المورد البشري، سوق العمل في إسرائيل - الذي يفترض به استنفاد هذا المورد، يعاني من مجالين أساسيين: نسبة مشاركة منخفضة في قوة العمل ومستوى إنتاجية متدنية من جانب العامل، وذلك بالمقارنة مع الدول المتطورة، وتكفي زيادة نسبة المشاركة، ورفع إنتاجية العامل بنسب مئوية قليلة، من أجل تسريع النمو الاقتصادي وزيادة الناتج القومي بنسبة ملموسة. ولتجسيد ذلك نشير إلى أنه في أعقاب عدم

الزيادة المتواصلة في الإنتاجية أو غياب المشاركة في قوة العمل أدت إلى خسارة إسرائيل، فقط في العقد الأخير ما يساوي خمسين ضعفاً من المساعدات الأمريكية السنوية.[1]

وبخصوص نسبة المشاركة في قوة العمل: حجم قوة العمل الفعلي في إسرائيل، مقابل الحجم الحقيقي للسكان في سن العمل، منخفض نسبياً بالمقارنة مع غالبية الدول الصناعية، من جهة واحدة، فإن نسبة البطالة مرتفعة وتتميز بكونها آخذة بالارتفاع في الأمد الطويل، بحيث أن نسبة البطالة في حال القياس مع قوة العمل كلها، موجودة بمستوى 6 -6.5%؛ ومن جهة أخرى ثمة نقص حاد في القوى البشرية ذات الكفاءة العالية في الفروع المختلفة، والبارز بينها قطاع التكنولوجيا الرفيعة، وينعكس هذا الوضع أيضاً على الأمن العام وبالتالي على الأمن القومي، عندما يخسر الجيش في تنافسه على القوى البشرية ذات الكفاءة العالية.

إن الحافز المركزي للعمل هو الأجرة. وهذا العامل يؤثر في الوقت نفسه، على الجاهزية للدخول إلى سوق العمل (نسبة المشاركة) وكذلك على الرغبة في البحث عن عمل (نسبة البطالة). وفي هذا السياق من المناسب تنفيذ الإصلاح الشامل في الضرائب ومن ضمن ذلك رفع الحد الأدنى للضرائب وتوسيع التدريج الضريبي وخفض الحد الأعلى الفعلي للتدريج الضريبي؛ وعموماً يبدو أن المرغوب فيه هو أن يبقى في أيدي المواطن على الأقل ثلثا مدخوله، وبالإمكان تحقيق ذلك إذا تمت زيادة مصادرة الدخل عن طريق توسيع الضريبة، وتنجيع جهاز تنفيذ الجباية (يضمن ذلك فرض غرامات إدارية وليس جنائية فقط).

وبخصوص النقص في القوى البشرية يجب تشجيع دمج السكان المنخفضة نسبة مشاركتهم في قوة العمل منخفضة، والعرب (والتشديد خصوصاً على النساء). إستعداد هذه الأوساط للاندماج منوط بتفاهم مبدئي وعملي معها بخصوص رفع مستواها التعليمي العام، مع التشديد على التأهيل التكنولوجي. وبالإضافة إلى ذلك يجب:

ـ تشجيع هجرة اليهود وكذلك عودة الإسرائيليين من الخارج من خلال التركيز على فرع التكنولوجيا الرفيعة. ويجب أن يقود هذا الجهد جسم خاص يتم تعويضه بموجب إنجازه الغايات المحددة مسبقاً.

---

[1] وثيقة هرتسيليا، أوراق إسرائيلية، رقم 4، ص 55 وما بعدها.

ـ يجب تمكين فروع معينة تحتاج إلى قوى عاملة غير إسرائيلية، من تشغيل عمال أجانب بحسب الحاجة، من خلال المراقبة والتطبيق الناجح لقوانين العمل، على أساس مؤقت، حتى لو حتم ذلك دفع فدية من جانب الشركات المستغلة.[2]

تحت عنوان "تغييرات في هيكلية السوق والأمن القومي" رأى البروفيسور آفي بن باسات من الجامعة العبرية في القدس[3]، أن الأمن مرتبط بالقوة الاقتصادية وقائم عليها. ومن أجل تخصيص موازنة أمنية ضخمة، يجب أن يكون الناتج المحلي الإجمالي كبيراً، واليوم تحتاج إسرائيل للتخطيط لسبل زيادة الناتج المحلي الإجمالي في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان الحفاظ على مستوى معيشي مرتفع خلال فترات التوتر كالفترة التي تشهدها إسرائيل في المواجهة مع الانتفاضة الفلسطينية.

ويشير "باسات" أن اليوم لا تحظى موازنة الدفاع بأكثر من 10% من الناتج القومي الإجمالي، وهذه النسبة كانت ثابتة تقريباً خلال الأعوام القليلة الماضية، لكنها أقل بكثير من النسب المسجلة في عقود سابقة، لأن الناتج القومي الإجمالي ازداد بشكل كبير.

العنصر الاقتصادي الآخر المؤثر على الأمن القومي الإسرائيلي - حسب رأي باسات - هو حجم القطاع الإسرائيلي العام. فهذا القطاع يحتل جزءاً كبيراً من الحيز الاقتصادي. وقد سبب ذلك زيادة في قيمة عجز الموازنة وحاجة إلى رفع قيمة الضرائب. وفي هذا الصدد يوحي "باسات" بتقليص حجم القطاع العام وبمساعدة القطاع الخاص على استيعاب الذين يتركون القطاع العام.

كما أوصى باسات بتخفيض قيمة العجز وتخفيض العبء الضريبي وزيادة قيمة الاستثمار في مشاريع البنى التحتية، وتوسيع نطاق المنافسة، وتعزيز الحرية الاقتصادية، وزيادة المخزون المالي وتحقيق السلام.

أما "يوسي سيلاع" فأوصى في هذا المجال بألا تشكل المشاركة الحكومية تدخلاً في إدارة المشاريع التنموية. وطالب "كارميل فرينا" بإحداث تغييرات بنيوية في الحكومة من أجل تنمية الاقتصاد ولا سيما في مجالات العلوم.

[2] وثيقة هرتسليا، أوراق إسرائيلية، مدار ص 56.

[3] إسرائيل في المعركة وفي الحلبة الدولية، مركز باحث للدراسات، وثائق مؤتمر هرتسليا الثاني، ص 96.

الفصل الثاني

آفاق التطبيع الاقتصادي
مع العالم العربي ومردودها
في الأمن القومي الإسرائيلي

لقد طرحت الدراسات والمشاريع الإسرائيلية (قبل بدء المفاوضات العربية - الإسرائيلية في خريف عام 1991) آفاق ومضامين "التطبيع" الاقتصادي تحت العناوين التالية:

أ - تنمية التجارة بين إسرائيل والدول العربية.

ب - تنمية العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والأردن.

ج - تحويل منطقة الجولان إلى مركز لعلاقات اقتصادية إقليمية.

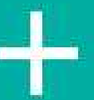
د - تنمية العلاقات الاقتصادية بين سوريا وإسرائيل.

هـ - تنمية العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والجنوب اللبناني.[4]

التجارة الإسرائيلية العربية:

تتوقع الأبحاث الإسرائيلية المعنية أن تكون التجارة بين إسرائيل والدول العربية أول قطاع اقتصادي يتم تطبيعه بعد "إقامة السلام في الشرق الأوسط". ويرى بعضها أن "قرار بدء التجارة مع عدو سابق يبقى قراراً سياسياً، كما يبقى تطورها رهناً بوتيرة التطبيع المقبولة من الطرفين". ولتقدير حجم التجارة العربية - الإسرائيلية الممكن (القابل للتحقق) تفترض تلك الأبحاث غياب

[4] إستراتيجيات إسرائيل الاقتصادية، جميل هلال، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 164 وما بعدها.



التدخل السياسي. وفي سعيها لتقدير حجم تلك التجارة، تستخدم هذه الأبحاث مفهومي "التوسع" التجاري و"التحويل" التجاري.

وفيما يخص المفهوم الأول، أي التوسع التجاري بين دول اقتصادية سابقاً يتم رصد ثلاثة جوانب:

1 - التوسع في الصادرات والواردات وتحديداً في السلع الأقل تكلفة في شحنها في أي مكان آخر (خارج الدول المعنية).

2 - خلق تجارة، أي أن تُفتح في البلد المعادي سابقاً سوق جديدة للسلع التي لم يكن تصديرها مربحاً بسبب ارتفاع تكلفة شحنها.

3 - خلق إنتاج أي الشروع في إنتاج سلع لم يكن سعرها في مستوى يسمح باستيرادها قبل "السلام"، والتي يصبح إنتاجها مربحاً بسبب اقتصاديات "النطاق" - الحجم - التي توجد السوق الإقليمية الجديدة.

أما بالنسبة لعملية التحويل التجاري بين دول كانت متعادية، فيشار إلى تحويل التجارة التي كانت فيما سبق قائمة مع دول أخرى إلى الأسواق الجديدة التي توفرت بفعل "السلام". ويمكن للتحويل التجاري أن يتم بسرعة كونه لا يحتاج إلى تغيير في أنماط الإنتاج وأنماط الاستهلاك.

وما يهمنا هنا في بحثنا حول التأثيرات الاقتصادية في أمن إسرائيل القومي بعد "التسوية" هو التعرف على النتائج التي توصل إليها بحث إسرائيلي بشأن التجارة العربية - الإسرائيلية المتوقعة في التطبيع، وذلك انطلاقاً من اختيار الدول العربية الخمس التالية: سوريا، مصر، الأردن، السعودية، الإمارات. وأغفلت الدول الأخرى - بحسب الدراسة الإسرائيلية - لنقص في المعلومات التفصيلية الضرورية بشأنها وتستخلص الدراسة ما يلي:

1 - بشأن حجوم التحويلات التجارية المتوقعة من إسرائيل إلى الدول العربية (وفق معطيات أواخر الثمانينيات):

أ - السلع الملائمة لتجارة الحدود: 725 مليون دولار (أي ما يعادل 7.6% من صادرات إسرائيل) وتشمل: تجارة اللحوم، الأغذية، الأسمدة، المطاط، النسيج، الآلات.

ب - السلع التي درجة ملاءمتها مع تجارة الحدود غير محددة: 1328 مليون دولار (أو ما يعادل 13.8% من صادرات إسرائيل). وتشمل الفاكهة والخضراوات والمواد الكيمياوية غير العضوية، المولدات، الآلات الصناعية، آلات المكاتب، المنتوجات الإلكترونية والمنتوجات الخاصة بالاتصالات والملاحة الجوية والمعدات الطبية.

ج - السلع ذات الملاءمة المتدنية لتجارة الحدود: 111 مليون دولار (1.2% من صادرات إسرائيل) وتشمل المنتوجات الكيمياوية العضوية وغيرها.

وهكذا يقدر مجموع التحويلات السلعية من إسرائيل إلى الدول العربية المحددة بنحو 2164 مليون دولار أو ما يعادل 22.6% من مجمل صادرات إسرائيل.

2 - بشأن حجوم التحويلات التجارية المتوقعة من الدول العربية إلى إسرائيل:

أ - السلع الملائمة لتجارة الحدود: 1.16 مليون دولار أو ما يعادل 2.4% من مجمل صادرات الدول العربية، وتشمل النفط والمنتوجات الكيمياوية والنسيج والقطن والمعادن.

ب - السلع التي درجة ملاءمتها مع تجارة الحدود غير محددة: 29.9 مليون دولار أو ما يعادل 0.1% من مجمل صادرات الدول المعنية وتشمل: المواد الكيميائية، والمواد البتروكيميائية، أي أن مجمل قيمة التحويلات التجارية المتوقعة بين إسرائيل والدول العربية المذكورة يبلغ 3.2 مليار دولار (بأسعار عام 1988).

وهذه التقديرات لا تتطرق إلى تجارة الخدمات والترانزيت كما أنها لا تشمل جميع الدول العربية المشرقية (فهي لا تشمل لبنان والعراق على سبيل المثال). وتتجاهل كلياً التجارة (مع الكيان الفلسطيني) التي تجاوزت المليار دولار في بداية التسعينيات.



الفصل الثالث

الاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي وموقعيته الاقتصادية في حسابات الأمن القومي الإسرائيلي

لا شك أن الولايات المتحدة وإسرائيل تتعاونان معاً باستمرار لتحسين النتائج الأمنية والاقتصادية والسياسية لأي اتفاق فلسطيني إسرائيلي. ومثل هذا التعاون يرمي إلى تحقيق الأهداف الإيجابية التالية لصالح أمن إسرائيل القومي:

1 - تعزيز مكانة إسرائيل الدولية في إطار الأمم المتحدة والأهم في إطار علاقاتها بالدول التي أحجمت سابقاً عن إقامة علاقات دبلوماسية أو اقتصادية مع إسرائيل بسبب الواقع العربي الإسرائيلي.

2 - الضغط على الدول العربية كافة لإنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل (على جميع مستوياتها) قبل التوصل إلى تسوية مع جميع الأطراف العربية وقبل التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي للمناطق الفلسطينية المحتلة.

وكانت الولايات المتحدة وإسرائيل قد حققتا خلال الأعوام الأولى من اتفاق أوسلو وبفعل حملة الضغط الواسعة وحالة التفكك التي يعيشها النظام العربي بعض النجاحات في هذا المجال. ومما قاله دنيس روس عام 1993 مخاطباً الجمعية الوطنية للعرب الأمريكيين:

"إن المقاطعة [العربية لإسرائيل] من الدرجتين الثانية والثالثة تشكل عبءاً محتملاً على اقتصاد الولايات المتحدة وإهانة لرجال الأعمال الأمركيين مثل الكثيرين منكم. فالمقاطعة من الدرجة الأولى تمثل صداً لإسرائيل وبياناً رمزياً مفاده أن إسرائيل غير مرحّب بها في المنطقة.

وعقب الخطوة الجريئة التي اتخذتها إسرائيل باعترافها بمنظمة التحرير فإنها تستحق معاملة أفضل من ذلك. إن إنهاء المقاطعة سيؤدي إلى الكثير من المنافع كازدهار التجارة والمشاريع الاقتصادية المشتركة العربية - الإسرائيلية وسيجد رجال الأعمال الدوليين منطقة الشرق الأوسط، بما فيها الضفة الغربية وغزة مكاناً جذاباً أكثر للاستثمار، ولن يعود رجال الأعمال الأمريكيون يواجهون التمييز".

وكان روس قد أعلن أن من أهداف الولايات المتحدة في دعم التسوية إيجاد المناخ الذي تصبح في ظله الاتصالات العربية - الإسرائيلية هي العرف، وتصبح المقاطعة العربية لإسرائيل وسائر القرارات الدولية المساعدة في هذا المجال، مجرد استياء من مخلفات الماضي، وهذا ما يساعد على إنهاء عزل إسرائيل وإنكار وجودها نفسه.

3 - حث الدول العربية على الإسراع في الوصول إلى اتفاقات مع إسرائيل، وهو أمر سيتكرر بعد الاتفاقات الأولية التي تمت بين إسرائيل والأردن عام 1994، وبعد توقيع المعاهدة الأردنية الإسرائيلية عام 1994. وبهذا المعنى تسعى الولايات المتحدة لإقرار السلام النهائي بين جميع الدول العربية وإسرائيل وذلك من خلال مفاوضات ثنائية ومنفصلة بين إسرائيل وكل دولة عربية على حدة، وتطبيع كامل للعلاقات العربية الإسرائيلية، بحيث إن المسألة الفلسطينية "تمثل الجوهر السياسي للصراع العربي الإسرائيلي، في حين تمثل المفاوضات الإسرائيلية - السورية الجوهر الجيوسياسي أو الاستراتيجي للصراع".

وقد توقع مساعد وزير الخارجيةالأمريكي لشؤون الشرق الأوسط أن يؤدي التقارب الاقتصادي والسياسي بين إسرائيل والدول العربية إلى تحقيق مكاسب هامة جداً لصالح أمن إسرائيل القومي من أبرزها ما يلي:

"أن تؤثر هذه التطورات [الإيجابية] في الاقتصاد المحلي لإسرائيل وذلك عبر:

- **أولاً**: جعلها مكاناً مغرياً للاستثمار الأجنبي بسبب تحسن أجواء الأمن المتولدة من استمرار التقدم في عملية السلام.
- **ثانياً**: يمكن للبيئة الأمنية الأفضل أن تسمح بإعادة توجيه مصادر إسرائيل البشرية والمالية بعيداً عن الدفاع وباتجاه تطوير بنيتها التحتية الاقتصادية على نحو يعود بالفائدة على القطاع الخاص. مثل: زيادة طاقة شبكة الطرقات المزدحمة، تحديث مواصلات سكك الحديد القديمة، رفع مستوى موانئها البحرية والجوية. لكنني مقتنع بأن التطورات

الاقتصادية الأهم تتمثل على المدى البعيد، في العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وجيرانها".[5]

وفي سياق الرؤية الأمريكية لمستقبل الشرق الأوسط يأتي مشروع إعلان المبادئ الذي طرحته الولايات المتحدة على الدول المشاركة في المباحثات المتعددة الطرف عام 1994، فقد دعا المشروع الأمريكي الدول العربية وإسرائيل في حينه إلى السعي "من أجل تحقيق علاقات كاملة ودائمة من السلام والمصالحة والصراحة والثقة المتبادلة والأمن والاستقرار والتعاون والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في كل أنحاء المنطقة". ودعا المشروع أيضاً إلى "الاعتراف باقتصاديات السوق كحكم رئيسي على القرارات المتعلقة بحركة البضائع والخدمات والأفكار".

من خلال هذه الأفكار يتبين لنا أن الولايات المتحدة إنما تسعى لضمان وحماية واستقرار مصالحها التي في مقدمتها ضمان وجود إسرائيل وازدهارها وتفوقها واستخدام الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) من أجل فرض اقتصاد السوق بمفهومه الليبرالي على المنطقة مع تقليص دور الدولة في الاقتصاد وخصخصة القطاع العام وتوفير البيئة الملائمة لنمو رأس المال الخاص.

ولكن في إزاء فشل الدول العربية في تحقيق نمو قابل للاستمرار فإن إسرائيل في ظل هذه الظروف الدعائية ذات الأفضلية لمصالحها ستتمتع بمستويات معينة تضاهي مثيلاتها في أوروبا الغربية، وهي مستويات أعلى بأكثر من عشرة أضعاف مما هو سائد في الدول المجاورة. ووفق أرقام البنك الدولي، فإن سبعة ملايين إسرائيلي عام 2010 سيحققون ناتجاً محلياً إجمالياً يضاهي الناتج المحلي الإجمالي لما يقارب 130 مليون عربي في الدول المجاورة.

---

[5] المصدر السابق، ص 200.



الفصل الرابع

ميزانية الأمن القومي ودورها

تبين الدراسات الإسرائيلية في مجال ميزانية الأمن الحقائق التالية:[6]

- وجود فجوة كبيرة بين الموارد المخصصة لجهاز الأمن، وبين مجمل الاستخدامات المخطط لها بواسطة جهاز الأمن. وهذه الفجوة هي بقيمة 4.5 مليار شيكل في السنة. وفي الأفق التخطيطي حتى العام 2010، فإن هذه الفجوة ستبلغ 58 مليار شيكل وهي فجوة تثير القلق.
- لا توجد لجهاز الأمن ميزانية متعددة السنوات.
- لا توجد لجهاز الأمن نظرية أمنية معدلة ومصادق عليها من قبل الحكومة.

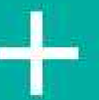
من هنا نستنتج ما يلي:

- إن الجيش الإسرائيلي بمفاهيم الموازنة هو جيش رخيص نسبياً والجيش الإسرائيلي جيش كبير، ولكنه أصغر بكثير من جيوش الدول العربية، وبالمقارنة مع جيوش ألمانيا وفرنسا وانكلترا، فإنه أكبر من أي منها بثلاثة أضعاف تقريباً. وعدد الآليات القتالية الأساسية فيه (لا يشمل هذا العدد سلاح البحرية) أكبر مما لدى الجيوش الثلاثة مجتمعة، ورغم ذلك من الجدير بالذكر أن ميزانية الجيش الانكليزي أكبر بخمسة أضعاف من ميزانية الجيش الإسرائيلي والميزانية الفرنسية أكبر بأربعة أضعاف.

- خصوصية الجيش الإسرائيلي هذه من ناحية الموازنة ممكنة بسبب عدم الاستثمار في البنى التحتية والمخزون الاحتياطي. لقد تم بناء الجيش الإسرائيلي لحرب مدتها قصيرة جداً وهو جيش غير متوازن وبالتأكيد لا يمكن تعريفه بأنه جيش "لأسوأ الحالات". ومن أجل أن يكون متوازناً مقابل كل التهديدات ومع مخزون احتياطي مناسب، تحتاج إسرائيل إلى ميزانية أمن مشابهة لتلك

---

[6] وثيقة هرتسيليا الأولى، ص 58.



المعمول بها في انكلترا أو فرنسا وبالإمكان القول إن الاقتصاد الإسرائيلي سيواجه صعوبة في تحمل عبء كهذا في الميزانية.

- لقد بلغ عبء الأمن في العام 2000 أكثر من 30% من الناتج القومي، واليوم يبلغ 8% فقط من الناتج القومي و16% من الموازنة. وبمفاهيم مطلقة فإن تكلفة الأمن للفرد الواحد في إسرائيل (1100 دولار) هي أقل حتى من تلك التي في الولايات المتحدة (1300 دولار للفرد). بالنسبة لقياس العبء يجب الإشارة إلى أن الاستثمارات في مجال البحث والتطوير لجهاز الأمن، تؤثر إيجابياً على الاقتصاد مما يعني عملياً تخفيض العبء. من جهة أخرى فإن العبء الذي لا يتم قياسه أبداً هو الأجر الذي لا يدفع للذين يؤدون واجب التجنيد الإلزامي.

- تقليص العبء الأمني لا يزيد بالضرورة القوة الاقتصادية، إذ إن كل تقليص في إسرائيل يتم توجيهه عادة لتعديل القروض الخارجية، ولا يستثمرفي التعليم والبنى التحتية وما شابه ذلك، لهذا فإن تقليص العبء الأمني لا يسهم في النمو الاقتصادي.

أما بخصوص المساعدات العسكرية الأمريكية، ففي العام 2000 بلغت ميزانية المساعدات الأمريكية 1.92 مليار دولار، وهذه المساعدات ستزداد في كل عام حتى العام 2008، وعندها ستستقر على مبلغ 2.4 مليار دولار سنوياً، 26.6% من مجمل المساعدات سيتم تحويله إلى شواكل (العملة الإسرائيلية) للمشتريات داخل الكيان. وفي العام 2000 كانت هذه التحويلات عبارة عن 5.5 ملايين دولار وفي عام 2008 سيصل مبلغ التحويل إلى نحو 631 مليون دولار.

في هذا السياق يجب تعداد المشاكل التالية من وجهة النظر الإسرائيلية:

- مقابل ارتفاع أحجام المساعدات، تنخفض المصادر بالشيكل في ميزانية الدولة المخصصة للأمن، ويؤدي الأمر بالأمريكيين إلى التساؤل: نحن نزيد المساعدات لكم، لأنكم تدّعون بأن احتياجاتكم ازدادت، فلماذا، إذن، تخفضون مجمل المصادر بالشيكل لميزانية الأمن؟

- نتيجة للفائض بالدولارات والنقص بالشواكل، تجري انحرافات واسعة في المشتريات من أجل استخدام الدولار، حتى عندما تكون الاعتبارات غير اقتصادية.

- "الهدية" التي تمنحها الولايات المتحدة تشتري إسرائيل بها وسائل قتالية، في حين تكون هذه الوسائل باهظة الثمن وأقل جودة ويتم اقتناؤها على حساب الصناعات العسكرية الإسرائيلية. "الهدية" الأمريكية تمس بالقدرة الإسرائيلية القومية على تزويد الجيش الإسرائيلي بتفوق نوعي تكنولوجي وبعض الوسائل القتالية يتحتم شراؤها من الولايات المتحدة بمبلغ حوالي مليار دولار من المساعدات. بالإمكان، ويفضّل اقتناء منتوجات تكون أحياناً أفضل من تلك الأمريكية، وفي

الوقت ذاته يمكن الحصول على بعض الأفضليات الاقتصادية المتعلقة بهذا (تقليص البطالة وما شابه).

- المساعدات الأمريكية تسمح لأمريكا باستخدام "فيتو" على تصدير مصنوعات إسرائيلية، حق "الفيتو" هذا من شأنه أن يمس، بشكل كبير، بالصناعات الأمنية.

يجدر تبعاً لذلك إبداء الرأي - حسب النظرة الإسرائيلية - حيال الانعكاسات الاستراتيجية السلبية المرتبطة بالمساعدات الأمريكية، أولاً، المس بمراكز العمل والتكنولوجيا المحلية، ثانياً، المس بالمبنى الاقتصادي كنتيجة لشراء منتوجات بالدولارات لدى القطاعات المدنية الأجنبية.

ومن المفضل في هذا السياق دراسة ما يلي:

- توجيه المساعدات إلى آفاق أخرى، ويجدر بنا أن نتذكر أن المساعدات لن تستمر إلى الأبد، كما يجدر بنا التفكير في كيفية الاستعداد الجدي من قبل الولايات المتحدة في دعم إسرائيل عن طريق توجيه موارد إلى آفاق تقوي أيضاً الفرع الأمني في الصناعة المحلية.

- زيادة حجم المبالغ التي يمكن تحويلها إلى شواكل مقابل تقليص حجم المساعدات ولكن من جهة واحدة، ولو كان بالإمكان تحويل المساعدات كلها إلى شواكل، لكان هذا هو الأمر المرغوب به جداً (وبهذا كان يتم أيضاً إلغاء المساعدات العسكرية لمصر). بالإمكان الشروع في حملة إقناع لدى الكونجرس، تلمح إسرائيل من خلالها إلى استعدادها لتخفيض المساعدات (مثلاً مليارين إلى مليار ونصف المليار) مقابل زيادة المبلغ الذي بالإمكان تحويله إلى شواكل، مبلغ التحويل يكون مليار دولار، بدلاً من نصف مليار.

من جهة أخرى، فإن المساعدات الأميركية ضرورية لبناء قوة الجيش الإسرائيلي والمساعدات بالعملة الأجنبية مخصصة، قبل كل شيء، من أجل أن تجدد، بالوتيرة المطلوبة، الطائرات التي هي وسائل القتال الأساسية، معنى الأمر، حوالي مليار دولار، ومليار ونصف المليار دولار. وكذلك حوالي 700 مليون دولار للحفاظ على الموجود.

مع ميزانية بالشيكل لا يمكن بناء قوة، يجب إجراء بحث جذري من أجل استيضاح: هل زيادة حصة التحويل إلى الشيكل أفضل من الناحية الأمنية والاقتصادية.

يجب استثمار جهود أكبر في مجال التصدير الأمني إلى الولايات المتحدة. في هذا المجال تبدو الاحتمالات أفضل من احتمالات محاولة إقناع الكونجرس برفع مبالغ التحويل أكثر من النسبة الحالية:

- بخصوص الصناعات الأمنية: منحت الصناعات الأمنية للجيش الإسرائيلي ولا تزال تمنحه مصادر لمضاعفة قوته وعدم تبعيته الاستراتيجية، ولكونها كذلك فإن هذه الصناعات هي مركب حيوي في المناعة القومية، ويستثمر في الصناعات الأمنية كل سنة أكثر من 500 مليون دولار من أموال التحويل من المساعدات الأمريكية؛ على الرغم من ذلك لا تخصص للصناعات موارد كافية، والقسم المخصص عشوائي وغير منظم، ولا يوجد ممثل عن الصناعات الأمنية في جهاز توزيع الموارد القومية.

- تقف الصناعات الأمنية في الوقت الراهن أمام مفترق طرق، وهناك خطر حقيقي بأن لا تتمكن من الاستمرار والتطور. وتسير الصناعات الأمنية في مسار من شأنه أن يؤدي إلى تصفيتها خلال بضعة أعوام. ومن بين أسباب ذلك يمكن تعداد ما يلي:

أ - الاعتماد أكثر من اللازم على التصدير، فالتصدير الأمني يتراوح بين عشرات النسب المئوية (وبالمقارنة مع 5% -10% لدى الأمريكيين ولدى دول عظمى أخرى منتجة للسلاح، وهذا تناسب غير طبيعي وخطير للغاية).

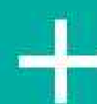
ب - ملكية الحكومة للنواة المركزية في الصناعات الأمنية، هذه الملكية لا تتيح إمكانية تجنيد القوى البشرية الملائمة للتطوير والإنتاج، في الوقت ذاته فإن جذر المشكلة في الصناعات الأمنية كامن في عملية اتخاذ القرارات، جهاز الحكم يتخذ قرارات لكنه لا يتمكن من تنفيذها، والمالكون: أي الدولة، لا يتصرفون كما يتصرف نظراؤهم في القطاع الخاص بأملاكهم.

ومن الخطوات الواجب دراستها:

1. خصخصة ودمج جميع الصناعات الأمنية في شركة واحدة قوية لا مكان للازدواجية.
2. فحص إمكانية أن تشتري جهات دولية جزءاً من الصناعات الأمنية وأن تكون شريكة فيها.

الباب السادس

تأثير عوامل الاستيطان، التكنولوجيا، التربية، والمناعة الاجتماعية



الفصل الأول

العامل الاستيطاني في الأمن

تتنوع الأهداف التي تسعى إسرائيل إلى تحقيقها من عمليات الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة منذ العام 1967 وحتى الآن، كما تختلف الأبعاد التي تحكم عملية الاستيطان هذه من منطقة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر، بحيث تتحكم هذه العوامل في اختيار المستوطنات وتحديد أماكنها وعددها ونوعيتها وطبيعة تركيبة سكانها. وهذا التنوع في الأهداف لا يلغي التناغم والتكامل بين أهداف المستوطنات على مختلف الصعد العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية.

وفيما يتعلق بالأبعاد الأمنية والعسكرية بالذات يمكننا القول إن مشاريع الاستيطان الصهيونية المختلفة في الأراضي العربية المحتلة لها ارتباط وثيق وحيوي بالمخططات والحسابات الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية. بل إن العامل الاستراتيجي الأمني يعتبر بمثابة العامل الأكثر حسماً في تقرير سياسة الاستيطان ولا سيما في الفترات الأولى التي أعقبت حرب عام 1967 ومن ثم حرب 1973. وفي هذا السياق بوسعنا تعداد الأبعاد الأمنية العسكرية التالية:

- تشكل المستوطنات سوراً أمنياً للكيان الإسرائيلي، ولذلك خُطّط لبناء المستوطنات على شكل أحزمة دائرية تتمتع بالاتصال السهل بغيرها من المستوطنات وبالعمق الإسرائيلي، كما لوحظ في بنائها أن تكون متماشية مع النظرة الإسرائيلية لمفهوم الحدود الأمنية، التي أصبحت أحد مكوّنات نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، وهي حدود بعيدة عن المراكز الحيوية ومناطق احتشاد السكان، وقابلة للدفاع عنها، بشكل يجعلها تمثل درعاً واقياً من الضربات الموجهة إلى المركز، وقادرة على تأمين العمق الاستراتيجي للمناطق الإسرائيلية، ولمنع تسلل الفدائيين للقيام بعملياتهم داخل حدود الكيان الإسرائيلي. ومثال ذلك مستوطنات غور الأردن[1].

---

[1] أنظر عوامل اختيار مواقع المستوطنات في كتاب محمد علي الفرا: "الاستيطان الصهيوني في فلسطين: أهدافه وأخطاره". مجلة صامد "الاقتصادي"؛ السنة 4 العدد 30 – تموز 1981 ص 36.

- إن نوعية هذه المستوطنات كحصون طبيعية تتمتع بالاكتفاء الذاتي، ومبنية على أسس عسكرية على رؤوس الجبال وتقاطع الطرق، ما يمكّنها من السيطرة على المناطق المجاورة ويسهل الدفاع عنها، وهذا يرضي عقدة المجتمع الإسرائيلي المتلهف للشعور بالأمن. فهذه المستوطنات تقوم على وجود طلائع مدربة على السلاح، وسكانها جنود مدربون مثلما هم عمال ومزارعون، ووجودهم في هذه المستوطنات يغني إسرائيل عن الاحتفاظ بقوات عسكرية ضاربة على الحدود، ويوفر هذه الأيدي للمجال الاقتصادي. في هذا السياق يعلق "رفائيل إيتان" رئيس الأركان الأسبق على انخراط المستوطنات في التنظيم العسكري الإسرائيلي في محاضرة بتل أبيب بقوله: "إن المستوطنات على الحدود هي جزء من التنظيم العسكري الإسرائيلي ونحن نعتبر سكانها كجيش نظامي. ولذلك تم تسليح المستوطنين بأسلحة ثقيلة وهم درّبوا جيداً ويعرفون دورهم في حالة نشوب حرب".

وبالتالي فالمستوطنات تمثل عموماً نقاط مقاومة وهجوم أمامية في الوقت نفسه. فهي تؤدي دور الموقع العسكري المتقدم في الحرب، ودور الانذار المبكر أثناء الدفاع، وتشكل حاجزاً قوياً أمام القوات المهاجمة من خلال قدرتها على سد المحاور أمامها، وإعاقتها مما يضمن حرية الحركة للقوات الاسرائيلية.

كما تقوم هذه المستوطنات بدور رأس جسر وأماكن انطلاق للقوات الإسرائيلية الغازية في حالة الهجوم، للسيطرة على مزيد من الأراضي العربية. ولذلك جهزت هذه المستوطنات بشبكة من الاتصالات لتسهيل الحركة والتنسيق أثناء الحرب، كما حصنت تحصيناً قوياً وبنيت فيها الملاجئ ومخازن الذخيرة والسلاح.

وتهدف المستوطنات داخل الأراضي العربية الكثيفة السكان إلى تحقيق السيطرة العسكرية على هذه المناطق، ومحاصرتها ومراقبة نشاط السكان داخلها. كما يقوم المستوطنون اليهود في هذه المستوطنات بدور أمني كبير، حيث شكلوا جيشاً خاصاً بهم ولجاناً أمنية لمراقبة العرب وتهديدهم، من دون طلب المساعدة من الجيش الإسرائيلي للقيام بهذه المهام!

لكن، وبالرغم من تركيز إسرائيل على أهمية العامل العسكري في بناء المستوطنات، ومحاولاتها المتكررة تبرير ذلك بالحجج الأمنية، فإن الحقيقة والواقع يناقضان في كثير من الحالات هذه الحجج والذرائع، خصوصاً فيما يتعلق بالاستيطان في الضفة الغربية وذلك للأسباب التالية:

1) معظم عمليات الاستيطان في الضفة الغربية تمت بعيداً عن مناطق الحدود واتجهت للداخل حول القرى والمدن العربية، ولا سيما في القدس والخليل.
2) المستوطنات أقيمت على أجود الأراضي الزراعية على حساب أصحابها الأصليين.
3) أثبتت الأحداث اللاحقة عدم جدوى المستوطنات في دعم وضع إسرائيل الأمني، بل هي شكلت في بعض الأحيان عبئاً إضافياً على الحالة الأمنية بدلاً من المساعدة فيها، مثال ذلك اضطرار السلطات الإسرائيلية إلى تفريغ قوة دائمة لحماية هذه المستوطنات. كما أن هذه المستوطنات انهارت سريعاً أثناء معارك عام 1973 على جبهة الجولان على سبيل المثال.

من ناحية أخرى لا يمكن أن نغفل دور المستوطنات في مجال الانتشار الديموغرافي اليهودي في الأراضي المحتلة، حيث نجد أن ثمة حسابات بالغة الأهمية تدخل في صلب حسابات الأمن القومي اليهودي. ومن هذه الحسابات ما يلي:

- زرع أكبر عدد ممكن من الكثافة اليهودية في المناطق المحتلة، سواء عن طريق نقل مجموعات من سكان "إسرائيل"، أم من خلال التخطيط لجلب عشرات الآلاف من المهاجرين الجدد لتوطينهم في المستوطنات، وذلك بقصد تحقيق الانغراس اليهودي في المناطق التي لا يوجد فيها اليهود بكثرة، بقصد إعادة التوزيع الديموغرافي، وخلق أغلبية يهودية راجحة في كل المناطق.
- تهدف المستوطنات إلى إيجاد مجتمعات يهودية متكاملة في المناطق المحتلة لا عناصر مشتركة بينها وبين السكان العرب. فالمدارس والحوانيت واللغة والبرامج الترفيهية وغيرها جميعاً يهودية. كما أن هذه المجتمعات على صلة مستمرة بالكيان الإسرائيلي وتمثل امتداداً له. وتهدف في النهاية إلى خلق أمر واقع سكاني يصنع حدود إسرائيل المستقبلية، حيث أثبت التاريخ أنه خلال القرن الماضي لم يتخل اليهود عن مستوطناتهم طوعاً، ولديهم إحساس بأن وجودهم في هذه المناطق هو الذي يصنع حدود إسرائيل الجيوسياسية والجيو أمنية.
- تحويل العرب إلى أقلية معزولة ومحاصرة أمنياً بالمستوطنين والمستوطنات والمرافق الحديثة التي لا تخصهم، مثل الطرق الالتفافية وشبكات الكهرباء والمياه وسواها، ومحاولة مصادرة الأراضي العربية لمنع أي توسع عمراني عربي، مما يؤدي إلى

تهديد الوضع العربي في المناطق المحتلة ومنع العرب من إقامة دولة ذات أغلبية عربية وإسلامية.

- بناء شبكة من المستوطنات على الحدود الفاصلة بين الأراضي المحتلة عام 1967 وحدود الكيان الإسرائيلي عام 1948، وذلك لتفصل بين الاحتلالين وتمنع الاتصال بينهما، خشية حصول تقارب بين عرب 1948 وعرب 1967، مما يؤجج الروح الوطنية والقومية لدى الطرفين، بعدما اعتقدت إسرائيل أنها انتهت من دمج عرب 1948 ضمن سكانها و"أسرلتهم".
- استهداف الشخصية الوطنية والمعنوية للعرب في المناطق المحتلة من خلال سيطرة المستوطنات على أرضهم وطردهم بمختلف الوسائل، وكذلك تصفية الشخصية الوطنية التاريخية للأرض العربية من خلال طمس المعالم العربية فيها عبر هدم القرى وإقامة المستوطنات بدلاً منها، كي لا يبقى مستقبلاً ما يثبت عروبة فلسطين، ولذا غيّرت إسرائيل أسماء القرى والمعالم العربية والإسلامية بعملية تهويد منهجية ومستمرة بفرض تغيير وتسوية خريطة فلسطين العربية والإسلامية بالكامل.
- إن اقامة المستوطنات في المواقع المرتفعة والمسيطرة داخل المناطق المحتلة، تحمل بعداً نفسياً يتمثل في زرع الاطمئنان والمنعة لدى المستوطنين، كما أن عملية السيطرة على أراضٍ واسعة تعطي المستوطن نوعاً من الاحساس بالأمن والطموح، وكذلك فإن وجود اليهود في هذه المناطق المسيطرة سوف يخلق نوعاً من الشعور باليأس والقنوط لدى العرب، وبالتالي يؤدي إلى الشعور بعدم الارتياح في العيش في المناطق القريبة من تلك المستوطنات.

هذا وتتم مراعاة العوامل النفسية بصورة كبيرة لدى المستوطنين أو المراد توطينهم في المناطق المحتلة قبل البدء في عملية إنشاء الأساس المادي للمستوطنة، وذلك بهدف خلق حالة من الولاء والشعور بالارتباط العضوي بين المستوطنين والمستوطنة ومن هذه الاعتبارات:

- مشاركة المستوطن منذ البداية في عملية تخطيط المستوطنة وإقامة النقاط الاستيطانية حتى تظهر وكأنها بدأت من الصفر من خلال جهود المستوطن الشخصية ومعاناته اليومية، بما يكسب المستوطنين صفة الرواد الفاتحين الذين يشقون الطريق أمام غيرهم لاستعمار الأرض.

- منح المستوطنين الشعور بالرشد والاستقلالية والارتباط بالأرض من خلال منحهم، كلٌ على انفراد، أرضاً وبيتاً بالتمليك الفردي، مما يزيد من تشبثهم بالمستوطنة والدفاع عن أنفسهم وممتلكاتهم الجديدة.
- العمل على إيجاد أكبر قدر من الانسجام بين سكان المستوطنة من أجل سرعة دمجهم وتأقلمهم مع البيئة الجديدة.
- اختيار اسم ملائم للمستوطنة قادر على إثارة نوع من العاطفة لدى المستوطنين مثل اسم له علاقة بحادثة تاريخية أو مقتل جندي أو ارتباط ديني أو أي شيء رمزي آخر يربط المستوطن بالموقع.

وفي الختام يمكن القول أنه الرغم من كل النجاحات الواضحة التي حققتها المخططات الاستيطانية في الضفة الغربية وقطاع غزة مجسدة ببناء مئات المستوطنات ومصادرة. ساحات واسعة من الأراضي العربية، إلا أن الواقع يثبت أن إسرائيل كانت وما تزال عاجزة حتى الآن عن تحقيق الهدف النهائي للاستيطان في المناطق المحتلة عام 1967 بالمقارنة مع ما حصل في عام 1948. كما يثبت الواقع أن الهوة ما تزال كبيرة بين تطلعات إسرائيل ومخططاتها الاستيطانية من جهة وبين ماتم إنجازه على أرض الواقع حتى الآن من جهة أخرى، خاصة في أعقاب اضطرار حكومة شارون لاخلاء مستوطنات قطاع غزة التي وضعت فيها في الماضي أموال وجهود ضخمة؛ وهذه الهوة تعود إلى أن الضفة الغربية وقطاع غزة كانا حين احتلالهما عام 1967 مسكونين بأعداد كبيرة من الفلسطينيين العرب الذين يصعب اجتثاثهم أو إبادتهم أو امتصاصهم داخل المجتمع الإسرائيلي بعكس ما حصل عام 1948 حين حصلت "إسرائيل" آنذاك على الكثير من الأراضي من دون السكان؛ وتزيد هذه الهوة اتساعاً إذا اخذنا بعين الاعتبار تراجع أعداد المهاجرين الوافدين بسبب الانتفاضة وارتفاع نسبة الولادة والخصوبة لدى المواطنين العرب مما يتسبب بمأزق ديموغرافي يثير الكثير من المخاوف والارباك للمشروعات الصهيونية التوسعية بشكل عام. وفي الوقت نفسه يلاحظ تزايد عدد النازحين الهاربين من إسرائيل من جراء تردي الاوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيها، وتراجع الدوافع الايديولوجية باعتبار أن المشروع الصهيوني حقق الجزء الأهم من أهدافه بإقامة "الدولة اليهودية" في فلسطين 1948!

الفصل الثاني

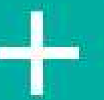
العامل التكنولوجي في الأمن

يمر الاقتصاد الإسرائيلي بتغيير بنيوي شديد القوة في السنوات الأخيرة، يتسم بغروب فروع تقليدية وبانتقال مصادر إنتاج تقليدية إلى فروع متقدمة، ولا سيما فرع التكنولوجيا المتطورة. هذه الفجوة في نسب زيادة النشاط طرحت الافتراض بأنه لدى تحليل التطورات في الاقتصاد الإسرائيلي، ينبغي التعامل، بصورة عملية، مع اقتصادين منفصلين: الأول قطاع التكنولوجيا المتطورة الرفيعة، والثاني سائر قطاعات الاقتصاد.

لثورة التكنولوجيا المتطورة تأثيرات عديدة على الاقتصاد: بدءاً من تأثيرها على وتيرة النمو ومصادره (عبر خلق مشاكل عويصة في قياس المنتوج) مروراً بتأثيرها على ميزان المدفوعات (وفي الأساس بواسطة زيادة تصدير منتجات التكنولوجيا الرفيعة وشركاتها) وعلى سوق الرأسمال (إصدار سندات في بورصات إسرائيل وخارجها) وعلى سوق العملة الصعبة (بسبب تدفق رؤوس الأموال الكبيرة من الخارج) وانتهاء بالتأثير الجارف على السياسة الاقتصادية بمفاهيم العولمة، فإن فرع التكنولوجيا الرفيعة ينمو بسرعة ويجذب إليه الكثير من رؤوس الأموال، ويشكل هذا الفرع محركاً لنمو اقتصادات الدول المتطورة وبينها اقتصاد إسرائيل.

62% من نسبة النمو في الاقتصاد، ناجمة عن النمو في سوق التكنولوجيا الرفيعة، لكن من أجل إنجاز نمو سنوي بما نسبته نحو 5% على فرع التكنولوجيا الرفيعة أن ينمو كل سنة بنطاق 10 -14% وفي ظل غياب نمو في اقتصاد التكنولوجيا الرفيعة من شأن إسرائيل أن تصل إلى وضعية انخفاض آخذ بالازدياد في الإنتاج للفرد الواحد.

وفي المجالات الرئيسية لهذه التكنولوجيا الرفيعة: الأمن، الاتصالات والالكترونيكا، برامج الحاسوب والانترنيت، التكنولوجيات الطبية والبيوتكنولوجيا.



الجدير بالذكر أيضاً أنه يعمل في صناعات التكنولوجيا الرفيعة في إسرائيل حالياً نحو 120 ألف عامل ثلثهم تقنيون ومهندسون. وفي إسرائيل أيضاً 140 مهندساً للتكنولوجيا بين كل 10 آلاف نسمة (مقابل 70 -80 في العالم الغربي). في الوقت نفسه فإن 10% فقط من بين 85 ألف خريج ثانوي في السنة يتعلمون رياضيات في مستوى خمس وحدات، وفقط 6500 من بين هؤلاء يتوجهون لدراسات في مواضيع التكنولوجيا الرفيعة في الجامعات، وحاصل المدارس المهنية مماثل، لقد بلغت إسرائيل عملياً طاقتها الاحتمالية القصوى. أما المشاكل الماثلة أمام صناعة التكنولوجيا الرفيعة فهي:

- جهاز تعليم غير مناسب ولا يسد الحاجات.
- نقص في القوى البشرية على المديين القريب والبعيد يقدر بـ2000 -5000 عامل نوعي.
- هروب شركات وعمال وصناديق رأسمال مغامرة من إسرائيل.
- قوانين بحث وتطوير واستثمارات مهترئة.

لذلك فالانتقال الذي يعايشه الاقتصاد الإسرائيلي، ذو تأثيرات مهمة على سوق العمل في إسرائيل، وبما أن المركب الاقتصادي في المناعة القومية لدولة إسرائيل سيرتكز على ما يبدو على مركزية قطاع التكنولوجيا الرفيعة، بوصف تلك الطريق الناجحة لزيادة الإنتاجية في الاقتصاد، فإن ملاءمة سوق العمل الإسرائيلي مع الاقتصاد المستقبلي هو شرط ضروري لتعاظم المناعة.

ولكونها فقيرة في الموارد الطبيعية، تستطيع إسرائيل أن تعتمد فقط على رأسمالها البشري من أجل أن تتطور وتقوى اقتصادياً.

- إن بنية الجهاز الاقتصادي الإسرائيلي تشجع هروب شركات إسرائيلية في الأساس من مجال التكنولوجيا الرفيعة، إلى الخارج، الحكومة وجهاز الضرائب، والجهاز القضائي - التجاري جميعهم لا يشجعون بقاء الشركات في إسرائيل.

هذه "الهجرة" الاقتصادية تمس بمداخيل الدولة من الضرائب وتؤدي إلى انخفاض في عدد الإسرائيليين أصحاب المؤهلات التكنولوجية - العلمية، والمعطيات الدقيقة تشير إلى نسبة كبيرة (حوالي نصف الشركات الفاعلة في هذا المجال) نقلت مركز نشاطها إلى الخارج، والذي دفع هذه الشركات إلى نقل نشاطها هو شروط تنافس عولمية تتطلب مصادر تمويل إقتصادية دولية.

- من أجل وقف هذا الانجراف ينبغي إعداد "خطة حكومية داعمة".

- بالنسبة للصلة بين البحث والتطوير في المجالين الأمني والمدني:

- الاستثمار الشامل في البحث والتطوير متدن جداً، بينما المحرك الرئيسي للنمو كامن في المعرفة التي تنشأ في أعقاب الاستثمار في البحث والتطوير.

- العامل المركزي الأساسي في استثمارات البحث والتطوير هو جهاز الأمن، حيث استثمر في السنوات العشرين الأخيرة 100 مليار شيكل في البحث والتطوير الأمني. إستعمال المنشآت الأمنية لإنتاج استعمالات مدنية باء بالفشل بشكل عام، غير أن المعرفة المكتسبة في عملية التطوير الأمني تنتقل إلى القطاع المدني من خلال أشخاص مدنيين يتركون الجهاز.

- إسهام البحث والتطوير الأمني في الاقتصاد الإسرائيلي، يخفف بصورة غير مباشرة من عبء الأمن وهذا الإسهام ملموس في مجال الاتصالات الرقمية الذي يرتبط بصلة وثقى مع الزيادة الكبيرة للإنتاج الإسرائيلي في مجال التكنولوجيا الرفيعة.

لقد أكد الزعيم الصهيوني دافيد بن غوريون في مذكراته الشخصية أنه منذ الخطوات العملية الأولى للمشروع الصهيوني كان قدر الصهاينة المحتوم أن يبقوا عبر الأجيال القلة في مواجهة الكثرة. ولذلك فإن هذه الحقيقة تستوجب منهم أن يدركوا إدراكاً عميقاً، ليس فقط ضرورة الحفاظ على التفوق النوعي لفترة طويلة مقبلة من الزمن، إنما أيضاً ضرورة تزايد هذا التفوق بصورة مطردة ومستمرة.

وتنبع أولوية هذا التفوق في أبعاده العلمية والتكنولوجية بشكل خاص، من أكثرية المحيط العربي والإسلامي سواء في الطوق المحيط بإسرائيل مباشرة أو على امتداد مساحة العالمين العربي والإسلامي ككل، فضلاً عن أن هذه الأكثرية تتمتع بنسبة تكاثر طبيعي كبيرة للغاية، مما يوفر رافداً بشرياً دائماً في أي معركة ذات بعد تكتيكي أو استراتيجي.

وعلى هذا الأساس تم بناء إحدى المسلّمات الحيوية في النظرة الاستراتيجية البعيدة المدى للصراع العربي الإسرائيلي، والتي تتلخص في مقولة "نوع متفوق في مواجهة كم متخلف". والجدير بالملاحظة أن القسم الأول من هذه المواجهة - المعادلة، لا يمكن أن يتواصل من دون استمرار القسم الثاني وهو العمل الصهيوني الدؤوب لتعميق وتكريس التخلف والتشتت في صفوف المجتمعات العربية التي نظر إليها كبار المنظرين الصهاينة على أنها مجتمعات مفككة لا تزال تنجزها العصبيات العشائرية والقبلية وروح الأنانية والشخصانية، بالإضافة إلى الحساسيات الطائفية والعرقية والمذهبية.

مقابل ذلك رأى الزعيم العمالي شمعون بيريس أن إسرائيل لن تدرك السلام والاستقرار مع المحيط العربي والإسلامي إلا من خلال اعتمادها على نفسها وعلى قدراتها العلمية والتكنولوجية فقال: "لن يأتي السلام لوحده، ولن يأتي من قبل شعوب من خارج المنطقة. ولن ينمو في ظل الظروف السياسية الموجودة في الشرق الأوسط حالياً، غير أن بإمكان إسرائيل أن تقر به إذا أقنعت العرب بأنها باستخدام العلم لن يكون هناك احتمال لضربنا، ليس في الوقت الحاضر فحسب، بل في المستقبل أيضاً". وفي السياق ذاته يقول يعقوف باعال نسيم، أحد الباحثين الكبار ونائب مدير مركز التحليل والتنبؤ التكنولوجي في جامعة تل أبيب: "سوف تتحدد صورة دولة إسرائيل وقناعتها عام 2000 إلى حد بعيد من خلال مدى تقدمها في مجالي العلم والتكنولوجيا. وتطور إسرائيل العلمي والتكنولوجي برهن حتى الآن على أن فيها طاقة كامنة من القوة البشرية من أجل تحقيق التقدم في هذه المجالات ومن واجبنا تحقيق استغلال لهذه الطاقة في السنوات المقبلة".[2]

من هنا يتبين لنا أن الحركة الصهيونية التي كانت تعلم تماماً ماذا تريد من غزوها للمنطقة من البوابة الفلسطينية، وهو بسط سيطرتها العسكرية والسياسية والاقتصادية الكاملة والتحول إلى دولة إقليمية عظمى، قد هيأت في اللحظة ذاتها أدوات ومقومات تحقيق هذه الإرادة، بحيث أنه منذ العام 1882 طرح هيرمان سابيرا، وهو أحد العلماء اليهود، فكرة إقامة مركز أكاديمي وسط المستعمرات اليهودية التي كان قد بوشر بإنهائها في فلسطين آنذاك. وهو أمر أكد عليه أيضاً المؤتمر الصهيوني الأول الذي انعقد في بازل في سويسرا عام 1897. وفي عام 1901 بدأت الجهود الأولى لتنفيذ فكرة شابيرا حين كلّف عالم الكيمياء الحيوية حاييم وايزمان بوضع دراسة لإقامة مؤسسات علمية تساعد على تنمية جهود البحث والتطوير سعياً لتحقيق تفوق تكنولوجي وعلمي. ثم تتالت المراحل التأسيسية والعلمية لهذا المسار الذي رأت القيادات الصهيونية أن ثماره ستصب مباشرة في سلة ما يسمى بأمن إسرائيل القومي. وفي هذا المجال يقول الحانان إيلان: "إن رفاهية واستقلال إسرائيل من الناحية الاقتصادية والأمنية مرهون إلى حد كبير بالقوة البشرية والتكنولوجية التي بحوزتها".

هكذا فكر الصهاينة وخططوا ونفذوا خدمة لأمنهم القومي ومصالحهم بكل جدية ومسؤولية وروح علمية. وهكذا استطاعوا أن يضعوا شعوب المنطقة ودولها أمام حقائق قاسية من التفوق

---

[2] العلم والتكنولوجيا في الاستراتيجيا الإسرائيلية، إحسان مرتضى، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت(2000).



والغلبة، في مجال يعتبر واحداً من أهم وأخطر مقومات التوازن الاستراتيجي للقوى المتصارعة فيها، ساعدهم على ذلك انخراطهم في حركة التقدم العلمي والتقني في العالم وخاصة في الولايات المتحدة وسائر الدول الغربية حيث وجدوا ينبوعاً لا ينضب من الخيرات والمعارف، مثلما ساعدهم أيضاً التلويح المستمر بالمظلومية الأخلاقية والإنسانية التي تعرضوا لها حسب زعمهم أثناء الحرب العالمية الثانية بشكل خاص. فاستثمروا هذا الزعم في شتى المجالات حتى يومنا هذا في وقت يمارسون فيه أبشع أنواع الظلم ويرتكبون أقبح أنواع الجرائم ضد الفلسطينيين وسائر العرب والمسلمين من دون أن يرف لهم جفن أو يتحرك لهم ضمير، فقط لأنهم يشعرون بالتفوق التقني العسكري في المجالين التقليدي وغير التقليدي.

لقد كثر الحديث في السنوات الماضية الأخيرة عن التطور التكنولوجي والعلمي الإسرائيلي في مجالات عديدة أبرزها المجال العسكري والأمني. وبالتالي كثر الحديث عن الإنجازات والنجاحات التي حققتها الصناعات العسكرية إلى حد جعل وسائل الإعلام الصهيونية والمتعاطفة مع الصهيونية، تضع هذه الصناعات في المرتبة السابعة بل وأحياناً في المرتبة الرابعة بين الصناعات العسكرية والأمنية العالمية. وما من شك في أن جزءاً من هذه الحملة ينطوي على أبعاد دعائية بارزة أولاً كجزء من الحرب النفسية الإحباطية ضد العرب والمسلمين أو كجزء من الدعاية التجارية والترويج لمثل هذه الصناعات وتسويقها.

لكن مما لا شك فيه أن الصناعات العسكرية الإسرائيلية قد حققت فعلاً فيضاً من الإنجازات الباهرة في مجالات كثيرة، إلا أنها اعتمدت في ذلك، على نقل التكنولوجيا من الغرب سواء عن طريق الشراء أو السرقة أو التجسس أو الإسهام في المشاريع المشتركة، ساعدها على ذلك وجود الخبرة لدى الكثير من المستوطنين المهاجرين القادمين من الدول الصناعية المتقدمة وممن كانوا يعملون في مصانع الأسلحة أو ممن خدموا في جيوش الدول التي كانوا يعيشون فيها. وهكذا توصلت إسرائيل إلى صناعات متقدمة في مجال سلاح المدرعات والصواريخ البعيدة المدى وصولاً إلى صناعة الأقمار الاصطناعية المدنية والعسكرية والأسلحة والذخائر الذكية وتطوير الطائرات وخاصة الطائرات من دون طيار وما إلى ذلك.

وما من شك أن اهتمام الإسرائيليين بهذا التطوير الواسع النطاق للأسلحة النوعية إنما يرجع إلى مخططاتهم العدوانية والتوسعية، مثلما يرجع إلى طبيعة الهواجس الأمنية المرضية التي تسيطر على مجتمعهم وقياداته السياسية التي تستغل هذه الهواجس وتستثمرها لتنمية عوامل القوة من ناحية وعوامل الزعامة من ناحية أخرى.

وقد أوضح إيهود باراك أن النظرة الأمنية الإسرائيلية هي نظرة ثابتة. وهي نظرة دفاعية من وجهة النظر الاستراتيجية وهجومية من الناحية العملية. وفي رأيه أن غاية الجيش هي الحفاظ على وجود حدود وقدرة التطور الحر للدولة، وهذه مهمة دفاعية خالصة. لكن عدم الانسجام والتوازن في القوات والموارد والعمق الاستراتيجي البشري وتوزع السكان وحتى البيئة الدولية التي تعمل فيها إسرائيل يجعل من غير الممكن حسم الحرب مع العرب. وفي ظروف إسرائيل لا بد، حسب رأي باراك، من أن تكون للهجوم نتائج قابلة للترجمة في نهاية المطاف في المجال السياسي الذي هو المجال الحقيقي الذي ينبغي تحقيق الإنجازات فيه.

ويتابع باراك فيقول: إننا لا نستطيع السماح لأنفسنا بخسارة أية معركة واحدة. أما العرب فهم حاضرون على خسارة الحرب تلو الحرب والاستمرار رغم ذلك. لهذه الأسباب وسواها من المهم بالنسبة إلينا الإبقاء على قدرة ردع وقدرة عمل تستطيع ضرب القوة العسكرية العربية حفاظاً على أمننا القومي. وقوة الردع هنا تصل بالتأكيد إلى الأسلحة غير التقليدية أو أسلحة الدمار الشامل النووية وسواها. وقد قال أستاذ العلوم السياسية في جامعة حيفا آفنير يائيف: عندما يتطلع الإسرائيليون للهجوم، يضعون في أذهانهم أساليب قتال وأسلحة ووسائط تتلاءم مع التطور العلمي والتقني الذي طرأ على مستوى التسلح في المنطقة ويرسمون في أذهانهم صورة لميدان المعركة المستقبلية" في ظروف التفوق العددي والكمي للعرب من الناحية البشرية أو من ناحية العتاد والسلاح. ويركز العقيد بنيامين على ذلك بقوله أيضاً: "هناك مسار تاريخي واضح يتمثل في هبوط أهمية الجيوش الجرارة وارتفاع أهمية التفوق التكنولوجي قياساً بالعدو. والأشخاص الموهوبون جداً ممن يتمتعون بمواهب خلاقة ومن ذوي التعليم التقني والفني الملائم هم وحدهم القادرون على تطوير التكنولوجيا العسكرية".

تأسيساً على ما تقدم بوسعنا الاستنتاج بأن إسرائيل قد تغير سياساتها التكتيكية. وقد تغير وجوه أو أقنعة قادتها، لكن الملامح الأساسية الاستراتيجية لمشروعها العسكري التوسعي تبقى كما هي دائمة الوضوح. وقد أوضح الباحث العسكري الإسرائيلي زئيف شيف أن حرب المستقبل واقعة لا محالة ولا بد لإسرائيل من استثمار المهلة الكامنة في تراجع خطر شن دول عربية حرباً ضدها، بحيث تبني جيشاً قوياً بمفاهيم العصر. ويدعم هذا التوجه المساعي الحثيثة التي تبذلها بعض الدوائر الأمريكية لإيجاد بدائل عدائية تحل محل الشيوعية كطرح موضوع "الإرهاب الإسلامي". وذلك لإيجاد الذرائع والمبررات "الأخلاقية" لمواصلة تجارة السلاح الدولية، ولإيجاد دور ملحوظ لإسرائيل في كل هذه المنظومة المنضوية تحت عنوان العولمة، وهو دور لم يتراجع ولم يتقلص

بل سيزداد خطورة وأهمية. والشاهد على ذلك هو التغاضي المتعمد عن قدرات إسرائيل النووية وغير النووية، تطبيقاً للقاعدة الشائعة حالياً في العالم وهي قاعدة "القوة أصدق من العدالة وفوق القانون".

إن المجتمع الذي يملك المؤسسات العلمية اللازمة للقيام بالأبحاث والتطوير والاكتشاف على المستوى العالمي المعاصر، هو وحده الذي سيكون قادراً في الظروف التاريخية الراهنة على أن يمتلك الخيار الحقيقي والموضوعي المبرر في أن يكون سيداً ومستقلاً وحافظاً لأمنه القومي. والعلماء هم وحدهم القادرون على الإحساس بحاجات أمنهم وأوطانهم وهم الذين يملكون الدراية الكافية لاختيار ما يناسب من فنون التكنولوجيا سواء كان ذلك في الحرب أم في السلم.



الفصل الثالث

عامل التربية والتعليم في الأمن

في صلب مصادر قوة إسرائيل لحماية وصون أمنها القومي، يقف الإنسان، وقيمه والمعرفة الكامنة فيه. وإن الأهمية النسبية للمورد البشري تزيد من حدة وأهمية مركزية قضية المجتمع وفي داخلها قضية التربية والتعليم. من هنا يمكن الإشارة إلى مجموعة من الاهتمامات الإسرائيلية في مجالي التربية والتعليم بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف والطموحات المنوي تحقيقها، ومن أبرزها ما يلي:

1 - تريد إسرائيل ويتعين عليها أن تحافظ على تفوقها النسبي ومقدرتها على التنافس في مجالات الاقتصاد، المعرفة، المجتمع والأمن. ولا بد لها من وضع التعليم والتربية في رأس سلّم الأولويات القومية والاعتراف بموازنات التعليم كاستثمار وليس كصرف وإنفاق.

2 - من أجل حفظ التفوق النوعي، وتحضير البنى التحتية المطلوبة لمجتمع تكنولوجي طافح بالمعرفة، مطلوب استثمارات كبيرة في تطوير أجهزة التعليم. إن معاينة أوضاع ومعطيات قطاع التعليم تظهر أن ثمة أخطاء تتربص بحلم أن تكون إسرائيل قوية ومتفوقة في مجالي المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة.

ومن المعطيات المثيرة لقلق الإسرائيليين في هذه المجالات ما يلي:

- تحصيلات دراسية قومية غير كافية: في اختيارات المقارنة الدولية للتحصيلات الدراسية تحتل إسرائيل مراتب متوسطة ومنخفضة (في بحث دولي مقارن حول تحصيل صفوف الثامن لسنة 1999 احتلت إسرائيل المكان الثامن والعشرين في الرياضيات والمكان السادس والعشرين في العلوم من بين ست وثلاثين دولة). وأكثر من نصف الذين ينهون صفوف الثاني عشر لا يستحقون الشهادة الحكومية الثانوية (بغروت).

- جودة تعليم لا تهيء الأداء الجيد في العالم الرقمي: الفجوة بين النتائج التعليمية الحالية وبين تلك المطلوبة من أجل إعداد طلاب اليوم لتحديات عالم الغد الآخذة في الاتساع. وهناك فجوة أكبر -تكنولوجية وأدائية، بين ثقافة التكنولوجيا والاتصالات للقرن الحادي والعشرين وبين جهاز التعليم ومحيط الدراسة الذي يقدمه.

- فجوات تعليمية بين مجموعات اجتماعية مختلفة وتآكل التكتل الاجتماعي: جهاز التعليم لا يقدم قدراً متساوياً من التعليم، ولا يفلح في تزويد جودة متساوية من التعليم، واحتمالات الحصول على شهادة إنهاء الثانوية والدراسة في مؤسسات التعليم العالي ليست متساوية بين الطلاب المنتمين إلى مجموعات اجتماعية مختلفة، هذه الفجوات تعكس إخفاقاً عاماً يؤدي إلى إهدار الطاقات البشرية القومية المحتملة، الفجوات التعليمية بين مجموعات سكانية ذات أصول مختلفة (أشكناز، سفارديم، شرقيون) من جهة، والفجوات بين مقدرات الطلاب من جهة أخرى، هما مشكلتان خاضعتان لمسؤولية الجهاز التربوي.

- تآكل في التكتل والإجماع القومي: الواقع الاجتماعي - الثقافي لسنة 2000 الذي يضعف فيه التفاعل بين المجموعات السكانية المختلفة أكثر فأكثر، يهدد التضامن الاجتماعي القومي. ومطلوب تحقيق بنية تحتية ثقافية تعليمية وقيمية مشتركة للجميع ومتفق عليها من قبل عموم الجمهور في سبيل ضمان الأداء المعقول للدولة والحفاظ على وجودها وأمنها.[3]

لا توجد في إسرائيل حالياً برامج تعليم مشتركة تلزم عموم طلاب إسرائيل الذين يدرسون في مدارس تمولها الدولة، ويجدر التشديد على أن قضية الهوية الاجتماعية والتكتل الاجتماعي لا تقع ضمن المسؤولية الرئيسية لجهاز التعليم.

- إلى جانب هذه الظواهر السلبية، هناك أيضاً إشارات مشجعة، حسب المعطيات الإسرائيلية، من بينها نسبة الشباب العالية في إسرائيل مقارنة مع الدول المتطورة، والنسبة العالية للمتعلمين، والزيادة الثابتة في عدد طلاب الدراسات العليا.

كذلك فإن مستوى التحصيل التعليمي لعموم السكان هو في زيادة مستمرة، ويجري الحفاظ، بل وحتى رفع مستوى المعطيات النوعية للذين يتجندون في الجيش.

في مقابل ذلك يرى الباحثون والمختصون الإسرائيليون أنه لا بد من التقدم في أربعة مسارات مركزية وأساسية هي التالية:

---

[3] وثيقة هرتسيليا، مصدر سابق، ص 68 وما بعدها.

الفصل الرابع

العامل الاجتماعي في الأمن

يرى الباحثون الإسرائيليون أن التهديد الوجودي الجوهري الماثل أمام إسرائيل غير منحصر فقط في المستوى العسكري - الاستراتيجي، وإنما أيضاً في المستوى الاجتماعي، فإسرائيل هي مجتمع ممزق، خاضع لغرائز قطاعية قوية. وفي الأساس هي مبتلية بثقافتها السياسية وقيادتها، المشكلة عويصة وتتطلب مقاربة جادة وخاصة، بسبب الصلة التي تربط بين تآكل قدرة العمود في مواجهات مع تهديدات خارجية وبين تقهقر المناعة الداخلية.

ويرى هؤلاء أنه لم ينفَّذ الكثير في إسرائيل من أجل تقدم المناعة الاجتماعية وتوطيد قوتها خدمة لأمنها القومي الاجتماعي. ومن بين الأسباب الكامنة وراء ذلك، الانقسام السياسي وبجواره، التقاطب الآخذ في التشكل بين اتجاهات صهيونية وبين اتجاهات (ما بعد صهيونية).

المناعة الاجتماعية هي مركب مهم في المناعة القومية وحسابات الأمن القومي للدولة، وبشكل خاص في أوقات الأزمة والضائقة.

ومن الممكن أن نحدد في عداد مركباتها ما يلي:

- الإيمان المشترك بعدالة الطريق، ووحدة الهدف، والذاكرة الجماعية، الجاهزية للتضحية، الأمل / اللاخيار. الإيمان بطريق القيادة وغياب الاغتراب عنها.

- للذاكرة الجماعية أهمية فائضة في المناعة الاجتماعية. والحديث يشمل مجموعة القصص التاريخية، الرموز، المعتقدات، والعادات المشتركة لمجموعة اجتماعية لأمد طويل، التي تنتقل من جيل إلى جيل. المرحلة الأكثر حساسية في سيرورة تشكل الذاكرة في مرحلة النضوج، والذاكرة الجماعية للإسرائيلي، فرداً ومجموعة، لا تزال في مرحلة النضوج، ولهذا فإنها خاضعة لتشوشات وانحرافات.

وجدوى القتالية أي قدرة الرد التي يطلبها الجمهور حيال التهديدات والقيم والآراء السلبية وما شابه ذلك، الخلاصات الرئيسية التي يمكن استنباطها من تحليل النتائج هي:

- الجمهور اليهودي في إسرائيل، بصرف النظر عن الانتماء الطائفي والأقدمية في البلاد ومدى التدين أو مكان السكن، موجود هذه الأيام في مستوى عال من الخوف على أمنه القومي والشخصي من جراء الأحداث العنيفة مع الفلسطينيين.

- هذا الجمهور نفسه، الذي يكون في الأيام الاعتيادية منقسماً ومتشرذماً بسبب فجوات اقتصادية ومشاكل اجتماعية وسياسية، وأخرى ناجمة عن تصارع الهويات، يتكتل في الأيام الراهنة حول قيم قومية، وكذلك حول المؤسسات الأمنية لدولة إسرائيل.

- رغم أحداث الأشهر الأخيرة، يمكن الاستدلال في أوساط هذا الجمهور على تفاؤل حذر بشأن مستقبل دولة إسرائيل، سواء بمفاهيم أمنية، أم حيال إنجاز تسويات.

- تدل نتيجة مهمة إضافية في الاستطلاع على أن الشرخ بين اليهود والعرب في دولة إسرائيل هو الشرخ الأعمق، وينسحب على المجتمعين تقريباً، في كل جانب يرتبط بالأمن والمناعة، من جهة أخرى، فإن القاسم المشترك الأوسع للجمهور في الدولة هو الانتماء القومي، بينما في الأيام العصيبة تنداح جانباً سائر الخلافات والشروخ.

- بين المركبات الداخلية / الاجتماعية التي تقف في صلب المناعة القومية في إسرائيل نجد الرابطة اليهودية - الصهيونية، قيم المجتمع المجنّد، التضامن الاجتماعي، معقولية نظام الحكم والسلطة.

- بالنسبة للإرادة اليهودية الصهيونية: الأساس الداخلي أكثر أهمية للأمن على المدى البعيد يكمن في قوة الرغبة والإرادة في إقامة وتطوير دولة يهودية - صهيونية في أرض إسرائيل. والحديث لا يجري فقط عن الجاهزية "للتعرض للقتل ولممارسة القتل" المطلوبة دائماً عندما يصبح الحديث حول حاجة وجودية، وإنما أيضاً عن تطبيق ذلك فعلياً في إطار السعي للحفاظ على إسرائيل كدولة ذات خصوصية في ماهيتها اليهودية الصهيونية.

ومقابل التطلع إلى "التطبيع" تتزايد المؤشرات الدالة على أن الرابطة اليهودية الصهيونية سائرة إلى الانخفاض، ربما بسبب التوجه المتصاعد، بالأساس من جانب المؤسسة الأكاديمية وجهاز التعليم، لتنمية التعددية عموماً والتعددية الثقافية خصوصاً على حساب الخصوصية والتشديد على اليهودية بمفاهيمها المتنوعة وفي ظل غياب قيادة روحانية.

الباب السابع

العقيدة العسكرية الإسرائيلية وتعديلاتها



الفصل الأول

قواعد و متغيرات

إنسجاماً مع ثوابت النظرية الأمنية للدولة، وضعت المؤسسة العسكرية والسياسية الإسرائيلية الحاكمة قواعد رئيسة للأداء الحزبي (كانت بمثابة دستور للجيش الإسرائيلي)، تتلخص فيما يأتي:

- التفوق والردع.
- الضربة الاستباقية والحرب الوقائية.
- الحرب الخاطفة أو القصيرة.
- نقل الحرب إلى أراضي الدول العربية.
- الحسم العسكري كمدخل للحسم الاستراتيجي.

وكانت هذه القواعد تأخذ في الحسبان أن إسرائيل لا تملك عمقاً استراتيجياً ولا تستطيع تشغيل قواتها لفترة طويلة، مع وجود علاقات تبادلية بين الدفاع والهجوم وحسم الحرب في البر بالاستفادة من القوة البرية المتحركة المدرعة. وفي هذا المنحى ذاته، ركزت العقيدة العسكرية الإسرائيلية على منع الضربات المضادة الموجهة ضد المراكز السكانية الكبيرة والمراكز الصناعية الحيوية في إسرائيل وتدمير القوات الرئيسة للعدو العربي قبل أن تصل إلى الأراضي الإسرائيلية، مع إضعاف إرادته للاستمرار في القتال وتصميمه على القيام بجولة عسكرية أخرى في المستقبل المنظور، وتسجيل نتيجة واضحة بأسرع ما يمكن وبأكبر قدر ممكن من الثبات واحتلال أراض لتكون ورقة مساومة في مفاوضات ما بعد الحرب.

حرصت إسرائيل على امتلاك الأدوات اللازمة لتطبيق هذه العقيدة، وقطع الجيش الإسرائيلي أشواطاً مديدة منذ ما يسمونه "عصر الميمات الثلاث/ميا، متبين، ميميا = خريطة، بوصلة، مطرة"

باتجاه ما يصطلح عليه "عصر السياسات الأربع": Command, Computes, Communication, Control. ومع ذلك لمس بعض كبار المحللين العسكريين في إسرائيل ظهور متغيرات منذ أوائل التسعينيات تؤثر في بناء القوة واستخدامها، منها: تزايد القدرة الكمية العربية، والتهديد في العمق على المدنيين وعلى حرية عمل الجيش الإسرائيلي في المؤخرة، وإمكان الحصول العربي على التكنولوجيا بوساطة المال". وتحدث آخرون عن أن ثلاثية "الردع والإنذار والحسم" كدعامات أساسية في المفهوم الأمني الإسرائيلي، صارت تعكس رؤية قديمة، حيث فقدت إسرائيل الردع عام 1973، وحرب لبنان 1982، لم تنفع بشيء، ولم يرتدع أبناء الانتفاضة الفلسطينية، وكشفت حرب الخليج بصورة واضحة عن ضعف صمود المؤخرة الإسرائيلية. ثم جاءت عملية السلام مع الدول العربية، فوضعت حداً لمبدأ مركزي في العقيدة الأمنية الإسرائيلية هو نقل الحرب إلى أرض العدو، ومع ولادة تهديدات من دول بعيدة، لم يعد مبدأ حسم الحرب بسرعة يتيح تهديد الأهداف الحيوية للعدو وتدمير قواته. وصاروا يدركون أنه خلال عشرات السنوات المقبلة لن يقوم أي جندي إسرائيلي بتثبيت أية راية في أي موقع وراء الحدود، وأن خطط الحرب الكبيرة وتفصيلات الأعمال العسكرية ستظل حبيسة الأدراج، إذ ولى عهد الاحتلالات وذهبت مهمات الفيالق.

تبعث هذه الاقتناعات على الاعتقاد بأن ما يحدث في الجانب الإسرائيلي يعد صدى أو رد فعل للتطورات عند الدول العربية. ضمن وجهة نظرهم بدأت الخيارات العسكرية لهذه الدول بالتضاؤل مع انطلاقة عملية السلام. لكن هناك عوامل أخرى أخذت تضغط على قيادة الجيش الإسرائيلي وتدفعه إلى إعادة النظر في بعض مضامين عقيدته القتالية ومنها:

1 - دروس حرب الخليج في ميادين الدفاع ضد الصواريخ البالستية وتحصين السكان وإعداد المؤخرة لامتصاص أي هجوم صاروخي، فضلاً عن جمع المعلومات وتقدير الاستخبارات والقدرة على الإنذار، والاهتمام بالتفوق الذي أحرزته الأسلحة المتطورة.

2 - النجاح الإسرائيلي في إنتاج أو استيراد أجيال جديدة من المعدات والنظم الحربية إلى جانب التوسع الكمي والنوعي في حيازة السلاح النووي وسواه من أسلحة التدمير الشامل، وضمناً ما نشر عن الأبحاث في مجال "القنبلة العراقية".

3 - تدفق موجة جديدة من المهاجرين اليهود (بلغت خلال عشر سنوات نحو مليون مهاجر) تشمل أعداداً كبيرة من الكفاءات العلمية والعسكرية المؤهلة للاشتراك في خطط الجيش وبرامجه المستقبلية.

4 - ظهور عدد من القيود أو الإرغامات في موضوعات محددة. مثل ضغوط الموازنة الأمنية واستنفاد قدرات الأسلحة الحالية التي تمتلكها إسرائيل وانحسار الفجوة التكنولوجية التسليحية بين إسرائيل والجيوش العربية وتبني عقائد عسكرية في هذه الجيوش ترمي إلى تعطيل مزايا العقيدة العسكرية الإسرائيلية التقليدية ومعدات الاستنزاف المتوقعة في ميدان القتال المستقبلي الذي يتصف بالتوسع الكبير في استخدام وسائل النيران والذخائر الذكية وتعدد مهمات القوات وكثافة التحصينات الهندسية وزيادة العمليات الليلية.[1]

5 - تزايد العلاقة بين التطورات التكنولوجية والعقيدة العسكرية، وتأثير هذه العلاقة على النظرية الأمنية الإسرائيلية. وفي المقابل حدوث ترهل في الجيش الإسرائيلي ضمن مجالات التدريب ومستوى الطاقة البشرية والبنية والتنظيم. وهو ما يستدعي حل الإشكالات الناجمة عن تداخل هذه المتغيرات.

وفي سياق الخيارات التي يراها الخبراء الإسرائيليون ملائمة لمواجهة مشكلة العقيدة العسكرية التقليدية، أوصى بعض هؤلاء بضرورة بناء القدرة الدفاعية الإسرائيلية على أساس الجيش النظامي، وبناء القدرة الهجومية على أساس القوات الاحتياطية مع الارتقاء بسلاح الجو كعامل في الكبح والهجوم، والعناية المستمرة بعملية البحث والتطوير الأمني. ودعا غيرهم إلى عدم التخلي عن المبادئ الأساسية للعقيدة العسكرية الحالية وتعديلها بما يتوافق مع الظروف والمتغيرات المحلية والإقليمية، بحيث تحقق ثلاثة مطالب سواء بقيت هذه العقيدة على حالها أم عدّلت؛ وهي الحفاظ على قدرة رادعة تخفض توقعات الحرب، إحراز نصر حاسم في الحرب خلال أقصر فترة زمنية وبأقل ما يمكن من الخسائر وتوجيه ضربات موجعة للخصم تمنعه من إعادة تجميع قواته، تقليل النفقات الدفاعية وخفض الأعباء الاقتصادية الأمنية. واعتبر بعضهم أن الحلول التي رسمها بن غوريون منذ قيام إسرائيل لا تزال قابلة للتطبيق، وتستند إلى الإنذار والردع والحسم ونقل الحرب إلى أرض العدو، لكن الجيش الإسرائيلي سيضطر في ميدان المعركة المستقبلي لتطبيق هذه الحلول على أساس تكنولوجيات متقدمة وأسلحة تسيطر فيها الوسائل الفضائية

[1] مجلة معراخوت حزيران -تموز 1990، ص 20)، رؤوفين بدهستور، تعديل العقيدة العسكرية لإسرائيل، وأيضاً: حسام سويلم: "ماذا يعني اهتمام إسرائيل بدراسة ميدان القتال المستقبلي"، الحياة، 1998/11/15.

والأقمار الصناعية، على حد تقديرات اللواء إسحق بن يسرائيل رئيس إدارة الوسائط القتالية والبنى التحتية (مفآت) في وزارة الدفاع.[2]

لم تقف هذه التصورات ومثيلاتها حائلاً دون اللجوء الإسرائيلي إلى دراسة تجديد النظرية الأمنية للدولة وتعديل العقيدة العسكرية للجيش، فتم في النصف الثاني من العام 1998 تشكيل فريق عمل موسع ضم 500 ضابط (منهم 15 ضابطاً برتبة لواء)، توزعوا على 30 لجنة فرعية درست بنية الجيش وعمله. وكان من القرارات التي صدرت عن هذه اللجان إحداث تغيير في بنية الأركان العامة، توحيد عمليات التدريب البرية في هيئة واحدة، إدخال تغييرات في عقيدة عمل الجيش وفقاً للساحات المختلفة والوسائط القتالية الحديثة التي دخلت للخدمة أو ستدخلها، إعتماد خطة إصلاحات في مجال الطاقة البشرية الدائمة والاحتياطية.[3]

وجرى في الوقت نفسه تشكيل خمسة طواقم (تضم 70 -80 متخصصاً) لبلورة النظرية الأمنية لإسرائيل والعقيدة العسكرية لجيشها، بحسب العناوين التالية: الأهداف والضمانات حيال ساحات التهديد برئاسة اللواء شلومو يناي - مستقبل مهام الجيش الإسرائيلي - الفريق الاحتياط موشيه ليفي -الاستقلال والتبعية والمشاركة - الدكتور يهودا بن مئير - استغلال التفوق التكنولوجي في المجال النوعي - اللواء بتيسحاق بن يسرائيل - معاني انتشار الصواريخ والأسلحة غير التقليدية في الشرق الأوسط - دان مريدور.[4]

على الرغم من التكتم الإسرائيلي حول بنية التوصيات التي وضعتها هذه الطواقم إلا أن الموضوعات المحددة للبحث توحي ببعض ملامح التجديد الذي يكتنف النظرية الأمنية والعقيدة العسكرية، ويستطيع المتابع استشفاف الكثير من الأفكار، الثابتة أو المعدّلة ضمن تلك الملامح أبرزها ما يلي:

1. الاهتمام بطبيعة التبدلات الجارية في المجتمع الإسرائيلي وآفاقها ومراعاة الخصائص الاجتماعية والسياسية والنفسية للإسرائيليين حاضراً ومستقبلاً.
2. الإبقاء على قاعدة الجيش الصغير والمتطور، مع إدخال أجهزة ونظم قتالية حديثة، والتزود بالأسلحة المتطورة والعالية الدقة، والتوسع في البحث والتطوير لأغراض عسكرية.

---

[2] هآرتس، 1998/7/13، آمنون برزيلاي، التوسع في استخدام الأقمار الصناعية.
[3] يديعوت أحرونوت، 1999/1/3، أليكس فيشمان، إنقلاب في جيش الدفاع.
[4] هآرتس، 1999/1/21، آمنون برزيلاي، تجديد العقيدة الأمنية.

3. التشديد على الأهمية القصوى لمبدأ "التفوق والردع" ليكون ناظماً للعمل الإسرائيلي تحت عنوان حماية السلام مع العرب بالقوة العسكرية.

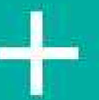
4. إستمرار تبني مبدأ الحرب الخاطفة أو القصيرة، لاعتبارات إسرائيلية داخلية وأخرى نابعة من التحسب لأي تغيير مستقبلي في العلاقة مع الدول العربية.

5. تجميد العمل وفق مبدأ نقل الحرب إلى أرض "العدو العربي"، والاكتفاء بتكثيف القصف الجوي والصاروخي والحرب الالكترونية من دون الحاجة إلى تحريك القوات والسعي لتحطيم القوة العسكرية والاقتصادية للدولة العربية التي تشن الحرب على إسرائيل وهذا يعني الاستعاضة عن مبدأ نقل الحرب بما يسمى "أمن الدفاع الذاتي".[5]

6. تراجع فكرة "الحرب الوقائية" ضد الدول العربية في ظل ميزان القوى القائم حالياً أو على المدى المنظور، والتمسك بمبدأ "الضربة الاستباقية" الموجهة ضد القوى العربية أو الإسلامية التي تخلّ إستراتيجياً بالتوازن في مجال أسلحة الدمار الشامل وخصوصاً التسلح النووي.

تمثل هذه الثوابت والتجديدات خطوطاً عريضة للتوجهات المستقبلية في جانب مهم من الاستراتيجية العليا لإسرائيل. أما تفصيلات هذه التوجهات فقد ألقيت على عاتق الأجهزة والمؤسسات التنفيذية تأصيلاً وتطبيقاً.

[5] هآرتس، 1999/7/27، آلوف بن، "السلام هام والجيش أكثر".



الفصل الثاني

خطة متعددة السنوات

في سياق التقليد الذي درجت عليه الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، صممت هذه الهيئة خطة لبناء القوة العسكرية الإسرائيلية مداها الزمني حتى العام 2010، تحت اسم "عيدان". وحسب المعلومات القليلة التي نشرت عن هذه الخطة يمكن رصد بعض مكوناتها على النحو الآتي:[6]

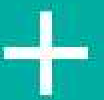
1 - التصدي لظاهرتين وصلتا إلى مرحلة الذروة، إحداهما، تقادم التشكيل القتالي الذي بني في السبعينيات؛ والثانية، عدم نجاعة التوظيف المالي في تحسين الأسلحة القديمة.

2 - الارتكاز على ثلاث دعائم في تكوين القدرة الإسرائيلية هي: تقديرات الاستخبارات والمجلس الوزاري الأمني للتهديدات في المنطقة، المصادر المالية وتطورات الطاقة البشرية، بناء القوة والوسائط القتالية لكل ذراع من تشكيلات الجيش الإسرائيلي.

3 - الهدف الرئيس للخطة هو انتصار الجيش الإسرائيلي في أي حرب يمكن أن تقع عام 2010. واستباقاً لهذا الهدف سيتغير حجم القوة العسكرية وبنيتها من طريق إجراءات متعددة منها: الاستناد إلى أقمار اصطناعية متنوعة، إمتلاك وسائط أخرى مثل الصواريخ والأسلحة عالية الدقة والطائرات من دون طيار، إستيعاب 110 طائرات أف -إي والبدء باستيعاب القاذفة أف -22 أو الطائرة الهجومية التي يتم تطويرها حالياً في الولايات المتحدة، تعديل حوامات أباتشي بإضافة جهاز رادار "لونغ بو" المخصص للتمييز بين الصديق والعدو، تبديل حوامات الكوبرا بحوامات حديثة، إحلال حوامات إنقضاض من طراز بلاك هوك مكان حوامات "إنفا"، إستبدال طائرات النقل، شراء طائرات لتزويد الوقود، الحصول على طائرات إنذار ومنها طائرة واحدة على الأقل للإنذار المبكر.

---

[6] هآرتس، 1998/8/13، أمنون برزيلاي، "جيش الدفاع بلور خطة متعددة السنوات".



4 - في مجال القوة البشرية، إحالة نحو 3 آلاف من جنود الجيش الدائم إلى التقاعد وتقليص القوات النظامية والاحتياط بنحو 1500 ضابط، خلال سنوات النصف الأول للخطة، وخفض أيام الخدمة الاحتياطية السنوية، واجتياز الجيش عملية احتراف مهني بإدخال تكنولوجيات متعددة، وزيادة رواتب العاملين فيه بمهن الالكترونيات والحواسيب.

5 - يحتاج الجيش إلى 58 مليار دولار للتسلح خلال عقد سنوات الخطة بموجب تقديرات لجنة الموارد المالية، وهو يطلب موازنة سنوية قدرها 17 مليار دولار، بينما سيحصل على الباقي من مصادر مختلفة (منها المنحة الأمريكية المعتادة).

6 - إجراء بعض التغييرات في هيكلية الجيش بحيث تصبح قيادة أسلحة الميدان تشكيلاً خاصاً يضم مجمل القوات البرية، بدلاً من وضعها السابق الذي كانت مسؤولة فيه عن أقل من نصف المقاتلين، وتنظيم القيادة العامة، بحيث يلغى اعتماد أي وحدات مباشرة على نائب رئيس الأركان.

واستناداً إلى تصريحات مصادر عسكرية، بشأن الخطوات التي يعتزم الجيش اتخاذها، تتجه النية لرفع سن التقاعد المتوسط للمتطوعين في الجيش العام من 40 أو 42 إلى 45 سنة وفي اختصاصات معينة نحو 60 عاماً، وتقديم شروط تقاعد كبيرة واعتماد "مسار دائم" مدته ثلاث سنوات.[7]

والملاحظ أن توزع الضباط الإسرائيليين حسب الجيش لم يثر - على ما يبدو - أي مشكلة، حيث ذكرت معطيات إسرائيلية أن نسب النساء بين رتب الضباط في الجيش الإسرائيلي تبلغ 66% من رتبة ملازم و33% من رتبة ملازم أول و19% من رتبة نقيب و18% من رتبة رائد ونحو 8% من رتبة مقدم و1% من رتبتي عقيد وعميد.[8]

إن هذه النسب تعكس جانباً من صورة البنية العامة للجيش. ففي هذه البنية صارت المعدات المتطورة أو "أعمال الأزرار" تحتل أمكنة الوسائل والطرائق التقليدية التي لم تكن تسمح بالتوسع في إسناد مهمات للنساء.

[7] هآرتس، 1999/4/28، موتي بسوك، "جيش صغير ذكي ومكلف".
[8] يديعوت أحرونوت، 2000/8/31، ص 19، (خبر).

الفصل الثالث

القوة العسكرية الإسرائيلية

يشكل الجيش الإسرائيلي بما يمتلكه من طاقة بشرية وأسلحة الجزء الرئيس من مكوّنات "القدرة القومية" في معادلة الأمن. وتشير المعطيات المنشورة إلى أن قوة هذا الجيش لم تتأثر جوهرياً بعملية السلام الجارية مع العرب من ناحية التعاظم والتزود بالأسلحة. وفي العام 2000 كانت القوة العسكرية الإسرائيلية حسب تقديرات معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن تتضمن ما يأتي:

أولاً: القوة البشرية الإجمالية:

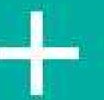
أ. في الجيش العامل 173500 عسكري (منهم 107500 عسكري في الخدمة الإلزامية).

ب. الاحتياط 425000 شخص (400 ألف في القوى البرية و20 ألفاً في القوى الجوية و5 آلاف في القوى البحرية).

ويتوزع الجيش العامل كما يأتي:

- القوات البرية: 130 ألفاً (منهم 85 ألفاً في الخدمة الإلزامية).
- القوات الجوية: 37 ألفاً (منهم 20 ألفاً في الخدمة الإلزامية).
- القوات البحرية: 6500 عسكري (منهم 2500 في الخدمة الإلزامية).
- قوات غير نظامية: 6050 شخصاً (حرس حدود وخفر سواحل).

ثانياً: العتاد الحربي:



- دبابات: هي 1100 مركافاه / 1، 2، 3 + 800 سـنتوريون + 300 M60 A1 + M48 A5 + 200 Mayach 7 + 400 M60 A3 + 100 T63 + Ti67 (T-54/55).
- طائرات استطلاع: RECCE 400
- ناقلات جنود مدرعة: APC 500
- مدافع مقطورة: TOWED 420
- مدافع ذاتية الإطلاق: SPARTY 1010
- مدافع: MRL 200
- هاونات: MOR 5000
- صواريخ: SSM 5000
- صواريخ: SSM 20 لانس (في المخازن) وأريحا 1 و2
- صواريخ مضادة للدبابات: ATGW 300 + 900 دراغون + 25 مبات.
- قاذفات صواريخ: RL 300
- قاذفات عديمة الارتداد: RCL 250
- مدافع م/ط: ADGUNS 850
- صواريخ أرض - جو: SAM 250 ستينغر + 1000 ريداي + 48 تشابارال.
- غواصات: 4 (1 دولفين + 3 غال).
- مراكب دوريات وساحلية: 53.
- سفن: 3 إيلات (ساعر 5) + 8 غبرئييل + 2 باراك
- حاملات صواريخ: 14
- زوارق دورية وخفر سواحل: 36 (13 سوبردفورا + 3 ناشال + 17 دبور + 3 من نماذج 1012).
- برمائية: أسدود.



- 12 سرب طائرات مقاتلة FGA/FTR: سربان (فيهما 50 طائرة 20 + 2000 طائرة F4E) وسربان آخران (فيهما 73 طائرة F15 متنوعة) وسرب يضم 25 طائرة F15I وسبعة أسراب (تضم 237 طائرة F16).
- سرب طائرات FGA يضم 25 طائرة A-4N
- طائرات استطلاع RECCE 15 4E-RF
- طائرات إنذار مبكر محمول جواً: AEA 6 بوينغ 707 نظام فالكون
- طائرات حرب إلكترونية (3): EW بوينغ 707 + RC-12D + DO-28 15 + IAI2000 + 10كينغ إير 2000.
- طائرات استطلاع بحري: MR 31124 IAI سيزكان.
- طائرات نقل (5): TPT بوينغ 707 + 22C130H 12 + C47
- طائرات ارتباط: 2 إيسلاندر + Cessma U-20620 + 10 80 ---Queenair
- طائرات هليوكوبتر: 139
- طائرات من دون طيار: سكاوت سريتشر، فايربي، سامسون، دليلة، هونتر سيلفر.
- صواريخ أرض جو وجو أرض وجو جو بأعداد كبيرة.

يضاف إلى هذه القائمة غير المكتملة من الأسلحة، ما تمتلكه إسرائيل من الرؤوس النووية (التي تتجاوز 100 رأس) وأسلحة التدمير الشامل الأخرى التي تحاط جميعها بجدار من الغموض والكتمان. وبمقتضى العقيدة العسكرية الجديدة، من المقرر أن تتعرض البنية التسليحية لإسرائيل إلى تغيرات كبيرة، حيث ستبيع إسرائيل الكثير من أسلحتها القديمة، وستعمل على تطوير أسلحة إلكترونية على جميع المستويات، وستعتمد على الأقمار الصناعية والتجسس الإلكتروني، وسيتم صنع أسلحة صغيرة ذات قدرة تكنولوجية عالية (مثل القنابل الذكية) وتطوير سلاح الغواصات الحاملة للرؤوس النووية.[9] وطبقاً لما أعلنه قائد سلاح الجو، إيتان بن إلياهو، يستعاض عن طائرات سكاي هوك وفانتوم وغيرها بطائرات حديثة لا يقل عددها عن 100 طائرة.[10] وقد

[9] نظير مجلّي، "العقيدة العسكرية الإسرائيلية الجديدة"، الشرق الأوسط، 1998/7/14، ص 3.

[10] عمير رففوت وأربيه أغوزي، "معركة جوية"، يديعوت أحرونوت، 1998/12/15.

نشرت معلومات في أوائل تشرين الأول / أكتوبر 2000 عن أن سلاح الجو الإسرائيلي إشترى 35 طائرة هجومية من طراز بلاك هوك (نيشوف) وقطع غيار بقيمة 525 مليون دولار، وذلك في إطار صفقة حوامات (هي الأكبر منذ عشر سنوات) سترفع عدد ما تمتلكه إسرائيل إلى 60 حوامة من هذا النوع لتخلف حوامات "أنفا" القديمة. وبالتزامن مع هذه الصفقة أعلن البنتاغون عن بيع إسرائيل ثماني طائرات أباتشي لونغ بو بقيمة 5.5 ملايين دولار، و14 طائرة استطلاع بحري من نوع بيتشكرافت بقيمة 125 مليار دولار.[11]

وهناك تركيز على التوسع في استخدام طائرات من دون طيار، سواء بأنواعها الراهنة أو بتطوير أنواع هجومية تنقض على الهدف وفق برمجة إلكترونية خاصة بها. والاعتبار الكامن وراء ذلك التركيز، أن هذه الطائرات تجمع ثلاث ميزات، هي: تشغيلها لا يعرض حياة الطيارين للخطر - بإمكانها المكوث في الجو حتى 48 ساعة متواصلة - تكاليفها قليلة[12]... وثمة إجماع تقريباً بين الخبراء العسكريين في إسرائيل على أن الأقمار الصناعية والوسائل الفضائية ستحتل حيزاً كبيراً في عمل الجيش الإسرائيلي خلال السنوات القادمة، حيث ينظر إلى القمر الصناعي بأنه ضرورة استراتيجية حيوية لإسرائيل.[13] ويستشف مما ينشر عن التسلح الإسرائيلي أن تحديث الأسلحة يمثل هاجساً دائماً يسيطر على تفكير قيادة المؤسسة العسكرية، ويسبق في قائمة اهتمامات هذه القيادة مختلف الموضوعات الأخرى. وفي إطار التحديث يجري البحث عن ردود على الصواريخ، ومنها شبكة صاروخ حيتس (آرو = السهم) وشبكة ناوتيلوس (السلاح الليزري) لمواجهة صواريخ الكاتيوشا، وغيرها.

---

[11] أمنون برزيلاي، تقرير، هآرتس، 2000/10/3 م، ص 9.

[12] أمنون برزيلاي، "من مثلث الميمات إلى عصر السيات الأربع"، م. س. ذ.

[13] أمنون برزيلاي، "التوسع في استخدام الأقمار الصناعية"، هآرتس، 1998/7/13، ص 40. و: زئيف شيف، "جيش الدفاع لعام 2000 م"، م. س.

الفصل الرابع

الإنفاق العسكري كرافعة للتعاظم

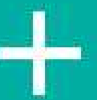
خلال السنوات الأخيرة، صارت النفقات العسكرية الإسرائيلية ترتبط بالدرجة الأولى بالإنتاجية الاقتصادية للدولة، بعدما جرى تسخير المساعدات الخارجية والمنح والهبات وأموال الجباية والسندات اليهودية في إيجاد بنية تحتية قوية. ومن المعروف أن هناك علاقة وطيدة بين الاقتصاد والجيش في إسرائيل، تتجلى بوضع الاقتصاد في خدمة الاستراتيجية العسكرية، وبإسهام الجيش في النشاط الاقتصادي. وتلخّص "الكينزية العسكرية" هذه العلاقة عبر تدخل الدولة لرفع مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد الإسرائيلي - بما تعنيه من زيادة الإنفاق العسكري - هي السبيل الرئيس لزيادة الطلب الكلي في إسرائيل.[14] ومن ثم ليس بالإمكان النظر إلى الأمن القومي والاقتصاد من زاوية قالبيتهما للفصل، ذلك أن الصلة بينهما هي من النمط العضوي المتبادل على المستويين الكمي والنوعي.[15]

تتعدد مصادر النفقات العسكرية الإسرائيلية الجارية والمخططة، فتشمل الموازنة العسكرية المعلنة ونفقات إضافية غير محددة والمساعدات الأمريكية السنوية والطارئة، كما تشمل تحويلات من موارد اقتصادية إلى أغراض التسلح وفوائد مستحقة على قروض لأغراض عسكرية، وسواها. وإذا كان من المتعذر تحديد القيم الحقيقية لهذه النفقات (بسبب ذلك التعدد في المصادر

---

[14] فؤاد مرسي، الاقتصاد السياسي لإسرائيل (القاهرة: دار المستقبل العربي) 1983، ص 131/130/117/116.

[15] عزرا سدان، "الأمن القومي والاقتصاد الوطني"، بحث في تسفي لنير (محرر)، الأمن والاقتصاد الإسرائيلي في الثمانينات (جامعة تل أبيب، مركز جافي للدراسات الاستراتيجية / منشورات وزارة الدفاع) 1985، ص 106 (بالعبرية).



والسرية التي تحاط بها الأرقام الدقيقة وتباين المعلومات المنشورة حولها) فإن المعطيات المكشوفة تقدم فكرة عن الواقع وآفاقه.

تحتل المبالغ السنوية التي تخصصها الحكومة للأمن ما يعادل 18% من إجمالي الموازنة العامة السنوية للدولة، وتصبح هذه النسبة أكثر من 25% لدى اقتطاع الديون التي تتراوح عادة بحسب السنوات الأخيرة بين 30 -35% من ذلك الإجمالي. وترسم المعطيات الآتية صورة لمساهمة الميزانية الأمنية في النفقات العسكرية الإسرائيلية، خلال الأعوام الفائتة:[16]

سنوات مختارة	الميزانية العامة (مليار دولار)	الميزانية الأمنية	
		(مليار دولار)	الميزانية العامة (%)
1993	36.78	6.35	17.2
1994	41.3	6.62	16
1995	49	8.72	17.8
1996	55.8	9.15	16.4
1998	52.5	9.45	18
1999	53	9.1	17
2000	56.8	10.2	17.9
2001 (مشروع)	58.7	10.57	18

تفيد متابعة مخصصات التعاظم (الشراء والمشاريع والبحث والتطوير) من الموازنة الأمنية خلال السنوات العشر الفائتة أن هذا البند يحتل بين 35 -38% من هذه الموازنة، في حين يحتل بند الأجور بين 40 -45% وتبلغ تكاليف التأهيل والمكافآت بين 10 -15%، فيما يخصص للبناء والإنشاءات والصيانة 2 -5% والباقي لنفقات الأغذية والوقود والكهرباء والمياه والاتصالات...

[16] الأرقام والنسب في الجدول، محتسبة استناداً إلى المصادر الآتية، على التوالي حسب السنوات:
- عيرن كليان، عل همشمار، 92/12/24، ص 6. و: موتي يسوك، دافار، 92/11/5، ص 1.
- تقرير، هآرتس، 93/12/30، ص 3. و: تقرير، عل همشمار، 94/1/2، ص 3.
- ليف موراف، دافار، 1995/1/30، ص 8. و: يوسي غرينشتاين، معاريف، 94/11/25، ص 15.
-جودي ميلتس وآلوف بن، هآرتس، 1995/12/29، ص 2-3.
- يوسي غرينشتاين، معاريف، 97/10/18، ص 1. و: تسفي زارحيا، هآرتس، 99/1/6، ص 1.
- جدعون آلون، هآرتس، 99/2/7، ص 6. و: موتي بسوك، هآرتس، 98/10/27، ص 7.
- يوسي غرينشتاين، معاريف، 99/10/25، ص 9. وتسفي زارحيا، هآرتس، 99/12/31، ص 1.
- أليكس دورون، معاريف، 2000/6/27 م، ص 30.

الخ. وتعتبر التقسيمات الداخلية للميزانية الأمنية للعام 1999 بمثابة عينة تمثيلية تقليدية بما تتضمنه من نسب (هي بالترتيب المذكور: 35%، 40%، 2%، 8%). أما توزيعها حسب الأطر والجهات التنظيمية، فقد كانت كما يأتي: القوات البرية 45%، القوات الجوية 23%، وزارة الدفاع 24%، التدريب والتأهيل 75%، الاستخبارات 4%، البحرية 4%.[17]

جدير بالذكر أن المساعدات العسكرية الأمريكية البالغة 1.8 مليار دولار سنوياً تدخل في صلب الميزانية الأمنية الإسرائيلية، ويخصص نحو 1.4 مليار دولار منها لشراء معدات وأسلحة من الولايات المتحدة، فيما يحول الباقي إلى ما يسمى "شريحة الشيكات" التي بلغت عام 1999 مثلاً نحو 2.25 مليار شيكل[18] من أصل الميزانية الأمنية البالغة 4.36 مليار ش (= 1.9 مليار دولار)؛ ومما يذكر أيضاً أنه تم الاتفاق عام 1998 على إلغاء المساعدة الاقتصادية الأمريكية لإسرائيل البالغة (1.2 مليار دولار سنوياً) على مدى عشر سنوات، أي بمعدل 120 مليون دولار سنوياً. ومن أصل هذا المبلغ سيتم تحويل 50% منه (= 60 مليون دولار سنوياً) إلى مساعدة عسكرية. وقررت وزارة المالية الإسرائيلية أن يتم تقليص نصف قيمة زيادة هذه المساعدة (أي 30 مليون دولار) من الشريحة الشيكلية، وهو ما يعني تقليص هذه الشريحة خلال الفترة 1999 - 2008 م بنحو 3.14 مليون دولار سنوياً.[19]

ترمز هذه الأرقام إلى حرص إسرائيل على تعزيز قوتها العسكرية، في مختلف المجالات. وحسب ورقة "اتجاهات التحديث في عملية بناء قوة الجيش الإسرائيلي" التي قدمها الجيش إلى الإدارة الأمريكية عام 1998، تم تقدير حاجة الجيش الإسرائيلي إلى نحو 20 مليار دولار خلال السنوات العشر اللاحقة، استعداداً لما يسمى "منع التآكل في التفوق النوعي التكنولوجي لإسرائيل".[20] وبهذا يماط اللثام عن النيات والمخططات الخاصة بمستقبل القوة العسكرية الإسرائيلية، ذلك أن هذه المليارات سوف تصرف على التحديث والتزود بالأسلحة المتطورة من مختلف المصادر، كجزء من الـ 58 مليار دولار التي قدرت في خطة "عيدان" لتسليح الجيش الإسرائيلي.

---

[17] أمير أورن، موفاز يحذر، هآرتس، 2000/8/20 م، ص 1.

[18] أمنون برزيلاي، "ثمن تقليص طلبات وزارة الدفاع"، هآرتس، 2000/8/31 م، ص 2.

[19] المصدر السابق نفسه. و: ألوف بن، هآرتس، 1999/7/2، ص 1.

[20] زئيف شيف، "جيش الدفاع لعام 2000"، م. س. ذ.

الفصل الخامس

الصناعات العسكرية:
الواقع والتوجهات

إرتباطاً بالأمن القومي والتعاظم العسكري، أنيطت بالصناعات العسكرية الإسرائيلية مهام عدة تنظم أداءها وتوجهاتها المستقبلية، في مقدمها:

- إستغلال الموارد الذاتية المتاحة والمساعدات الخارجية، لتشكيل قوة عسكرية قادرة على مواجهة التفوق الكمي العربي بالتفوق النوعي، وتحقيق الفرضيات التقليدية في العقيدة العسكرية الإسرائيلية.

- التعويض عن ضعف "العمق الاستراتيجي الطبيعي" لإسرائيل، بإيجاد "عمق استراتيجي اصطناعي" يتكامل مع البنى القائمة على الأرض، وتوفير العوامل التي تحول دون تمكين العرب من إحراز حسم شامل أو انتصار ساحق على إسرائيل.

- ترسيخ عملية بناء الدولة (= المشروع الصهيوني). ودفع الدول العربية إلى التسليم بوجود إسرائيل وتوليد اقتناعات ذاتية أو قسرية لديها بتبني خيار السلام مع إسرائيل كبديل للصراع.

ثمة اعتقاد واسع بين المهتمين الإسرائيليين بأن الضرورة هي التي أوجدت صناعة إسرائيل العسكرية، وأن الأوضاع الصراعية مع العرب أسهمت في حدوث تطور كبير لها من حيث الإنتاج والنوعية. ويرى هؤلاء أن الزخم الكبير في نمو الصناعات العسكرية حدث بعد العام 1967، بفعل زيادة مشتريات الجيش للتعاظم، والتقليل من تأثيرات الحظر الفرنسي على تصدير الأسلحة لإسرائيل، ووجود طاقة إنتاجية كامنة في الصناع، وسياسة الحكومة الإسرائيلية الرامية

إلى تطوير الصناعة المحلية.[21] بينما يخلص آخرون إلى أن النمو السريع للصناعات العسكرية الإسرائيلية نجم عن النجاحات التكنولوجية والإنجازات المثيرة التي حققتها هذه الصناعات، والسمعة الدولية للجيش الإسرائيلي، وسوق السلاح العالمية المتنامية باطراد، وسياسة وزارة الدفاع الإسرائيلية في تشجيع المنافسة لوكلاء بيع الأسلحة، هذا إلى جانب التوسع في حجم الجيش الإسرائيلي.[22]

لقد تحولت الصناعات العسكرية إلى أكبر المرافق الصناعية في إسرائيل، حيث تصل نسبة العاملين في هذا المرفق إلى نحو 43% في القطاع الحكومي و50% في القطاع الهستدروتي و10% في القطاع الخاص. ويصل مجمل العاملين في الصناعات العسكرية (منتصف التسعينيات) إلى نحو 30% من العاملين في القطاع الصناعي ونحو 8% من اليد العاملة في إسرائيل. ويرتبط نحو نصف عدد العلماء المهندسين الإسرائيليين بهذه الصناعات. وتبرز مكانة إنتاجها في "الشركات الاتحادية الضخمة" التي تعتمد سبع شركات منها - بين عشرين شركة - على الإنتاج العسكري.[23]

وتصنّف الشركات في الصناعات العسكرية الإسرائيلية، وفق أربعة أنواع، بحسب تبعيتها: عامة (تخضع لسيطرة الدولة والهستدروت) وخاصة (تملكها جهات إسرائيلية مدنية) ومشتركة (بين الحكومة والشركات الأجنبية) وأجنبية (أمريكية أو متعددة الجنسيات).[24] ومن أهم الهيئات والشركات العاملة في هذه الصناعات والتي تشرف عليها وزارة الدفاع: شركة الصناعات العسكرية / تاعس (IMI)، هيئة تطوير الوسائل القتالية / رفائيل Rafael، شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية / تاعا (IAI)، شركة بيت شيمش لإنتاج المحركات (BSE)، شركة شيكيم Shekem.[25]

---

[21] دافيد كوخاف، "أثر الإنفاق العسكري على الاقتصاد"، مجلة معرخوت، حزيران / يونيو 1983، ص 47.

[22] Aharon Kleiman, Reuven Pedhatzur, Rearming Israel Defense, op. cit, p. 77.

[23] فضل النقيب، الاقتصاد الإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية) 1995، ص 110. و: دافيد هوروفيتش وموشي ليساك، الديمقراطية والأمن، م. س. ذ.، ص 55.

[24] أمين هويدي، صناعة الأسلحة في إسرائيل، (القاهرة: دار المستقبل العربي) 1986، ص 9.

[25] موقع الحكومة الإسرائيلية في الإنترنت: http://Israel.org/MFA/go.asp?MFAH Ooh20, 27/2/1999, 15. p.

وترسم المصادر الإسرائيلية المكشوفة صورة للمؤسسات الصناعية العسكرية الكبرى على النحو التالي:[26]

المعطيات / 1999	شركة الصناعات العسكرية / تاعس (IMI)	شركة الصناعات الجوية / تاعا (IAI)	هيئة تطوير الوسائل القتالية / رفائيل (Rafael)
عدد العمال	4000	14000	4000
مبيعات (مليون دولار)	520	2000	490
أرباح (مليون دولار)	5.6	70	ـ (40 خسائر)
تراكم طلبات (مليون دولار)	600	3300	1000
مبيعات متوقعة لعام 2000 (مليون دولار)	540	2100	560

تشمل منتجات الصناعة العسكرية الإسرائيلية: أسلحة ثقيلة وخفيفة / دبابات مركفاه، طائرات كفير، طائرات من دون طيار، سفن ومراكب، أسلحة موجهة عالية الدقة، ذخائر وهاونات، أنظمة للقيادة والسيطرة والأسلحة المتقدمة والحرب الإلكترونية والصواريخ والاتصالات والتحكم بالنيران، معدات للتجسس وأجهزة بصرية إلكترونية وكومبيوترات... الخ. ويبين الجدول (المرفق في نهاية المقال) تقاسم الإنتاج بين أشهر مؤسسات هذه الصناعات (المملوكة للدولة والخاصة) حسب درجة مشاركتها (المساهمة أو القيادية).[27]

كان لنمو الصناعات العسكرية تأثير كبير في تطور الاقتصاد الإسرائيلي وتطوره. فمثلاً، إن نمو فروع الإلكترونيات والكهربائيات والمعادن مدين فعلاً لهذه الصناعات، التي ساعدتها الأبحاث العلمية في ذلك، وقد بلغت قيمة المبالغ المخصصة في مجالات البحث والتطوير وهندسة التكنولوجيات العسكرية في عام واحد (1998) أكثر من 1.5 مليار دولار، وطبقاً لتحديدات الهيئة الأمنية (مفآت) هناك أكثر من 40 تكنولوجيا عسكرية (منها 20 حددت بأنها حاسمة) ينبغي تطويرها في إسرائيل للامتناع عن التبعية لدولة أخرى.[28] وأدى نمو صناعة الأسلحة إلى تعاظم مكانة المجمّع العسكري - الصناعي الذي لا تقتصر مهمته على ما يسمى "حماية أمن الدولة"، بل يعمل أيضاً كعامل اقتصادي ويؤثر في مستويات التشغيل وربحية إنتاج الأسلحة وحجم الصادرات

[26] The government, Ministry Defense.

[27] Aharon Klieman, Reuven Pedhatzur, rearming Israel Defense, op. cit, pp. 144-145.

[28] أمنون برزيلاي، "أوفيك جديد على أطلال البيت القديم"، هآرتس، 1998/12/11، ص 5/ب.



وسواها، كما يؤثر على سياسة إسرائيل الخارجية وسياستها في موضوع الصراع والسلام، فضلاً عن دوره في عمليات التحول الاجتماعي. لكن في مقابل وجهة النظر التي تجعل الصناعات العسكرية رافداً للتنمية وزيادة الإنتاج، هناك مدرسة ترى أن الإنتاج العسكري مكلف كثيراً مقارنة بالإنتاج المدني المماثل، وفي الإمكان تطوير تكنولوجيا متقدمة رفيعة المستوى من دون وساطة الصناعات العسكرية، على غرار الحالة اليابانية.[29]

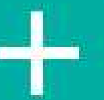
لا يقتصر دور الصناعات العسكرية على تسليح الجيش الإسرائيلي، بل يتعداه إلى تصدير منتجاتها، ما يساهم في استمرار عملها وزيادة أرباحها وتمويل عمليات البحث والتطوير الجارية فيها، إضافة إلى إسهامها في الحد من هجرة الأدمغة بتوفير مجالات عمل للعلماء والمهندسين والفنيين وتوظيفهم في التطوير. ويكشف تحليل عملية تصدير الأسلحة عن اعتبارات أخرى سياسية وأمنية ودعائية، تكمن وراء هذا التصدير. وهي اعتبارات لا تتوقف بمجموعها على عامل الزمن، بل تكاد تكون ملازمة لاستمرارية عملية التصدير ذاتها.

يُشار هنا إلى أن الصناعات العسكرية تعاني مشكلات بنيوية ومحيطية عدة منذ أواخر الثمانينات، أشدها:[30]

- تراجع موازنات البحث والتطوير.
- إنخفاض طلبات الجيش الإسرائيلي من المصادر الداخلية.
- عدم تنفيذ مشاريع متعددة السنوات في الصناعات العسكرية.
- دخول منتجين جدد في سوق الأسلحة (مثل: الصين والبرازيل والأرجنتين).
- التنافس المتزايد في السوق الدولية للأسلحة وانطلاق شركات ضخمة، مع تقلص زبائن هذه السوق.
- الأزمات الاقتصادية في بعض البلدان التي تشتري الأسلحة الإسرائيلية.

[29] للمزيد من التفاصيل، انظر مثلاً: يورام بيري وآمنون نوبياخ، المجمّع العسكري الصناعي في إسرائيل، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية) 1985، ص 133 وما بعدها.

[30] دان سغير، "الصناعة التي لها دولة"، هآرتس، 1989/11/29، ص 15.
أمنون برزيلاي، "صورة مستقبلية"، هآرتس، 1998/6/14، ص 8/أ.
أمنون برزيلاي، "الثورة العسكرية"، هآرتس، 1998/11/9، ص 1/جـ .



- الصعوبات التي تعانيها شركات أمريكية تستخدم شركات الصناعات العسكرية الإسرائيلية كمتعهد ثانوي.

ويضاف إلى هذه المشكلات، التأثيرات السلبية الناجمة عن إلغاء صفقات أسلحة بعد أن تنجح شركات الصناعات العسكرية في إبرامها، ومنها في النصف الأول من العام 2000 وحده أربع صفقات، هي: طائرات "الفالكون" مع الصين / 1 مليار دولار، قمر التجسس لتركيا / 274 مليون دولار، جسم طائرة ركاب لشركة فايرتشيلد دورنير / 600 مليون دولار، حوامات مع بولونيا / 60 مليون دولار. ويتوقع مسؤولو الصناعات العسكرية الإسرائيلية أن تبدأ الأزمة الكبيرة لها في العام 2001 م وتستمر سنوات عدة.[31] ويحذر بعض المتخصصين الإسرائيليين من أن استمرار التقليص في طلبات الجيش الإسرائيلي من الصناعات العسكرية خلال السنوات التسع القادمة، سيؤدي إلى إقالة نحو 13 ألف عامل وإلى إغلاق عشرات المعامل وخطوط الإنتاج وإلى أضرار متراكمة قد تصل إلى 165 مليار شيكل[32]. (= أكثر من 4 مليارات دولار).

يأخذ المشرفون على الصناعات العسكرية الإسرائيلية هذه التحديات في الحسبان، وتظهر في التعاطي معها تصورات حول ارتباط التصدير بالنزاعات (في المنطقة والعالم) وعلاقته بالإنتاج النوعي، وإقامة فروع للإنتاج المدني داخل مصانعها. وفي الإطار البحثي، كانت هناك توصيات بكيفية إنعاش هذه الصناعات وإخراجها من أزمتها، في المدى المنظور، منها:[33]

- تطوير أكثر أجيال أنظمة السلاح المتطور تقدماً بما يضمن للجيش الإسرائيلي عنصر المفاجأة، وتعزيز تفوقه بإنتاج أنظمة محلية.
- توسيع الأسواق القائمة من خلال استقطاب مبيعات أمريكية وأوروبية.
- تحسين التعاون بين شركات الصناعات العسكرية، وتسوية المنازعات بينها.
- التركيز على مجالات تطوير أنظمة معينة، مثل القيادة والسيطرة والاتصالات، كبح الدفاعات الجوية، المراقبة والإنذار ومواجهة الصواريخ البالستية، وسواها.

---

[31] أرييه أغوزي، "الحكومة لا تساعد الصناعات الأمنية"، م. س. ذ.

[32] أمنون برزيلاي، "ثمن تقليص طلبات وزارة الدفاع"، م. س. ذ.

[33] Aharon Klieman, Reuven Pedhatzur, Rearming Israel Defense, op. cit, pp. 157, 158, 212, 221.

- إعداد إستراتيجية شاملة لتطوير الصناعات العسكرية، والاهتمام بتحويل جزء من نشاطاتها إلى تصنيع سلع غير عسكرية باستخدام البنى التحتية التكنولوجية والمنشآت القائمة، بحيث تشكل هذه السلع 30 -40% من إنتاجها.

تنمّ هذه التوصيات عن عمق التمسك الإسرائيلي بالتصنيع العسكري، لأغراض التزود الذاتي والتصدير. لكن المسألة، في حقل التنفيذ، تستعصي على الحل بمعزل عن التنسيق مع القوى الخارجية التي تحتفظ معها إسرائيل وصناعتها العسكرية بروابط تحالفية. فكيف تبدو الأبعاد المستقبلية لهذا الأمر؟

الفصل السادس

توثيق العلاقات
مع الولايات المتحدة

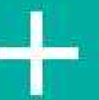
توقف بعض المحللين في إسرائيل عند موضوع التعاون الإسرائيلي - الأمريكي كقوة قابلة للاستخدام في تنشيط الصناعات العسكرية الإسرائيلية، وفي الارتقاء بمستوى التحالف الاستراتيجي بين الطرفين. ودرس هؤلاء مسألة تراخي المخاوف الأمنية الأمريكية، بعد تفكك الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي، وتغير المرتكزات الرئيسة الخاصة بسياسية التعاون الصناعي الدفاعي الأمريكي؛ وبرأي أفرايم سنيه (معاون وزير الدفاع الإسرائيلي) إن التحالف القديم الذي استند إلى اعتبار إسرائيل ثروة لكبح النفوذ الروسي فقد معنى وجوده، واختلفت معايير العلاقة بين الطرفين، ويتركز الاهتمام الأمريكي على الاستقرار في المنطقة، وتقوم الولايات المتحدة ببيع أسلحة إلى دول عربية قد تكون كل واحدة منها عدواً محتملاً لإسرائيل.[34]

وفي مقابل الانطباع الأولي بأن الجو الجديد يجعل التعاون الإسرائيلي - الأمريكي ميؤوساً منه، من وجهة نظرهم، اعتبر آخرون أن التفحص الدقيق للاتجاهات الحالية يشير إلى أن إسرائيل تستطيع إيجاد بيئة سياسية ملائمة في مشاريع التعاون المشتركة، وإنه في وسع إسرائيل الإسهام في إشكاليات أمنية أمريكية أكبر كثيراً مما كانت تستطيع تقديمه في حقبة الحرب الباردة، عندما صيغ التحالف الصناعي العسكري معها كدولة من خارج حلف الناتو؛ وطبقاً لدراسة أعدها دوري غولد،[35] تستطيع التكنولوجيا الإسرائيلية تقديم بعض المساهمات للولايات المتحدة في

---

[34] أفرايم سنيه، بمسؤولية / إسرائيل في عالم ما بعد عام 2000 (تل أبيب: إصدار سفري حيمد ويديعوت أحرونوت) 1996، ص 140 -145 (بالعبرية).

[35] Dor Gold, Israel as an American Non- NATO Ally, (Tel Aviv; University Jafee Center For Strategic studies) 1993, pp. 66-77.



أربعة مجالات، هي: أشباه النواقل، الدارات الإلكترونية شديدة الصغر، علوم الروبوت / الإنسان الآلي، المعلومات المتعلقة بالاندماج النووي. ويذكر دوري غولد أن الولايات المتحدة تصنف قدرات إسرائيل في هذه المجالات بأنها متساوية لقدرات حليفاتها في الناتو، وهو ما يفسر الاهتمام الأمريكي بالتكنولوجيا الإسرائيلية في نطاق مبادرة الدفاع الاستراتيجية SDI والانشغال الأمريكي بالتحسن التكنولوجي المستقبلي. ويرى غولد أن هناك اتجاهاً خليقاً بالدراسة هو توسيع الأبحاث ومشاريع التطوير القائمة على التعاون بين الطرفين، والتي تمكّن الصناعات العسكرية الإسرائيلية من إضافة تحسينات نوعية إلى أنظمة السلاح الأمريكي، وتمكّن إسرائيل أيضاً من الحفاظ على تفوقها النوعي بقدراتها الخاصة. ويناقش غولد النقطة الخاصة بكشف الأفكار الإسرائيلية أمام الصناعة الأمريكية وإمكان تقليدها أو على الأقل تسربها وإتاحة فرصة إنذار لأعداء إسرائيل بخصوص المفاجآت النوعية التي تعدها للحرب المستقبلية. ويشير غولد إلى أن إسرائيل تواجه هذه المشكلة في كل مرّة تعقد فيها اتفاقيات للإنتاج المشترك مع الولايات المتحدة والتي تؤدي إلى تبني المفاهيم الإسرائيلية من قبل الصناعة الأمريكية. وضرب غولد مثلاً على ذلك، البرنامج الأمريكي الخاص بالدفاع الجوي على ارتفاعات عالية الذي يمكن أن يكون رديفاً لنظام باتريوت، حيث يستعير هذا البرنامج - على حد قوله - مفاهيم عديدة من برنامج صاروخ "حيتس" الإسرائيلي، ويمكن هذا النظام أن يباع إلى السعودية في العقد القادم.

على خط موازٍ، من المرجّح مواصلة التعاون الإسرائيلي - الأمريكي عبر تمكين إسرائيل من بيع معدات حربية إسرائيلية لدولة تمتنع الولايات المتحدة عن تصدير أسلحة إليها، والسماح لدول أخرى بشراء معدات إسرائيلية بأموال المساعدات الأمريكية لهذه الدول. ناهيك بحقن الصناعات العسكرية الإسرائيلية بجرعات إضافية من التحويلات المالية الرسمية لمصلحة برامج البحث والتطوير في هذه الصناعات، على أرضية الاعتقاد التقليدي المتواصل باعتبار إسرائيل مصلحة وثروة استراتيجية للولايات المتحدة.

الفصل السابع

التسوية والتهديدات المتصوّرة

لا تتعارض مساعي إسرائيل لحيازة القدرة العسكرية مع البحث عن سبل تتصورها لإلغاء التهديدات المستقبلية التي تواجهها. وبرأي أحد كبار المشتغلين في التخطيط الاستراتيجي الإسرائيلي، إن إسرائيل تحتاج إلى عملية سلام شامل لاعتبارات تتعلق بالأمن القومي، منها: الخطر الذي يتعرض له وجودها والمتمثل باحتمال هجوم عربي شامل تستخدم فيه أسلحة التدمير الشامل - عدم استقرار السلام المنفرد طالما أنه لا يوجد تحرك من أجل سلام شامل - العلاقات المتبادلة بين سلام منفرد وبين اتفاقات سلام شامل في مجالات الحدود الدائمة ونزع الأسلحة ومراقبتها وعلاقات استراتيجية واقتصادية.

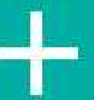
وبرأيه تستطيع إسرائيل (بفضل قدرتها الرادعة وقدرة الجيش الإسرائيلي على الحسم) أن تتوصل إلى صلح مع العرب على أساس تفضيل حدود متفق عليها ذات عمق استراتيجي - بواسطة الربط بين ترتيبات أمنية وبين قدرة الجيش على حرية إسرائيل في نطاق المجالات الاستراتيجية - على حدود غير متفق عليها وذات عمق استراتيجي خلفها ويؤدي التمسك بها إلى تخليد حالة الحرب.[36]

وحول صورة الأمن الإسرائيلي في الطريق إلى سلام مع الدول العربية، هناك إصرار على ما يسمى "مركبات الأمن الحيوية" في أي تسوية مستقبلية، وأهمها: إن التسويات الأمنية المستقرة ستفرض على إسرائيل تبني سياسة أمنية حذرة - وإن السلام الشامل في المنطقة سيغير الأهمية النسبية للأراضي المحتلة - وستحتاج إسرائيل من أجل ضمان السلام إلى بنية تحتية أمنية متقدمة وإلى ترتيبات رقابة على الأسلحة - وإن الأسس الأمنية التي ستكون حيوية في أوقات السلام تبدأ بضرورة تنمية فكرة الردع الاستراتيجي لتجنب التهديدات الوجودية.[37]

---

[36] أبراهام تامير، "مخطط تمهيدي لسلام شامل"، هآرتس، 1998/9/20، ص 28.

[37] يتسحاق مردخاي، "زعامة أمنية في مجتمع مجزأ"، م. س. ذ.



يعرض المعنيون الإسرائيليون هذا السيناريو وهم يسلّمون بوجود صعوبة في تحديد ميدان المعركة المستقبلي ومكانه، لأن إسرائيل تواجه تهديدات وفق ثلاث دوائر، هي: الأمن الجاري (مع الفلسطينيين وعلى الحدود) - الحرب التقليدية (مع سوريا) - الحرب مع ما وراء النطاق المتاخم (إيران والعراق).[43]

وبموجب ترتيب تبناه زئيف شيف (المحلل العسكري في صحيفة هآرتس) فقد قفز تهديد الدول البعيدة (إيران والعراق) إلى المرتبة الأولى، وتراجع الوزن النسبي لتهديدات الجيوش النظامية للدول المتاخمة لإسرائيل إلى المرتبة الثالثة، وصار تهديد المرتبة الثانية هو حرب العصابات في الدائرة الإسرائيلية.[44]

وبين الاعتبارات التي تدفع الإسرائيليين إلى وضع إيران في المكانة الأولى في سلّم التهديدات، نهجها الإسلامي الراديكالي، والتعاظم العسكري الذي بلغته ممثلاً بذرائع جوية مع قدرة هجومية المدى لقاذفات حربية من نوع سوخوي يمكن تزويدها بالوقود جواً، وذراع بحرية بعيدة المدى ذات قدرة على إغلاق طرق تصدير النفط من الخليج وقدرة على تنفيذ عمليات إنزال برمائية، وذراع استراتيجية لصواريخ أرض - أرض بعيدة المدى، والعمل بنشاط لامتلاك سلاح نووي. لهذا يشغل التخلص من التهديد الإيراني حيزاً مركزياً في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي، ويجاهرون لذلك باعتماد الضرورات العاجلة الآتية: الاستمرار في المساعي السياسية لتجنيد ائتلاف عالمي ضد "الأصولية العنيفة" التي مصدرها إيران - العمل على بناء شراكة إقليمية فاعلة لكل الدول الشرق أوسطية التي يهددها الخطر الإيراني - عدم السماح بتصدّع قوة الردع الإسرائيلية - الاستعداد ذهنياً وعملياً لاحتمال اضطرار إسرائيل للوقوف وحدها أمام هذا التهديد.[45]

تجد هذه المقترحات تفهماً كبيراً، على ما يظهر، في المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة. ومن الأدلة التي تبرهن على ذلك، قيام رئيس الأركان الإسرائيلي السابق، شاؤول موفاز، بعرض خطة أمام المجلس الوزاري المصغّر - أوائل العام 1999 - لتحويل الجيش الإسرائيلي من "جيش محلي" يركز نشاطه الرئيس على الحدود مع الدول العربية إلى "جيش عالمي" ذي ذراع طويلة

---

43 أمنون برزيلاي، "من مثلث الميمات"، م. س. ذ.

44 زئيف شيف، "انقلاب في تعريف التهديدات"، هآرتس، 1999/5/5، ص 1.

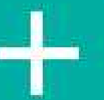
45 أفرايم سنيه، بمسؤولية / إسرائيل في عالم ما بعد عام 2000، م. س. ذ، ص 93، 97، 104.

واستراتيجية حديثة تتيح له العمل في دول إسلامية بعيدة (مثل إيران وباكستان وكازاخستان) بحيث يتم إعطاء أفضلية كبيرة ضمن هذه الخطة لجهاز الاستخبارات والتجهيزات المتطورة ووسائل التجسس وأجهزة الإنذار والحرب الإلكترونية والكومبيوتر... الخ؛ وتحدث موفاز عن أربع مراحل لهذه الخطة هي: إعداد بنية تحتية استخبارية في الدول البعيدة مع دور كبير للموساد –نقل المعلومات من الدول المستهدفة - إعتماد الطائرة الأمريكية ف 15 - أي في القصف داخل الأعماق الإيرانية - تشكيل قيادة جديدة تتعاون مع ضباط أمريكيين وبريطانيين في المنطقة.[46]

والمفارقة، أن كل ما يتم تقديمه من طروحات يوضع في قائمة مستلزمات السلام المطلوب إسرائيلياً والمرتبط عضوياً بتحقيق متطلبات الأمن القومي لإسرائيل. وبهذا يصبح التحكم بالأوضاع خارج الحدود شأناً استراتيجياً إسرائيلياً من الدرجة الأولى، مع تجاهل واضح لحقيقة أن فرض المشيئة الإسرائيلية، بمنظور "زمن المجتمعات = المدى الطويل"، غير قابل للتحقيق، بتأثير القدرات الواعدة في المحيط العربي - الإسلامي.

---

[46] إيلي كمير، تقرير، معاريف، 1999/1/27، ص 16.



الفصل الثامن

البرامج والخطط العسكرية

حدود المعادلة الصعبة

يتيح إدراك المسارات الراهنة لموضوعات الأمن القومي والقوة العسكرية الإسرائيلية، إمكان تقدير ملامح الصورة المستقبلية المتوقعة لهذه الموضوعات. إذ إن سياقات هذه التطورات ليست مقطوعة الصلة بالتراكمات التي تفضي إليها، وبالتالي فإن استشراف المستقبل ليس عملية تنبؤية بل هو محاولة تقوم على استخدام البنى والاتجاهات لمعرفة آفاق التفاعلات الجارية.

وكحالة تطبيقية لهذا التوصيف بمضامينه المعرفية والعملية، نتناول هنا الصيغ التقليدية والمستجدات الخاصة بالأمن القومي وعلاقتها الجدلية بالعقيدة العسكرية لدى إسرائيل، ونستعرض التوجهات الإسرائيلية في بناء القوة والإنفاق الأمني والصناعات العسكرية والعلاقات مع الولايات المتحدة بالإضافة إلى تناول الاشتراطات الإسرائيلية للتسوية وتغير سلّم التهديدات المتصورة وعلاقة ذلك بالأمن القومي الإسرائيلي.

لا شك أن مسألة الأمن كانت وتبقى متصدرة قائمة مكوّنات الاستراتيجيا العليا في إسرائيل. ويجري تصوير الأوضاع والمتطلبات الخاصة بهذه المسألة على أنها تشكل مرادفاً لوجود الدولة اليهودية. لهذا يتم التشديد على تجنيد مختلف الطاقات الذاتية والتحالفية باتجاه ما يسمى الحفاظ على الأمن القومي الإسرائيلي إزاء المخاطر الداخلية والخارجية. ونظراً إلى أن هذا الحفاظ يتوقف على عوامل ذاتية بالدرجة الأولى، فإنه يتسم بتغيره المستمر بسبب سعي إسرائيل الدائم إلى تحسينه، عبر اتخاذ إجراءات متواصلة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وسواها.

يختزن الأمن القومي الإسرائيلي، كماهي الحال بالنسبة لأية دولة أخرى، منظومة مترابطة الأجزاء تخضع لمعطيات الواقع الراهن والتحولات التي تعرض لها، تتلخص بما يسمى "معادلة الأمن القومي" التي تتكون من طرفين كل منهما يتضمن ثلاثة حدود على النحو الآتي:[47]

- **الطرف الأول: القدرة القومية:**

أ - الموارد والوسائل (الذاتية والخارجية، المحققة أو المتوقعة، إقتصادياً وتقنياً وبشرياً وعسكرياً...)

ب - الجاهزية الداخلية (الدفاع، الاستعداد، الإجماع، الاستنفار...)

ج - القيادة العامة (متخذو القرارات، دوائر التخطيط الاستراتيجي، الفاعلية...)

- **الطرف الثاني: الغايات القومية:**

أ - الغايات الاستراتيجية (السيادة القومية، إستكمال البناء، إعتراف الآخرين، المكانة المتميزة...).

ب - الأهداف العسكرية (بناء جيش قوي، إلغاء التهديد الخارجي، تعريف العسكرة، التحكم بالرقعة الجغرافية أو الإقليم...).

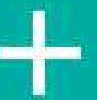
ج - المصالح العامة (التماسك الداخلي، الاقتصاد القوي، تسخير الموارد، أنشطة حيوية مختلفة).

إن حدود هذه المعادلة - خلافاً لمعاهدات العلوم الأساسية، غير القابلة للقياس كمياً، لكنها مع ذلك تعد أداة ضبط للعمل الاستراتيجي الإسرائيلي، بشقيه التخطيطي والتنفيذي. فأي تعديل تعاظمي، مثلاً، في "القدرة القومية" يستدعي تعديلاً مناسباً في طرف "الغايات القومية" برفع سقف الأداء الاستراتيجي للدولة. حيث يسهم توظيف الطاقة البشرية واستيعاب موجات الهجرة ورفع الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية والتسلح واستقرار المؤسسة الحاكمة في زيادة القدرة الإسرائيلية، ما يؤدي إلى زيادة إمكانية تجنيد هذه القدرة في مجالات "الأمن القومي" وضمناً التشدد أو ربما اشتقاق الصراع في مواجهة العرب.

وتتأثر مسألة الأمن الخاصة بإسرائيل بعامل الجغرافيا السياسية والاقتصادية (حيث يحتشد 80 -90% من السكان والقاعدة الطبيعية في قطاع ضيق طوله نحو 120 كلم على طول الشاطئ

---

[47] مجلة سكيراه حودشيت، تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال 35 سنة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1983، ص 1 إلى 24.



بين حيفا وأشدود). كما تتأثر بعاملي نسب القوى والموقف العربي العام.[48] ومن ثم يستند المفهوم الأمني الإسرائيلي إلى ثلاثة مبادئ ظلت تواكب أوضاع إسرائيل حتى الآن هي: ضآلة العمق الاستراتيجي (المنطقة المحصورة بين قلب الدولة وحدودها)، قلة يهودية مقابل كثرة عربية، قدرة الردع لحماية الدولة. وبتصنيف زئيف شيف (المحلل العسكري في صحيفة هآرتس) إن هذه المبادئ تتجسد في الاستراتيجية الدفاعية، وفي وجهة النظر التنفيذية الهجومية، وفي عامل الردع النووي الغامض، وفي نقل الحرب إلى أرض العدو.[49]

بينما يرى آخرون أن هناك سلسلة مشاكل بنيوية ستظل تضع إسرائيل أمام تحديات أمنية بعيدة المدى. أبرزها صغر إسرائيل وضآلة مواردها، إنعزالها من الناحية الجغرافية وضعف عمقها الاستراتيجي، وحساسية الجمهور الفائقة لخسارة مدنيين وعسكريين، ورفض مجموعة كبيرة من الدول العربية والإسلامية الاعتراف بشرعية وجود دولة يهودية في المنطقة، كما أن بعض دول المنطقة ترى في قدرات إسرائيل تهديداً لأمنها ومصالحها، واستمرار النزاع مع العرب وما يسببه من الابتعاد عن إسرائيل من جانب دول كثيرة.[50]

مكونات وتحديات

في نطاق تحري الصلات الوثيقة بين المكونات الداخلية والتحديات الخارجية للأمن القومي الإسرائيلي، حاضراً ومستقبلاً، يمكن الوقوف عند المؤشرات التالية:

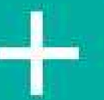
1 - إن قيام إسرائيل على أساس عسكري جعل أهم درس يمكن استخلاصه من التجربة الإسرائيلية في مجال الأمن القومي، هو استعمال الجيش كأداة فاعلة في عملية التحديث وبناء الدولة. حيث قام الجيش بإنشاء علاقات معقدة مع المجتمع الإسرائيلي على مستويات الفرد والفكر والمؤسسات، وبالتالي صار هذا الجيش يعد مظهراً حقيقياً للمجتمع الإسرائيلي. وبات ينظر إليه على أنه منبع القيم التي يتشبع بها الصهيونيون لإيجاد اليهودي الجديد الذي ينخرط في مواجهة احتمال الفناء الجماعي على يد العرب.

---

[48] رون بن يشاي، المفهوم الأمني الإسرائيلي، يديعوت أحرونوت، 1998/7/2، ص 11.

[49] هآرتس، 1998/1/9، زئيف شيف، "عقيدة أمنية قديمة في واقع متجدد".

[50] هآرتس، 1998/9/20، إسحق موردخاي، "زعامة أمنية في مجتمع مجزأ".



2 - تحولت قضية الأمن القومي لاعتبارات صراعية إلى قضية محورية تؤثر في القيم والمؤسسات والحياة اليومية في المجتمع الإسرائيلي. وبصرف النظر عن الخلافات الأيديولوجية والسياسية، يتجلى الخطر الوجودي الناجم عن الصراع لدى الإسرائيليين في جانبين أحدهما نظرتهم إلى الصراع بصفة كونه ينطوي على تهديد إبادة شعب أو دولة وثانيهما ثبات معطى الصراع وعدم جدوى أي مبادرة عسكرية إسرائيلية أو سياسية لحلّه. ويذهب الكثير من المهتمين الإسرائيليين إلى أن تهديد الأمن الوجودي لإسرائيل ينطلق من ثلاث مشكلات يستعصي على عقيدة الأمن الإسرائيلية إيجاد مخرج لها هي:

- انعدام التوازن في علاقات القوى الديموغرافية على مستوى الإقليم والمنطقة.
- حدود غير آمنة نتيجة لغياب العمق الاستراتيجي لإسرائيل.
- الصمود أمام صراع عنيف مستديم يتطلب تخصيص مصادر مالية مرتفعة لمستلزمات الأمن القومي.

وتوجد تقديرات بأن تطورات عملية التسوية المسماة من باب التجاوز أو الإفراط في التفاؤل عملية السلام، تؤدي إلى تأجيل التهديدات ولا تلغيها، وإن عنصري الردع والحسم تآكلا بسبب القدرة العربية على ضرب المؤخرة الإسرائيلية (الجبهة الداخلية)، وأن قيام دولة فلسطينية سيؤدي إلى تقليص العمق الاستراتيجي لإسرائيل.

3 - حدثت في السنوات الأخيرة تغيرات كبيرة في المجتمع الإسرائيلي منها:

- إزدياد تدخل المجتمع الإسرائيلي في شؤون الأمن والجيش.
- تباين وجهات النظر ونقاشات عميقة في المؤسسة العسكرية جراء عملية التسوية ومواجهة العرب.
- التعب والإحباط في صفوف الإسرائيليين وتدني الاستعداد للخدمة في الجيش.

وحول هذه النقطة الأخيرة، يشكو متان فلنائي (نائب رئيس هيئة الأركان السابق) من أن المجتمع الإسرائيلي يمر بمرحلة انتقال من مجتمع معبأ إلى مجتمع غربي مؤمرك، ويشهد تبدلاً في المعايير وشروخاً وانقسامات، وتتسع الفجوة بين القيم في المجتمع لتصل إلى القيم العسكرية. ويؤكد ثلاثة آخرون أن إسرائيل تحولت إلى مجتمع استهلاكي متطور، وأن هذا التحول أثر على الأمن في ثلاثة مفاهيم هي:

- مسألة استعداد الجمهور لصرف أموال كثيرة على الأمن.

- نظرة الشبان اليهود لموضوع الأمن.
- إجتذاب السوق الحرة للإسرائيليين.

وقد اتسعت في النصف الثاني من التسعينيات الدعوة إلى تشكيل هيئة إسرائيلية متخصصة تساهم في معالجة المشكلات والتحديات التي يتعرض لها "الأمن القومي" الإسرائيلي.

وفي أواخر عهد حكومة نتنياهو، إتخذت هذه بالإجماع قراراً بتكوين مجلس الأمن القومي للتنسيق بين أذرع الحكومة، والتركيز على الموضوعات الاستراتيجية المعقدة مثل أسلحة الدمار الشامل، وتسلح بعض دول المنطقة بالصواريخ. وفي سبيل تفعيل هذا المجلس، تم تعيين اللواء عوزي ديان رئيساً له، بعد إنهاء مهمته كنائب رئيس الأركان في منتصف أيلول/سبتمبر 2000، خلفاً للواء الاحتياط جدعون شيفر الذي شغل منصب رئيس المجلس، دافيد عفري، بعد تعيين الأخير سفيراً لإسرائيل في واشنطن. وفي هذه الأثناء أوصى بعض الخبراء الإسرائيليين بترسيخ عمق الأمن القومي الإسرائيلي من طريق ترتيبات أمنية وتطبيع مع الدول المتاخمة بموجب اتفاقات متبادلة، تعاون مشترك، وأمن في الإطارين الإقليمي والعالمي، تعاون استراتيجي مع الولايات المتحدة، وزيادة قدرات الجيش الإسرائيلي ومؤهلاته للدفاع عن الدولة.[51]

وعلى الرغم من أن هذه التوصية تطرح أفكاراً أولية لمعالجة مشكلة الأمن القومي الإسرائيلي، بيد أنها تصلح لأن تكون جزءاً من القاعدة النظرية التي تستند إليها البدائل العملية والسياسية الإسرائيلية في السعي لحل تلك المشكلة. وتدل متابعة الخطاب الاستراتيجي لدوائر صناعة القرار الإسرائيلية، على أن إسرائيل تولي اهتماماً مركزياً لتحقيق جملة من المتطلبات المستقبلية لتحصين أمنها القومي أبرزها ما يلي:

1 - تأمين الإقليم الجغرافي: أي المنطقة الموجودة تحت السيطرة الإسرائيلية على جانبي ما يسمى الخط الأخضر، عبر تطبيق خطط سكانية واقتصادية ذات مضامين عسكرية في مناطق 1948، واحتواء الضفة الغربية في أي حل قادم، بضم مناطق الاستيطان غربي الضفة وغوش عتسيون بين القدس والخليل، وشريط على طول نهر الأردن، وتحريم وجود أي جيش عربي غرب هذا النهر، والتحكم الاستراتيجي العسكري بالكيان الفلسطيني في الضفة والقطاع. يضاف إلى ذلك، تعويض الخسارة المترتبة على الانسحاب الإسرائيلي من الجولان بإجراءات وترتيبات

51 صحيفة القدس، إليوت كوهين، الثورة في الشؤون الأمنية في إسرائيل، 2000/1/21، عن مجلة نتيف الإسرائيلية.

تضمن الأمن الإسرائيلي واستمرار تدفق المياه إلى بحيرة طبريا. وفي الوقت ذاته الحفاظ على الوضع القائم على الحدود مع كل من مصر والأردن ولبنان مع تجنب المشكلات الجارية أو تطوراتها.

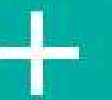
2- تعزيز القدرات الاقتصادية الإسرائيلية وخصوصاً في ميدان الصناعة والقاعدة التكنولوجية المتقدمة. الارتقاء بالقدرات العسكرية وما تنطوي عليه من تعديلات على العقيدة القتالية، وتوظيف العمل السياسي الإسرائيلي في خدمة الأمن القومي سواء بتقوية الجسور مع بلدان العالم أو باستخدام جماعات الضغط المرتبطة بها في هذه البلدان، إلى جانب استقدام المزيد من المهاجرين والتركيز على عنصر النوعية بينهم.

3- الإصرار على حماية العمق الإسرائيلي في عصر الصواريخ والأسلحة الحديثة بالتشديد على الإنذار المبكر ضمن الحدود أو خارجها، والسعي لتوفير ضمانات أمنية ذات طبيعة استراتيجية، باستثمار الإمكانات الذاتية أو بالاعتماد على حليف خارجي هو الولايات المتحدة بشكل مترافق مع تحقيق تفوق عسكري واحتكار الردع الاستراتيجي في مواجهة الدول العربية.

تشكل هذه المتطلبات دليل عمل لتوجهاتها المستقبلية الخاصة بمسألة الأمن القومي. وبذلك فإن التعامل الإسرائيلي مع هذه المسألة يقوم على استخدام المبادئ والمنطلقات الأمنية الثابتة في الاستراتيجية العليا لإسرائيل عبر تكييفها مع المتغيرات الأمنية على الصعيدين الداخلي والإقليمي. وهو ما يشير إلى مواصلة التمسك الإسرائيلي مستقبلاً بمتون النظرية الأمنية المعتمدة منذ قيام الدولة، وتعديل هوامش المرونة، من دون الاقتراب من الخطوط الحمراء التي ترسمها إسرائيل بدقة في حساباتها الاستراتيجية.

الباب الثامن

استراتيجية التسلح الإسرائيلية وبرامجها



الفصل الأول

ربط التسلح
بالواقع السياسي الاقليمي

يشهد الجيش الإسرائيلي في الفترة الحالية ثورة هائلة في مجال التسلح، وبدت تجليات هذه الثورة واضحة في الصفقات التي عقدتها الحكومة الإسرائيلية مع الولايات المتحدة، بالإضافة إلى تزايد كثافة عمليات التطوير والإنتاج المحلي للأسلحة والمعدات في الكيان الصهيوني، علاوة على ازدياد الجدل الداخلي في إسرائيل بخصوص تطوير العقيدة العسكرية الإسرائيلية؛ وقد بدت تجليات هذه الثورة بنشاط الحكومة الإسرائيلية خلال الفترة الماضية في تنفيذ العديد من صفقات التسلح الضخمة مع الولايات المتحدة، حيث جرى الاتفاق بين الجانبين على حصول إسرائيل على 50 طائرة أف – 16 بالإضافة إلى أن الجانبين كانا قد اتفقا في فترات سابقة على حصول إسرائيل على 60 طائرة من الطراز نفسه، وهو ما يهدف إلى جعل هذه الطائرة بمثابة العمود الفقري في سلاح الجو الإسرائيلي في المستقبل. كما ونشطت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في تنفيذ برامج للتحديث التسليحي في القوات البحرية وقوات الدفاع الجوي، بالإضافة إلى القوات البرية. ومن ثم تندرج جملة هذه التطورات في إطار ثورة في الشؤون العسكرية الإسرائيلية بدأت منذ أوائل التسعينيات، وتشمل هذه الثورة كافة جوانب التسلح والاستخدام القتالي للقوات والتصورات بشأن ميدان القتال المستقبلي والطبيعة المتغيرة للتهديدات، وغير ذلك.

إنطلقت هذه الثورة من أن هناك تحولات جذرية في بيئة الأمن الإسرائيلي. وتبدأ هذه التحولات من أن هناك منظومة جديدة من التهديدات، الفعلية والمحتملة، التي تواجه الأمن الإسرائيلي، كما أن التطور التكنولوجي في مجال الأسلحة والمعدات العسكرية يوفر فرصاً هائلة

لتعزيز التفوق النوعي الإسرائيلي بالإضافة إلى أن هناك تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية في المجتمع الإسرائيلي لها تأثيرات عميقة على القوة العسكرية الإسرائيلية. ومن ثم كان من الضروري، في ظل هذه الاعتبارات، تعديل البنية الكلية للقوة العسكرية الإسرائيلية بما يقدم ردوداً محددة للتهديدات التي تواجه الأمن الإسرائيلي، بما يتلاءم أيضاً مع التحولات الإقليمية والداخلية في إسرائيل.

ومع بقاء الوضع متوتراً في منطقة الشرق الأوسط يزداد الطلب على السلاح والرغبة في امتلاكه. ولقد وقع عدد من الأحداث العسكرية والسياسية في النطاق الإقليمي الشرق أوسطي في مطلع القرن الحادي والعشرين، أهمها انسحاب قوات الاحتلال الصهيونية من جنوب لبنان واندلاع انتفاضة الشعب الفلسطيني بعد ذلك ببضعة أشهر وتولي شارون السفاح رئاسة الحكومة الإسرائيلية، وكانت هذه التطورات محبطة للغاية.

وبرغم كل المحاولات العربية والدولية لدفع عملية التسوية إلى الأمام، فإن التعنت الإسرائيلي في رفض الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، قد عجل في فشل مباحثات كامب ديفيد الثانية. حتى محاولة الوصول إلى اتفاق مع السوريين تجمدت بعد وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد في حزيران / يونيو 2000. وفي منطقة الخليج استمر الضغط على العراق من خلال قرارات مجلس الأمن. أما في إيران، فإن الإصلاحات السياسية تتقدم سريعاً بينما تزداد التهديدات بشأن تطوير برامج إيران الخاصة بالصواريخ وأسلحة الدمار الشامل، وبرغم نجاح التيار الإصلاحي بزعامة خاتمي، وإعلانه رغبته الصريحة في التعايش والتعامل مع معطيات العولمة واستيعابها، إلا أن الولايات المتحدة لا زالت تعد إيران أحد عناصر تهديد منطقة الشرق الأوسط؛ ومع تولي شارون السلطة في مطلع عام 2001 دعمت حكومته الجيش الإسرائيلي في تنفيذ برامج تسليحية وتطوير استراتيجيته العسكرية، ومن الصعب أن نجد دولة تتعامل في ظروفها مع مفاهيم الأمن والدفاع بمثل التعقيد الذي نجده في حالة إسرائيل. فامتلاك السلاح نشأ في الأصل ليحل معضلة الدفاع عن حدود الدولة (غير المعروفة على وجه التحديد وحتى الآن). أما معضلة الأمن فقد أحاطت دوائرها مثل نسيج العنكبوت بالكيان الصهيوني، حيث كان هناك باستمرار سبب التوجس والخوف واستشعار الخطر من الجميع، الأصدقاء والأعداء.

لقد أسهمت عوامل كثيرة في خلق المناخ الأمني الفريد والمعقد المحيط بإسرائيل، من بينها التاريخ الطويل المشحون بالحروب والمنازعات والصعوبات المختلفة التي واجهتها لتأمين الإمداد بالسلاح من مصادره الخارجية أو من خلال تصنيعه في الداخل، وكذلك الدور المهم للمساعدات

العسكرية الأمريكية الكبيرة التي وصلت خلال الفترة (1991-2000) إلى 21.172.3 مليار دولار. وتواجه سياسة التسلح الإسرائيلية حالياً مجموعة من المتغيرات الناشئة عن تبدل أحوال المناخ الدولي والإقليمي المحيط بها منذ انتهاء الحرب الباردة فضلاً عن تراجع عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط التي تمثل أولى هذه المجموعة المركبة من المتغيرات، أثرت في طبيعة الإطار السياسي والاستراتيجي المتحكم في عملية شراء الأسلحة والمعدات العسكرية وكذلك في أحوال الصناعة الحربية.

ولا شك في أن إمداد الجيش الإسرائيلي بالسلاح، منذ نشأة الدولة في عام 1948، كان دائماً عرضة لتأثير المتغيرات الدولية. ففي البداية نجحت إسرائيل في الحصول على الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا خلال الفترة (1949-1951) بموافقة الاتحاد السوفياتي، ثم أصبحت فرنسا بعد ذلك مصدرها الرئيسي حتى عام 1967. ومنذ نهاية الستينات صارت الولايات المتحدة مورد السلاح الرئيسي لإسرائيل. ومن خلال تجربة التعامل الطويلة مع العديد من القوى الدولية المختلفة، تشكل القرار الإسرائيلي بأهمية الاعتماد على النفس في توفير الأسلحة الرئيسية اللازمة لأمنها. وبدأت تلك المرحلة بالتركيز على أنشطة تحسين وتطوير جزئية للأسلحة الموجودة، وصاحب ذلك نمو متسارع في حجم الصناعات الحربية من ناحية الإنفاق وعدد الأيدي العاملة. ومع بداية عام 1985 تغيرت سياسة التسلح الإسرائيلية من محاولة إنتاج كل نظم التسليح داخل إسرائيل، إلى التركيز على الذخيرة المتقدمة تكنولوجياً. أما المعدات نفسها (الطائرة أو الدبابة أو السفينة الحربية) فعن طريق الاستيراد من الخارج، وخصوصاً من الولايات المتحدة (عدا دبابة مركافا). وبشكل عام كان وراء هذا التحول مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية. فقد أصبح واضحاً من الناحية الاقتصادية صعوبة توفير الاستثمارات اللازمة لهذا الكم الكبير من الصناعات الحربية، كما انخفضت معدلات التصدير مع انتهاء الحرب الباردة. كذلك أثر نمط المعونة العسكرية الأمريكية (الذي يحتم إنفاق المعونة داخل الولايات المتحدة) في زيادة الاعتماد على السلاح الأمريكي وتوقف الاعتماد على مثيله المحلي. كما تأثرت سياسة التسلح الإسرائيلية بعملية السلام فأصبح ممكناً الاستيراد من أسواق أخرى كانت مغلقة أمام المطالب الإسرائيلية. ونتيجة للتغيرات المتتالية في المناخ الأمني في الشرق الأوسط، تتعرض سياسات التسلح في إسرائيل إلى جدل دائم. فعلى الرغم من أن هناك تطورات قلصت من مستويات التهديد الموجهة لإسرائيل، مثل معاهدة السلام مع مصر، ومعاهدة أوسلو مع الفلسطينيين واتفاقية السلام مع

الأردن، والنتائج المترتبة على حرب الخليج الثانية عام 1991 (من تدمير البنية العسكرية العراقية) إلا أن إسرائيل ترى أنه ما زالت هناك تهديدات متزايدة لأمنها.

من هذا المنطلق نجد أن تسلح دول المنطقة العربية والإسلامية، يتصدر قائمة الاهتمامات الصراعية الإسرائيلية على الصعيدين الجاري والاستراتيجي، حيث ترى إسرائيل في هذا التسلح تهديداً لكيانها السياسي ووجودها برمته وتجند قسماً كبيراً من مواردها للرد على التحديات التي تواجهها جراء هذا التسلح. وفي المساحة الممتدة بين التصورات والردود تعتمد إسرائيل سياسة محددة المعالم في التعامل مع تسلح الدول المعادية لها، تقوم على اعتبار هذه الدول وحدة متكاملة تنتظر تجسيدها الفعلي في الحرب، بصرف النظر عن العقبات الواقعية التي تحول دون ذلك. وفي هذا السياق يجدر بنا ملاحظة النقاط التالية:

1 - متغيرات البيئة الاستراتيجية الإسرائيلية

تشهد البيئة الاستراتيجية الإسرائيلية تحولات جذرية من شأنها أن تؤدي إلى حدوث ثورة حقيقية في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، وفي البنية الكلية للسياسة الدفاعية الإسرائيلية. وتتبع هذه التحولات في الدرجة الأولى من تطور عملية التسوية السياسية العربية - الإسرائيلية وطبيعة التطور التكنولوجي في مجال الأسلحة والمعدات بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل ذاتها. وقد برز تأثير هذه المتغيرات في أنها أدت منذ بداية التسعينيات إلى حدوث تآكل تدريجي في المفهوم الأمني التقليدي الإسرائيلي. فقد ظل هذا المفهوم يقوم على عدة مبادئ رئيسية تتمثل في الشعب المسلح، والدفاع الاستراتيجي، والحسم السريع للحروب في أقصر وقت ممكن، وإعطاء الأفضلية للدبابة والطائرة القتالية، والاهتمام بالكيف في مقابل الكم، والاعتماد على مبدأ ذرائع الحرب، والتطوير والإنتاج المحلي للأسلحة والمعدات، إلا أن أغلبية هذه المبادئ هي في طريقها الآن إلى التغيير، مع تبني مفهوم أمن جديد يتوافق بدرجة أكبر مع مناخ ما بعد التسوية في الشرق الأوسط، كما يستفيد بدرجة أكبر من التطور التكنولوجي في المجال العسكري.

فمن الناحية التكنولوجية، يسعى الجيش الإسرائيلي إلى إقامة هيكل جديد للقوة العسكرية يستفيد من التطورات الجارية على صعيد التكنولوجيا العسكرية انطلاقاً من أن إسرائيل يجب أن تحافظ على قوة عسكرية متطورة للغاية تتناسب مع القرن الحادي والعشرين تكنولوجياً وإلكترونياً، سواء في ظروف السلام الشامل أو في ظروف الجمود حيث تقوم وجهة النظر الإسرائيلية التقليدية في

هذا الصدد، سواء في ظل أحد الحزبين (العمل أو الليكود) على أن تواجد منظومات تسليحية متطورة بأيدي الجيش الإسرائيلي عند التوقيع على اتفاقات التسوية والصلح مع العرب، يعزز قدرة إسرائيل التفاوضية، لأن العرب، حسب التصور الإسرائيلي، سوف يكونون أقل رغبة في تلك الحالة في الدخول في حرب مع إسرائيل. ومن ثم فإن الجيش الإسرائيلي يسعى إلى الاستفادة من التطور التكنولوجي من أجل الاستمرار في تطوير القدرات العسكرية على أحدث طراز إلكتروني تكنولوجي حتى في ظروف السلام، والعمل على أن تكون الحرب أو الحروب المقبلة بأسلوب الردع المسبق، الذي يضمن أقل ما يمكن من الخسائر البشرية، على طريقة "الضرب من بعيد".

2 - الحروب الحديثة

شكلت الحروب الحديثة وبالذات حرب الخليج وحرب البلقان، ميداناً هاماً لاكتساب الدروس بالنسبة لإسرائيل في تطبيقات التكنولوجيا العسكرية الحديثة في الصراعات المسلحة. فقد أدت حرب الخليج الثانية إلى إبراز عدد من الفجوات في النظرية العسكرية الإسرائيلية حيث أوضحت أن الجيش الإسرائيلي لا يمتلك قدرة ملائمة مضادة للتهديدات الصاروخية لا سيما التهديدات القادمة من مئات الكيلومترات؛ وبدا هذا النقص واضحاً في ظل أعمال القصف الصاروخي العراقي للعمق الإسرائيلي، الأمر الذي أكد على انكشاف المؤخرة الإسرائيلية بما فيها من تجمعات سكانية كثيفة أمام مثل هذا النوع من الهجمات. وازداد الإدراك الإسرائيلي لخطورة مثل هذا التهديد في ضوء ما تلمسه المصادر الإسرائيلية من اتساع نطاق التهديد الاستراتيجي الصاروخي الناتج عن ازدياد عدد دول المنطقة المالكة لصواريخ متوسطة المدى ذات قدرة على إصابة أهداف استراتيجية إسرائيلية. أضف إلى ذلك أن حرب الخليج الثانية أظهرت أيضاً إستحالة قيام الجيش الإسرائيلي بتنفيذ مفهومه الأمني التقليدي القائم على نقل الحرب بسرعة إلى أرض العدو في حال حدوث هجوم صاروخي من دولة تقع خارج خط المواجهة. ففي مثل هذه الحال كان الرد الوحيد الممكن على الهجمات الصاروخية العراقية يتمثل في القوة الجوية. الأمر الذي كان يعرّض السلاح الجوي الإسرائيلي لمغامرة انتهاك المجال الجوي للدول العربية المجاورة والمغامرة بالدخول في حرب معها، علاوة على أن مثل هذا السلوك كان من شأنه تعقيد خطط التحالف الدولي المناهض للعراق في ذلك الوقت. والأكثر من ذلك أن عنصر البعد الجغرافي قلل كثيراً من قدرة السلاح الجوي الإسرائيلي على توجيه ضربة عنيفة، وذلك حتى إذا

لم تكن تلك المحاذير السابقة الذكر قائمة. ومن ثم فقد أثارت الحرب تساولات بشأن كيفية التعامل الإسرائيلي مع انتشار الأسلحة التقليدية الدقيقة في المنطقة، ولا سيما أن هذه الأسلحة تتيح لخصوم إسرائيل ضرب العمق الإسرائيلي بما في ذلك مراكز تعبئة الاحتياط والمطارات والمدن.

3 – الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي

وفي ظل هذه المتغيرات، فإن الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي يركز على منظومة محددة من التهديدات ومن بينها احتمالات التعرض لتهديدات باستخدام أسلحة الدمار الشامل، والهجمات على الجبهة الداخلية الإسرائيلية، واحتمالات التعرض لهجمات صاروخية، واحتمالات نشوب حرب تقليدية شاملة واحتمال تصاعد الموقف العسكري والأمني بين إسرائيل والفلسطينيين؛ وفي هذا الإطار العام، يتبنى رئيس الحكومة الإسرائيلية تقويماً يقوم على أن إسرائيل تواجه ما يصفه بـ"تهديدين ونصف تهديد". ويتمثل التهديدان الوجوديان في التعرض لهجوم تقليدي عربي واسع النطاق من جانب دول المواجهة ودول المساندة في الوقت نفسه، وحصول أية دولة عربية على سلاح نووي واستخدامه ضد إسرائيل. أما نصف التهديد فيتمثل في إمكانية تعرض إسرائيل لهجوم كيمياوي على الجبهة الداخلية، وهو نصف تهديد، لأنه لا يهدد وجود دولة إسرائيل، ولا يعطي القادة الإسرائيليين أسبقية كبرى للتهديد الصاروخي لأنه لا يؤثر على نتائج الحروب التقليدية بالنسبة لإسرائيل، وإنما يؤثر فقط على المعنويات وعلى التطورات السياسية الداخلية في إسرائيل.

الفصل الثاني

متغيرات البيئة الاستراتيجية الإسرائيلية

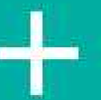
هناك علاقة قوية بين سياسات التسلح والإدراك الإسرائيلي للتهديدات العسكرية المتوقعة من البلدان العربية والإسلامية في منطقة الشرق الأوسط. وبرغم أن أغلبية الدول تبني عقيدتها العسكرية وما يتصل بها من تنظيم وتدريب وتسليح على التهديدات القريبة والبعيدة الأمد، فإن الحالة الإسرائيلية تختلف عنها جميعاً في أنها تعتمد منذ البداية وبصورة مستمرة أن وجودها نفسه معرض للخطر، وأنها برغم التطورات الجارية ستكون في حال حرب دائمة مع جيرانها، ولا تنسى إسرائيل أنها اضطرت في بعض الأحيان إلى أن تدافع عن نفسها على جبهات عدة. كما إن استراتيجية الدفاع عن إسرائيل التي تم تطويرها منذ أربعة عقود ما تزال سارية حتى الآن، إلا أن بعض عناصرها قد أصابها بعض التغيير خلال حقبة التسعينيات إنعكاساً لبعض المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية، وانعكاساً لذاك المناخ الأمني قامت الاستراتيجية الإسرائيلية على دعائم مهمة:

أ - قوة جوية قوية وعلى درجة عالية من الاستعداد وقدرات متقدمة في مجال الاستخبارات والمعلومات.

ب - قوات برية عاملة محدودة العدد (177500 فرد).

ج - قوة احتياط مشاة ومدرعات كبيرة الحجم (427100 عنصر) قادرة على الاستجابة السريعة في حالات الطوارئ وتأزم الموقف الأمني السياسي (من خلال نظام التعبئة).

إلى ذلك تعتمد عقيدة القتال الإسرائيلية على تحقيق حسم سريع للمعركة وعدم إطالة أمد الحرب أو التورط في حروب استنزاف.



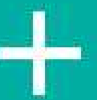
الفصل الثالث

تخطيط سياسة التسلح الإسرائيلية

من العوامل المؤثرة في العقيدة الإسرائيلية الطبيعة الجغرافية لدولة إسرائيل من ناحية صغر مساحتها، وغياب عمقها الاستراتيجي، الأمر الذي يحد كثيراً من قدرتها على المناورة والحركة، ما يجعل استراتيجيتها تقوم على نقل المعركة خارج حدودها. والتركيز على القوة الجوية كما تركز على التكنولوجيا المتقدمة في معظم العناصر (منصات الإطلاق والحواسيب ومعدات الملاحة والصواريخ والذخيرة جو – جو، جو - أرض).

هذه النوعية من الأسلحة والمعدات تتميز بتكلفة شراء وصيانة مرتفعة، وفي ظروف موارد محدودة نسبياً، ينحو الخيار الإسرائيلي إلى تفضيل نظم السلاح ذات الأدوار والأغراض المتعددة، والتي تتصف بمرونة الأداء والاستخدام، وبقدر الإمكان تقليل الاهتمام بالأسلحة ذات الغرض الواحد. وفي ضوء ذلك، وعلى سبيل المثال، تخصص إسرائيل استثماراً محدوداً للأسلحة المضادة للطائرات، ليس لأن التهديد الجوي الذي يمكن أن تتعرض له ضعيف، ولكن لأن الأسلحة المضادة للطائرات بطبيعتها أحادية الاستخدام تفتقر إلى المرونة المطلوبة لتوظيفها لأغراض دفاعية أو هجومية أخرى. والعوامل نفسها تقريباً تحكم القرار الإسرائيلي بالنسبة إلى شراء المركبات المدرعة، فالقيادة الحالية للقوات البرية تم تشكيلها في الثمانينيات من وحدات كانت من قبل مستقلة (وحدات مدرعات ومدفعية ومشاة). ومن خلال هذا التجميع يتم عادة التركيز على عامليّ خفة الحركة وقوة النيران. الوحدات المدرعة لا تتطلب عادة أعداداً كبيرة من الأفراد، وتحقق الواجب الهجومي المطلوب لتحقيق نصر سريع بدلاً من التركيز على وحدات الصواريخ المضادة للدبابات المتحركة والثابتة.

1 – **سياسة التسلح في الجيش الإسرائيلي**: تبنى سياسة التسلح الإسرائيلي أساساً على أهمية توفير قوات مسلحة وإمدادها بأحدث نظم الأسلحة والمعدات لتضمن التفوق النوعي على



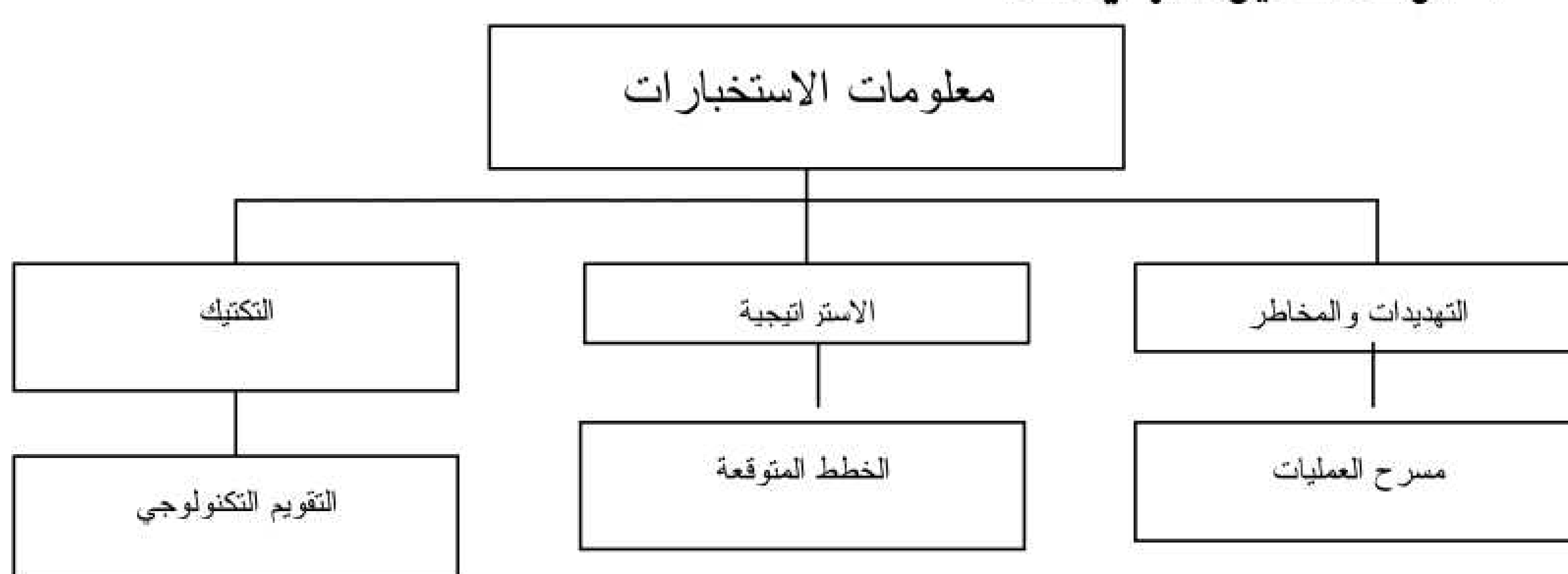
الأعداء في المنطقة. ويعد الاكتفاء الذاتي أحد الأهداف الرئيسية في سياسة التسلح الإسرائيلية، لذا فهي تعتمد على تصنيع الأسلحة والمعدات ذات الطابع الخاص مثل دبابة الميركافا، كما تقوم إسرائيل بتعديل نظم التسليح التي تحصل عليها. ولدعم الصناعة الوطنية الإسرائيلية، تعمل على تصدير السلاح والمعدات وفقاً لخطة تسويق نشطة إلى بؤر الصراع الإقليمي في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا والشرق الأوسط.

كما يعتبر وزير "الدفاع" الإسرائيلي هو المسؤول الأول أمام الوزارة والكنيست عن جميع شؤون الدفاع، كما يقوم بتحديد وتنفيذ سياسة التسليح للقوات، حيث تقوم وزارة "الدفاع" بالتخطيط لإنشاء أي صناعة أو تطوير نظم تسليح عبر هيئة تضم كل من وزير "الدفاع" ومساعد الوزير للتطوير ومدير عام وزارة "الدفاع" ومدير الإنتاج والاحتياجات، وهو ما يوضحه الشكل التالي عن عملية تقويم التكنولوجيا ومراحل بناء سياسة التسلح الإسرائيلية.

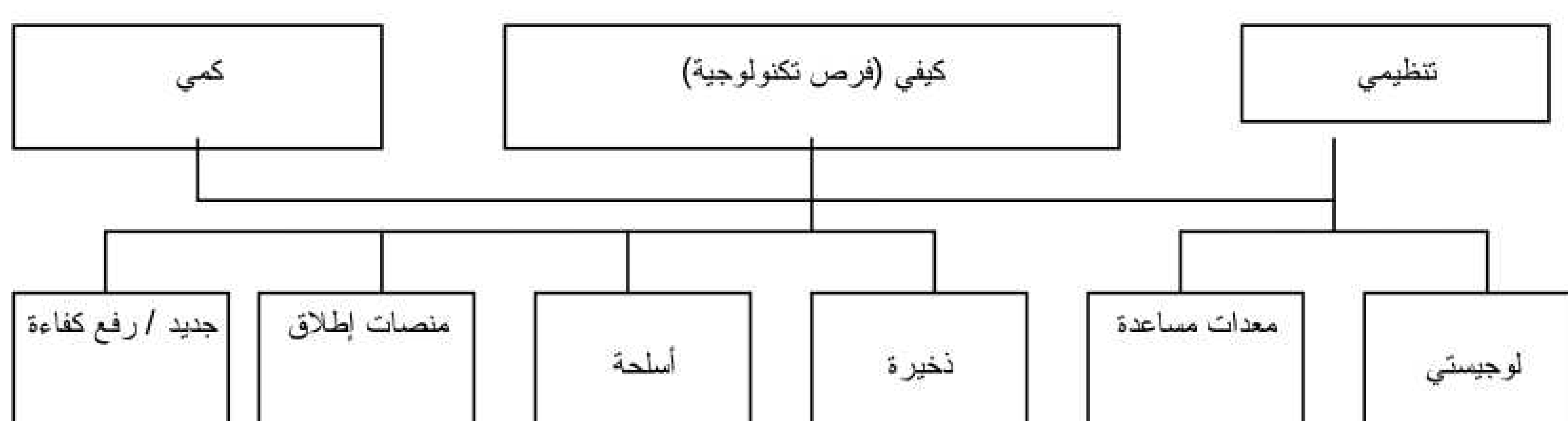
2 - **مراحل بناء سياسة التسلح الإسرائيلية:** تقوم الحكومة الإسرائيلية بالسيطرة على عملية التسلح للقوات ممثلة في وزارة "الدفاع" حيث تقوم أساساً بتحديد الحجم المطلوب (كماً ونوعاً)، وأسلوب تدبير الاحتياجات، معتمدة على التدبير المحلي حيث تشرف وزارة الدفاع على تنسيق عمليات الإنتاج الحربي إشرافاً كاملاً، وتحديد أهدافه ومصادر التسلح الخارجي؛ وتتولى الحكومة الإسرائيلية عمليات إدارة رؤوس الأموال والاستثمارات سواء أكان مصدرها محلياً أو خارجياً، ويتم التنسيق الدقيق بين الصناعات الحربية والقاعدة العلمية والأكاديمية الإسرائيلية بهدف إعادة إنتاج الأسلحة المتميزة وتطويرها بالتعاون مع دول تتمتع بدرجة تقدم نسبي ملحوظ في هذا المجال، ثم تقوم وزارة الدفاع الإسرائيلية باتخاذ قرارات إنشاء أي صناعات حربية أو تطوير نظم تسلح جديدة في خطة قومية للإنتاج الحربي والتسليح وتعتبر شعبة التسليح التابعة لرئاسة الأركان الإسرائيلية مسؤولة عن "إنتاج وشراء" الأسلحة والذخائر والمعدات الحربية للجيش الإسرائيلي (برية – بحرية – جوية).

3 - مراحل تخطيط احتياجات التسلح في إسرائيل:

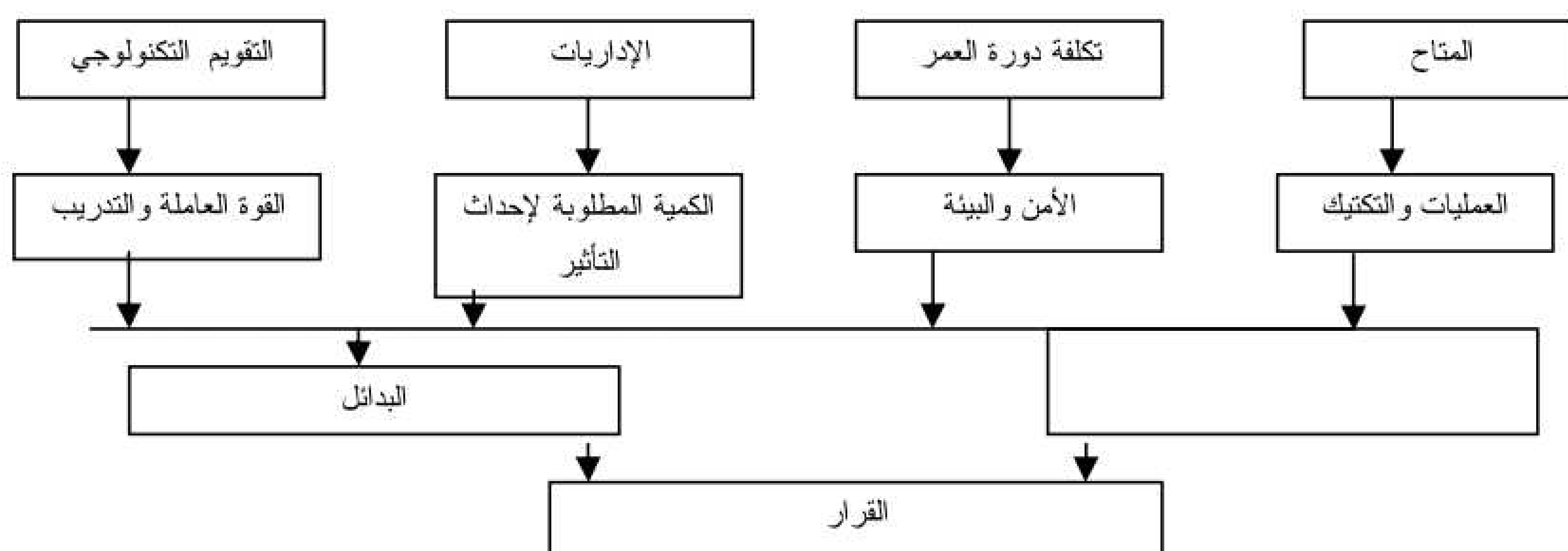
أ- مرحلة تحليل التهديدات:



ب_مرحلة مجال التطوير والاحتياجات:



ج_مرحلة تقويم الاحتياجات واختبارها:



دولار. ومن المتوقع أن يتطور شكل المساعدة الاقتصادية بحلول عام 2008، وهذا سيتيح للاقتصاد الإسرائيلي أن يزيد إلى 2.4 مليار دولار ، وهذا أيضاً سيمكّن إسرائيل من الحصول على معدات دفاعية إضافية.

الإنفاق العسكري الإسرائيلي في التسعينات

البيان	1990	1995	1999	2000
الإنفاق بالمليار دولار	3.623	6.543	6.7 (منها – مساعدات أمريكية)	7.0 (منها 3 مساعدات أمريكية)
النسبة المئوية	13	9.2	7	7
ما يتحمله الفرد بالدولار	791	1279	1500	1650

6- **الصناعات الحربية الإسرائيلية:** بدأ التوسع السريع في الإنتاج الحربي بعد حرب 1967 نتيجة للحظر الفرنسي الذي أعقب تلك الحرب، والانكماش الاقتصادي الذي استمر بعدها لمدة سنتين مصحوباً بارتفاع معدلات البطالة والاستغلال المحدود للقدرات الصناعية. ونما الإنتاج الحربي بمعدلات عالية في منتصف السبعينات واستمر النمو حتى نهاية الثمانينيات بسبب الزيادة في التصدير وحجم المبيعات الكلي، حتى أصبح الإنتاج الحربي أداة أساسية في القضاء على البطالة وزيادة معدلات النمو. فخلال الفترة من عام 1966 حتى 1975، إمتصت الصناعة الحربية 60% من العمالة الجديدة داخل القطاعات الصناعية، وكان لها الفضل في توجيه التطور الاقتصادي ناحية قطاعات إنتاج متميزة تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة والصناعات المتطورة المرتكزة على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وكان للإنفاق في مجال البحوث والتطوير العسكري أثر مهم في تطوير الصناعات المدنية. وبالتوازي مع ذلك، زادت معدلات التصدير من المعدات العسكرية، وبلغت في منتصف الثمانينات 25% من مجمل تصدير الصناعات المدنية، وفي إسرائيل يتعرض توزيع الإنفاق بين شراء السلاح من الإنتاج المحلي والشراء من الخارج إلى كثير من النقاش والجدل مقارنة ببقية بنود الإنفاق مركزياً، ولا يتم توزيعها بين الفروع الرئيسية للقوات المسلحة، كذلك حول قضية "التصنيع أم الشراء"؟ وحول إدخال آليات السوق في



مجال التصنيع الحربي. لهذه الأسباب كلها استمر قطاع الإنتاج الحربي عاملاً اقتصادياً مهماً في القرارات المتصلة بشراء السلاح رغم تزايد الاعتماد على الأسلحة المشتراة من الولايات المتحدة.

لقد ازدهرت الصناعات العسكرية الإسرائيلية واحتلت المركز الثاني في الصادرات بالنسبة إلى الإنتاج القومي، وأيضاً المركز الثاني عشر بين الدول مصدّرة السلاح في العالم، وكان لتركيز الموارد في قطاع الصناعات وربطها بالتكنولوجيا الأمريكية وخلق قاعدة من العمالة الفنية والإدارية الماهرة والارتفاع بمستوى الإلكترونيات والكيماويات والمنتجات المعدنية. ولقد ساهم ذلك في إنتاج نُظم أسلحة ومعدات إستخدمها الجيش الإسرائيلي بدلاً من استيرادها من الخارج وكذا استخدمت صادرات السلاح لتحقيق تعاون مهم مع دول العالم الثالث ومنها "تايوان، جنوب إفريقيا، كولومبيا".

وترتكز الصادرات الإسرائيلية أساساً على تصدير السلاح والمعدات الزائدة عن الحاجة، أو من خلال عقود طويلة الأجل لبيع معدات قتال مختلفة وأنواع من الذخائر وكذا إجراء تطوير مشترك مع بعض الدول الأجنبية في مجال التسلح (من خلال ما يطلق عليه المبيعات التعويضية على أساس التبادل السلعي أو التقني).

أهداف الصناعة العسكرية الإسرائيلية

1. دفع القطاع الصناعي المدني عبر تنشيط التصنيع والتحديث والاقتناء التقني بعامة.
2. تأمين الوظائف والعمالة حيث تقوم الصناعة العسكرية الإسرائيلية بتشغيل ما بين 58 ألفاً إلى 120 ألفاً أي نحو 20 -33% من قوة العمل الصناعية.
3. توفير العملة الصعبة للدولة من خلال بيع المنتجات الحربية وتصديرها إلى الدول الأجنبية وتحسين الميزان التجاري الإسرائيلي.
4. تأمين أكبر حجم من المبيعات المحلية والخارجية مع إتاحة تشجيع الصادرات العسكرية.
5. تنمية جهود البحث والتطوير.
6. كسب النفوذ السياسي والاستراتيجي من خلال تصدير المنتجات والخدمات العسكرية.
7. تعزيز المكانة والهيبة الدولية لإسرائيل.

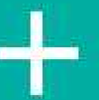
صناعة السلاح والعلاقة مع الولايات المتحدة

نتيجة للوضع الأمني الفريد لإسرائيل، عملت الحكومة على تحقيق مستوى عال من التجانس بين السياسات الأمنية والتوجهات الاستراتيجية من ناحية، والسياسة الخارجية وأهدافها من ناحية

أخرى. وحتى عام 1966 لم تكن الولايات المتحدة من موردي السلاح لإسرائيل باستثناء تزويدها ببعض بطاريات صواريخ هوك المضادة للطائرات، ومع بداية السبعينيات، أصبحت الولايات المتحدة مورد السلاح الرئيسي، وتزايد توريد السلاح بزيادة القروض والمنح حتى عام 1973. ومنذ عام 1985، تحولت القروض إلى منح ومع بداية الثمانينات، تم توقيع العديد من مذكرات التفاهم التي تحدد إطار العلاقة بين البلدين، وفي عام 1994 مثلت المساعدات الأمريكية 30% من موازنة الدفاع الإسرائيلية. وبعد حرب الخليج 1991، تلقت إسرائيل شحنات سلاح إضافية من المخازن الأمريكية بما قيمته 2 مليار دولار. لقد خلقت المساعدة الأمريكية نوعاً من الصدام بين المؤسسة العسكرية (وزارة الدفاع ورئاسة الأركان) ووزارة المالية التي يقع على عاتقها مشاكل السداد في حال القروض وأيضاً للتأثيرات السلبية على الصناعة العسكرية الوطنية.

وبشكل متدرج اكتسب العسكريون مزيداً من الثقة في استقرار العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية وقدرتها على الوفاء بمطالب إسرائيل من ناحية التسلح، وفي الحقيقة كان قرار الحكومة الإسرائيلية إلغاء مشروع الطائرة المقاتلة "لافي" عام 1987، نقطة تحول في سياسة التسلح، والاعتراف بصعوبة تحقيق الاستقلال الكامل في أمور التسلح بعيداً عن الولايات المتحدة. فإسرائيل تعامل حالياً كحليف خارج "حلف الأطلسي" (Non-NATO Ally) ما يعطيها الحق في الحصول على نظم التسلح الأمريكية المتقدمة ما عدا الأسلحة الاستراتيجية والتكنولوجيا المحظور بيعها (طبقاً لنظام منع انتشار تكنولوجيا الصواريخ MTCR).

ومع أن التمويل الأمريكي يحتم الشراء من السوق الأمريكية، إلا أن جزءاً صغيراً يخصص حالياً للشراء من الأسلحة المنتجة محلياً في إسرائيل، وفي أغراض البحوث والتطوير. وفي عام 1977، وصل هذا المبلغ إلى 107 مليون دولار (من إجمالي 500 مليون دولار المنحة السنوية)، ثم أصبح 450 مليون دولار في 1987 (من إجمالي 1.8 مليار دولار المنحة السنوية)، واستخدم هذا الجزء من المساعدة في تطوير الدبابة ميركافا. وفي بداية الثمانينيات، خصصت الولايات المتحدة مساعدة مالية لتطوير الطائرة "لافي"، وفي أواخر الثمانينات دعمت عملية تطوير واختبار الصاروخ "أرو" المضاد للصواريخ (حيث بلغ إجمالي المعونة 3.120 مليار دولار عام 2000). ومن الضوابط المهمة التي ارتبطت بالمساعدات الأمريكية والتي تحد كثيراً من مرونة التخطيط لمشاريع التطوير المحلية، عدم إمكان تحويل التمويل من مشروع إلى مشروع آخر. وعلى سبيل المثال، لم توقف إسرائيل رسمياً مشروع طائرة "لافي" إلا بعد أن تم إلغاء هذا الشرط، واستثناء إسرائيل منه. وكذلك كان مشروع الصاروخ "أرو"، فنحو 80% من التمويل قدمته الولايات



المتحدة لهذا المشروع وليس لأي مشروع آخر. وبشكل عام، فإن المساعدة الأمريكية قد استخدمت في الأساس لشراء منصات إطلاق متقدمة، ومكونات تكنولوجية، ومعدات عسكرية. وفي المقابل، تتحمل الموازنة المحلية أعباء إدخال تلك الأسلحة للخدمة الفعلية، وتبعات ذلك من تجهيز البنية التحتية وتكلفة مرحلة الاستيعاب، والتدريب والتشغيل والصيانة. وبدءاً من التسعينيات، وافقت الولايات المتحدة على أن يحول 20% (أي 800 مليون دولار) من المنحة العسكرية إلى شراء مكونات من الصناعة المحلية من دون تحديد مشروع معين أو برنامج تطوير.

البنية الأساسية للصناعات العسكرية الإسرائيلية

تنقسم الصناعة العسكرية الإسرائيلية إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي:

1 - المؤسسات التابعة مباشرة للحكومة: وتشمل أربع هيئات رئيسية هي: الصناعات العسكرية الإسرائيلية والصناعات الجوية الإسرائيلية وهيئة تطوير وسائل القتال "رافائيل" وورش التشغيل والصيانة، إضافة إلى بعض المؤسسات الأخرى مثل أحواض السفن الإسرائيلية. وتخضع هذه المؤسسات لمديرية الإنتاج والاحتياجات الإسرائيلية.

2 - الشركات الخاصة: تعبر الشركات الخاصة عن العلاقة الوثيقة بين الجانبين المدني والعسكري في حالة المجمّعين الصناعيين "كورو وكولال" اللذين يضمان العديد من الشركات والمشاريع والمصالح الفرعية، منها ما هو مدني بالكامل، ومنها ما هو مختلط، النسبة الأكثر نجاحاً بين هذه الشركات هي تلك المتخصصة في الأجهزة الإلكترونية والنظم الدقيقة والكمبيوتر.

3 - الشركات ذات الملكية المشتركة الإسرائيلية/الأجنبية: وتشمل الفروع المحلية للشركات الأجنبية والشركات العامة من قبل الحكومة مثل "شركة بليت شيمس لصناعة المحركات"، وتمتلك الحكومة الإسرائيلية 51% من أسهمها.

7- **عقود التسلح الإسرائيلي:**

أبرمت وزارة الدفاع الإسرائيلية 19 عقد تسليح خلال المدة من 1998 إلى 2000 تنتهي بتسليم عقودها في عام 2003 كما يوضح الجدول رقم (1)، منها 6 عقود مع شركات إنتاج سلاح (محلية). وتعد إسرائيل هي الدولة المتقدمة تكنولوجياً ومن أهم مجالات الإنتاج المحلي (النشات الدورية، الأقمار الاصطناعية، الدبابات، طائرة بدون طيار). وتعد الولايات المتحدة المورّد

الرئيسي للسلاح إلى إسرائيل، حيث أبرمت في الفترة نفسها 9 عقود في مجالات (قواعد إطلاق الصواريخ، طائرات مقاتلة قاذفة، هليكوبتر نقل، صواريخ جو، هليكوبتر مقاتلة، طائرات قاذفة/مقاتلة، صواريخ جو - أرض، صواريخ جو - جو) هذا غير عقدين لإنتاج مشترك (أمريكي/إسرائيلي) في مجالات إنتاج الصاروخ آرو، الصاروخ نيوتلبس وباقي العقود مع كلٍّ من ألمانيا (غواصات) فرنسا (هليكوبتر).

الجدول رقم (1)

العقود الرئيسية التي أبرمتها إسرائيل (1998 -2000)

دولة التعاقد	السلاح	الطراز	الكمية	تاريخ الطلب	تاريخ الاستلام	ملاحظات
إنتاج محلي	دبابات	ميركافا	ـــ	1983	1989	
إنتاج مشترك	صاروخ بالستي	أرو	2 بطارية	1968	1999	بالتعاون مع الولايات المتحدة
إنتاج محلي	لنش دورية	سار 4.5	6 بطارية	1990	1994	تم استلامه 1998
إنتاج محلي	قمر اصطناعي	أفق 4	1	1990	1999	نجح
إنتاج محلي	دبابات	ميركافا 4	ـــ	1990	2001	
إنتاج محلي	مقذوفات موجهة	لاهات	ـــ	1991	1999	
ألمانيا	غواصات	دولفين	3	1991	1998	تم استلامه (وصل 2000)
إنتاج مشترك	صاروخ باليستي	نوتيليس	ـــ	1992	2000	بالتعاون مع الولايات المتحدة
الولايات المتحدة	قواعد وإطلاق صاروخ	ميلرز	42	1994	1995	تم الاستلام (1998)
فرنسا	هليكوبتر	إيه - 565	8	1994	1997	أمّن (1997)
الولايات المتحدة	طائرات مقاتلة قاذفة	إف 151	25	1994	1998	تم استلام أربع عام 1998، وتستكمل 2000
الولايات المتحدة	هليكوبتر نقل	اس 70 - إيه	15	1995	1998	
محلي	طائرة بدون طيار	سيلفر أرو	ـــ	1997	1997	جاري الإمداد
الولايات المتحدة	صاروخ أرض جو	إيهأيأم 120بي	64	1998	1999	
الولايات المتحدة	هليكوبتر مقاتلة	إيه إتش 64	42	1998	2001	

الولايات المتحدة	طائرات قاذفة	إف - 16 إي	50	1990	2001	مسلحة يوبيإيم يايرز 4 جوجو
الولايات المتحدة	صاروخ جو - أرض	هل فاير	480	1999	ــــ	
الولايات المتحدة	هليكوبتر مقاتلة	بي 200	5	2000	ــــ	
الولايات المتحدة	صاروخ جو - جو	أمرارام	57	2000	ــــ	

(1) The Military Balance, IISS, Oxford, 2000-2001, pp 132/133.

8- القوة المسلحة الإسرائيلية:

- إجمالي القوة العاملة (172.500) جندي منهم (107.500) مجندين.
- إجمالي حجم قوات الاحتياط يصل إلى 425.000 جندي.
- (40.000 في الجيش، 5000 في البحرية، 20.000 في القوات الجوية)
- في الجيش 130.000 جندي موزعين على ثلاث مناطق عسكرية.
- إجمالي دبابات القتال (كلها أنواع حديثة) (3900) دبابة (أنواع).
- ناقلات جند مدرعة / إستطلاع (5500) مركبة.
- مدفعية ذاتية الحركة وقواذف متعددة الفوهات (3400) قطعة مدفعية (هذا غير 300 قاعدة إطلاق للقواذف الموجهة المضادة للدبابات).
- إجمالي طائرات القتال 500 طائرة حديثة وعدد من الطائرات القديمة.
- قطع بحرية تضم (غواصات حديثة، لنشات صواريخ / فرقاطات) 24 سفينة / غواصة.

9- الخصائص النوعية لقوات جيش الدفاع الإسرائيلي:

أ - الاعتماد على عناصر الأسلحة المشتركة في تنفيذ أي أعمال متتالية.

ب - توسيع نطاق الاعتماد على أنظمة المحاكاة في التدريب واستخدام تكنولوجيا متقدمة في مجال التسليح.

ج - تعدد طرق وأساليب إمداد القوات بالمعلومات والاستفادة من الأقمار الصناعية في أعمال الاستطلاع وتوجيه القوات.

د - يخدم هذا التفوق إستمرار تدفق الأسلحة الأمريكية إليها علاوة على انفرادها بقوة الردع النووي وإنتاجها لكل أنواع الأسلحة.

القوات البرية الإسرائيلية

إن التفوق النوعي قد يؤثر على التفوق الكمي بالسلب. وباعتبار أن حجم القوات المسلحة يجب أن يرتبط بكفاءة نوعية عالية من الأسلحة (SPIKE) والنظم، تعوض الكفاءة النوعية كثيراً من التوازن في المدفعية والدبابات. معظم الدبابات الإسرائيلية من الأنواع الحديثة، من النوع ميركافا - 3 صناعة إسرائيلية، ومن الدبابات الأمريكية الحديثة. كذلك تمتلك إسرائيل عدداً كبيراً من مركبات القتال وناقلات الجند المدرعة من الأنواع الحديثة، ونحو 2400 مدفع وقاذف صاروخي نحو 70% منها من الأنواع ذاتية الحركة، وهي بذلك تعوض النوع بالكم. كما تعاقدت مع شركة EL-OP على تطوير نظام يستخدم لإدارة المعركة ويعرف باسم نظام تكامل مركبة القتال (CUIS) وذلك سعياً منها نحو زيادة المعلومات الخاصة بالموقف أثناء إدارة العمليات.

القوات الجوية والدفاع الجوي

تمتلك إسرائيل أحدث طائرات في المنطقة من حيث النوع والأعداد وتمثل الطائرات الحديثة نسبة 80% من إجمالي قواتها الجوية. وتعتبر إسرائيل من الدول القليلة في الشرق الأوسط التي تقوم بتمويل جميع نواحي التدريب والتكنولوجيا والاستعداد القتالي والقيادة والسيطرة وإدارة المعركة والإنذار المبكر المحمول جواً والحرب الإلكترونية والاستمرار في أعمال القتال اللازمة لاستغلال الثورة الحالية في الشؤون العسكرية، كما تمتلك إسرائيل إمكانات دفاع جوي تعد من أكثر الإمكانات تقدماً بين دول المنطقة. تسلمت إسرائيل صفقات الطائرات طراز F15E الضاربة بعيدة المدى خلال عامي 1999 -2000، كما تسلمت طائرات الهليكوبتر المتعاقد عليها من نوع سيكورسكي بلاك "UH-60"، كما قامت بتطوير 3 طائرات هليكوبتر سيكورسكي طراز CH-53D لتكون على غرار الطراز (CH-53YASUR-2000)؛ كما تسعى إسرائيل للحصول على المقاتلات الأمريكية طراز F-22 وطائرات الهليكوبتر من طراز كومانتشي RAH-66، بهدف إحلال طائرات القتال الحديثة بدلاً من الطرازات القديمة كما قامت بتطوير طائراتها من نوع F-16 بإدخال أنظمة توجيه حديثة وإلكترونيات طيران أخرى وتسليح حديث. كما تدرس شراء طائرات F-15 من النوع الحديث وFA-18 وذلك استمراراً لتحديث الطائرات، وقامت القوات الجوية الإسرائيلية بعملية تحديث أنظمة الطائرات بدون طيار، كما قامت بتزويد الطائرات من

طراز C-130IH بنظام مساعدات دفاعية يتألف من جهاز الرادار والليزر المشترك من طـراز (SPS-65)، إلى جانب وحدة تشويش راداري فعالة.

القوات البحرية الإسرائيلية

- تسلمت إسرائيل ثلاث غواصات "ديزل - كهرباء" طراز دولفين من ألمانيا، وقد حلت هـذه الغواصات محل الغواصات جال، وتم تزويد اللنشات الصاروخية بنظام صواريخ باراك المضادة للصواريخ.

- قامت إسرائيل بإجراء التجارب على إحدى الغواصات القادرة على إطلاق صـواريخ مـن الأعماق، تم إدخال 11 قرويطة صغيرة مطورة من طراز سعر "4.5" إلى الخدمة، وتـم إحـلال الهليكوبتر طراز بانثر "AS 656 SA" بدلاً من طائرات دولفن.

الحرب الإلكترونية

تدخل ضمن التركيب التنظيمي للأفرع الرئيسية لجيش الدفاع، وتمثل إحدى مجالات الاهتمـام الرئيسية من قبل القيادة الإسرائيلية في ظل الدور الرئيسي الذي تقوم به فـي تحقيـق الأهـداف والمهام الاستراتيجية بالعمليات. وفي هذا الإطار فإنها تعتمد على الإنتاج الوطني في هذا المجال، وتوفر منظومة متكاملة من الوسائل الأرضية / الجوية / البحرية لمصلحة أعمـال الاسـتطلاع والإعاقة والخداع.

10- القدرات غير التقليدية:

حرصت القيادة الإسرائيلية منذ إعلان قيام الدولة على امتلاك القدرات غير التقليدية ووسـائل إطلاقها باعتبارها الضمانة الرئيسية لقدرة الردع وبقاء الدولة أمام التفوق الكمي العربي، وشـكل عام 1960 البداية الفعلية العملية لمشروعات إنتاج هذه الأسلحة. وفي هذا المجال يبرز الآتي:

القدرات النووية الإسرائيلية

تمتلك إسرائيل مقومات البنية الأساسية لإنتاج السلاح النـووي (العلمـاء والكـوادر الفنيـة، تكنولوجيا الإنتاج التي حصلت عليها بصفة رئيسية من فرنسا والولايات المتحدة، المواد الأوليـة اللازمة للإنتاج سواء من مصادر ذاتية أو بالاستيراد أو من العمليات غير المشروعة، المفاعلات النووية وأهمها "مفاعل ديمونة" وهو مفاعل ماء ثقيل يستخدم اليورانيوم 235 ويضم وحدة فصل

لإنتاج البلوتنيوم 239 وأنشئ بطاقة 24 ميجاوات وتم تطويره إلى 70 ميجاوات ثم إلى 150 ميجاوات، ولا يخضع لرقابة وكالة الطاقة الذرية ولا لنظام الضمانات الدولية إلى جانب "مفاعل ناحال سوريك" الخاص بتدريب الباحثين وإنتاج النظائر المشعة، وهو مفاعل ماء خفيف يستخدم اليورانيوم 235 وتبلغ طاقته 8 ميجاوات علاوة على مصنع لإنتاج الماء الثقيل)؛ ووفقاً لما تتداوله تقارير المعلومات المختلفة فقد تم البدء في إنتاج السلاح النووي عام 1967 -1968، وتتكون عناصر القوة النووية من الآتي:

1 - الرؤوس النووية - يراوح عددها نظرياً ما بين 55 -200 قنبلة رأس نووي وتشير التقديرات المتداولة إلى أنها من أعيرة تراوح ما بين 1 كطن إلى 20 كطن مع اختلاف النوعية (ذري - هيدروجيني - نيترون) ويأتي هذا الاختلاف إرتباطاً بالغموض الذي يحيط بالبرنامج النووي الإسرائيلي.

2 - يتوافر لإسرائيل منظومة متكاملة من وسائل الإطلاق يمكن استخدامها لتوصيل السلاح النووي إلى أهدافه مثل طائرات القتال (إف 15، إف 16، الفانتوم 2000) والصواريخ أريحا من طرازات 2 -3 (في حال نجاحها في إنتاج رؤوس نووية) والصواريخ القصيرة لانس (يحمل رأساً نووياً عيار 1 كطن) والمدفعية (203 مم - 155 مم) في حال نجاحها في إنتاج الأسلحة التكتيكية.

الإمكانات والقدرات النووية الإسرائيلية (*)

تمتلك إسرائيل نحو من 55 إلى 200 رأس نووي	
المفاعل	القدرة
ديمونة	150 ميجاوات
ناحال	8 ميجاوات
سوريك	10 ميجاوات
ريشون	250 كيلووات
لزيون	5 ميجاوات
التخنيون	
النبي روبين	

(*) مصادر متعددة.



القدرات الكيماوية الإسرائيلية

تمتلك إسرائيل بنية متقدمة لإنتاج الأسلحة الكيماوية (العلماء والكوادر الفنية، مراكز البحوث ومحطات الإنتاج مثل تلك المتواجدة بالقرب من الناصرة وفي بتاح تكف ومختئيم بالقرب من تل أبيب وفي النقب بالقرب من ديمونا، قدرة الحصول على المواد الأساسية والوسيطة، التكنولوجيا الذاتية أو بالتعاون مع الحلفاء الدوليين). وارتباطاً بذلك، فقد حققت تقدماً في إنتاج غازات الأعصاب المستمرة وشبه المستمرة، وبدأت على المستوى نصف الصناعي في إنتاج الذخائر الثنائية لغاز السارين إضافة إلى أنشطتها في مجال أبحاث وتطوير الغازات (الكاوية، الخانقة، الدم، الأعصاب) فضلاً عن أبحاثها المتقدمة في مجال إطلاق الليزر الكيميائي لاعتراض الصواريخ، وفي مجال تطوير الاستخدام المشترك للسموم الفطرية والغازات المستمرة لإضعاف قدرة وسائل الوقاية. كما يتوافر لإسرائيل كل وسائل إطلاق الأسلحة الكيميائية سواء من قنابل الطائرات أو دانات المدفعية، علاوة على إمكانية تزويدها برؤوس الصواريخ أرض - أرض.

القدرات البيولوجية الإسرائيلية

أ - تمتلك إسرائيل بنية متقدمة لإنتاج الأسلحة البيولوجية (علماء، المعمل الحكومي في "نتيسيسونا"، المواد اللازمة، التكنولوجيا وتعاونها مع واشنطن في هذا المجال).

ب - وارتباطاً بذلك فقد حققت تقدماً في إنتاج عناصر الأمراض الفطرية والتوكسينات مثل الحمى الخبيثة والكوليرا أو الطاعون والأمراض الفيروسية مثل الحمى الصفراء والجدري وشلل الأطفال والتيفوس، وتسعى لتطوير ميكروبات لها درجة بقاء عالية في الظروف الجوية غير المؤاتية، وكذا ميكروبات مقاومة للأمصال واللقاحات أو تؤدي إلى أعراض فيزيولوجية تشابه الأمراض الأخرى لإرباك الخصم.

ج - يركز التطوير الإسرائيلي لوسائل إطلاق هذه الأسلحة على استخدام الأيروسول البيولوجي لتلويث الهواء والأرض بواسطة مستودعات الطائرات والصواريخ والبالونات الحرارية، كما يتم تدريب العملاء لنقل هذه المواد إلى مؤخرة الخصم.

الصواريخ البالستية

أ - تمتلك إسرائيل بنية متقدمة لإنتاج الصواريخ الباليستية (العلماء والكوادر الفنيين، المصانع، التكنولوجيا التي اكتسبتها بالتعاون مع فرنسا والولايات المتحدة).

ب - وارتباطاً بذلك فقد تمكنت من إنتاج الصواريخ البالستية من طرازات أريحا (أريحا 1 بمدى حتى 500 كم - أريحا 2 بمدى حتى 850 كم - أريحا 2 مطور بمدى حتى 1500 كم)

وتقوم بتنفيذ مشروع لتطوير وإنتاج أريحا 3 ليراوح مداه ما بين (2000 -2700 كم) علاوة على إنتاج الصاروخ "شافيت" المستخدم في إطلاق قمرها للتجسس العسكري والذي يمكن تعديله ليصبح مداه (5000 كم) ومشروع تطوير الصاروخ الأمريكي "لانس".

في مجال الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية

شرعت إسرائيل في إنتاج صواريخ أرو المضادة للصواريخ الباليستية والتي تم تمويل الجزء الأكبر من المشروع بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية بعد نجاح تجربتها. كما قامت بالتعاقد مع الولايات المتحدة للحصول على مدفع الليزر المضاد للصواريخ من نوع كاتيوشا بعد نجاح تجربته في آب / أغسطس عام 2000 في الولايات المتحدة.

الجدول رقم (2)

القدرات الصاروخية الإسرائيلية

البيان	أريحا 1	أريحا 2	أريحا 3	شافيت	لانس الأمريكي
النوع	صاروخ تكتيكي أرض - أرض	صاروخ متوسط المدى أرض - أرض	صاروخ بعيد المدى أرض - أرض	صاروخ فضاء وصاروخ أرض - أرض	صاروخ تكتيكي أرض - أرض
الرأس الحربي	تقليدي نووي	تقليدي نووي	تقليدي نووي	تقليدي نووي	تقليدي نووي
المدى	450 -650 كلم	490 -750 كلم	1480 كلم	7500 كلم	70 -130 كلم
وزن الرأس الحربي	250 كلغ	680 كلغ	750 كلغ	500 كلغ	454 كلغ

النظم المضادة للصواريخ

إمتلكت إسرائيل بنية لإنتاج هذه النظم من خلال تعاونها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، وفي هذا الإطار فإنها تعمل في ثلاث مشروعات رئيسية الأول منها خاص بإنتاج منظومة الصواريخ الحيتس والثاني خاص بإنتاج منظومة "النوتيلوس" الخاصة باعتراض الصواريخ القصيرة، أما الثالث فهو الطائرة الموجهة بدون طيار، ماحيتس، والخاصة بقذف الصواريخ في مواقعها واعتراضها على خط المرور.



علاوة على ما تقدم، تمكنت إسرائيل من الحصول على بطاريات الصواريخ الباتريوت والباتريوت المطورة بدعم من الولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية.

برنامج الفضاء الإسرائيلي

أ - تمتلك إسرائيل بنية متقدمة في مجال إنتاج الأقمار الاصطناعية ذات الاستخدامات المختلفة والتي نجحت في تأسيسها من خلال تعاونها مع الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا الاتحادية علاوة على الصين مؤخراً - قد استهدف البرنامج الفضائي الإسرائيلي تحقيق عدد من الأهداف السياسية (تعزيز مكانة الدولة) والاقتصادية (استقطاب الاستثمارات وتسويق الإنتاج) والتكنولوجية (تعزيز قدرة الدولة العلمية ودعم الصناعات الإلكترونية والاتصالات) والدفاعية، وترتبط بتعزيز قدراتها في مجال الإنذار المبكر الاستراتيجي ودعم أجهزة الاستخبارات وكأحد عناصر الدرع (المادي - المعنوي) ووسائل تقوية الاستخدام القتالي لنظم التسليح الحديثة.

ب - تتكون منظومة الفضاء الإسرائيلية من ثلاث أقمار اصطناعية "أوفيك" للتجسس العسكري وتم إطلاقه بالصاروخ الإسرائيلي، شافيت، وقمر الاتصالات، عاموس، والذي تم إطلاقه بالصاروخ الفرنسي، إيريان، وقمر الأبحاث العلمية، نخسات، والذي أطلق بصاروخ روسي، ويضاف إلى ذلك توافر محطات الاستقبال الأرضي التي يعد أهمها بمنطقة أوريم، علاوة على مشاركة إسرائيل في إنتاج قمر للأبحاث العلمية مع اليابان والولايات المتحدة وانضمام إسرائيل للنظام الأمريكي الفضائي للإنذار المبكر ضد الصواريخ الباليستية، وكذا استفادتها من نتائج نشاط أقمار التجسس الأمريكي على المنطقة.

الأقمار الاصطناعية الإسرائيلية

البيانات	أفق - 1	أفق - 2	أفق - 3
1 - تاريخ الإطلاق	أيلول / سبتمبر 88	نيسان / أبريل 1995	نيسان / أبريل 1995
2 - وسيلة الإطلاق	صاروخ شافيت	صاروخ شافيت	صاروخ شافيت
3 - المواصفات	الوزن: 156 كجم الطول: 2.3 متر إرسال فقط	مثل أفق - 1 إرسال واستقبال	الوزن: 225 كجم الطول: 2.3 متر تحكم أرضي
4 - الارتفاع	200 كلم	210 كلم	300 كلم
5 - الارتفاع الأقصى	1150 كلم	1500 كلم	700 كلم
6 - زمن الدورة حول الأرض	98 دقيقة	90 دقيقة	90 دقيقة

7 - مدة البقاء في المدار	118 يوماً	60 يوماً	2-3 سنوات حسب التخطيط
8 - المهام	قمر اختباري	دراسة تكنولوجيا الفضاء والاتصالات	للاستطلاع والتجسس الإلكتروني

11- الملامح الرئيسية لخطة تطوير الجيش الإسرائيلي (إلى 2010):

الحفاظ على الحجم الحالي من القوات وإعطاء عناية للتفوق النوعي (مع مراعاة تحقيق التفوق الكمي والنوعي للقوات الجوية والمدرعات والاستخبارات)، إلى جانب الإسراع بتنفيذ المشروعات الاستراتيجية وبناء قوة نيرانية متعددة المستويات (برية - جوية)، والارتقاء بقدرة القوات العاملة للقيام بالعمليات الوقائية/المسبقة من دون الانتظار للتعبئة، وزيادة قدرة القوات الخاصة وزيادة قدرة القوات على تنفيذ العمليات بعيدة المدى؛ مع الأخذ في تطوير القوات البرية بمفهوم السلاح الأكثر تطوراً وتطوير القوات البحرية لتصبح قوة هجومية قادرة على تغطية المجال الحيوي البحري، والارتقاء بقدرات القوات الجوية ومستوى الحماية والوقاية للقوات والقدرة على العمل الليلي وعمل القوات تحت ظروف استخدام أسلحة التدمير الشامل.

القيادة والسيطرة: توفير منظومة متكاملة للقيادة والسيطرة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة وتأخذ بالبعد الفضائي وتغطي مسرح الحرب على مختلف الاتجاهات.

القوات البرية: الاتجاه لتحويل قيادة أسلحة الميدان لقيادة عملياتية وتطوير شبكات القيادة والسيطرة الآلية حتى مستوى الكتيبة وزيادة الكفاءة النوعية للأفراد والأسلحة والمعدات بما يحقق مبادئ الحرب، علاوة على إحلال الطرز المتقادمة من الدبابات بالدبابة "ميركافا 4" وناقلات الجند المدرعة بطرز حديثة من الإنتاج الذاتي أو الأمريكي وزيادة قوة النيران (مدافع الدبابات وذخائرها - زيادة وحدات المدفعية الحديثة وذخائرها - تطوير المقذوفات المضادة للدبابات) وزيادة حجم وكفاءة وإمكانات قوات الاقتحام الرأسي مع إيلاء عناية خاصة بالدعم الإلكتروني والهندسي والاستطلاع وإمكانات العمل الليلي.

القوات البحرية: زيادة عدد الغواصات بانضمام 3 غواصات دولفين ومحاولة زيادة عدد القرويطات وتطوير زوارق الصواريخ بأنواعها وإعطاء عناية خاصة لتوفير إمكانات الحماية الذاتية للوحدات البحرية (سطح، الك، مضاد للغواصات) والقدرة على العمل على مسافات بعيدة

وفترات طويلة وزيادة قدراتها النيرانية (صواريخ سطح سطح - سطح جو - منظومات إدارة النيران) وكذا تطوير الجناح الجوي المخصص لدعم البحرية.

القوات الجوية والدفاع الجوي: زيادة القدرة على سرعة رد الفعل الفوري والعمل الليلي مع إحلال الطرز المتقادمة من الفانتوم/الكفير/سكاي هوك بطرز حديثة من إف 15/إف 16/إف 22 وزيادة عدد الهليكوبتر الهجومي "الأباتشي" وكذا النقل الثقيل (سي 141) وهليكوبتر الخدمة العامة "بلاك هوك" والاستمرار في خطط تطوير للأسلحة والذخائر الموجهة والتي تستخدم من بعد والطائرات الموجهة من دون طيار بأنواعها واستخداماتها المختلفة، علاوة على تطوير وسائل الدفاع الجوي سواء المصاحبة للتشكيلات أو القائمة بحماية العمق الاستراتيجي للدولة.

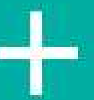


الفصل الرابع

إتجاهات التطوير التسليحي في الجيش الإسرائيلي

تنطلق خطط التحديث العسكري الإسرائيلي من ضرورة أن يشتمل البناء العسكري الإسرائيلي على ردود محددة تجاه كل تهديد من التهديدات التي تتعرض لها إسرائيل. وهناك ثلاثة أهداف رئيسية يسعى إيهود باراك لتحقيقها على الصعيد العسكري والاستراتيجي، يتمثل أولها بضرورة بقاء الجيش الإسرائيلي الجيش الأقوى في المنطقة والقادر على تحقيق النصر في مواجهة أي دولة أو تحالف من الدول في المستقبل، وتطوير الردع النووي الإسرائيلي، وتحييد التهديد الصاروخي العربي.

وفي ضوء التطورات الجديدة في الفكر العسكري الإسرائيلي، فإن السلاح الجوي الإسرائيلي سوف يقوم بالدور الأكبر في معارك المستقبل. ورغم أن السلاح الجوي الإسرائيلي يقوم تقليدياً بدور مركزي في التخطيط العسكري الإسرائيلي، إلا أن هذا الدور ازداد بقوة في ضوء التطور في التكنولوجيا العسكرية. ويصل الاهتمام بهذا السلاح إلى درجة قول بعض المحللين الإسرائيليين بأن الجيش الإسرائيلي سوف يكون أقرب إلى ما يمكن وصفه بـ"الجيش الطائر"، وسوف تكون القوات الجوية مكلفة في المستقبل بمهام وواجبات أكثر بكثير عما كان عليه الحال من قبل، وبالذات من حيث وقف أية حشود عسكرية معادية يمكن أن تندفع تجاه الحدود الإسرائيلية، بحيث يمكن للطائرات القتالية وطائرات الهليكوبتر القتالية الإسرائيلية العمل ضد أي قوات معادية، بالإضافة إلى أن هذه القوات يمكن أن تستخدم في توجيه ضربات جوية وقائية مسبقة لإجهاض نوايا الهجوم لدى أي دولة عربية تفكر في شن الحرب ضد إسرائيل، بالإضافة إلى العمل على تحقيق السيطرة الجوية منذ بداية العمليات الحربية، علاوة على تنفيذ ما يعرف



ب"عزل ميدان المعركة". ومن ناحية أخرى، تتضمن المهام الجوية أيضاً مساندة أعمال قتال القوات البرية والبحرية الإسرائيلية، بالإضافة إلى امتلاك قدرات القيام بعمليات الأبرار الجوي، وتوفير قدرات الدفاع الجوي عن الأهداف الحيوية الإسرائيلية والاستطلاع الجوي بأنواعه المختلفة.

ولذلك، فقد أنفق الجيش الإسرائيلي حوالي 10 مليارات دولار في عقد التسعينيات على شراء الطائرات القتالية، بالإضافة إلى بضعة مليارات أخرى من الدولارات لطائرات الهليكوبتر (سواء القتالية أو الخاصة بأغراض النقل) وطائرات الشحن والتجسس. ومن المنتظر أن يظل السلاح الجوي الإسرائيلي محتفظاً في المستقبل بأفضلية كبيرة في تخصيص الموارد الدفاعية. وتتمثل الاتجاهات الجديدة في تطوير السلاح الجوي الإسرائيلي في زيادة وتوسيع أسطول الطائرات (أف 16) وطائرات الهليكوبتر (آباتشي)، بالإضافة إلى استخدام أعداد كبيرة من الطائرات بدون طيار للأغراض القتالية الهجومية. وتعتبر إسرائيل من الدول الرائدة في تطوير واستخدام الطائرات بدون طيار، إلا أن استخدامها كان يقتصر في الماضي على أغراض الاستطلاع والإنذار المبكر، في حين أن الاستخدامات المستقبلية لها تتجه نحو تطويرها للأغراض الهجومية.

ومن ناحية أخرى، ترمي عمليات التحديث في القوات البرية إلى جعل هذه القوات قادرة على شن حرب محدودة أو حرب شاملة حسب الظروف السياسية القائمة. ويندرج هذا الهدف في إطار أوسع للعمل العسكري الإسرائيلي في المستقبل، حيث تسعى إسرائيل لامتلاك القدرة على الدخول في طائفة متعددة من الصراعات المسلحة التي تستخدم فيها الأسلحة والذخائر التقليدية، والتي قد تتحول إلى استخدام الأسلحة فوق التقليدية والنووية وفقاً للموقف الاستراتيجي - السياسي والعسكري. ويرتكز التخطيط العسكري الإسرائيلي على أن مثل هذه الصراعات المسلحة قد تتسم بعمليات هجومية ودفاعية استراتيجية على جميع الجبهات العربية، وقد لا تقتصر على جبهة واحدة أو جبهتين فقط، وتسعى إسرائيل لامتلاك القدرة على تهديد الأعماق العربية والإسلامية بالكامل، وليس فقط في إطار دول المواجهة العربية. يتمثل دور القوات البرية الإسرائيلية في القيام بالعمليات العسكرية في الإطار الجيوبوليتيكي القريب، وامتلاك القدرة على السيطرة والهيمنة على بعض الموارد العربية القريبة، مع التعاون مع القوات الجوية لتأمين العمليات البرية في العمق التقليدي والاستراتيجي، والتوسع في استخدام وسائل الحرب الإلكترونية للسيطرة وإعاقة القوات المعادية وتأمين أعمال القتال البري، وكذا التوسع في استخدام الهليكوبتر لنقل مجموعات الأبرار الجوي لمعاونة القوات المدرعة والميكانيكية في عملياتها الهجومية البرية، كما ترمي أعمال التطوير البري الإسرائيلي إلى تمكين تلك القوات من امتلاك القدرة على شن الحرب

الميكانيكية في صيغتها الأكثر حداثة حسب المدرسة الأمريكية في إطار النظرية القتالية المعروفة بـ"المعركة البر - جوية"، بالتكامل مع مبادئ "معركة الأسلحة المشتركة".

أما في المجال البحري، فإن أعمال التحديث والتطوير التسليحي تنطلق من الرغبة في توسيع نطاق المهام الموكولة إلى السلاح البحري الإسرائيلي، علاوة على محاولة مجابهة التطورات الحادثة في البحريات العربية. ويتمثل الجانب الأكثر خطورة وأهمية في برنامج التحديث البحري الإسرائيلي في السعي لإدخال السلاح البحري كجزء رئيسي من منظومة الردع النووي الإسرائيلي، حيث تسعى للاستفادة من الغواصات دولفين الجديدة، التي حصلت البحرية الإسرائيلية على واحدة منها من ألمانيا، وينتظر أن تحصل على غواصتين أخريين في الفترة المقبلة، كوسيلة إضافية من وسائل الإيصال النووي المنيعة، لأنها تمتلك القدرة على إطلاق صواريخ حاملة للرؤوس النووية من أعماق البحر. أما على المستوى التقليدي، فإن البحرية الإسرائيلية أصبحت تعتنق عقيدة هجومية تتبنى مبادئ الحشد والمفاجأة والحفاظ على المبادأة وحرية الحركة واتخاذ القرار للقادة على كافة المستويات، من دون التعقيد في التنفيذ أو من دون الالتزام الجامد بالقوالب النمطية، وتعمل دوماً على نقل مسرح القتال إلى مياه الخصم بغرض إضعاف سيطرته المحلية على مياهه، ومن دون المغالاة في حجم العمليات البحرية. وفي هذا الإطار، باتت البحرية الإسرائيلية تسعى لاكتساب القدرة على المبادأة في مواجهة القوى البحرية المعادية، بما يتيح لها إمكانية تدمير هذه القوات في مناطق تمركزها، وفي مناطق عملها، أو على خطوط سيرها، بما يساعد إسرائيل في النهاية على إجبار القوات البحرية العربية على اتخاذ موقف الدفاع، مع قصر مهام هذه البحريات على مجرد تأمين السواحل العربية، علاوة على تمكين إسرائيل من امتلاك قدرة أكبر على ممارسة التهديد البحري ضد الدول العربية في البحرين الأبيض والأحمر، وزيادة قدرة إسرائيل على أداء دور الوكيل لمصالح القوى الغربية في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى إدخال غواصات نووية إلى صفوف القوات البحرية الإسرائيلية، مما يزيد من قدراتها الرادعة والقتالية.

وأخيراً، فإن عناصر الدفاع الجوي الإسرائيلي تشهد تركيزاً واضحاً في أعمال التحديث العسكري، وذلك في إطار الحرص على إسناد مهام الدفاع الجوي والصاروخي بقوة إلى الصواريخ أرض - جو والصواريخ المضادة للصواريخ والمدفعية المضادة للطائرات. وتحرص إسرائيل على زيادة فاعلية نظام الدفاع الجوي الخاص بها، وامتدت أعمال التحديث هذه إلى جميع المجالات، سواء المتعلقة بالاستطلاع والإنذار المبكر أو الاعتراض الجوي بعيد المدى أو الحرب

الإلكترونية، مع التركيز بصفة خاصة على مواصلة جهـود إنتـاج وامـتلاك قـدرات مـضادة للصواريخ الباليستية من أجل مواجهة تزايد القدرات الصاروخية العربية والإيرانية، وذلـك مـن خلال الصاروخ "أرو - حيتس"، الذي دخل بالفعل إلى الخدمة العاملة فـي الجـيش الإسـرائيلي. وتمثل أعمال التطوير الجوي والبري والبحري والصاروخي مقدمة لتغييرات شاملة فـي جـوهر العقيدة العسكرية الإسرائيلية في اتجاه تمكين القوات الإسرائيلية من الـسيطرة علـى زمـام أي مواجهة عسكرية، حتى من قبل أن تبدأ مع أي تكتل عربي أو إسلامي، على نحو مـا يتـصور المسؤولون السياسيون والعسكريون في إسرائيل.

ومن ثم، فإن عملية التحديث العسكري الإسرائيلي ترمي إلى إقامة بناء جديد للقوة العـسكرية الإسرائيلية، يستفيد من التطورات الهائلة في مجال التكنولوجيا العسكرية، وبما يتجاوب أيضاً مع التحولات الجارية على المستويات الإقليمية في المجتمع الإسرائيلي. وتشير هذه التطورات إلى أن عملية تحديث القوة العسكرية الإسرائيلية يعتبر ضرورة حيوية في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، حتى في ظروف السلام الشامل، لأن القوة العسكرية من وجهة النظر الإسرائيلية هي التي أقنعت العرب بعدم جدوى مواصلة الصراع المسلح مع إسرائيل، كما تفيد إسرائيل تفاوضياً من خـلال ممارسة الابتزاز والترهيب في مواجهة العرب، كما أن التحديث العسكري يفيد إسرائيل ليس فقط في الحفاظ على تفوقها النوعي في مواجهة الدول العربية وغير العربية في الشرق الأوسط، ولكن أيضاً لتوسيع وتعميق هذا التفوق النوعي ودفعه عدة خطوات إلى الأمام. وفي الوقت نفسه، تسعى إسرائيل لامتلاك القدرة على حسم أي صراعات عسكرية تنشب بينها وبين الدول العربيـة فـي أسرع وقت ممكن، وفي ظل مبدأ جديد يقوم على السعي لبدء الحرب على أرض الخصم، ولـيس فقط نقل الحرب بسرعة إلى أرض الطرف الآخر، على نحو ما كان متبعاً في العقيدة العـسكرية طيلة الخمسين عاماً الماضية.

الفصل الخامس

تحولات
الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي

تمتد التحولات الجارية في الشؤون العسكرية الإسرائيلية إلى جميع المجالات، وتصب إجمالاً في اتجاه بلورة عقيدة عسكرية جديدة، أكثر واقعية وأكثر تواضعاً في توقعاتها، بحيث تكون أكثر قدرة على مواجهة التحولات الحادثة في طبيعة التهديدات التي تواجه الأمن الإسرائيلي في الفترة القادمة من ناحية، كما يمكنها مواكبة التطورات الجارية على الأصعدة التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية في إسرائيل. وبشكل عام، فإن جوهر ومضمون التغيير في العقيدة العسكرية الإسرائيلية يتمثل في أن هذه العقيدة، التي وضعها بن غوريون أول رئيس وزراء إسرائيلي قبل 50 عاماً، ظلت تعتمد على مبدأ "نقل الحرب بسرعة إلى أرض الطرف الآخر"، في حين تسعى العقيدة الجديدة لاعتماد مبدأ "بدء الحرب على أرض الطرف الآخر وعدم الانتظار حتى يشنها ذلك الطرف".

وتعتبر العقيدة العسكرية، بشكل عام، بمثابة المفهوم الأساسي لأمن الدولة، والذي تتم على أساسه صياغة أهداف ومهام السياسة العسكرية ومجالات استخدام القوة العسكرية لهذه الدولة، وتشخيص طبيعة التهديدات العسكرية الفعلية والمحتملة التي تجابهها، بل وطبيعة الحروب المستقبلية التي يمكن أن تنخرط فيها، علاوة على توصيف الأساليب التي يمكن من خلالها مواجهة العدوان بالوسائل العسكرية. وفي هذا الإطار، يمكن القول إن العقيدة العسكرية الإسرائيلية تبلورت على أرض الواقع في ضوء منظومة الثوابت والمتغيرات الداخلية والخارجية المحيطة بالكيان الإسرائيلي، وشهدت بطبيعة الحال تطوراً مستمراً حسب درجة التغير في المعطيات السياسية والعسكرية والتكنولوجية والجغرافية - الاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية

المؤثرة على وظائف القوة العسكرية الإسرائيلية. وقد ظلت العقيدة العسكرية الإسرائيلية تتحرك، رغم مرونتها، في إطار ثلاث قواعد رئيسية للعمل العسكري تمثلت بالأساس في: الردع، نقل المعركة إلى أرض العدو، الهجوم المسبق. ويمثل الردع ركيزة أساسية في هذه العقيدة، حيث يهدف إلى إقناع الخصم بعدم جدوى المقاومة أو المبادرة بشن الحرب ضد إسرائيل، لا سيما من خلال توفير القوة العسكرية المتفوقة القادرة على تجسيد هذا المعنى.

وقد أدت تحولات البيئة الاستراتيجية الإسرائيلية، على نحو ما سبق أن ذكرنا، إلى حدوث تعديل في بعض مكونات العقيدة العسكرية الإسرائيلية. ويتمثل التطور الجوهري الرئيسي في بدء تبلور اتجاه نحو التخلي عن نظام الخدمة العسكرية الشاملة، فالثورة الجارية في القوات المسلحة الإسرائيلية سوف تكون لها انعكاسات اجتماعية وسياسية هامة، حيث إن من المنتظر أن تؤدي إلى التراجع عن مبدأ "الشعب المسلح" القائم على الاعتماد الواسع على نظام تعبئة الاحتياط. ومع ذلك، فإن هذا التطور ما زال في مراحله الأولى، وهو لم يخرج حتى الآن عن الإطار النظري والأكاديمي، فما زالت العقيدة العسكرية الإسرائيلية تعتمد بقوة على نظام التعبئة الشاملة، بل إن ايهود باراك ركز بقوة - عقب تشكيل الحكومة الائتلافية - على ضرورة شمول نظام الخدمة العسكرية في إسرائيل لجميع الإسرائيليين، من دون التفريق بين المتدينين والعلمانيين. ولذلك، اقترح تغيير قانون الدمة في المجال الأمني، بهدف إلغاء الإعفاء الذي يمنح لطلاب مدارس المتشددين الدينيين (الحريديم)، بحيث يتم تجنيدهم في الجيش الإسرائيلي، لأن هذا الإعفاء يعكس من وجهة نظر باراك - والأغلبية الساحقة من العلمانيين في إسرائيل - وضعاً غير عادل وغير منطقي، حيث إنه يعفي جمهور الحريديم من المشاركة في حمل العبء الأمني، ويخلق توزيعاً غير عادل لهذا العبء، بما يزيد من التوترات، ويبرز عدم التكافؤ بين مواطني إسرائيل، وهو ما يمثل محاولة من جانب باراك من أجل تصحيح الخلل في نظام الخدمة العسكرية الإسرائيلية.

أما بالنسبة للمستقبل، فإنه من المتوقع أن يؤدي دخول الأسلحة والمعدات الأكثر تطوراً إلى الخدمة العاملة في الجيش الإسرائيلي، إلى بروز الحاجة إلى أعداد كبيرة من العسكريين المتطوعين الذين يخدمون لفترة طويلة في الجيش، وليس من خلال فترات التعبئة القصيرة، كما إن الاحتفاظ بجيش ضخم مبني على مبدأ الشعب المسلح يعتبر مكلفاً للغاية من المنظور الاقتصادي. وسوف تضطر إسرائيل إلى إجراء تخفيض في هيكل القوة العسكرية، حيث ستضحي بالكم للحفاظ على النوع، وستركز على امتلاك أنواع أكثر تطوراً من الأسلحة، مما سوف يجعل فكرة الجيش الشعبي غير قابلة للاستمرار. وسوف تعاد هيكلة القوة العسكرية، حيث يتحول

الجيش الإسرائيلي إلى تنظيم أكثر تعقيداً عن تنظيمه القديم القائم على إعطاء الأفضلية للدبابة والقاذفة المقاتلة، وسوف يصبح هناك اعتماد أكبر على طائرات الهليكوبتر القتالية والقوات المحمولة جواً والطائرات من دون طيار، وسوف تلعب القوات البحرية دوراً استراتيجياً أكبر. وسوف يظهر نوع جديد من إعادة التوازن إذا حولت إسرائيل مسؤولية الأمن الجاري (اليومي) إلى وحدات مخصصة لهذا الغرض.

وفي مجال الاستخدام القتالي للقوات، فإن مناخ التسوية العربية - الإسرائيلية سوف يفرض قيوداً على قدرة إسرائيل على استخدام القوة، ولذلك فإن من المنتظر أن تركز العقيدة العسكرية الإسرائيلية على الدفاع والهجوم المضاد أكثر من التركيز على العمليات الهجومية. ورغم أن إسرائيل لن تتخلى أبداً عن خيار الضربة الإجهاضية، فإنها سوف تواجه صعوبات سياسية أكبر في تنفيذها. ويبدو من المستبعد أن تقدم القوات الإسرائيلية على تنفيذ سيناريو العمليات واسعة النطاق، باستثناء تعرضها لهجوم أسلحة الدمار الشامل. أضف إلى ذلك، إن أي عمليات عسكرية إسرائيلية في المستقبل سوف تكون موجهة نحو تدمير قوات العدو أكثر من الاستيلاء على الأرض، حيث تصعب على إسرائيل السيطرة على أراضٍ جديدة لأنها سوف تضم سكاناً معادين يمكنهم إلحاق خسائر بالمحتلين، مما سوف يجعل السيطرة على الأرض صعبة.

الفصل السادس

الخصائص الرئيسية
للبناء العسكري المستقبلي الإسرائيلي

تتمثل الركيزة الجوهرية في عملية تطوير القوة العسكرية الإسرائيلية في الحفاظ على التفوق العسكري باعتباره هدفاً بحد ذاته. ويرتكز تنفيذ هذا المبدأ من الناحية العملية على ضرورة السعي دائماً لبناء قوة ضاربة نوعية، وتحقيق تقدم تكنولوجي للأسلحة، ونظام تعبئة محكم، وسرعة إعداد مسرح العمليات. ولذلك، فإن إسرائيل تحرص على إعطاء عناية خاصة لتنمية إمكاناتها العلمية بشكل مستمر، وخاصة في مجال التكنولوجيا العسكرية. وعلى الرغم من الاهتمام الإسرائيلي المتواصل بالعمل على تنمية هذه الإمكانات ذاتياً، إلا أنها تحتاج دائماً إلى الاعتماد على علاقات وثيقة مع بعض الدول الغربية الكبرى، بما يتيح لها الحصول على الأسلحة الأكثر تقدماً بصفة مستمرة. وبشكل عام، فإن مبدأ التفوق النوعي كان يدعو القيادة الإسرائيلية دوماً إلى الحرص على الاحتفاظ بقوات مسلحة قادرة ومتفوقة على جميع العدائيات الفعلية والمحيطة بها، سواء بغرض الاستخدام المباشر في ظروف العمليات العسكرية الفعلية أو بغرض الردع، حيث ارتكز المفهوم الاستراتيجي الإسرائيلي على أن الاحتفاظ بقوات مسلحة متفوقة سوف يثني الأطراف المعادية عن مخططاتها العسكرية المضادة لإسرائيل، لا سيما عبر ما يمكن أن يفضي إليه ذلك من التأثير على الحسابات الاستراتيجية لتلك الأطراف المعادية فيما يتعلق بالتكاليف المادية والبشرية الباهظة التي سوف تتكبدها حال إقدامها على القيام بأية أعمال عسكرية معادية لإسرائيل.

ومن ثم، تقوم الفكرة الرئيسية في البناء العسكري الإسرائيلي على ضرورة أن تحتفظ إسرائيل بقوة عسكرية متطورة للغاية تتناسب مع القرن الحادي والعشرين تكنولوجياً وإلكترونياً، سواء في ظروف السلام الشامل أو في ظروف الجمود، والاستفادة من التطور التكنولوجي من أجل الاستمرار في تطوير القدرات العسكرية على أحدث طراز إلكتروني تكنولوجي حتى في ظروف

السلام، والعمل على أن تكون الحرب أو الحروب المقبلة بأسلوب الردع المسبق، الذي يضمن أقل ما يمكن من الخسائر البشرية، على طريقة الضرب من بعيد. وحسب العقيدة الجديدة، فإن القوات الإسرائيلية سوف تعمل على تطوير أسلحة إلكترونية على جميع المستويات، وستعتمد على الأقمار الاصطناعية والتجسس الإلكتروني، وسوف يلعب السلاح الجوي دوراً أساسياً وجوهرياً ومحورياً فيها، وصنع أسلحة صغيرة ذات قدرات تكنولوجية عالية بهدف مواجهة حرب العصابات (مثل القنبلة الذكية التي تطارد هدفها بواسطة التحكم عن بعد)، وتطوير سلاح الغواصات الحاملة للرؤوس النووية للمهمات البعيدة جغرافياً.. وغير ذلك. ولذلك يجري التركيز في الوقت الحالي على توفير الأسلحة والمعدات المتطورة، تكنولوجياً وإلكترونياً، لتناسب ثلاثة مستويات من الحروب التي يمكن أن تدخلها إسرائيل مستقبلاً، وهي:

1 - **حروب المدى القريب**: وهي تتعلق بالحرب المستمرة أو المتوقعة في الجنوب اللبناني، وفي الأراضي الفلسطينية. ففي لبنان، يتعرض الجيش الإسرائيلي لخسائر ضخمة، مما أثار عاصفة ضد السياسة الحكومية تجاه الشأن اللبناني، وطرحت أفكار بضرورة الانسحاب الإسرائيلي من طرف واحد من الجنوب اللبناني. ومن أجل مواجهة هذا الموقف، يتجه التخطيط العسكري الإسرائيلي نحو الاعتماد على عدد من الوسائل والأساليب، وهي: التوسع في استخدام الطائرات بدون طيار حتى تصبح قتالية، وتطوير القنابل الذكية التي تطارد هدفها ولا تنفجر إلا بالوصول إليه، وتوسيع نطاق التجسس الميداني على حزب الله وعلى الجيش السوري في لبنان. وبالمثل، فإن التخطيط العسكري الإسرائيلي يسعى إلى التحسب لاحتمالات اندلاع مواجهة مع الجانب الفلسطيني، وتخطط الحكومة الإسرائيلية لإعادة احتلال مدن وقرى مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني في حالة حدوث مثل هذا التطور، إلا أن التقديرات المختلفة تشير إلى أن الاقتحام الإسرائيلي لهذه المدن سوف يكلفها خسائر بشرية ضخمة. ولذلك، يسعى التخطيط الإسرائيلي إلى ابتكار وسائل للقتال عن بعد في مثل هذه المواجهة المتوقعة.

2 - **حروب المدى المتوسط**: حيث لا تستبعد إسرائيل نشوب حرب شاملة مع العرب تتجاوز الجنوب اللبناني ومناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، بحيث تشمل سوريا، وربما مصر، بالإضافة إلى احتمال تدخل إيران بصورة ما في أي مواجهة عسكرية. ولذلك، يجري الحديث في إسرائيل عن مجموعة من الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه الاحتمالات، وأبرزها: تطوير أجهزة التجسس الإسرائيلية، وتعميق التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتواجد المكثف في الفضاء من خلال الأقمار الاصطناعية الإسرائيلية والأمريكية، وتطوير آلية لتدمير قواعد

الصواريخ بعيدة المدى قبل أن تباشر العمل، وتطوير آلية أخرى لتدمير الصواريخ في الجو قبل الوصول إلى أهدافها، وتطوير وتوسيع سلاح الغواصات الإسرائيلي وتجهيزها بالرؤوس النووية، ومنح الأفضلية لتطوير السلاح الجوي الإسرائيلي الذي يقوم عادة بالدور المركزي في الحروب التي تخوضها إسرائيل.

3 - حروب المدى البعيد، وهو المدى الذي لا يشمل فقط الدول العربية، ولكنه يمتد ليشمل الدول الإسلامية أيضاً. ولذلك، تخطط إسرائيل لضمان بقاء الجيش الإسرائيلي متفوقاً على الجيوش العربية والإسلامية مجتمعة، بما يجعل هذا الجيش واحداً من أقوى الجيوش في العالم، وعلى مستوى الجيشين البريطاني والفرنسي. ولذلك، يقوم التخطيط العسكري الإسرائيلي على امتلاك قوة عسكرية رادعة ومتفوقة في مواجهة أي تخطيط عربي إسلامي لمهاجمة إسرائيل، والعمل على ضمان عدم المفاجأة، أي الهجوم على من يخطط لضرب إسرائيل قبل أن ينفذ الهجوم.

وبالتالي؛ فإن هذا التصور الإسرائيلي يشير إلى أن الفكر العسكري الإسرائيلي لا يقوم فقط على الاستعداد لاحتمالات نشوب حرب بين إسرائيل ودول عربية، ولكنه يضع في الحسبان أيضاً احتمال مشاركة دول إسلامية، مثل إيران وباكستان، في الصراع ضد إسرائيل، كما إن هذا التصور يسعى إلى توفير أكبر قدر ممكن من الردود على كافة التهديدات الفعلية والمحتملة والمتصورة، أي حتى التهديدات التي لا توجد مؤشرات قوية عليها، بالإضافة إلى أن إسرائيل لم تعد تكتفي بتحقيق التفوق العسكري على دول الشرق الأوسط، ولكنها تسعى أيضاً إلى امتلاك قوة عسكرية تقف على مصاف القوة العسكرية للدول الكبرى، مثل بريطانيا وفرنسا.

<u>مصادر الباب الثامن: (ستة فصول):</u>

1) زئيف يونين، دراسة التنقية العسكرية ودورها في ميدان القوى الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، (الدار العربية للدراسة والنشر والترجمة 1995).
2) د. عبد المنعم المشاط، الإطار النظري لحل الصراعات، (المركز القومي للدراسات بالشرق الأوسط، كانون الثاني/ يناير 1995).
3) د. عبد المنعم سعيد، "ضبط التسلح جنوب المتوسط"، مجلة السياسة الدولية المصرية، العدد 109، تموز/ يوليو 1992.،
4) محمد عبد السلام، قضايا ضبط التسلح في المفاوضات متعددة الأطراف، المؤتمر الاستراتيجي العربي الرابع، (مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام).

5) مصطفى كامل مراد، التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط والدور المصري، (مركز الأهرام للترجمة والنشر، عام 19954).

6) د. محمد قدري سعيد، "عملية اتخاذ القرار في شؤون التسليح: الحالة الإسرائيلية" مجلة السياسة الدولية المصرية العدد 130، كانون الثاني/ يناير 2000.

7) د. رشدي الهواري، "التوازن العسكري في منطقة الشرق الأوسط من منظور مركز CSIS عن عام 2000 واشنطن"، مجلة السياسة الدولية المصرية عدد 143، يناير 2000.

8) The Military Balance 1995, 1996 IISS, (London 1996).

9) The Military Balance 1999, 2000 IISS, (London 2001).

10) Klieman, A. and pedatgur, R. Jaffee Center for Strategic Studies (JCSS) "rearming israel: defence procurment through the 1990s". studies No 17, 18, 21 (Jerusalem 1991).

11) The Center for Strategic & International Studies (CSIS) Washington 2000.



الفصل السابع

الاعتبارات الإقليمية للتسلح
بين الواقع و"القولبة"

على غرار الحالات الدولية الأخرى، ينطلق سباق التسلح في المنطقة، من واقع قائم تحـددت أبعاده البنى السياسية وعلاقات القوى وتفاعلات الأحداث. وينطبق على هذا الواقع التعريف العام الذي يبين أن "سباق التسلح يشمل طرفين (أو أكثر) يريان أنهما في حال نزاع تزيد من تسليحهما بوتيرة سريعة، ويبنيان تشكيلاتهما العسكرية من خلال تكريس اهتمام عام بالتصرفات العسكرية والسياسية للأطراف الآخرين".[1]

تخضع الحالة الشرق أوسطية إلى النظام الأساس لمجريات سباق التسلح بمختلف مضامينه الأيديولوجية والعملية، كما تخضع إلى جملة من العوامل التي تؤثر في نسبة تكديس الأسلحة، ومنها:[2]

- إستعداد المورّدين لتزويد شبكات أسلحة متطورة إلى منطقة الشرق الأوسط.
- رغبة دول المنطقة في الاستمرار في سباق التسلح (وخصوصاً بعد الحروب).
- القيود المالية إزاء حجم التسلح.
- مصادر الطاقة البشرية.
- التعاظم النوعي والكمي.

---

[1] Colin Gray, The Arms Race Phenomenon, World Politics (October 1971), p. 40.

[2] تسفي لنير (محرر)، بيطاحون فكلكلت يسرائيل بشنوت هشمونيم = الأمن والاقتصاد الإسرائيلي في الثمانينات (تل أبيب: منشورات وزارة الدفاع ومركز جافي للدراسات الاستراتيجية) 1985، ص 15 إلى 30 (بالعبرية) / بحث أريه شيلف.



وصار من المعروف أن القدرة الاقتصادية تعدُّ القاعدة المادية التي ترتكز عليها عملية شـــراء الأسلحة، وتتلخص مؤشراتها الرئيسة في حصة الأمن أو الدفاع من الناتج القومي، وفي الموازنة الأمنية ومخصصات شراء الأسلحة من هذه الموازنة، وفي القوة الـــشرائية الحقيقيـــة والتمويـــل الخارجي.[3] حول المظاهر الماثلة للتسلح، ثمة إجماع على أن المنطقة تعيش حـــال مـــن تكـــديس الأسلحة وزيادة الجيوش وازدياد معدل سباق التسلح وازدياد عدد شـــبكات الأســـلحة المتطـــورة والصواريخ والطائرات المقاتلة (وخصوصاً المروحيات الهجومية) وعدد الدبابات ذات النوعيـــة العالية.[4]

وبقدر ما يتعلق الأمر بالتصورات الإسرائيلية إزاء مسألة التسلح في المنطقة، من الملاحظ أن هذه المسألة (التي تأتي كحتمية لصيقة بالصراع العربي - الإسرائيلي) يـــتم تناولهـــا مـــن قبـــل الإسرائيليين وفق عملية تنميط (قولبة) خاصة للتعمية على طبيعة المشروع الـــصهيوني وســـماته وممارساته المتواصلة. فيذهب بعضهم (آرئيل شارون)، إلى أن عداء العرب لإسرائيل وتـــسلحهم لمحاربتها يرتكزان على عاملين رئيسين عميقين جداً: أولهما العامل العنصري، فالعرب يرفضون اليهود لكونهم يهوداً ليس إلا، إستناداً إلى مفاهيم دينية؛ وثانيهما: القومية العربية التي تتطلع إلـــى "أرض إسرائيل" كأرض عربية مقدسة، واعتبار مجرد وجود اليهود فيها – ولو علـــى ســـنتيمتر واحد - إغتصاباً وسرقة.[5] ويرى آخرون أن "عنصرية العرب" هي السبب الأول في عدم حلـــول السلام في المنطقة، وأن خسارة العرب في الحروب المناهضة لإسرائيل هي هزائم مخزية، وذلك نظراً إلى عدم التوازن العددي بين القلة المنتصرة (إسرائيل) والكثرة المهزومـــة (العـــرب)، وأن السلام سيزيد خزيهم لأنهم لم يظفروا به كمنتصرين.[6] والمغزى من هذا، أن رفض العرب للسلام هو السبب الرئيس لاستمرار التسلح وإدامة الصراع.

---

[3] Aharon Klieman, Reuven Pedatzur, Rearming Israel Defense procurement through the 1990s (Tel Aviv University: Jaffee center strategic studies) 1992, p. 57.

[4] أهرون يريف، بحث في: تسفي لنير (محرر)، بيطاحون فكلكلت. م. س. ذ، ص 31 (بالعبرية).

[5] زئيف كلاين ويهودا شنهاف (محرران)، سياسة إسرائيل الأمنية، ترجمة بدر عقيلـــي، (عمّـــان: دار الجليـــل للنـــشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية) 1990، ص 84، مقال لشارون.

[6] Shraga Gafni, Pax Israelica, in: Documents from Israel 1967-1973, Readings for a critique of Zionism (London: published by Ithaca Press) 1975, p. 191.

في مفصل تقاسم المسؤولية عن سباق التسلح في المنطقة، من المتعذر فصل دور إسرائيل ضمن هذا السباق عن الأداء الإسرائيلي العام، الموجَّه بالضرورة ضد العرب، والرافض لتلبية استحقاقات السلام (على الصعيدين الفلسطيني والعربي). وبحسب هذا المنحى، يشكل تسلح إسرائيل محور العمل الرامي إلى تحقيق ما يسمى "الأمن القومي" الإسرائيلي بمفهومه الشامل، وبالتالي تتركز وظيفته على توفير المزيد من الضمانات اللازمة للاستمرار في بناء الدولة (بشرياً واقتصادياً واجتماعياً ... الخ) والارتقاء بقدرتها بما يتلاءم مع غاياتها الكبرى. وهو ما يعني من أحد جوانبه استخدام التسلح كرافعة لاستكمال المشروع الصهيوني.

ومع الإدراك الإسرائيلي لحقيقة أن مسألة التسلح في المنطقة محكومة بعلاقة الفعل ورد الفعل، يأخذ توصيف هذه المسألة آلية معينة تبدأ بطرحها على بساط البحث، للأسباب الآتية:[7]

- إن دول الشرق الأوسط مزودة بأحدث المعدات القتالية في العالم.
- إن الشرق الأوسط منطقة تشغل حيزاً صغيراً من العالم.
- إن الحرب في هذه المنطقة ذات أبعاد حاسمة وخطيرة.
- إن مساحة إسرائيل التي ينبغي الدفاع عنها محدودة.
- يمكن مهاجمة إسرائيل بتركيبة قوات مختلفة، غير أن مكان تلك القوات محدّد.

وفي مساعيها التسلحية، تضع إسرائيل الدول المصنَّفة ضمن قائمة أعدائها معاً في كفة الميزان المقابلة لها، على الرغم من الخبرات المتراكمة على مدى عقود الصراع الماضية، ولعل في مقدمها أن هذه العقود لم تسجل قيام تكتل عربي شامل يحشد الموارد العربية حشداً مركزاً لخوض حرب ضد إسرائيل، بينما أقيمت تكتلات عسكرية جزئية تمكنت من تعبئة قسم من الموارد العربية لهذا الغرض. وكانت خصائص هذه التكتلات كما يأتي:[8]

- إشتملت باستمرار على بعض الدول العربية.
- أقيمت عموماً بصورة مؤقتة ولغرض محدد.
- إتسمت بانخفاض مستوى التنسيق السياسي والاستراتيجي والعملياتي / العسكري فيما بينها.

---

[7] موشي ليفي، مقال في: زئيف كلاين ويهودا شنهاف (محرران)، سياسة إسرائيل الأمنية، م. س. ذ، ص 309.

[8] يائير عفرون، "إتجاهات في نسب القوة العربية - الإسرائيلية"، مجلة سكيرا حودشيت، شباط / فبراير - آذار / مارس 1983 (2-3)، ص 41 (بالعبرية).

كلا الحالتين كان هذا المسار يتأثر بالزيادة الكبيرة في القدرة المالية لبعض الدول العربية، وبالأحداث الكبرى التي طرأت على المنطقة.

مرّ سباق التسلح منذ قيام إسرائيل وحتى مطلع الثمانينات بخمس مراحل، وفق تقسيمات للباحث الإسرائيلي في الشؤون الاستراتيجية، يائير عفرون، هي:[12]

- مرحلة السنوات (1949 -1954)، وفيها كان سباق التسلح بطيئاً جداً وحتى مراقباً إلى حد ما من قبل الدول العربية بوساطة التصريح الثلاثي (أيار/مايو 1950) الذي أنشئ في أعقابه جهاز أشرف على نقل الأسلحة إلى المنطقة.
- مرحلة السنوات (1954 -1956)، التي حدثت في أعقاب صفقة الأسلحة الشرقية (التشيكية) لمصر، وشهدت اندفاعاً شديداً في سباق التسلح المصري - الإسرائيلي.
- مرحلة ما بعد حرب 1956، التي أسفرت عن تطوير كبير جداً في حجم القوات العسكرية وأنظمة التسلح في جميع دول الشرق الأوسط.
- مرحلة ما بعد حرب 1967، التي شكلت فيها الحرب مفترق طرق في سباق التسلح، وساهمت في حدوث قفزة كبيرة في حجم القوات وأنظمة الأسلحة لإسرائيل ودول المواجهة.
- مرحلة ما بعد حرب 1973، التي شكلت فيها هذه الحرب مرّة أخرى مفترق طرق، وكانت نتيجتها زيادة هائلة في القدرات العسكرية للطرفين العربي والإسرائيلي.

ثم جاءت مرحلة ما بعد غزو لبنان 1982، التي جرى في خلالها ترميم التآكل الذي طرأ على الأسلحة لدى إسرائيل وسوريا، والارتقاء بمستوى القدرات العسكرية، في ضوء دروس المواجهة بين الجيش الإسرائيلي وكل من الجيش السوري والتنظيمات الفلسطينية واللبنانية. وأما المرحلة الراهنة، فقد ابتدأت منذ حرب الخليج الثانية، وخلالها استأنف التسلح صعوده، مستنزفاً مبالغ هائلة من النفقات الأمنية لمعظم دول المنطقة. ولوحظ أن هذا الاستئناف لم يستثنِ روسيا من التوريد، على الرغم من تفكك الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية، بل إن تنامي الحاجة الروسية للقطع الأجنبي ساهم في عودتها إلى سوق الأسلحة المبتكرة عبر صفقات مع بعض الدول الصديقة القديمة.[13]

---

[12] يائير عفرون، "إتجاهات في نسب القوة..."، م. س. ذ، ص 127 -129.

[13] Efraim Inbar, Israel Strategy, Middle East Review of International Affairs, Vol.2, No. 4 (December 1998), p. 10.

من جملة ما يستدعي الانتباه في سباق التسلح الجديد، الطريقة التي استثمرت فيهـا إسـرائيل تطورات حرب الخليج الثانية وقصفها بالصواريخ العراقية، سواء بالحصول على العتاد الحربـي أو بالحصول على مساعدات مالية إضافية لأغراض عسكرية، فضلاً عن المكاسب التـي تـصب في خدمة التسلح الإسرائيلي عبر روافد ثانوية.[14]

لم تكن تجربة ما بعد حرب الخليج الثانية تختلف عن ظاهرة اتسم بهـا سـباق التـسلح فـي المنطقة، هي ارتباط التعاظم الكمي والنوعي للتسلح بالحروب العربية - الإسرائيلية التي حـددت المراحل الرئيسة لسباق التسلح. فبعد كل من هذه الحروب كانت المنطقة تستقبل مقادير كبيرة من العتاد الحربي المتطور، وخاصة تلك النماذج من الأسلحة والأنظمة التي تدخل ضـمن مكوّنـات الخط الأول للدول التقليدية المزودة للأسلحة. وتجلى ذلك في تحديث أسلحة الجو والدروع، وفـي نمو البعد الإلكتروني، لاحقاً، في مجالي الاستخدام ووسائل القيادة والـسيطرة والمراقبـة. وفـي حالات كثيرة، كانت الأسلحة التي ترسلها الدول الموردة إلى المنطقة هي الأسلحة المستخدمة في جيوش هذه الدول، الأمر الذي أضفى على سباق التسلح طابع التنـافس والتنـازع بـين نمـاذج الأسلحة لدى طرفي الصراع.

صورة الميزان العسكري الحالي

بلغت عملية التسلح في المنطقة ذروتها في الوقت الراهن، ووصلت الـدول المركزيـة فـي الشرق الأوسط (مع ليبيا وإيران) إلى مستوى من التخمة، بمعيار الأسلحة التقليدية، قلَّ نظيره في العالم. وحسب الأرقام الواردة في الميزان العسكري للشرق الأوسط للعام 1999 -2000 الصادر عن مركز جافي للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، تبدو ملامح الصورة المعلنة للتـسلح في المنطقة على النحو الآتي:[15]

---

[14] لمزيد من التفاصيل، انظر مثلاً: إبراهيم عبد الكريم، "الاستثمار الإسرائيلي لأزمة الخليج وتفاعلاتها"، مجلـة التعـاون (الرياض) السنة 7، ع 25 (آذار / مارس 1993)، ص 13 -51.

[15] The Military Balance 1999/2000, (Tel Aviv University: Jaffee Center for Strategic Studies) 1999.



تعتبر هذه العينات من الحديث عن التسلح السوري في التسعينيات جزءاً من عملية الرصد الإسرائيلي لجهود سوريا في تحديث قوتها العسكرية. وكانت سنوات الثمانينيات قد شهدت ضجة حول حصول سوريا على صواريخ SS21 السوفياتية وصواريخ M9 الصينية، وحول تعاون سوريا مع كوريا الشمالية في المجال العسكري، وغير ذلك من المتابعات التي كانت تحمل تساؤلات إسرائيلية عن الهدف الكبير للتسلح السوري.

وبخصوص مصر، يعتقد المحللون الإسرائيليون أن التسلح المصري يشكل خطراً على إسرائيل، وأن القاهرة لم تتخل عن خيار الردع، على الرغم من اتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية. وقد تحدث باحثو مركز جافي عن تسلح مصري واسع النطاق بالصواريخ وزيادة في عدد القاذفات الصاروخية.[20] وظهرت معلومات تفيد أن مصر تحتل المرتبة الثانية بين الدول العربية (بعد السعودية) في مخصصات شراء الأسلحة، إذ بلغت قيمة مشترياتها عام 1996 نحو 2.3 مليار دولار.[21] واعتبر باحثو مركز جافي أن مصر هي الدولة العربية الوحيدة الآخذة بالتعاظم العسكري بفضل المساعدة المالية الأمريكية لها، وأن هناك اتجاهاً لديها للانتقال نحو الإنتاج الذاتي للأسلحة.[22]

وعن السعودية، كانت الأرقام المنشورة حول صفقات الأسلحة التي تعاقدت عليها الرياض مع الغرب تثير لدى الإسرائيليين هاجس انتماء السعودية إلى دائرة الدول التي تهدد الأمن الإسرائيلي. وقد ازداد تناول هذه المسألة من قبل المهتمين الإسرائيليين اعتباراً من أواخر الثمانينات، بالتزامن مع صفقة الأسلحة البريطانية للسعودية (البالغة نحو 35 مليار دولار). آنذاك رأت الأوساط العسكرية الإسرائيلية أن الخطر السعودي على إسرائيل، يتلخص بالنقاط الآتية:[23]

- سيكون بوسع السعودية ليس استخدام هذه الأسلحة مباشرة ضد إسرائيل فحسب، وإنما أيضاً دعم القدرة العسكرية العربية عن طريق إرسال الأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة - وعلى وجه السرعة - إلى الدول العربية التي تملك أنواع الأسلحة نفسها الموجودة لدى السعودية لاستخدامها ضد إسرائيل.

---

[20] تقرير، معاريف، 1999/12/22 (القدس المقدسية 1999/12/23، ص 7).

[21] تقرير، يديعوت أحرونوت، 1997/10/15، ص 8.

[22] آمنون برزيلاي، حول تقرير مركز جافي، هآرتس، 1997/1/15، ص 2.

[23] يوسف حريف، "السعودية تهدد إسرائيل مباشرة"، ملحق معاريف، 1998/7/15، ص 2.

- إن الطائرات السعودية المقاتلة التي ترابط في مطار تبوك (شمال غرب السعودية) تستطيع ضرب الأهداف الإسرائيلية في النقب.
- إن طائرات الأواكس وطائرات F15 الموجودة في السعودية، ستسهم بتحسين أداء القوات السعودية في ميدان المعركة بصورة فاعلة، وفي نقل المعلومات الاستطلاعية من السعودية إلى الأردن والعراق وسوريا. ومع أن هناك حظراً أمريكياً صريحاً حول هذا الموضوع، لكن لن يكون بالإمكان تجسيد مثل هذا الحظر، إذا كان المستهدف هو إسرائيل.
- إن الصواريخ المضادة للطائرات الموجودة لدى السعودية قرب الحدود الإسرائيلية تشكل تهديداً حقيقياً على الأجواء الإسرائيلية، وثمة خطر سعودي كامن لإسرائيل في البحر الأحمر، وخصوصاً أن السعودية أقامت قاعدة عسكرية بحرية قرب ميناء جدة بعدما اشترت ما لا يقل عن 20 سفينة صاروخية.

وفي الوقت نفسه، أثار الإسرائيليون ضجة حول شراء السعودية صواريخ CSS-2 الصينية التي يبلغ مداها 300 كم، وسعيها للحصول على صواريخ صينية من طراز M9 التي يقدر مداها بنحو 600 كم.[24] ووصلت هذه الضجة إحدى ذراها في أوائل التسعينيات، مع بدء مرحلة جديدة من التسلح السعودي إثر حرب الخليج الثانية. وعرض الخبراء الإسرائيليون بعض المعلومات عن الصفقات الجديدة ومنها: إن الولايات المتحدة أعربت عن نيتها بيع السعودية دفعتين من طائرات F15 C/D المقاتلة المتفوقة، عدد كل منها 24 طائرة، ما يرفع مخزونها من طائرات F15 إلى 110 طائرات (أواسط التسعينات). وظهرت تلميحات في أوائل العام 1992 لبيع السعودية 48 طائرة هجومية من نوع F15 لتحل محل طائرات F5 E و24 طائرة ذات قدرة أقل من نوع F15 H، وبذلك سيصل عدد الطائرات المقاتلة لدى السعودية من نوع F15 وحده إلى 210 طائرات، منها أنواع لم تعط لإسرائيل. كما تقرر (أوائل العام 1992) أن تحصل السعودية على عدد من طائرات أباتشي AH-64 ليصبح لديها 48 طائرة (مقابل 18 طائرة لإسرائيل آنذاك). وسوف تشتري السعودية 20 بطارية صواريخ باتريوت (مقابل بطاريتين لإسرائيل) وهناك ثلاث صفقات، على الأقل، للسعودية تشمل كل منها 300 دبابة من نوع A2-M1 وتؤدي إلى توسيع القوات المدرعة السعودية إلى الضعف. والحصول على مئات العربات القتالية من

[24] Aharon Klieman, Reuven Pedatzur, Rearming Defense, op. cit, p. 36.

نوع برادلي، والآلاف من ناقلات الجند المدرعة و75 -80 نظام إطلاق متعدد للصواريخ (MLRS 26). ووقف المهتمون الإسرائيليون عند مغزى احتلال السعودية المرتبة الأولى بين دول المنطقة المستوردة للأسلحة، حيث بلغت مشتريات عام 1996 نحو 9 مليارات دولار (من أصل نفقاتها الأمنية البالغة 17 مليار دولار) وكان منها شراء 72 طائرة F15 و48 طائرة تورنادو الأوروبية.[25]

بوجه عام، يلمس المراقب أن الإسرائيليين يطرحون مسألة تسلح السعودية من زاوية التحسُّب لانخراطها في أي حرب عربية مقبلة ضد إسرائيل، أي بتصنيفها دولة مواجهة. أما بالنسبة إلى إيران، فقد تابع المهتمون الإسرائيليون الخط البياني للإنفاق العسكري الإيراني، ولا سيما خلال التسعينيات. وقدَّروا أن اتفاقيات شراء الأسلحة الجديدة لإيران بلغت نحو 7.2 مليار دولار للأعوام 1990 -1993 ونحو 1.6 مليار دولار للأعوام 1994 -1997. ومع أن نفقات إيران الأمنية تراجعت من 15 مليار دولار سنوياً (خلال الحرب العراقية - الإيرانية) إلى نحو 4 مليارات دولار في النصف الثاني من التسعينيات، إلا أن هناك نية لسد احتياجات إيران من الأسلحة بقيمة 20 مليار دولار.[26] وحسب ما يطلق عليه إفرايم سنيه (نائب وزير الدفاع الإسرائيلي) التحليل الواقعي للخطر الإيراني البعيد / القريب، يحذر سنيه من وجود ذراعين بالمعايير الاستراتيجية لإيران، إحداهما / ذراع صواريخ أرض - أرض بعيدة المدى، التي تشمل (في منتصف التسعينات) 400 صاروخ (منها 100 صاروخ بمدى 600 كم) ومساعي من كوريا الشمالية لتطوير وإنتاج صاروخ نودونغ الذي يمنح إيران قدرة على ضرب أهداف موجودة في مدى 1300 كم (بما فيها إسرائيل)، والذراع الأخرى / بحرية بعيدة المدى ذات قدرة على إغلاق طرق تصدير النفط من الخليج.[27] حيث يمتلك سلاح البحرية الإيراني ثلاث غواصات، ويحظى دخول غواصات حديثة إلى الخدمة باهتمام إيراني. وبالمقابل، تخشى إسرائيل من وصول

[25] تقرير، يديعوت أحرونوت، 1997/10/15، ص 8.

[26] ه كوردسمان، "إسرائيل وحدها في الملعب"، هآرتس، 1998/9/20، ص 51.

[27] إفرايم سنيه، بأحريوت - يسرائيل بعولام شيأحري شنت ألبايم = بمسؤولية - إسرائيل في عالم ما بعد عام 2000 (تل أبيب: إصدار سيفري حيمد، يديعوت أحرونوت 1996)، ص 97 -99.

الغواصات الإيرانية إلى البحر الأحمر والبحر المتوسط وتقديم مساعدة للدول التي تحارب إسرائيل.[28]

وفي المنحى ذاته أثارت تجربة إطلاق الصاروخ الإيراني (شهاب 3 في تموز / يوليو 1998) والكشف عنه في عرض عسكري في طهران (أواخر أيلول / سبتمبر 1998) ردود فعل إسرائيلية قوية، ولا سيما بسبب تحذيرات صدرت عن وزير الدفاع الإيراني، علي شمخاني، بالرد على أي اعتداءات قد تشنها إسرائيل. وظهرت دعوات لتوجيه ضربات رادعة لإيران (من قبل إفرايم سنيه وعوزي لنداو، رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست). أما بنيامين نتنياهو (رئيس الحكومة آنذاك) فقد صرّح في واشنطن أن إسرائيل تتابع تطورات الأوضاع العسكرية في إيران، وأنها تطور قوة الردع المناسبة لمواجهة هذا الخطر الجدي.[29] وتقول تقديرات إسرائيلية إنه ستتوافر لإيران خلال السنوات القادمة صواريخ ذات مدى أطول (من مدى شهاب 3) بحيث يستطيعون إطلاقها من العمق الإيراني. وبقلقٍ بادٍ تابعت إسرائيل تجربة إيران الجديدة (في آخر أيار / مايو 2001) بإطلاق صاروخ أرض - أرض آخر، من إنتاج صناعتها العسكرية، باسم "الفتح 110"، وصف بأنه فائق الدقة وبين الصواريخ الأكثر فاعلية لدى الجيش الإيراني.[30]

إزاء هذا الاهتمام الإسرائيلي بتسلح إيران الصاروخي والبحري، ثمة تحديد استراتيجي واضح لدى إسرائيل، ينطوي على إدراج إيران في صف الدول العربية المحتسبة ضمن الميزان العسكري وضمها إلى الدول المعادية لإسرائيل في المنطقة.

أما العراق*، فإن ترسانته لا تزال حسب المنظار الإسرائيلي، تحتوي على أسلحة يتعين إدخالها في الحسابات، لا فرق في ذلك بين الحرب الشاملة والحرب المحدودة. ولوحظ أن هذه الحسابات بدأت تتخذ طابعاً جدياً بعد تحرر العراق من الرقابة الدولية منذ أواخر العام 1998.[31] وبالطريقة نفسها، تنظر إسرائيل، بدرجات متفاوتة، إلى تسلح الدول العربية الأخرى، فتدرج

---

[28] يورام مزراحي، "غواصة إيرانية تشكل تهديداً حقيقياً"، معاريف، 1997/1/6، ص 4.

[29] نظير مجلي، "دعوات في إسرائيل لتوجيه ضربة رادعة لإيران"، الشرق الأوسط اللندنية، 1998/9/28، ص 6.

[30] رؤوفين بدهتسور، "ثورة تنطوي على مشكلات"، هآرتس، 2000/9/18، ص 1/ب. و: تقرير، الأيام الفلسطينية، 2001/6/1، ص 11.

* في فترة ما قبل الغزو

[31] ألوف بن، هآرتس، 1999/9/16، ص 3.

بعضها في الميزان العسكري، وتتابع وقائع هذا التسلح ومغزاه وخطره على الكيان الإسرائيلي، وتجعل منه مادة للتداول محلياً وإقليمياً ودولياً.

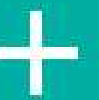
صور القلق الإسرائيلي

على الرغم من حيازة إسرائيل على أكبر ترسانة في المنطقة وأكثرها تطوراً، إلا أنها تواصل إثارة الضجيج إزاء أي تزود عربي بكميات من الأسلحة مهما صغرت، مهددة ومتوعدة حيناً، ونائحة ومستنجدة حيناً آخر. وتعج الأدبيات السياسية الإسرائيلية بالتقارير والتحليلات والآراء الخاصة بهذا التزود (وقائعه، طبيعته، مخاطره... الخ) بشكل مترافق مع محاولة تسويق الدعاوى حول محدودية ما تملكه إسرائيل من الطاقة البشرية والموارد و"العمق الاستراتيجي" مقارنة بالدول العربية. يوردون مثلاً نسب المساحات والسكان والقوات والاقتصادات، ويركزون على "انعدام التوازن" بين إسرائيل وأعدائها، بحيث يبدو لأي متابع لا يعرف ظروف هؤلاء الأعداء، أن بقاء إسرائيل يشكل معجزة، في ظل التضاؤل الكمي النسبي الذي تعانيه.

في أوائل الثمانينيات، عرض تسفي لنير (أحد كبار الباحثين في مركز جافي) المسارات الرئيسية المقلقة بالنسبة لإسرائيل، في موضوع ميزان القوة مع دول المواجهة، ومنها:[32]

- لقد وصلت إسرائيل إلى أقصى قدرتها في توسيع جيشها، إذ إن القيود الديموغرافية والاقتصادية لا تتيح لها مواصلة اللحاق بالدول العربية في سباق التسلح الكمي والتكنولوجي. بينما يبدو، ظاهرياً على الأقل، أن قدرة الدول العربية على مواصلة تعاظمها في هذه المجالات تكاد تكون غير محدودة.
- يقوم قسم من دول المواجهة بالحصول على أنظمة أسلحة غربية وأمريكية بوجه خاص، بدلاً من أنظمة الأسلحة الشرقية التي تملكها هذه الدول، وبالتالي توشك إسرائيل أن تفقد تفوقها النوعي والتكنولوجي على الجيوش العربية.
- طرح هذا الوضع بمزيد من الحدة مجال القوة التي يوفرها الجيش الإسرائيلي تفوقه في عنصر نوعية الطاقة البشرية. ومع الافتراض أن الجيش الإسرائيلي لن يزداد من الناحية الكمية خلال السنوات المقبلة مقابل استمرار الزيادة في كمية الجيوش العربية، وأن إسرائيل ستفقد تفوقها في عنصر النوعية التكنولوجية، هنا يطرح سؤال: هل تستطيع

[32] تسفي لنير، "عنصر النوعية في سباق القوة الإسرائيلي والعربي في الثمانينات"، مجلة معروخوت (ع 286)، شباط / فبراير 1983، ص 27-29.



إسرائيل التقدم دوماً على الدول العربية في سباق القوة الشاملة عن طريق استغلال تفوقها في عنصر الطاقة البشرية بصورة أنجع؟

يكثر الإسرائيليون من الحديث في موضوع هذا التساؤل، ضمن التركيز على النوعية، ومع ذلك هم يجزمون أن تفوق إسرائيل على العرب مؤقت، لأن ميزان القوى مع إسرائيل سوف يتغير عندما يتسلح العرب بكل الأسلحة الموجودة لدى إسرائيل.[33] وهناك من يشير إلى أن المشتريات الضخمة للسلاح من الغرب من قبل جيوش دول المواجهة العربية هي مجرد جانب واحد للمشكلة، فالقلق الإسرائيلي الأكبر هو أن الأسلحة التي تصل إلى العرب هي -في حالات عدة- أكثر النماذج تطوراً في العالم، وخاصة بالنسبة إلى أجهزة الكشف الراداري والأنظمة المضادة للطائرات والصواريخ الموجهة جو – جو وجو – أرض. وإذا كان الكثير من هذه الترسانة الجديدة من صنع الغرب لم يستخدم ضد إسرائيل بعد، إلا أنه سوف يستخدم من قبل العرب بالتأكيد في أي مجابهة مستقبلية. كذلك فإن أي فجوة تكنولوجية كانت إسرائيل قد أوجدتها سابقاً، يتم ردمها بسبب علاقات توريد السلاح المخلّة بالتوازن التي تقوم بين العرب والدول الغربية المصنَّعة، ففي قائمة المشتريات العربية مثلاً: من ألمانيا دبابة Leopard 2 ومن الولايات المتحدة الدبابة M1 وحوامات أباتشي وصواريخ باتريوت المضادة للصواريخ وصواريخ ستينغر وطائرات أواكس وF15 وF16، ومن المجموعة الأوروبية طائرة تورنادو (المصنعة بالاشتراك بين إيطاليا وبريطانيا وألمانيا وإسبانيا) وطائرة ميراج 2000 الفرنسية... الخ.[34]

وارتباطاً بهذه المسألة، يشدد الإسرائيليون على خطورة تنامي فاعلية الجيوش العربية، من خلال تحوُّلها التدريجي إلى قوة متحركة آلية ومدرعة ذات قدرة هجومية، وازدياد حجم قواتها النظامية التي من شأنها إبطال أهمية الزيادة الموازية التي حصلت في القوات النظامية الإسرائيلية في أعقاب حرب 1973. ليس هذا فقط، وإنما ينبهون إلى أنه بينما ظل الجيش الإسرائيلي متمسكاً بنظرية عسكرية هجومية (تقضي بضرورة إدارة حرب متحركة هجومية ونقل المعركة بأسرع ما يمكن إلى أرض العدو العربي)، وتعتمد بشكل رئيس على المدرعات وسلاح الجو، طور العرب نظرية عسكرية جاءت للرد على نقاط القوة للجيش الإسرائيلي، تم فيها التركيز على بناء نظام متنوع من الأسلحة المضادة للدبابات ومن التحصينات والعوائق، بهدف تقليص حرية المناورة

---

[33] زئيف شيف، "الرقابة على السلاح قبل السلام"، هآرتس، 1999/7/27، ص 1/ب.

[34] Aharon Klieman, Reuven Pedhatzur, Rearming Defense, op. cit.

للدروع الإسرائيلية في المعارك البرية. وبالمثل التركيز العربي على بناء نظام دفاع جوي كبير ومتنوع، بهدف تقليص حرية المناورة الجوية ومنع سلاح الجو الإسرائيلي من تقديم الدعم والإسناد القريب للقوات البرية الإسرائيلية.[35] ويؤكد آخرون أنه مع دخول الصواريخ إلى الشرق الأوسط، أخذت إسرائيل تفقد "قدرتها الاحتكارية" على السيطرة التصعيدية. وقد كان التهديد الإسرائيلي في السابق من الوسائل الرامية لإجبار الخصم على وقف التصعيد المسلح، نظراً إلى ما تميز إسرائيل على جاراتها العربيات في مجال التقنيات العسكرية.[36]

في تلخيص البواعث المثيرة للقلق لدى الإسرائيليين، ينطلقون من مبدأ عام هو أن التهديد الذي تشكله الجيوش العربية على إسرائيل يعتبر بمثابة الخطر الأول على وجودهم، لأن العالم العربي - حسبما يذكر أرئيل شارون - يمتلك الإمكانات والوسائل لتجسيد عدائه على أرض الواقع، بأن يهزم إسرائيل في الحروب ويصفّيها، سواء عبر حرب كبيرة واحدة، أو عبر حرب استنزاف مستمرة.[37]

بهذه الصورة ومثيلاتها، يرجع القلق الإسرائيلي من التسلح العربي إلى التخوف من تعديل ميزان القوى التقليدية في المنطقة، خلافاً لرغبة إسرائيل في إبقائه مختلاً لصالحها. وفي حالة كهذه، تجزم إسرائيل بأن التكافؤ التسليحي مع العرب سيفرض نفسه على أي حرب مستقبلية، وقبل ذلك على إدارة الصراع وأساليب العمل الاستراتيجي، في الساحتين الإسرائيلية والعربية، لهذا يغدو من السهل قراءة أبعاد التركيز الإسرائيلي على بنية التسلح العربي والآفاق المفتوحة أمامه.

---

[35] آرئيل ليفتا، النظرية العسكرية الإسرائيلية - دفاع وهجوم، مترجم (عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية) 1990، ص 81.

[36] Efraim Inbar, Israel Strategy, op. cit.

[37] مقال شارون في: زئيف كلاين ويهودا شنهاف (محرران)، سياسة إسرائيل الأمنية، م. س. ذ، ص 86.

الفصل الثامن

خصائص التسلح والحرب المقبلة

في الطريق إلى الحكم على طبيعة أي حرب مستقبلية بين العرب وإسرائيل، تستوقف المحلل تراكمات ومفاعيل تتيح ربط خصائص التسلح في المنطقة بالهدف الذي حدد له مسبقاً. ولعل من أبرز أوجه هذا الربط، ما يأتي:

1 - تعدد التحولات التي طرأت على وسائل القتال التقليدية وتنوعها. ويأتي في مقدمة هذه التحولات، التركيز على التطور التكنولوجي للأسلحة الموجهة الدقيقة وبعيدة المدى. وأهم ما في ميزات هذه الظاهرة التكنولوجية التقليدية (التي تعتمدها وسائل القتال الموجودة حالياً في ميدان المعركة الشرق أوسطي) هي القدرة على تدمير أهداف بعيدة المدى، الأمر الذي من شأنه أن يفصل عنصر تدمير الأهداف عن عنصر احتلال الأرض.[38] وفي هذه الخاصة، ينسجم تسلح دول المنطقة مع اتجاهات التسلح العالمية، من حيث إيلاء أفضلية لأسلحة الحرب الإلكترونية (حرب كبس الأزرار) وتصغير حجم الأجهزة والقدرة الفائقة على نقل التوجيهات، والتزود بأجهزة الرؤية الإلكترونية وأنظمة المعلومات الآنية العاملة بالكمبيوتر وأجهزة إطلاق الصواريخ الدقيقة والطائرات من دون طيار... الخ.

2 - بعد حرب 1973، حدث تغير في النمط الأساس للأسلحة والأنظمة المستعملة (وبعضها صمم خصيصاً لزبائن الشرق الأوسط)، بحيث أصبحت إسرائيل، ومعظم الدول العربية، تتسلح بتجهيزات متطورة من صنع الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، فمصر والعراق والأردن وليبيا والسعودية هي من الزبائن الرئيسين للحوامات والطائرات المقاتلة والدبابات الغربية. والانعكاس

[38] أرئيل ليفتا، النظرية العسكرية الإسرائيلية، م. س. ذ، ص 82.



الأول لهذا المعطى، هو أنه في أي حرب مستقبلية سوف تتلاشى ميزة إسرائيلية تقليدية، حيث ستجد إسرائيل نفسها تقاتل ضد أسلحة غربية مماثلة للأسلحة التي تمتلكها.[39]

3 - تتمتع إسرائيل بالتفوق في حيازة الذخيرة المحكمة التوجيه (Precision Guided Munition PGM) وتنتج بنفسها قسماً من هذه الذخيرة. كما أنها تتمتع بالتفوق في الأجهزة المتطورة للقيادة والرقابة والاتصالات والاستخبارات ولديها القدرة بأن تصبح بين الدول المتقدمة في العالم ضمن هذا المجال، ولهذه القدرة دلالة إزاء النتائج التي يمكن الحصول عليها، ناهيك عن العوامل الخاصة بعنصر نوعية الطاقة البشرية التي تستطيع التعامل مع عنصر النوعية التكنولوجية في ميدان المعركة المستقبلي.[40]

4 - يتزايد التوجه بين دول المنطقة نحو استخدام الصواريخ البالستية الحاملة للرؤوس التقليدية، بسبب توافرها. ويجري التأكيد على أهمية الصواريخ غير التقليدية في التفكير الاستراتيجي لهذه الدول[41]، وهو ما يعطي أي حرب مقبلة طابعاً خاصاً يتميز عن الحروب السابقة.

5 - تتميز أجيال الأسلحة المستخدمة في ميدان القتال المستقبلي، بخصائص عملية عدة، أبرزها:

- أنها ستؤمن المزيد من القدرات التدميرية والمناورة والمحافظة على البقاء.
- يمكن أن يركّب على هيكلها أجهزة حديثة (ذخائر، تحريك، مراقبة، سيطرة، حماية...).
- ستمكّن من تقليص مقدار مستويات السيطرة بسبب أجهزة جمع المعلومات الحديثة.
- سيزداد استعمال الفضاء لاستخدامها بفعل تجديد نوعية الصواريخ.[42]

حيال ذلك، إتسع انفتاح الواقع على التوقعات في شأن دور الطائرات في أي معركة مقبلة. واستناداً إلى ما أورده د. شموئيل غوردن (عقيد طيار احتياط ومن كبار باحثي مركز جافي) كان للنجاح الإسرائيلي في تدمير معظم القوة الجوية للدول العربية خلال ساعات في حزيران/يونيو 1967 أثر كبير في التغير الجذري الذي طرأ على العقيدة القتالية للجيش الإسرائيلي تجلى

---

[39] Aharon Klieman, Reuven Pedhatzur, Rearming Defense, op. cit.

[40] تسفي لنير، "عنصر النوعية في سباق القوة"، م. س. ذ، ص 144 -149.

[41] أمنون برزيلاي، هآرتس، 1996/2/1، ص 6.

[42] أبراهام تامير، "حروب لتطوير الوسائل"، هآرتس، 1989/10/15، ص 9.

السكان؛ والدفاع الإيجابي (الفعال)، الذي ينطوي على محاولة اعتراض الصواريخ قبل وصولها إلى إسرائيل.[48]

توسعت التقارير الإسرائيلية في عرض وسائل محاولة الاعتراض هذه، أو ما أطلق عليه "الشبكات الدفاعية الأربع"، وذلك على النحو الآتي:

1 - مشروع موآب (المسمى نظام إسرائيل للاعتراض فوق الانطلاق Israel Boost Phase Intercept System IB PIS) الذي اقترحته هيئة تطوير الوسائل القتالية (رفائيل) وبدأ إنتاجه منذ عام 1997. ويتضمن نموذجين لطائرات دون طيار تحلقان فوق منصات الصواريخ المعادية، مع قدرة على المكوث في الجو نحو 60 ساعة. النموذج الأول يحمل "مجسات اكتشاف" المنصات، والنموذج الثاني يحمل صاروخ جو - جو الذي يدمر الصاروخ البالستي المعادي فور اكتشاف إطلاقه.[49] وتكمن أهم ميزة لهذا النظام - بحسب الإسرائيلي - في قيمته الردعية، إذ يكفي أن يعرف المهاجم أن قسماً من الصواريخ التي يطلقها سينفجر فوق أراضيه حتى يمتنع عن إطلاقها.[50]

2 - مشروع صاروخ حيتس (السهم = آرو) الذي يجري تطويره في إسرائيل بشراكةٍ أمريكية أكبر في التكنولوجيا والتمويل. ويخصص للتعامل مع أي صاروخ بالستي معادٍ (على ارتفاع أكثر من 50 كم) يفلت من شبكة الحاجز الأول (موآب). ويقدِّر الخبراء أن لصاروخ "حيتس" عيوباً كشفتها تجارب الإطلاق المتكررة خلاصتها أن قدرة الصاروخ على إصابة هدفه ضئيلة، وأن كل صاروخ بالستي (من طراز سكاد مثلاً) يكلف 100 ألف دولار، بينما يكلف صاروخا حيتس اللازمان لإسقاطه مليوني دولار.[51]

3 - شبكة صواريخ باتريوت التي حصلت إسرائيل عليها من الولايات المتحدة (إعتباراً من أواخر العام 1990) ومهمتها اعتراض الصاروخ البالستي الذي ينجو من صاروخ حيتس

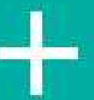
---

48 رؤوفين بدهتسور، "ثورة تنطوي على مشكلات"، هآرتس، 2000/9/19، ص 1/ب.

49 عاموس هرئيل، "إسرائيل من أكثر الدول عرضة لتهديد الصواريخ البالستية"، هآرتس، 1998/8/25، ص 6.

50 رؤوفين بدهتسور، "من يعلّق موآب"؟، هآرتس، 1999/5/25، ص 6.

51 آرييه كسبي، "لم نخض هذه الحرب بعد"، هآرتس، 1999/6/10، ص 5.



ويخترق الأجواء الإسرائيلية، لإسقاطه وهو على ارتفاع 20 كم.[52] بيد أن تجربة إسرائيل في اعتراض الصواريخ العراقية أثبتت محدودية فاعلية شبكة باتريوت.

4 - مشروع THEL (نظام الليزر التكتيكي المتفوق) المعروف باسم ناوتيلوس (نسبة إلى الإدارة التي أقيمت في وزارة الدفاع الأمريكية للإشراف عليه). وكان الغرض الأصلي منه اعتراض صواريخ الكاتيوشا ثم طوِّر لمواجهة الصواريخ البالستية. ومهمة هذا النظام إطلاق حزمة ليزرية ذات طاقة كبيرة (عدة كليواط/سم2) لتدمير أي صاروخ يستطيع الإفلات من شبكات الحواجز الثلاثة السابقة. وقد جرت تجارب عدة على هذا النظام.[53] ومن المقدر أنه بلغ المراحل الأخيرة لإنتاجه.

يشكك المتخصصون الإسرائيليون في إمكان إغلاق الأجواء الإسرائيلية بصورة مطلقة عبر هذه الشركات، ومن ثم فإن أي صاروخ بالستي قد يتجاوزها، يكفي للحكم عليها بالإخفاق. ذلك أن هذا الصاروخ - في الاحتمالات الإسرائيلية - قد يحمل رأساً نووياً أو كيميائياً، وسوف يستهدف غالباً المنطقة الحيوية الإسرائيلية التي تتصف بكثافة السكان والمنشآت. ومع عدم استبعاد نتيجة كهذه، يخيم على تفكير الإسرائيليين شبح التهديد الصاروخي، ويجثم على صدورهم رعب التعرض لأسلحة التدمير الشامل. وهو ما يرفع الرغبة الإسرائيلية بالتصدي للتسلح العربي إلى درجة الاحتقان.

مسألة التفوق والردع الاستراتيجي

تنطلق المطالب والردود الإسرائيلية لمواجهة التسلح العربي، من فكرة الحفاظ على تفوق إسرائيل أمام الدول المعادية لها. ولهذه الغاية - باعتقاد الباحثين الإسرائيليين كليمان وبدهتسور - "أصبح الحرص الإسرائيلي على التفوق أكثر حدّة، بهدف معادلة قوة الدول العربية الشرائية للأسلحة واستثماراتها الكبيرة لبناء قدرتها الخاصة على التصنيع الحربي. ونظراً لضآلة خيارات إسرائيل، عليها أن تعمق التزامها الصارم بالبقاء متفوقة والحفاظ على توازن للقوى يميل

[52] آمنون برزيلاي، تقرير هآرتس، 1999/9/29، ص 11.

[53] شارون ساديه، هآرتس، 96/6/27، ص 2 + غابي كسلر، معاريف، 1999/12/2، ص 10 + آمنون برزيلاي، هآرتس، 1999/3/18، ص 1.

لصالحها وعلى ردع موثوق، وذلك من خلال الاستثمار بأن تكون في طليعة التطور العالمي للأسلحة".[54]

وعلى هذه الخلفية، حظيت فكرة "النظام الأمني الشامل القائم على التفوق والردع الاستراتيجي" بالمرتبة الأولى من سلّم أولويات العمل الإسرائيلي العام. ويُعد كتاب "الأمن القومي -أقلية مقابل أكثرية" (الصادر في تل أبيب عام 1996) للباحث الاستراتيجي اللواء الاحتياط يسرائيل تال، بمثابة دليل نظري لأسس هذا النظام. حيث يحذِّر تال من خلل ميزان القوى لغير مصلحة إسرائيل بسبب دخول صواريخ أرض - أرض إلى المنطقة، فهذه الصواريخ تعوض العرب عن التفوق الإسرائيلي الجوي وتكسبهم حالة من التوازن الاستراتيجي مع الجيش الإسرائيلي.[55] وبعدما يلاحظ تال الانعطاف الذي حدث في حرب الخليج الثانية، بانكشاف إسرائيل أمام ضربات الصواريخ العراقية التي أصابت الدولة بالشلل التام وبثت الرعب بين الإسرائيليين لأسابيع طويلة، يتحدث تال عن حاجة إسرائيل إلى ما يسميه "قدرة ردع استراتيجية" لمنع نشوب حرب، وهذا الردع يجب أن يستند ليس إلى الطائرات فحسب، وإنما على الصواريخ القادرة على تهديد أهداف وجودية للعدو.[56] وفي الوضع الجديد، يجب العمل أيضاً على ردع دول بعيدة، لكي لا ترى نفسها محصنة من الضرر إذا مست إسرائيل. ويوصي تال ببناء قدرة ضرب أهداف استراتيجية حيوية للأعداء البعيدين، ويؤكد أنه من المحظور على إسرائيل المساومة على أمرين: الأول قدرة الردع الاستراتيجي الوجودية، والثاني القوة النارية ضد أهداف استراتيجية في دول المواجهة وحليفاتها.[57]

بين العناصر التي يرشحونها لبلوغ الوجه الأول من "نظام التفوق والردع"، يدعو المهتمون الإسرائيليون إلى ضرورة "تعزيز عامل المعوّق الاستراتيجي غير القابل للاجتزاء، لتفادي التهديدات على وجود إسرائيل، مروراً بتشجيع قاعدة صناعة الدفاع المحلية، وانتهاءً بمحاولة توفير فرص تأهيل القطاعات الأمنية المفصلية. وتتضمن هذه الأمور نظام إنذار مبكر وعملاً استخبارياً وقوة جوية ونظام دفاع ضد الأسلحة البيولوجية والكيميائية والصواريخ ونظام تسليح

[54] Aharon Klieman, Reuven Pedhatzur, Rearming Defense, op. cit, p. 13.

[55] ألوف بن، "الإرهابي الخاص بنتنياهو"، هآرتس، 1996/11/26، ص 2/ب.

[56] أبراهام تامير، قراءة في كتاب يسرائيل تال (الأمن القومي، أقلية مقابل أكثرية)، هآرتس، 1996/10/4، ص 3.

[57] زئيف شيف، "حدود القوة"، (قراءة في كتاب يسرائيل تال، الأمن القومي ..)، هآرتس، 1997/7/3.

بعيد المدى. والشرط الأساس لكل ذلك، سوف يظل استمرار الشراكة الإسرائيلية المتينة والوثيقة مع الولايات المتحدة.[58]

يشكل "الردع الاستراتيجي" الوجه الآخر للنظام الأمني الإسرائيلي الشامل، وينطوي هذا المفهوم على توجيه رسالة مستمرة إلى الدول العربية، لتذكيرها بأن الثمن الذي ستدفعه جرّاء شن الحرب على إسرائيل سيفوق بكثير المكتسبات التي تحلم بها. أي أن الردع يقوم على دفع هذه الدول للتفكير بالضربة الثانية التي ستكون "ضربة لن تنهض منها".[59] والتصور الشائع في إسرائيل حول ذلك، إفهام الدول العربية بصورة واضحة "أن ثمن وجود إسرائيل يساوي ثمن وجود هذه الدول".[60] وقد كان رفائيل إيتان (رئيس أركان سابق ثم وزير في حكومة نتنياهو) واضحاً في توجيه تهديد مباشر إلى سوريا على طريقة "الرسالة الرادعة" خلال مقابلة له (يوم 1996/8/21) مع القناة الأولى في التلفزيون الإسرائيلي حيث صرّح حرفيا: "ما نريد أن نقوله لهم بهدوء: إن ما يقدرون على فعله نحن نقدر على فعله ولكن بعشرة أضعاف. وإذا فكرت سوريا بالحرب، عليها أن تعرف أنها ستتكبد خسائر فادحة، ويمكن أن تمحى من على وجه الأرض".[61]

إذن هناك ضغط إسرائيلي مكثف باتجاه التعامل مع تسلح الدول العربية وفق خيار القوة العسكرية التي تضمن تحقيق الحسم الاستراتيجي، أي شل قدرة الطرف العربي الذي يشن حرباً كبيرة ومباشرة ضد إسرائيل. وتلافياً لنتيجة كهذه، يسعى الإسرائيليون لتوجيه أنظار الدول العربية نحو خيارات أخرى يتم عبرها الخروج مما يسمونه "مصيدة سباق التسلح واحتمالات الدمار".

تصغير الأخطار

إعتبرت إسرائيل أن القناة الدبلوماسية يمكن أن تقود إلى كسر حلقة سباق التسلح، من خلال إحلال التسوية محل الصراع والتعاون محل القطيعة. وكانت المحادثات متعددة الطرف التي

[58] I. Murdakhay, The defense for Israel in The next century / Harvard international Review, Spring 1998, p. 59.

[59] ألوف بن، تقرير، هآرتس، 1995/2/27، ص 3.

[60] أبراهام تامير، "التخطيط الاستراتيجي الإسرائيلي"، مقال مترجم في صحيفة القدس المقدسية، 1989/9/2، ص 7.

[61] تال شاحف، تقرير، معاريف، 1996/8/22، ص 5.

انطلقت بعد مؤتمر مدريد للسلام مناسبة لطرح التصورات الإسرائيلية حول ذلك. وقد حددت إسرائيل عدداً من الخطوات المتعلقة بضبط التسلح الإقليمي في إطار الجهود لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، وهي: "التكامل بين أعمال بناء الثقة وضبط التسلح - خفض مستوى التهديد -التفتيش والتحقق".[62] وفي اجتماعات واشنطن وفيينا وموسكو (عامي 1992 و1993) أصرَّت إسرائيل على أن التسويات الأمنية وتوفير الثقة يعملان على تقدم المحادثات الرامية إلى فرض الرقابة على الأسلحة. ورفضت إسرائيل مناقشة نزع أسلحة التدمير الشامل إلا بعد التوصل إلى ترتيبات سلمية وأمنية وعملية.[63]

كان الإطار الواسع لسياسة إسرائيل في ثنائية "التسلح - السلام" مطالبتها بأن تنضم إلى التسويات المستقبلية جميع دول الشرق الأوسط التي تشكل تهديداً، ورأت في هذا الانضمام "وسيلة تصغير للأخطار" في المنطقة.[64] وتطلعت إسرائيل إلى اعتماد إجراءات في مجال الأسلحة التقليدية من شأنها الحد من سباق التسلح، فطالبت بإيجاد توازن في كميات الأسلحة المختلفة (دبابات وطائرات ومدافع... الخ) وفي الأجهزة والوسائل الداعمة المختلفة، والإشراف على وسائط القتال التقليدية التي يتم الحسم بوساطتها.[65] وظهرت دعوات إلى "خطوات لبناء الثقة CBM - Confidence Building Measures" ومنها: إعلان مسبق عن إجراءات مناورات وتمارين مشتركة متبادلة من قبل مراقبين وخطوط ساخنة ومركز لمنع الأزمات ورقابة من جانب الدول العظمى.[66] وكرر الإسرائيليون القول إنه دون تسوية لا يمكن إقامة أجهزة رقابة على التسليح، وبالمقابل دون نظام إقليمي يتم فرضه على رقابة التسلح لن يتم إحراز تسوية.[67] وجرى تضمين التسوية والرقابة بعض الأفكار التي اعتبروها ضرورية لتوطيد السلام في المنطقة، ومنها: تجريد مناطق وفتح الحدود - تقليص كميات الأسلحة التقليدية - إزالة القواعد الإرهابية".[68]

---

[62] أسامة عجاج، الوجه الآخر للسلام - المفاوضات متعددة الأطراف (القاهرة: الناشر غ. م) 1996، ص 73-74.

[63] أوري نير، هآرتس، 1992/5/13، ص 2/أ+ خبر هآرتس، 1993/11/9، ص 3.

[64] أهرون يريف، بحث: تسفي لنير (محرر)، بيطاحون فكلكلت.. م. س. ذ، ص 44.

[65] أون ليفي، "كبح سباق التسلح في المنطقة"، دافار، 1992/1/28.

[66] أهرون يريف، النقطة الهامة تتعلق بمسيرة السلام، معاريف، 1991/9/21، ص 16.

[67] أفنير يانيف، "رقابة تسلح قبل التوصل إلى تسوية"، هآرتس، 1991/11/28، ص 1/ب.

[68] أبراهام تامير، "نظام جديد"، يديعوت أحرونوت، 1991/6/4، ص 19.

في السنوات اللاحقة، فُتحت نافذة فرص للتسوية السلمية، وتوقف المحللون الإسرائيليون عند مؤشرات تدل على وجود معوقات محلية ودولية أمام أي مسعى عربي لتصعيد الصراع مع إسرائيل. واطمأنوا إلى "قدرة الردع" التي عززتها إسرائيل تجاه الدول العربية والإسلامية في المنطقة[69]، لكنهم لاحظوا دون شك أن هذه القدرة كانت في أخفض مستوياتها بالنسبة إلى اللبنانيين والفلسطينيين الذين لم ترعبهم ترسانة إسرائيل العسكرية ولم تثنهم عن مقاومتها.

من المهم الإشارة هنا إلى أن الرغبة الإسرائيلية في "تصغير الأخطار" تدمج بين سياسة الردع وعملية السلام، إذ ترى إسرائيل في ترسانتها العسكرية وفي مبدأ "إسرائيل قوية" الضمان الأول لأي تسوية مستقرة مع العرب. وهذه التسوية - بمعيار الربح والخسارة - تتضمن تقديم تنازلات إسرائيلية طفيفة وشكلية مقابل حصول إسرائيل على عائدية إجمالية كبرى في الميادين الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية وسواها.

وفي صورة تكاد تكون مستقلة عن موضوع التسوية، أدخلت إسرائيل في عداد "وسائل تصغير الأخطار المحدقة بها" نمطاً من العمل الاستراتيجي يتضمن مواجهة الخصم من الخلف، أو الاستعانة بقوة تحالفية لتطويق التهديدات المتوقعة.

وفق الأسلوب الأول / وطدت إسرائيل علاقاتها الاستراتيجية مع تركيا، وتجلت المنفعة الإسرائيلية من هذه العلاقات بما يأتي: أ - إتساع مفهوم صيغ التعاون المشترك في النواحي الاقتصادية والعلمية. ب - ازدياد نسبة مبيعات إسرائيل الحربية لتركيا ولا سيما الأسلحة المتقدمة. ج - البحث عن حلول لانتشار الأسلحة المدمرة ولبذور العداء الإقليمي مع سوريا والعراق.[70] وعملت إسرائيل على زيادة مجالها الاستراتيجي بالبحث عن أصدقاء في مواجهة ليبيا والسودان والعراق. أما حسب الأسلوب الثاني / فتحاول إسرائيل حشد قوى دولية لمواجهة العراق ومواصلة فرض العقوبات عليه، ولمواجهة إيران عبر ائتلاف دولي ضد ما يسمى "الأصولية العنيفة" التي يكمن مصدرها في طهران، وبناء مشاركة إقليمية فاعلة للتصدي للخطر الإيراني، والاستعداد فكرياً وعملياً لوقوف إسرائيل وحدها أمام التهديد العسكري الإيراني.[71] ويستشف من التحضيرات الإسرائيلية الخاصة بمواجهة إيران، أن هذه الدولة تشكل الهدف الأكثر احتمالاً من

---

[69] موشي ساسون، "الردع والسلام نظرة شخصية"، معاريف، 2000/4/13، ص 21.

[70] Efraim Inbar, Israel Strategy, op. cit.

[71] إفرايم سنيه، بأحريوت، م. س. ذ، ص 104.

سواه لهجوم مسلح يمكن أن تشنه إسرائيل عليها. حتى أنها تفكر في استغلال اتفاق السلام مع الأردن في اختصار مئات الكيلومترات عن طريق الطائرات الحربية الإسرائيلية التي يمكن أن تهاجم إيران.[72]

وهكذا ترمي سياسة "تصغير الأخطار" إلى إطلاق يد إسرائيل في مجالات التسلح والتفوق والردع، وتسيير التطورات العسكرية والاستراتيجية بما يلبي المصالح الإسرائيلية في الدرجة الأولى. وتأخذ إسرائيل في سياستها هذه بصيغة "الرزمة" أي العمل في مختلف المحاور محلياً وإقليمياً ودولياً، بتكامل واضح بين تنمية الذات وإضعاف الخصم وحتى التفكير بتدميره.

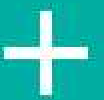
وماذا عن السلاح النووي؟

بات في حكم المؤكد أن إسرائيل تمتلك خياراً نووياً يتضمن تصنيع القنابل والرؤوس النووية بمعزل عن أي رقابة أو التزام بالميثاق الدولي الخاص بمنع انتشار السلاح النووي NPT (المبرم عام 1968). وباعتماد ما كشف عنه الخبير النووي مردخاي فعنونو (في تحقيق نشرته صحيفة الصنداي تايمز البريطانية 1968/10/5) يقدر خبراء دوليون أن إسرائيل تحولت إلى دولة عظمى نووية بالمقاييس العالمية. ومن ثم فإن "نقطة البداية في أي نقاش حول التسلح النووي في الشرق الأوسط يجب أن يكون قرار إسرائيل في الخمسينات بالتحول إلى دولة نووية وبدء السباق النووي في المنطقة".[73] وهنا يبرز سؤالان تقنيان حول العلاقة بين الخيار النووي والتسلح في المنطقة، أولهما: هل سيحمل تبني الاستراتيجية النووية من قبل طرف أو أكثر في الصراع العربي – الإسرائيلي بين طياته انخفاضاً كبيراً في حجم التسلح التقليدي مع تقليص موازٍ في النفقات العسكرية؟! وثانيهما، ألن يؤدي تبني الاستراتيجية النووية من قبل طرف أو أكثر في الصراع العربي - الإسرائيلي إلى سباق تسلح نووي من شأنه أن يجعل عامل الردع في ظروف منطقة الشرق الأوسط غير كاف لمنع حدوث كارثة؟!.. اللواء الاحتياط أهرون يريف (الذي شغل منصب رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، ثم رئيس مركز جافي) أجاب عن السؤال الأول بتأكيده أن أياً من الأطراف المتنازعة في المنطقة لن يقلص بصورة كبيرة قواته التقليدية، بسبب الخوف من استعداد الطرف الآخر لاستغلال تفوقه التقليدي من خلال احتمائه بمظلة الردع

---

[72] لمزيد من التفاصيل، أنظر: إسرائيل شاحاك، أسرار مكشوفة... م. س. ذ، ص 75 وما بعدها.

[73] جدعون شيفر، "لكسر الخطر الوطني"، دافار، 1992/9/4، ص 23.



النووي. وأجاب عن السؤال الثاني بترجيحه أن عامل الردع لن يكون قوياً بما فيه الكفاية في المستقبل المنظور بفعل الطابع الخطير والمعقد للصراع العربي الإسرائيلي.[74]

لقد أوضحت المؤلفات الكثيرة التي صدرت في إسرائيل والعالم حول التسلح النووي الإسرائيلي مسائل تتصل بالخيار النووي والردع و"القنبلة في القبو" والمواقف الدولية وغير ذلك.[75] بل إن هناك من يقدر، مثل ديفيد كيبي مدير معهد اليورانيوم في لندن، أن إسرائيل تمتلك قنابل نترونية، أي تعمل على تحرير نترونات ذات طاقة شديدة تتسبب في مقتل الأفراد حتى ضمن المواقع المحصنة دون إلحاق دمار بالمنشآت والمعدات.[76]

ما يهم هنا هو عرض الخطوط العريضة لارتباط التسلح والصراع في المنطقة بالخيار النووي الإسرائيلي من وجهة النظر الإسرائيلية. ويمكن لذلك تمييز الرؤى الآتية:

1 - التلازم بين السلاح النووي والردع في الاستراتيجية الإسرائيلية، إذ لا معنى للحديث عن الثاني دون التطرق إلى الموضوع النووي.[77] والاستنتاجات المتداولة في إسرائيل حول هذا الأمر - طبقاً لدراسة شاي فيلدمان الذي يترأس حالياً مركز جافي -: إن على إسرائيل أن تطور وتتبنى خياراً نووياً استراتيجياً معلناً إذا كانت ترغب في تعزيز مقدرتها على الردع، وستكون النتيجة عندئذٍ ردع جهود الدول العربية التي تحاول توجيه تهديد لوجود إسرائيل، وكما سينشأ ردع آخر ضد الأعمال العدائية التي تنتمي إلى مستوى أقل، مثل الحرب المحدودة أو حرب الاستنزاف أو حرب العصابات. ويخلص فيلدمان إلى أن الخيار النووي الإسرائيلي يعزز الاستقرار في المنطقة.[78]

---

[74] أهرون يريف، بحث في: تسفي لنير (محرر)، بيطاحون فكلكلت... م. س. ذ، ص 45.

[75] أنظر، مثلاً:

أ - بيتر براي، ترسانة إسرائيل النووية (مع تقرير فعنونو) ترجمة منير غنام (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية) 1989.

ب - سيمور هيرش، خيار شمشون (بيروت: مكتبة بيسان، 1992).

ج - يائير عفرون، معضلة إسرائيل النووية، ترجمة تيسير الناشف (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر)، 1993.

[76] إليكس دورون، "قنبلة نظيفة"، معاريف، 1992/8/31.

[77] إفرايم سنيه، بأحريوت، م. س. ذ، ص 23.

[78] Shai Feldman, Israeli Nuclear deterrence, A Strategy for The 1980s (New York: Colombia University Press) 1982, pp. 237-240.

2 - تآكل الردع التقليدي الإسرائيلي في العصر النووي الشرق أوسطي، حيث ستضطر إسرائيل للتفكير ألف مرة في المخاطرة التي قد تأخذها على عاتقها، في حال مبادرتها إلى عملية هجومية كبيرة. ومعنى ذلك، إن دخول السلاح النووي إلى الشرق الأوسط سيقيد إسرائيل إلى حد بعيد في أن تستخدم ضد أعدائها الأسلوب العسكري الذي درج عليه الجيش الإسرائيلي في العصر ما قبل النووي.[79]

3 - العمل الإسرائيلي متعدد الميادين للحفاظ على "الوضع الراهن" النووي - بالمصطلح القانوني - أي باحتكار إسرائيل للأسلحة النووية في المنطقة، عبر "منح الأفضلية العليا للجهود الدولية المركزة لتصفية وإحباط مسيرة التسلح النووي العربية".[80] ومبادرة إسرائيل إلى تحطيم أي جسر يوصل الدول العربية إلى السلاح النووي، على غرار قيامها بقصف المفاعل النووي العراقي (حزيران / يونيو 1981). ولا تزال فكرة المبادرة هذه حاضرة في التوجهات الإسرائيلية، انسجاماً مع تخوف إسرائيل من أن يصبح لدى العراق قنبلة نووية في غضون 3-6 سنوات، طبقاً لمعلومات نشرتها الاستخبارات الألمانية.[81] وأن تصل إيران خلال الفترة نفسها إلى قدرة تنفيذية نووية، طبقاً لتقديرات شعبة الاستخبارات الإسرائيلية.[82]

4 - تتبنى إسرائيل موقفاً سياسياً جامداً حيال مطلب العرب (وفي الطليعة مصر) بتجريد المنطقة من السلاح النووي، لخصه جدعون فرانك (رئيس لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية) في مؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا - أيلول/سبتمبر 1999 - بقوله: إن إسرائيل تؤيد مبدئياً إقامة منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط في اللحظة المناسبة، فقط إذا حدث تقدم لعملية السلام في المنطقة، وإنه لا يمكن فصل المشكلة النووية عن الإطار الشامل والمستقر للسلام والأمن في الشرق الأوسط، حيث لا تزال هناك دول في المنطقة ترفض التنازل عن خيار الحرب كوسيلة لحل النزاعات.[83] وعلى المستوى الحكومي، جرى الإعلان رسمياً عن

---

[79] مئير بعيل، النزاع العربي - الإسرائيلي، بحث في أمن إسرائيل في الثمانينات، ملف محدود التوزيع (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية) 1980، ص 43.

[80] رون بن يشاي، "الشرق الأوسط يركض نحو العصر النووي"، يديعوت أحرونوت، 1991/10/28، ص 19.

[81] إليكس فيشمان، "جيش الدفاع يعدّ الطائرات"، يديعوت أحرونوت، 2001/3/20 م، ص 8.

[82] ألوف بن، تقرير، هآرتس، 1999/9/16، ص 12.

[83] تقرير، معاريف، 1999/9/30، ص 12.

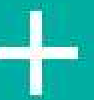
"أن إسرائيل ترفض التوقيع على ميثاق الحد من انتشار الأسلحة النووية NPT وهـي مستعدة لبحث موضوع التجريد النووي، فقط بعد أن يتحقق سلام شامل في الشرق الأوسط، وبعد أن يجري تشكيل جهاز للتعاون الأمني في المنطقة. وإن الحكومة الإسرائيلية - التي كانت برئاسة إيهود باراك - متمسكة بالسياسة النووية لسابقاتها، وترفض أي مناقشة حول تقييد قدرة إسرائيل النووية".[84]

بهذا الاشتراط الصارم يدخل النقاش حول السلاح النووي الإسرائيلي حلقة مفرغة. لماذا؟! لأن تحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط أمر بعيد المنال، إن لم نقل غير قابل للتجسيد؛ ذلك أن إسرائيل غير معنية وغير قادرة على تلبية استحقاقات السلام (الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967 - تفكيك المستوطنات - الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس - قبول حق العودة للاجئين... الخ) ومن المتعذر من ناحية أخرى أن يكون السلام شاملاً جميع الأطراف في المنطقة، لاعتبارات أيديولوجية وسياسية وعملية. والنتيجة، إن ربط مسألة السلاح النووي الإسرائيلي بعملية السلام، يعني انسداد الأفق أمام حل لهذه المسألة.

بافتراض صحة هذه النتيجة، نحن أمام ميل إسرائيلي جامح للتحكم بدفة عملية التسلح في المنطقة، بالكيفية التي تجعل إسرائيل القوة المقررة الأولى في معادلة الصراع. إذ إن سعيها لإدخال الخيار النووي على خط التفاعلات الخاصة بمسألة التسلح، يفضي إلى إعادة الطبيعة الأصلية لهذا الصراع، بما هو صراع بين "المطلق الصهيوني" و"المطلق الفلسطيني العربي"، وبقاء سباق التسلح بين إسرائيل والعربي في وضعية التساير. وهنا تنشأ الحاجة إلى تجنيب المنطقة "لعبة الجنون" التي تضع أسلحة الدمار الشامل دفعة واحدة بتصرف "الرؤوس الحامية". وثمة إمكانية كبيرة لدى العرب لبلورة خيارات تفرض على إسرائيل الكف عن التجذيف عكس التيار، كمقدمة لتقرير أوضاع المنطقة وفق المشيئة العربية.

---

[84] ألوف بن، تقرير، هآرتس، 1999/9/24، ص 10.



الفصل التاسع

"أفق – 5"

والبرنامج الفضائي الإسرائيلي

أطلقت إسرائيل يوم 28 مايو/أيار 2002 القمر الاصطناعي أفق - 5 الخاص بأغراض التجسس والاستطلاع. وتنبع أهمية هذا القمر من كونه القمر الإسرائيلي الأكثر تطوراً في مجال التجسس، كما يكتسب هذا الإطلاق أهميته من كونه يأتي في سياق مناخ سياسي - استراتيجي محدد، يقوم على تنامي المخاوف الإسرائيلية من انتشار القدرات الصاروخية وأسلحة الدمار الشامل لدى العديد من دول الشرق الأوسط، وبالذات لدى كل من إيران والعراق.

ومن ثم، فإن أقمار التجسس تعتبر عنصراً محورياً للإنذار المبكر لتعزيز جهود الدفاع المضاد للصواريخ التي تمنحها إسرائيل أولوية متقدمة في قائمة اهتماماتها الأمنية. وفي الوقت نفسه، تؤكد عملية إطلاق القمر أفق - 5 أن البرنامج الفضائي الإسرائيلي أصبح يتمتع بدرجة عالية من التكامل، حيث أصبح لإسرائيل أقمار للتجسس والاتصالات والبحوث العلمية والتقاط الصور التجارية تعمل في آن واحد معاً، كما تطمح إسرائيل إلى مواصلة تطوير برنامجها الفضائي في السنوات القليلة القادمة، والدخول إلى قلب الجهود الدولية الخاصة بالوجود الدائم للإنسان في الفضاء.

ولا يقتصر الكلام هنا على مجرد تناول عملية إطلاق القمر أفق - 5، وإنما يركز على تناول مختلف أبعاد البرنامج الفضائي الإسرائيلي، باعتبار الفضاء أحد أهم مجالات التنافس العلمي والتكنولوجي بين العرب وإسرائيل، وهو مجال تمكنت إسرائيل من تحقيق نجاح كبير فيه من خلال الجهود التراكمية الدؤوبة، وأيضاً من خلال الحصول على مساعدات أمريكية ودولية ضخمة لتطوير برنامجها الفضائي. ومن أجل الوقوف على مختلف أبعاد هذا البرنامج، سيتم التركيز على رصد مراحل تطور البرنامج الفضائي الإسرائيلي، ثم الوقوف على طبيعة الأهداف

المحركة لهذا البرنامج، وتحديد الأقمار الاصطناعية التي تمتلكها إسرائيل في الفترة الحالية، علاوة على محاولة التعرف على الآفاق المستقبلية لتطور البرنامج الفضائي الإسرائيلي، ثم الانتهاء من ذلك كله إلى رصد أبعاد التنافس الفضائي العربي - الإسرائيلي.

أولاً: تطور النشاط الفضائي الإسرائيلي

يعتبر الاهتمام الإسرائيلي بالفضاء اهتماماً قديماً، يعود إلى أوائل عقد الستينيات، إلا أن هذا الاهتمام اقتصرفي بدايته على إجراء البحوث العلمية النظرية من جانب أساتذة الجامعات الإسرائيلية، كما كانت الأكاديمية الإسرائيلية للعلوم والإنسانيات قد أنشأت رسمياً ما يعرف بـ"اللجنة القومية لبحوث الفضاء" في عام 1963. وخلال العقود التالية، نشط العلماء والأخصائيون الإسرائيليون في إعداد البحوث العلمية والمشاركة في المؤتمرات الدولية الخاصة بالفضاء. ومع بداية الثمانينات، ركزت الجهود الإسرائيلية على تطوير بنية صناعية وعلمية خاصة بشؤون الفضاء، حتى تنضم لعضوية ما يعرف بـ"نادي الفضاء العالمي".[85]

ومنذ أواخر الستينيات، ركزت هيئة تطوير الأسلحة الإسرائيلية "رفائيل" ومؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية على إجراء أبحاث مشتركة في مجال الفضاء، ولا سيما التركيز على عمليات البحث والتطوير والإنتاج في مجال الأقمار الاصطناعية. وشاركت في هذه الجهود أيضاً في فترات تالية العديد من الشركات الإسرائيلية، بالإضافة إلى شركات مشتركة بين إسرائيل ودول أخرى، وبالذات شركة "جنرال ساتيلايت" التي أسسها إسرائيليون في لندن للعمل في مجال بناء الأقمار الاصطناعية، وقسم هندسة الطيران والفضاء في معهد التكنولوجيا "التخنيون"، كما تلقت مساعدات من بعض الشركات الأجنبية.

وقد بدأ النشاط الفضائي الإسرائيلي يأخذ شكلاً مؤسسياً مع إنشاء الوكالة الإسرائيلية للفضاء في عام 1983 من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، يأتي في مقدمتها صياغة برنامج فضاء إسرائيلي، وتنسيق الجهود الإسرائيلية في مجال شؤون الفضاء، وبدء وترويج البحوث الأساسية والتطبيقية في مجال علوم الفضاء، وجذب الصناعات الإسرائيلية العاملة في مجال التكنولوجيا العالية نحو مجالات تطوير وتصنيع المكونات والأنظمة اللازمة للمشروعات الفضائية، وتعزيز

[85] Aby Har-Even (Director-General Israel Space Agency), "Israel Space Program", Israel Space Agency Website, 15 June 2002.



الروابط مع الوكالات والمؤسسات المماثلة في الخارج، وتنفيذ الأنشطة التعليميـــة والمعلوماتيـــة المتعلقة بالفضاء.[86]

وقد اعتمد تطور البرنامج الفضائي الإسرائيلي إلى حد كبير علـــى المـــساعدات الأمريكيـــة، وعلى التعاون الفضائي الإسرائيلي - الأمريكي، مما أتاح لإســـرائيل الاســـتفادة مـــن القـــدرات المتطورة والخبرات الهائلة للبرنامج الفضائي الأمريكي. ويعتبر هذا التعاون قديماً، حيث قـــدمت الولايات المتحدة لإسرائيل، مساعدات هامة في مجال بناء صناعات مغذية للنشاط الفضائي، مثل البصريات وأجهزة الملاحة والطيران، وإعداد الكوادر البشرية العلمية، وبناء المنشآت الفـــضائية، والحصول على المساعدات الفنية والمالية للاستفادة منها في إطلاق القمر الاصـــطناعي. وهنـــاك أيضاً الجهود التطوعية التي يقوم بها العلماء اليهود الأمريكيون لنقل خبراتهم في مجال الفـــضاء إلى إسرائيل.

وفور إنشاء وكالة الفضاء الإسرائيلية، كانت الوكالـــة الوطنيـــة للملاحـــة والفـــضاء "ناســـا" الأمريكية قد وعدت المسؤولين الإسرائيليين في عام 1983 بالسماح للوكالـــة الوليـــدة بـــإجراء التجارب العلمية والعملية على سفن الفضاء الأمريكية بالتعاون مع وكالة "ناســـا"، وأصـــبح مـــن الممكن لإسرائيل الإفادة من برنامجي ديسكوفري وتشالينجر. وفي الوقـــت نفـــسه، كانـــت إدارة الرئيس الأسبق رونالد ريجان قد منحت إسرائيل دوراً محدداً في برنامج أبحاث مبـــادرة الـــدفاع الاستراتيجي المعروفة باسم "حرب النجوم". وقد جرى بالفعل تنفيذ تجارب أمريكيـــة - إســـرائيلية مشتركة على متن مكوك الفضاء الأمريكي في عام 1992، من جانب جامعة تل أبيب. وخـــلال السنوات الأخيرة، نفذ الإسرائيليون تجربتين بشأن الحياة في حالات انعدام الوزن والجاذبية علـــى متن المكوك كولومبيا.

وقد حقق البرنامج الفضائي الإسرائيلي نقلة نوعية هامة للغاية مع إطلاق القمر الاصـــطناعي الإسرائيلي الأول أفق - 1، وهو قمر تجريبي لأغراض الاستطلاع والتجسس، في 19 ســـبتمبر 1988، وكان الهدف الرئيسي لإطلاقه يتمثل في اختبار قدرة وسائل الإطلاق على إيصال القمـــر إلى مداره حول الأرض، وتشغيل الكاميرات وأجهزة الاستشعار بكفاءة. وعلى العكس مما كـــان متوقعاً منذ البداية من أن العمر الافتراضي للقمر التجريبي لن يزيد عن شهرين، فقد استمر القمر في الدوران في الفضاء لمدة تكاد تصل إلى حوالي أربعة شهور، حيث انتهى من مهمته فـــي 14

[86] المصدر السابق ذكره.

يناير 1989. وبعد أن انتهى من مهمته في الفضاء، دخل الطبقات العليا للغـلاف الجـوي، ثـم احترق وتناثرت شظاياه. وقد جرى استكمال مهمة هذا القمر بقمر تجريبي آخر باسم "أفق 2"، تم إطلاقه في 3 أبريل 1990، لتنفيذ نفس الأهداف التجريبية، وكانت فترة خدمته 3 أشهر.

ومن خلال هاتين التجربتين، باتت إسرائيل تمتلك القدرة على إجراء عمليات الإطلاق وحمـل القمر إلى مداره، والقدرة على توجيه القمر الاصطناعي في المـدار الملائـم، والحفـاظ علـى استقراره وعلى الاتصالات بينه وبين المحطة الأرضية، وتشغيل أجهزة الاتـصال والحاسـبات الآلية وأجهزة التصوير والرصد والتنصت الكهربائية البصرية.. وغيرها.

وقد اعتمد إطلاق أفق 1، والأقمار الإسرائيلية التالية، إلى الفضاء الخارجي على الـصاروخ الإسرائيلي "شافيت"، وهو تطوير للصواريخ الإسرائيلية أرض - أرض طراز "أريحا - جيريكـو". وعلى العكس من عمليات الإطلاق الفضائي التي تقوم بها الدول الأخرى في العالم، فـإن اتجـاه إطلاق الأقمار الصناعية الإسرائيلية كان يتجه دائماً نحو الغرب علـى العكـس مـن الأسـلوب التقليدي المعتاد في الإطلاق، والذي عادة ما يكون باتجاه الشرق، أي مع اتجـاه دوران الأرض، واستهدفت إسرائيل من ذلك تجنب مرور الصاروخ ومعه القمر في مراحل انطلاقه الأولى فـوق الأراضي العربية، وبالتالي حرمانها من الحصول على معلومات عنه إذا سقط على أراضيها.

وعلى الرغم من أن وزارة الخارجية الأمريكية كانت قد أعلنت فور إطلاق القمر الـصناعي الإسرائيلي الأول أفق 1 في سبتمبر 1988 أن الولايات المتحدة لم تشارك فـي تطـوير وإنتـاج وإطلاق هذا القمر، فإن العديد من الشركات الأمريكية كانت قد قدمت مساعدات هامة لإسـرائيل في هذا المشروع، من خلال تقديم بعض المكونات الداخلة في تركيب القمر، وبالذات في مجـال تكنولوجيا البصريات الذي كانت إسرائيل تعاني من ضعف قدراتها فيه.

وعقب إطلاق أفق -1، إكتسبت إسرائيل قدراً كبيراً من الثقة بالنفس، مما شجعها على محاولة تكثيف وتنشيط التعاون الفضائي مع الولايات المتحدة، بدءاً من عام 1989، وذلـك عقـب لقـاء جرى في أغسطس من ذلك العام بين رئيس وكالة الفضاء الإسرائيلية البروفيسور يوفال نعمـان مع نائب الرئيس الأمريكي وقتذاك دان كويل، الذي كان يعتبر في نفس الوقـت رئيـساً لمجلـس الفضاء القومي في الولايات المتحدة، حيث طلب المسؤول الإسرائيلي تجاوباً من جانـب نائـب الرئيس الأمريكي، ورتب لهذا الغرض عدة اجتماعات بين المسؤول الإسرائيلي وخبراء الفـضاء الأمريكيين.

وما بين الأعوام 1991 -1993، عانى البرنامج الفضائي الإسرائيلي من انتكاسة كبيرة، مع فشل تجربتين لإطلاق أقمار اصطناعية جديدة، وهو ما تسبب في تأجيل إطلاق أقمار جديدة لعامين متتاليين، سواء بسبب المشكلات التكنولوجية أو بسبب ارتفاع التكلفة المالية.

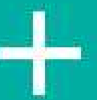
وقد دخل البرنامج الإسرائيلي عام 1995 إلى مرحلة إنتاج وإطلاق أقمار الاستطلاع العملياتية، من خلال القمر "أفق - 3"، وتم إطلاقه في 5 أبريل من ذلك العام. وبالغ الإسرائيليون في تصويرهم لقدراته إلى درجة القول بأنه قادر على قراءة لوحات أرقام السيارات في شوارع بغداد. وقد توافرت لهذا القمر القدرة على المناورة المدارية، بما يزيد من فترة عمله. وكان من المفترض أن تنتهي خدمة "أفق 3" في عام 1998، وقامت مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية بإنتاج القمر "أفق 4" ليحل محل "أفق 3"، إلا أن تجربة إطلاق "أفق -4" فشلت في عام 1998.

لذلك عمل الفنيون الإسرائيليون على إطالة فترة خدمة القمر "أفق 3"، بحيث تصبح 6 سنوات، بدلاً من ثلاث. وبالفعل، إستمر "أفق -3" في الخدمة العاملة حتى العام الماضي، حيث أصيبت البطاريات وجهاز التشغيل بعطل فني، وبدأ الغاز ينفد منه. ولم تعلن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية على وجه الدقة عن تاريخ انتهاء خدمة هذا القمر. وخلال الشهور التي تلت سقوط "أفق -3"، عمدت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية إلى الاعتماد على القمر "إيروس"، من أجل القيام بعمليات الاستطلاع التي تحتاجها، إلا أنه لم يكن على المستوى المطلوب.[87]

ويجيء إطلاق "أفق 5" باعتباره استكمالاً للجهود الإسرائيلية في مجال التجسس الفضائي ومراقبة التطورات العسكرية في الدول العربية والإسلامية في الشرق الأوسط. ويدور هذا القمر على ارتفاع 450 كيلومتراً، وبلغت تكلفته 60 مليون دولار. وقد أشرفت على تصنيعه مؤسسة الصناعات الجوية العسكرية الإسرائيلية، بالتعاون مع شركة أمريكية - إسرائيلية.[88] وخلال السنوات القليلة القادمة، يهدف البرنامج الفضائي الإسرائيلي إلى امتلاك عدد من أقمار الاستطلاع القادرة على مراقبة أهداف متنوعة في آن واحد معاً.

[87] Gerald M. Steinberg, "Satellite Capabilities of Emerging Space-Competant States", in Pericles Gasparini Alves (ed.), Evolving Trends in the Dual Use of Satellites, (Geneva: UNIDIR, 1996).

[88] Craig Covault, "Israel Launches Recon Satellite, Pushes Global Space Marketing", Aviation Week & Space Technology, 4 Jun 2002.



ثانياً: أهداف البرنامج الفضائي الإسرائيلي

يهدف البرنامج الفضائي الإسرائيلي إلى تحقيق منظومة واسعة من الأهـداف فـي مختلـف المجالات الاقتصادية والعسكرية والعلمية والمعنوية لدولة إسرائيل، فالفـضاء الخـارجي يمثـل بالنسبة لإسرائيل مجالاً حيوياً يمكن استخدامه في التقاط المعلومـات ودراسـة الكـون وتقـديم التسهيلات بمختلف أنواعها، على نحو يمكن معه الإسهام في تلبية الأمن الإسرائيلي لـيس فقـط بمفهومه العسكري، وإنما من منظور شامل.

وتنظر إسرائيل إلى الفضاء باعتباره أحد المجالات الرئيسية للتنافس التكنولوجي مع العـرب، وإحدى الساحات الحيوية لتأكيد تفوقها التكنولوجي العسكري على العرب، كما يتيح لهـا تطـوير قدراتها في مجال الإنذار المبكر وإتاحة الفرصة لها لمراقبة التحركات العـسكرية العربيـة، وأي استعدادات عسكرية عربية لشن هجوم على إسرائيل، والحصول على صور للمنشآت الحـساسة في العالم العربي، واستطلاع أماكن تمركز الحشود العسكرية المعادية الهامة، ومواقع الصواريخ الاستراتيجية، والقواعد الجوية، والأهداف الحيوية الهامة، والإنذار المبكر على إطلاق الصواريخ المعادية، والتوجيه الدقيق للصواريخ الباليستية، وكذلك توجيه الصواريخ المضادة للصواريخ فـي إدارة أعمال الدفاع الاستراتيجي، واستطلاع المناطق التي يتم مهاجمتها بالصواريخ للتأكـد مـن إصابتها والسيطرة على القوات المنتشرة بوسائل اتصال عالية الكفاءة.[89]

وعلى الرغم من الاعتماد الإسرائيلي الواسع على الولايات المتحدة في إقامـة بنيـة فـضائية إسرائيلية، فإن النشاط الفضائي الإسرائيلي يسعى لامتلاك درجة عالية من الاعتماد علـى الـذات في الحصول على المعلومات العسكرية. فقد كانـت إسـرائيل تحـصل علـى صـور الأقمـار الاصطناعية الأمريكية، إلا أنها ظلت على الدوام تشكو من أن الصور الأمريكية لم تكن كافية، أو كانت تجيء متأخرة، كما إن بعض المسؤولين الإسرائيليين يزعمـون أن الأمـريكيين حـاولوا حرمان إسرائيل من الحصول على أي مساعدات فنية أو تكنولوجية تساعدهم في بنـاء أقمـارهم التجسسية. والغريب أنه على الرغم من امتلاك إسرائيل لأقمارها التجسسية الخاصة، فإنهـا لـن

[89] David A. Fulghum, "Ballistic Missile Threat Drives Satellite Needs", Aviation Week & Space Technology, 4 Sept. 2000.



تستغني عن الصور التي تحصل عليها من أقمار التجسس الأمريكية، وسوف تزداد قيمة تلك الصور الأمريكية لإسرائيل في حالة إبرام معاهدة سلام مع سوريا.[90]

من ناحية أخرى، فإن أقمار الاستطلاع الإسرائيلية تسعى إلى تحقيق هدف الإنذار المبكر والاستطلاع الفوري إزاء أي تحركات عسكرية معادية، أو أي هجمات صاروخية موجهة ضد إسرائيل، باعتبارها جزءاً ضرورياً في منظومة الدفاع الإسرائيلية المضادة للصواريخ الباليستية "آرو"، حيث تحتاج إسرائيل إلى امتلاك أقمار اصطناعية للاستطلاع والإنذار المبكر، بما يتيح لها رصد أي هجمات صاروخية معادية، حتى يمكنها تشغيل منظومة الدفاع الصاروخي. وقد ظلت هذه المسألة على الدوام محل اهتمام رئيسي بالنسبة لإسرائيل، جنباً إلى جنب مع مراقبة جهود تطوير أسلحة الدمار الشامل لدى كل من العراق وإيران. ومع ذلك، فإن توفير إنذار مبكر ضد الهجمات الصاروخية يحتاج إلى عدد من الأقمار المدارية الثابتة، وهو ما يفوق قدرة إسرائيل الحالية، وهو ما يدفع المسؤولين الإسرائيليين إلى التخطيط من أجل امتلاك عدد من أقمار الاستطلاع القادرة على مراقبة أهداف متنوعة في آن واحد معاً.

وخلال الآونة الأخيرة، باتت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تركز على المزج بين وسائل الاستطلاع وجمع المعلومات المختلفة، المأخوذة من الطائرات بدون طيار والاستخبارات والاتصالات والاستطلاع، من خلال الفضاء، بما يتيح لها قدرة متكاملة على رصد ومتابعة مسارح العمليات المحتملة، وامتلاك معلومات متكاملة عنها. وقد أصبحت عمليات الاستطلاع الفضائي الإسرائيلية تركز بصفة خاصة على التهديدات العسكرية المحتملة من جانب كل من سوريا وإيران والعراق.

وبالإضافة إلى هذه المهام العسكرية، تبدي الوكالة الإسرائيلية لاستغلال الفضاء اهتماماً كبيراً بإجراء التجارب العلمية في الفضاء، لا سيما في مجالات: الأرصاد الجوية، وأبحاث البيئة الفضائية، ومراقبة المزروعات وعمليات الري من الفضاء، وتنفيذ عمليات التصوير الفضائي المتعلقة ببيئة المحيطات وأبحاث البحار، والأبحاث المتعلقة بالأجرام البعيدة والكواكب. وتخطط إسرائيل أيضاً للدخول بصناعاتها الفضائية إلى ميدان بيع الخدمات الفضائية على المستوى الدولي، حيث تزعم إسرائيل في الفترة الراهنة أنها أصبحت صاحبة خبرة في ميادين خدمات

---

[90] Gerald M. Steinberg, "Satellite Capabilities of Emerging Space-Competant States", Op-Cit.

الإطلاق والتصوير الفضائي وخدمات مسح الموارد من الفضاء.. وغير ذلك. وفي هذا الإطار، تسعى إسرائيل إلى جعل تكنولوجيا الفضاء مصدراً للحصول على العوائد المالية الإضافية للخزينة الإسرائيلية من خلال بيع هذه الخدمات إلى دول العالم. وخلال الفترة القادمة، يركز البرنامج الفضائي الإسرائيلي على استكمال بناء البنية الأساسية من أجل تحقيق العائد الاقتصادي الأمثل عن طريق استغلال المزايا التكنولوجية لإسرائيل في مجالات معينة، ولا سيما في مجال الأقمار الصغيرة والاستشعار عن بعد.

ثالثاً: المكونات الرئيسية في البرنامج الفضائي الإسرائيلي

يعتمد البرنامج الفضائي الإسرائيلي على شبكة متكاملة من المؤسسات العاملة في مجال الفضاء. وتضم هذه الشبكات أربعة عناصر رئيسية هي: وكالة الفضاء الإسرائيلية "سالا"، التي تتولى كل الأمور المتصلة بأبحاث الفضاء، ومركز أبحاث الفضاء في معهد التكنولوجيا "التخنيون" في حيفا، وتتركز فيه أنشطة تصميم وتطوير صواريخ الدفع الفضائي والأقمار الاصطناعية وأجهزة الاستشعار عن بعد والهياكل الفضائية، ومحطة الإطلاق والتجارب في منطقة "بالماخيم" الواقعة على ساحل البحر المتوسط، والتي بدأ العمل بها منذ عقد السبعينيات، ويحاط العمل فيها بنظام محكم من السرية والتكتم، ومحطات الرصد والتتبع للأقمار الاصطناعية والاتصال بالأقمار الاصطناعية واستقبال إشاراتها القادمة من الفضاء.

أما من حيث المكونات الفنية والأقمار الصناعية، فإن هناك مجموعة متكاملة من أقمار التجسس والاستطلاع والاتصالات والبحث العلمي التي أطلقتها المؤسسات الفضائية الإسرائيلية، وتتمثل تحديداً في الأقمار التالية:

1 - سلسلة الأقمار أفق Ofeq، وهي أقمار خاصة بأغراض التجسس والاستطلاع الفضائي. وقد بدأ إطلاق هذه السلسلة من الأقمار في سبتمبر 1988، كما سبق أن ذكرنا، من خلال القمر أفق 1، ثم توالت سلسلة، حتى وصلت إلى خمسة أقمار حتى الآن. وكان القمران الأول والثاني من هذه السلسلة مخصصين للأغراض التجريبية، ولم يكن مطلوباً منهما القيام بأعمال التجسس والاستطلاع. إذ إن آلة التصوير التي كانت محملة عليهما كانت صغيرة من حيث الحجم، ومن حيث قطر العدسة، فضلاً عن أن درجة تمييزها للأهداف الملتقطة كانت تتسم بالرداءة. أضف إلى ذلك، أن دوران القمر حول نفسه دورة واحدة في الثانية كان يجعل من الصور الملتقطة ذات اتجاهات متعددة، مما يجعل من الصعب تحليلها والتعرف إليها بدقة، كما إن سرعة دوران القمر

الصناعي حول الأرض تجعله غير ثابت فوق نقطة محددة، مما لا يجعل من الميسور بالنسبة لـه القيام بأعمال التصوير أو التشويش أو التجسس.

وفي مجال الأقمار العملياتية، بدءاً من أفق 3، بدأ الفنيون الإسرائيليون في تطوير تكنولوجيا البصريات المحمولة على القمر، حيث وصلت دقة الكاميرا الرقمية المتطورة التي يحملها القمر أفق 5 إلى درجة إمكانية التقاط الصور على بعد مسافة نصف متر، كما يمتلك القدرة على تصوير أي هدف من ناحيتي اليمين واليسار من مركزه الأرضي. وقد ظل برنامج تصنيع القمر الإسرائيلي "أفق" يتكلف حوالي 20 مليون دولار سنوياً، وهو يعتبر تكلفة معقولة للغاية أخذاً في الاعتبار أن متوسط تكلفة تطوير وإنتاج وإطلاق الجيل الأول من أقمار التجسس والاستطلاع تصل إلى حوالي 400 مليون دولار، حسب المعايير الدولية.

2 - القمر عاموس المخصص لأغراض الاتصالات Amos، وتم إطلاقه في 16 مايو 1996، وهو قمر ثلاثي المحور يقوم بتوفير خدمات إذاعية وتليفزيونية وتليفونية ونقل معلومات لأغراض الاتصالات الداخلية في إسرائيل، علاوة على إمكانية استخدامه في إدارة أعمال القيادة والسيطرة والاتصالات بالقوات الإسرائيلية العاملة على مسافات بعيدة، كما تسعى إسرائيل إلى بيع خدمات اتصالية لهذا القمر لعملائها في غرب أوروبا والعالم الثالث بما يصل إلى حوالي 500 مليون دولار سنوياً. ويصل العمر الافتراضي لهذا القمر إلى أكثر من 10 سنوات.

3 - القمر تكسات Tech Sat، وهو عبارة عن قمر اصطناعي جرى تطويره من جانب طلاب معهد التكنولوجيا "التخنيون"، حيث عكف هؤلاء الطلاب لسنوات طويلة على تطوير قمر اصطناعي صغير، باستخدام تكنولوجيا فضائية متطورة للغاية. وأسفرت هذه الجهود عن تصميم وبناء قمر اصطناعي متطور، يحقق الوفر في استهلاك الطاقة، وجرى تصميمه وتصنيعه بواسطة الطلاب، بمساعدة من علماء كبار، كما أن شركات الفضاء المحلية تبرعت بحوالي ثلاثة أرباع مكونات القمر الاصطناعي، من أجل المساعدة في تطوير أفكار جديدة واختبارها في البيئة الفضائية عن طريق قمر اصطناعي حقيقي. ولم تزد تكلفة تطوير القمر "تكسات 1" عن 3 ملايين دولار.

وقد جرت محاولة أولى لإطلاق هذا القمر باستخدام صاروخ باليستي روسي جرى تحويله إلى صاروخ فضائي، إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل في مارس 1995، وقد جرى تنفيذ تجربة إطلاق أخرى للقمر "تكسات 2" في 10 يوليو 1998 من قاعدة بيكونور في كازاخستان على متن

الصاروخ الروسي زينيث، وهو قمر مخصص لأغراض الأبحاث والتدريب، ويحمل أجهزة استشعار علمية، ويتم التحكم فيه من وحدة تحكم داخل معهد التخنيون.

4 - القمر إيروس إيه 1 EROS A1، وتم إطلاقه في ديسمبر 2000، وهو نتاج لجهود الاستثمار المشتركة بين مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية وشركة "إيماج سات" الدولية، وهي شركة أمريكية - إسرائيلية مشتركة. وقامت جهود تصميم وتصنيع هذا القمر على أساس تطوير التكنولوجيا الموجودة في سلسلة أقمار أفق، ثم استخدامها بعد ذلك في بناء القمر إيروس، بحيث أصبح يحمل أجهزة استشعار ذات دقة عالية، كما يحمل كاميرا رقمية متطورة إسرائيلية الصنع، قادرة على التقاط صور بدقة تتراوح ما بين 1 -1.8 متر. والكاميرا التي يحملها القمر إيروس قد صممت في الأصل من جانب شركة "البايت" للأنظمة المتقدمة، بغرض تركيبها أساساً على الأقمار أفق الخاصة بأغراض الاستطلاع والتجسس العسكري. وقد بدأ القمر في إرسال وبث الصور منذ 11 ديسمبر التالي.[91]

وقد تم إطلاق هذا القمر بواسطة صاروخ الدفع الروسي "ستارت 1"، وهو يعمل على مدار قطبي polar orbit، في حين أن أقمار التجسس الإسرائيلية تعمل على مدارات استوائية equatorial orbits، مما يعني أن القمر إيروس يستطيع أن يمر فوق جميع مناطق العالم، في حين أن أقمار الاستطلاع أفق تعتبر محكومة بمسار محدد. ويعود ذلك إلى أن إسرائيل لا تستطيع أن تطلق أقمارها إلى مدارات قطبية من مواقع الإطلاق المحلية. وتخطط إسرائيل لإطلاق القمر إيروس 2 في عام 2004.[92]

عمليات الإطلاق الناجحة للأقمار الاصطناعية الإسرائيلية

Source: The United Nations Registry of Space Objects.

الرقم	اسم القمر	تاريخ الإطلاق	نوع النشاط
1	أفق 1	19 سبتمبر 1988	تجريبي خاص بأغراض التجسس
2	أفق 2	3 أبريل 1990	الاستطلاع والتجسس
3	أفق 3	5 أبريل 1995	الاستطلاع والتجسس
4	أموس 1	16 مايو 1996	الاتصالات
5	تكسات 2	10 يوليو 1998	تجريبي خاص بالأغراض العلمية
6	إيروس إيه 1	5 ديسمبر 2000	تجاري خاص بالتصوير الفضائي
7	أفق 5	28 مايو 2002	الاستطلاع والتجسس

[91] Barbara Opall-Rome, "EROS A1 Satellite Returning First Images", Space news, 8 January 2001.

[92] المصدر السابق ذكره.



رابعاً: مستقبل الجهود الفضائية الإسرائيلية

تتبنى إسرائيل مخططاً طموحاً لتطوير برنامجها الفضائي خلال السنوات القليلة القادمة، في مختلف المجالات (الاتصالات والاستطلاع والتجسس والبحوث العلمية). ففي مجال أقمار التجسس، كانت إسرائيل قد رفضت تصدير وبيع قمرها أفق للخارج، ولكنها تسعى إلى بيع وترويج صور القمر أفق 5 لكل من تركيا والهند، وهو ما يعزز التعاون الاستراتيجي والعسكري والتجاري بين إسرائيل وهاتين الدولتين، ولا سيما أن إسرائيل تسعى إلى التعاون مع تركيا من أجل بناء منظومة إسرائيلية - تركية متكاملة للدفاع المضاد للصواريخ، تتألف من عناصر الاستطلاع والتجسس الفضائي الخاصة برصد عمليات الإطلاق الصاروخي المعادي، والصواريخ أرو الإسرائيلية المضادة للصواريخ، والتي تعتزم إسرائيل بيعها لتركيا. وسوف يؤدي اشتراك تركيا مع إسرائيل في هذه المنظومة إلى زيادة قدرة إسرائيل في مجال الإنذار المبكر والدفاع ضد الصواريخ. وتسعى إسرائيل أيضاً إلى امتلاك مجموعة من الأقمار الاصطناعية الخاصة بأغراض التجسس والاستطلاع، من أجل امتلاك قدرة أعلى في مجال الإنذار المبكر، ولا سيما في مجال مواجهة أي هجمات صاروخية في المستقبل من جانب إيران أو العراق تحديداً.

وفي الوقت نفسه، دخلت إسرائيل بقوة إلى مجال تصدير الأقمار الاصطناعية الخاصة بأغراض الاتصالات، وزيادة نصيبها في حركة التجارة الدولية في مجال الأنشطة الفضائية.[93] وفي هذا الإطار، تعاقدت مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية مع الحكومة الصينية على قيام المؤسسة الإسرائيلية بتصدير ما لا يقل عن 10 أقمار اصطناعية للاتصالات للصين، في إطار صفقة تقدر قيمتها بما يتراوح بين 500 -700 مليون دولار، على أن يتم إطلاق هذه الأقمار بواسطة صاروخ الدفع الفضائي الصيني طراز "لونج مارش"، بدءاً من عام 2004.[94]

---

[93] Gerald M. Steinberg, "Commerical Observation Satellites in the Middle East and the Persian Gulf", In John C. Baker, Kevin M. O'Connell, and Ray A. Williamson (eds.), Commerical Observation Satellites: At the Leading Edge of Global Transparency, (Maryland & California: The American Society for Photogrammetry and Remote Sensing, and RAND Corporation, 2001).

[94] Craig Covault, "Israel Launches Recon Satellite, Pushes Global Space Marketinf", Op-Cit.

وتقوم مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية باستكمال تنفيذ صفقة مع البرازيل لتسويق صاروخ الدفع الفضائي الإسرائيلي الجديد طراز "ليولينك"، وهو عبارة عن نسخة معدلة من الصاروخ الفضائي الإسرائيلي "شافيت"، خاص بالأغراض التجارية، بحيث يتم استخدامه في عمليات الإطلاق الفضائي التي تقوم بها محطة الإطلاق البرازيلية "الكانتارا"، وهي خطوة ربما تمثل منفسة لعمليات الإطلاق الفضائي التي تقوم بها محطة كيب كانيفرال الأمريكية في مجال إطلاق الأقمار ذات الوزن المتوسط.[95]

وفي الوقت نفسه؛ تسعى "إسرائيل" للدخول في عمق الأنشطة الفضائية الدولية، ولا سيما المشروعات الدولية الطموحة الخاصة بمسائل الوجود الدائم للإنسان في الفضاء الخارجي، وبالذات تلك المتعلقة بالمشاركة في برنامج محطة الفضاء الدولية، حيث كانت الولايات المتحدة قد بدأت في التفكير بجدية في بناء محطة فضائية منذ أواخر الستينيات، ولا سيما من خلال المحطات الفضائية. وقام البرنامج الأمريكي على أن الخطوة الأولى في هذا الصدد يجب أن تتمثل في بناء مركبة فضاء "مكوك" يمكن أن يقوم بدعم المحطة الفضائية وأداء عمليات نقل أطقم الرواد وتزويدهم بالمؤن والاحتياجات، على أن يتم لاحقاً بناء وإطلاق المحطة الفضائية.

وعقب انتهاء الحرب الباردة، جرى الاتفاق على تجميع الجهود الدولية المختلفة في مجال الفضاء من خلال صيغة تعاونية، وليست صيغة تنافسية. وجرى الاتفاق على مشاركة الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية واليابان و13 دولة أخرى في بناء محطة فضائية دولية، يتم بناء أجزائها تدريجياً، على أن يجرى شحن أجزائها تباعاً إلى الفضاء الخارجي. وقد بدأ بالفعل وضع أول أجزاء المحطة الفضائية الدولية في الفضاء الخارجي في نوفمبر 1998، على أن تكتمل عملية بناء المحطة في عام 2005، ويصل ارتفاعها إلى سبعة طوابق. وقد ظلت تكلفة بناء هذه المحطة الفضائية الدولية تزداد باستمرار، حتى وصلت تكلفتها الإجمالية إلى حوالي 60 مليار دولار. وقد صممت لكي تبقى في الفضاء عشرة أعوام على الأقل، لكنها قد تستمر 25 عاماً أو أكثر، ثم تحل محلها محطة أحدث وأكبر. ويتركز الهدف من هذه المحطة في إجراء البحوث والتجارب الخاصة بالوجود الدائم للإنسان في الفضاء في مختلف المجالات، كما يمكن أن تنطلق من محطة الفضاء الدولية بعثات لاستكشاف القمر أو المريخ.

---

[95] المصدر السابق ذكره.

وتبدي إسرائيل اهتماماً كبيراً بالمشاركة في محطة الفضاء الدولية، وتبذل جهوداً كبيراةللمشاركة في الأنشطة والأبحاث العلمية المتعلقة بهذا الصدد، ولا سيما تلك المتعلقة بالاستفادة من رحلات الفضاء من أجل إجراء الأبحاث المتعلقة بالنشاط الشمسي والظواهر الطبيعية في الطبقات العليا من الغلاف الجوي، ومتابعة الأجرام السماوية البعيدة ودراسة سبل ابتكار طرق جديدة لمعالجة المواد في حالات انعدام الوزن، وإجراء مهام التصوير الفضائي بكثافة عالية من خلال هذه المحطة، والتعرف على آثار حالات انعدام الجاذبية على الكائنات الحية وتحركات قشرة الكرة الأرضية واستطلاع المناطق الصحراوية؛ وفي نفس هذا الإطار، تعتزم إسرائيل إرسال رائد فضاء إسرائيلي في مهمة أمنية ضمن مكوك الفضاء الأمريكي، وأكدت وكالة الفضاء الأمريكية "ناسا" هذا الخبر، حيث أعلنت عن مشاركة الطيار الإسرائيلي إيلان رامون كأول رائد فضاء إسرائيلي في رحلة مكوك الفضاء القادمة التي يخطط لها في شهر يوليو 2002.[96]

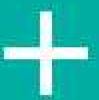
خامساً: التنافس الفضائي العربي - الإسرائيلي

لدى مقارنة الأنشطة (مجال الفضاء) لدى كل من إسرائيل والدول العربية، يبدو واضحاً أن إسرائيل تمكنت من تحقيق إنجازات هامة في مجال الفضاء، وهو نجاح لا يعكس بالضرورة قدرات إسرائيل الحقيقية، بقدر ما يعكس قدرتها على حشد مساعدات دولية هامة، والحصول على معاملة استثنائية من جانب الولايات المتحدة والدول الغربية المتقدمة في مجال إقامة بنية فضائية أساسية وبناء الأقمار الاصطناعية.

وبالمقابل، فإن العرب لم يتمكنوا من تحقيق إنجازات هامة في مجال الفضاء، حيث يقتصر ما لديهم على أقمار اصطناعية مستوردة في مجال الاتصالات، نايلسات المصري وعربسات. وهناك إرهاصات لبلورة وتطوير برامج فضائية عربية، وفي مقدمتها برنامج فضاء مصري. فقد بدأ الاهتمام بالفضاء في مصر منذ عقد الستينيات من خلال الجامعات والبحوث العلمية. وركزت هذه الجهود على عمليات الاستشعار التي يتم استخدامها في دراسة الصحاري والتعرف على الثروات الطبيعية والتنبؤ بأخطار السيول. وكانت الخطوة المحورية الأولى في هذا المجال تتمثل في إنشاء مشروع مشترك في مجال الاستشعار عن بعد بين جامعة أوكلاهوما الأمريكية وأكاديمية البحث العلمي المصرية لنقل تكنولوجيا الفضاء إلى مصر عام 1971. ويركز مشروع الاستشعار عن

---

[96] د. محمد قدري سعيد، "رائد فضاء إسرائيلي"، جريدة **الأهرام**، 26 مايو 2002.



بعد على استخدام الصور الخاصة بالأقمار الاصطناعية المختلفة التي تطلقها الدول الكبرى، واستمر هذا المشروع حتى عام 1988. ثم تحول إلى مركز للاستشعار عن بعد، ثم أصبح بعد ذلك هيئة قومية للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء. وقد جرى من خلال هذا المشروع إنشاء 11 مركزاً في القاهرة وحدها، جنباً إلى جنب مع تنفيذ مشروعات بحثية في المجتمعات العمرانية الجديدة في شرق التفريعة والوادي الجديد وحلايب وشلاتين وشمال غرب سيناء.

وفي مايو 1998، شهدت الجهود المصرية في مجال الفضاء نقلة هامة مع إنشاء مجلس بحوث الفضاء المصري كجزء من أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا في مصر. ويتألف المجلس من أربع شعب تضم في عضويتها أغلب علماء الفضاء المصريين الموجودين في الداخل والخارج. وتتمثل المهمة الرئيسية لهذا المجلس في صياغة برنامج مصري للاستخدامات السلمية للفضاء في الأغراض التنموية من خلال تصنيع وإطلاق أقمار صناعية لدراسة الصحراء.[97] ويعمل المجلس في هذا المجال بالتعاون مع الهيئة القومية للاستشعار عن البعد وعلوم الفضاء والعلماء المصريين في الداخل والخارج، مع الاستفادة من خبرات الدول المتطورة في مجال الفضاء.[98]

ويركز المجلس على دعم وبناء قاعدة علمية بشرية مصرية وإحداث تنمية تكنولوجية في مجال علوم الفضاء، بحيث يكون المجلس بمثابة النواة للوكالة المصرية لأبحاث الفضاء. وقد بدأ المجلس في العمل على تدريب جيل من الشباب المصري في المراكز العالمية، وفي الداخل، من أجل إدارة البرنامج الفضائي المصري.[99] وتعتبر هذه الخطوة ضرورية للغاية، لأنه على الرغم من أن مصر تمتلك ثروة ضخمة من العلماء والفنيين المصريين على أعلى مستوى في دراسات علوم الفضاء، إلا أن أغلبهم هاجر إلى الخارج، بسبب عدم توافر الإمكانات والفرص داخل

---

97 سهير هدايت، "الدكتور مفيد شهاب: برنامج مصري للاستخدام السلمي للفضاء في التنمية"، جريدة **الأهرام**، 10 أبريل 2001.

98 "في أول اجتماع لمجلسها الجديد: أكاديمية البحث العلمي تناقش الاستراتيجية القومية للفضاء"، جريدة **الأهرام**، 7 أبريل 1999.

99 محمود مراد (ندوة)، "نتائج مشروع الفضاء المصري في الطريق.. هل تموّل الدولة وحدها.. أم بمشاركة القطاع الخاص؟" جريدة **الأهرام**، 6 نوفمبر 1998.



مصر، أو لأن العلماء الموجودين في الداخل يفتقرون إلى الخبرة اللازمة في مجال علوم الفضاء التصنيعية، ولا سيما تلك المتعلقة بتصنيع القمر الاصطناعي، وعدم توافر المعامل اللازمة.[100]

وحسب الخطط المعلنة، فإن من المنتظر أن يتم الانتهاء من وضع برنامج فضائي مصري متكامل بحلول عام 2005، على أن تتمكن مصر من تصنيع قمر اصطناعي بحلول عام 2006 أو 2007، مع الانتهاء من تدريب وإعداد الكوادر البشرية اللازمة. وقد جرى الانتهاء بالفعل من إنشاء محطة فضائية في أسوان خاصة باستقبال المعلومات من الأقمار الصناعية بأي بقعة في العالم، من أجل دراسة الصحاري والمناخ، خاصة بمنطقة شرق إفريقيا لمعرفة بداية سقوط الأمطار والفيضانات والتنبؤ بالأمراض الوافدة وتشخيصها والحشرات المسببة لها.[101]

وبالتالي، فإن برامج الفضاء العربية ما زالت تمر بمراحل المخاض الأولية، ولم تتمكن من تحقيق أي إنجازات يعتد بها، وهي برامج سلمية، بمعنى أنها لن تسعى إلى تصنيع وإطلاق أقمار للتجسس على سبيل المثال، في حين أن إسرائيل تمكنت من اجتياز شوط بالغ الأهمية في مجالات بناء بنية أساسية متكاملة في مجال الأنشطة الفضائية، وبناء وإطلاق أقمار التجسس والاتصالات والبحوث العلمية، وهو ما يعكس بقوة الفجوة التكنولوجية المتزايدة بين العرب وإسرائيل. وليس هناك شك في أن الدول العربية، بمواردها المالية الضخمة وثروتها البشرية الكبيرة، يمكنها ليس فقط أن تسد هذه الفجوة التكنولوجية مع إسرائيل، ولكن أيضاً النجاح في معركة التقدم والتطور العلمي، من خلال برامج جادة للتطوير العلمي والتكنولوجي، والتوظيف الجيد للإمكانات والطاقات البشرية والعلمية والمالية العربية.

---

[100] محمود مراد، "مصر وعصر الفضاء"، ندوة، جريدة **الأهرام**، 23 أوكتوبر 1998.

[101] ماري يعقوب، "فاروق الباز: تشغيل البرنامج الفضائي المصري خلال 5 سنوات"، جريدة **الأهرام**، 22 مارس 2001.

الباب التاسع

الأمن القومي في حساب المتغيرات العسكرية



الفصل الأول

فجوات في الأمن القومي الإسرائيلي

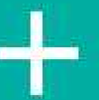
تعمل الدول وفقاً لتعبير كينيث والتز في إطار نظام "الاعتماد على الذات"، وهي تحضر فيه بشكل دائم لمواجهة تهديدات أمنها القومي. والدول الصغيرة حسب رأي إفرايم إنبار أستاذ العلوم السياسية في جامعة بار -إيلان ومدير مركز بيغن - السادات للدراسات الاستراتيجية، بشكل خاص تجد صعوبة في التعامل مع تهديدات أعداء أقوياء، وذلك لأن مثل هذه الدول هي ذات قدرة محدودة على بناء آلية عسكرية كبيرة ومجهزة بشكل جيد.[1] وبصورة عامة فإن الدول الصغيرة لا تملك إمكانات كبيرة وهامش تحركها العسكري والدبلوماسي ضيق.

وهناك بضع دول صغيرة تتجه نحو "العدمية الدفاعية" أي أنها تتخلى عن أي أمل في بناء دفاع فاعل. ويتبنى بعض الدول الأخرى مثل سويسرا والسويد وضع الاعتماد على الذات وتحاول أن تستجيب للتهديدات الأمنية من دون مساعدة خارجية، وهو ما يعرف أيضاً بالتوازن الداخلي الذي يوضح الطريقة التي تجمع فيها هذه الدول عناصر قوتها.

وتزيد بعض الدول الصغيرة الأخرى من قدراتها العسكرية بالتحالف مع بلدان أخرى وهو ما يدعى تعبئة موارد الدول الأخرى لمواجهة التهديدات الخارجية بالتوازن الخارجي. إلا أن التحالفات، مثلما هي الحال بالنسبة لإسرائيل، تحد من حرية عمل الدولة المعنية. وفي الكثير من الحالات، تحد البيئة السائدة للنظام الدولي والنظام الإقليمي الفرعي بدورها من قدرة الدولة الصغيرة على المناورة. ومعظم الدول الصغيرة تحاول أن تعتمد مبادئ استراتيجية تجمع بين التوازن الخارجي والتوازن الداخلي حتى تتمكن من التوصل إلى أكبر قدر ممكن من القوة العسكرية وحرية استخدامها.

---

[1] مجلة **شؤون الأوسط**، العدد 57، تشرين الثاني / نوفمبر 1996.



وإسرائيل هي مثال على هذا النوع من الدول الصغيرة، وهي قد شهدت أثناء ولاية حكومة إسحق رابين ما بين (1992 -1995) تحولاً في التشديد على مفهوم القوة القومية وزيادة في انعدام الرغبة في استخدام القوة، وتضاؤلاً في مركزية مفهوم الاعتماد على النفس.

ومنذ تأسيس ما يسمى "دولة إسرائيل" وزعماؤها يشعرون أنها تواجه خطراً وجودياً نابعاً من رغبة بعض الدول العربية والإسلامية في القضاء عليها. وهم أدركوا أيضاً أن القوة العسكرية أساسية جداً لتأمين قدرة البلاد على البقاء. ونتج عن ذلك أن رصد الكيان اليهودي الكثير من الموارد والطاقات المادية والبشرية لتطوير آلة عسكرية عملاقة. وبسبب إدراك الكيان محدودية الموارد المتوفرة لديه فإنه سعى للحصول على مساعدة القوى غير الإقليمية للتعويض عن التفاوت الحاصل في هذا المجال مع ما هو متوفر لدى العرب والمسلمين.

وأدرك بن غوريون ذلك بقوله: "لقد وقفت إسرائيل معتمدة على قوتها الذاتية وهي ستقف بحزم إن هي وثقت بنفسها أولاً وقبل كل شيء كقوة متنامية العظمة". أكثر من ذلك شعر بن غوريون أنه لا يمكن الاعتماد كلياً على الحلفاء الأمر الذي أدى إلى المزيد من التشدد في الاعتماد على الذات، ولقد عنى هذا المفهوم أمرين: حرية التصرف في وجه التحدي والقدرة العسكرية على القيام بذلك على نحو فاعل. وعلى الرغم من إدراك الكيان العبري للحدود التي تفرضها حقيقة كونه ذا رقعة جغرافية صغيرة، فهو أمل في التوصل إلى امتلاك قوة تمكنه من الرد بشكل منفرد على أي تحد أمني ومن بناء قوة رادعة وكان هدفه من وراء ذلك هو "الاستقلال" في الحالات التي دعاها شمعون بيريس عام 1975 "الحالات الحاسمة بشكل استثنائي".

في الماضي، وربما في الحاضر أيضاً، كانت النخبة السياسية الإسرائيلية تبدي الشكوك فيما يتعلق بالطبيعة الحميدة للعلاقات الدولية. وكان الكثير من قادتها يؤمنون بأن اليهود يواجهون عالماً من غير اليهود المعادين و/أو غير الجديرين بالثقة. وقد عززت التجربة التاريخية اليهودية في القرون الماضية، والهولوكوست في القرن العشرين نزعة السياسة الواقعية، وضخمت الشعور بانعدام الأمان وبالعزلة لدى الكثير من الإسرائيليين ثم جاء النزاع الدامي والطويل مع العالم العربي ليزيد ويعمق إحساس إسرائيل بعدم الأمان.

وبسبب هذا الشعور بعدم الأمان، وبالعزلة تحديداً، انشغلت إسرائيل على الدوام بتأمين راع لها من القوى الدولية العظمى، فقد اعتبر الزعماء الإسرائيليون التحالف مع القوى العظمى عنصراً مهماً في تأمين الدعم السياسي والاقتصادي، والأهم من ذلك كله، الحصول على الأسلحة

الحديثة. وهم شعروا أن التحالف مع قوة عظمى يحسّن قدرة إسرائيل على العمل مستفيدة من التوازن الخارجي. وهو يوفر أيضاً بعض الردع الإضافي من خلال الالتزام بالدفاع عن طرف آخر. ومنذ الخمسينيات كان السعي للحصول على مساعدة دولة قوية - الولايات المتحدة - يهدف إلى تحييد ما اعتبر أنه تهديد من قبل الاتحاد السوفياتي، وإلى زيادة قدرة إسرائيل على العمل في مواجهة الحلفاء المحليين للسوفيات.

تبنت إسرائيل في سنواتها الأولى مبدأ عدم الانحياز، وتحاشت الوقوف إلى جانب أحد طرفي الصراع الكوني في حينه، أي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. بعد ذلك وخلال الخمسينيات توصلت إسرائيل تدريجياً إلى اعتبار أن التحالف مع القوى الغربية سيكون مفيداً في الصراع مع العالم العربي المعادي، إلا أنه لم يسمح لإسرائيل بالانضمام إلى المعاهدات التي عقدها الغرب في الشرق الأوسط. كما إن حلف شمالي الأطلسي رفض بدوره القبول بانضمامها إليه. فتبخرت طموحات إسرائيل بالانضمام إلى حلف رسمي مع الغرب على الرغم من أنها كانت تدرك أن مثل هذا التحالف سيقضي على حريتها في العمل.

وهكذا اكتفت إسرائيل قبل عام 1967 وكذلك في مرحلة لاحقة بالحصول على الأسلحة من القوة الأوروبية، وفرنسا بشكل خاص. وكانت مستعدة للتخلي عن بعض حريتها في العمل لقاء تحسين علاقاتها مع بعض المصدّرين المحتملين للسلاح، أملاً في تعزيز قدراتها العسكرية. وبعد عام 1967 كانت الاقتراحات الرامية إلى عقد معاهدة دفاعية بين إسرائيل والولايات المتحدة ترفق باشتراط انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي المحتلة في حرب الأيام الستة، وهو شرط لم تكن إسرائيل تستسيغه. وبعد عام 1973 وفي وقت كانت التهديدات الأمنية في تصاعد حاد، وجدت إسرائيل نفسها معزولة إلى حد كبير في السياسة الدولية. وأخذ الزعماء الإسرائيليون يبذلون جهداً أكبر للحفاظ على علاقة جيدة مع الولايات المتحدة.

ولكن على الرغم من العمق والاتساع اللذين اتسم بهما التعاون الاستراتيجي بين البلدين أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، امتنع الطرفان عن الدخول في تحالف رسمي. وفي الوقت نفسه، كانت إسرائيل تشدد دائماً على أنها لا تتوقع أن يحارب الآخرون مكانها أو يشاركوا بشكل مباشر في الدفاع عنها. وكان ذلك مفيداً للمطالبة بالمساعدة الغربية من دون ربطها بشروط دبلوماسية. وكان لهذا التوجه أثره في تمكين قادتها من زيادة قدرة إسرائيل على حرية العمل.

وكان الاستراتيجيون الإسرائيليون يعرفون أن على الجيش الإسرائيلي أن يخطط لحروب سريعة نظراً للتفاوت بين إسرائيل والدول العربية، وهو ما يمكن تحقيقه عبر العمليات الهجومية.

وساعدت التكتيكات الهجومية في تجنب وقوع إسرائيل في وضع يحتم عليها أن تتعامل مع جبهتين أو أكثر في وقت واحد. وكذلك عززت العمليات الهجومية المفاجئة حرية إسرائيل في الحركة، وذلك عبر السماح لها باختيار اللحظة الدبلوماسية المناسبة فيما تقلل إلى الحد الأدنى فرص التدخل الخارجي الفاعل سواء من القوى العربية المهاجمة أو القوى العظمى.

كذلك فإن التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي تطلب بناء قوة عسكرية تسمح لإسرائيل بأن تواجه لوحدها التهديدات الإقليمية. وبعد حرب عام 1973 زادت إسرائيل كثيراً من عديد جيشها وزادت مخزونه من الأسلحة لتقلل الحاجة إلى الدعم من خارج المنطقة وللحؤول دون التدخل الخارجي. وهي طورت أيضاً صناعة حربية كبيرة كان الداعي الرئيسي لها هو الخوف من أن تصبح الأسلحة التي يحتاجها الأمن الإسرائيلي غير متوافرة - لأسباب سياسية - في السوق العالمية. كذلك سعت إسرائيل، بل تمكنت من إنتاج الأسلحة القتالية الرئيسية لكل سلاح من أسلحة الجيش في البر والبحر والجو. وشرعت إسرائيل في إنتاج طائرة كفير المقاتلة النفاثة بعد الحظر الفرنسي عام 1967. ودفع رفض بريطانيا بيع دبابات "تشفتين" لإسرائيل هذه الأخيرة إلى تصنيع دبابة مركافا. كما إن الصعوبات التي واجهتها إسرائيل في شراء زوارق الدورية السريعة في الستينيات أدت إلى إنتاج زوارق الطوربيد من طراز ساغر.

إلا أنه وبعد حرب عام 1973 بدأ حلم إسرائيل بالاعتماد على الذات على صعيد التسلح بالتبخر بعدما ازدادت حاجات الجيش الإسرائيلي بشكل هائل، وأخذ يتنامى اعتماد إسرائيل الاقتصادي والعسكري والدبلوماسي على الولايات المتحدة. إلا أن الصناعات الحربية استمرت في التوسع، وطورت أقسام الصيانة للتقليل من الاعتماد على المصدرين الأجانب. وكذلك أنتجت الصناعة الإسرائيلية الكثير من المنتجات الحربية وطورت أسلحة مستوردة على نحو يخدم الحاجات المحددة للجيش الإسرائيلي. وشملت تنمية البنية التحتية لإنتاج الأسلحة الحديثة والخيار النووي. ولقد كان الدافع لهذا البرنامج الذي بدأ أوائل الخمسينيات هو أيضاً الخوف الوجودي نفسه والرغبة المستدامة في التوسع الإقليمي، إلى جانب التقويم القائل بأنه في حال الهزيمة في حرب تقليدية، لا ينتظر مساعدة الحكومات الصديقة، لقد فهم الخيار النووي على أنه يشكل الضمان في حال خسرت إسرائيل قدراتها الدفاعية التقليدية أو في حال حصلت الدول العربية على أسلحة نووية. وبالتالي فإن إسرائيل رفضت الانضمام إلى معاهدة حظر التسلح النووي وأعلنت منذ عام 1965 أنها لن تكون الدولة الأولى التي تدخل السلاح النووي إلى المنطقة. وهذا إعلان مبهم ذو أهداف تكتيكية فقط.

ولقد كانت سياسة إسرائيل الغامضة في الشؤون النووية مفيدة أيضاً في الحصول على أسلحة تقليدية. فضلاً عن أن برنامج إسرائيل النووي يجسد أكثر من أي جهة آخر في الحقــل الأمنـــي، تفضيل إسرائيل لزيادة قوتها وحرية عملها.



الفصل الثاني

مدركات جديدة في البيئة الخارجية

رأت القيادة الإسرائيلية أن سقوط الإمبراطورية السوفياتية خلف مناخاً دولياً جديداً غالباً ما يعزى إليه الفضل في فتح الطريق أمام عملية السلام في مدريد. ذلك أن خصوم إسرائيل فقدوا المظلة السوفياتية أي العلاقة السياسية - العسكرية التي شكلت عاملاً مهماً في تمكين العرب من مواجهة إسرائيل.

وحتى رئيس الوزراء ووزير الدفاع السابق إسحق رابين المعروف بمقاربته الواقعية للسياسة الإقليمية والدولية، آمن بأن عالماً جديداً آخذ في الظهور. فرابين ونائبه في وزارة الدفاع موردخاي غور، رأيا أن هناك عاملاً دولياً مهماً آخر يؤثر بشكل خاص في الأمن الإسرائيلي، هو هزيمة العراق على أيدي تحالف دولي قادته الولايات المتحدة. ويبدو أن هذه التطورات أدت إلى المفاوضات العربية - الإسرائيلية بعد مؤتمر مدريد عام 1991، واتفاق أوسلو الفلسطيني - الإسرائيلي في أيلول/سبتمبر 1993 ومعاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية في تشرين الأول / أوكتوبر 1994. وإذا أضفنا المعاهدة المصرية الحاصلة عام 1979، فإن هذه الأحداث جميعاً أقنعت الكثير من زعماء إسرائيل بأن عملية تاريخية تقوم على قبول العرب بإسرائيل قد أخذت مجراها.

ولقد قلصت هذه العملية إلى حد كبير التهديد العسكري الذي تمثله مصر، كبرى الدول العربية، وقللت من احتمال قيام ائتلاف معاد على الحدود الشرقية لإسرائيل. بل إن رابين قال في معرض تقويمه الإجمالي للبيئة الإقليمية في عام 1992: "إننا نعيش اليوم في حقبة تضاءل فيها التهديد على وجود إسرائيل نفسه".

وكان الأكثر تفاؤلاً في القيادة السياسية الإسرائيلية هو وزير الخارجية شمعون بيريس الذي أصبح رئيساً للوزراء إثر مصرع رابين، وقد بشر بولادة شرق أوسط جديد.

ولكن على الرغم من تقدير رابين - بيريس المشترك بأن احتمال الحرب بات منخفضاً وأن التهديد الوجودي تضاءل إلى مستوياته الدنيا، فإنه ظل يؤمن بأن إسرائيل لا تزال تواجه تحديات عسكرية جدية. إلا أن طبيعة هذه التهديدات ومصادرها هي التي تغيرت فالعملية السلمية لم تؤثر بحسب رابين إلا في احتمال استخدام القوة وليس في قدرة العرب على إيذاء إسرائيل. وبسبب الصواريخ والأسلحة الكيماوية والبيولوجية والجهود التي تبذل في المنطقة للحصول على السلاح النووي حذر رابين من أن حرباً مستقبلية قد تؤدي إلى خسائر كبيرة في أوساط المدنيين الإسرائيليين. كذلك فإن هناك تهديداً مماثلاً يأتي من الخوف من تزايد قوة الراديكالية الإسلامية، إذ قد يستولي المسلمون الراديكاليون على السلطة في بلدان عربية ويمارسون "الإرهاب" الأمر الذي قد يشكل مشكلة سياسية متنامية للحكومة التي يقودها حزب العمل. وكذلك رأى شمعون بيريس أن التهديدات الرئيسة لإسرائيل تأتي من اندماج عنصري الأسلحة النووية و"الإسلام المتطرف" وبالتالي أصبح العدو الرئيسي لحكومة رابين هو إيران الإسلامية التي ترعى "التخريب والإرهاب" حسب رأيه "التي تسعى للحصول على خيار نووي".

وعملت إسرائيل على استغلال هذه التهديدات والتهويلات في مشاركة النخب العربية الحاكمة العلمانية فنبهتهم من تحدي الجماعات "الأصولية الإسلامية" لاستقرار الأنظمة العربية من ظهور ترسانة نووية إسلامية.

لم تعد الحسابات السياسية لوحدها هي التي تقف حائلاً دون استخدام القوة بل إن هناك أيضاً دوراً للقوى الاجتماعية مما يشكل عاملاً بارزاً مؤثراً في مفردات الأمن القومي الإسرائيلي. والظاهرة الأولى في هذا المجال هي تغير مكانة الجيش الإسرائيلي في المجتمع. فقد كان الجيش يوماً مؤسسة وطنية محترمة تؤدي أدواراً بارزة. أما الآن فهي فقدت بعض بريقها ولم تعد الخدمة في المؤسسة العسكرية تعتبر مدخلاً ضرورياً للمجتمع الإسرائيلي. ويتحول الجيش الإسرائيلي تدريجياً إلى مجموعة ذات مصلحة خاصة عرضة للضغط المتزايد من الرأي العام الإسرائيلي.

لقد أسهمت المناقشات حول أداء الجيش في العدوان على لبنان والانتفاضة، في اهتزاز موقع الجيش كمجسد للإجماع القومي. وبالتالي فإن تقلص موقع الجيش المتميز أثر سلباً في أسلوب عمله - استخدام القوة. زد على ذلك أن الرأي العام بات أقل تحملاً للحسابات العسكرية الخاطئة الأمر الذي يجعل السياسيين أكثر حذراً في اللجوء إلى استخدام القوة. وعلى سبيل المثال بات الخوف من الخسائر عنصراً مكوناً أساسياً في رفض القيادة السياسيه في السنوات الأخيرة

الموافقة على عمل عسكري في جنوب لبنان. كذلك فالظاهرة الجديدة المتمثلة بانفتاح الجيش على تدخل أهالي المجندين في الأعمال الروتينية اليومية قد بدأت تؤثر سلباً في النواحي العملانية لأنشطة الجيش. ومن العوامل الأخرى التي حدت من استخدام القوة في الأراضي المحتلة، الأهمية الكبيرة التي أولتها القيادة السياسية للاعتبارات القانونية.

إن القوة الاجتماعية الأقوى في مجال الحد من استخدام القوة هي التعب الناجم من جراء طول النزاع. وأظهرت الدراسات للحروب أثراً نفسياً ليس في أوساط الجنود الذين شاركوا في المعركة فحسب، بل في أهاليهم أيضاً. قدامى الجنود يزدادون حساسية بفعل تجربتهم في الحروب، للثمن الذي ينبغي دفعه مع تطاول الأزمة. ومثل هذا الوعي يؤدي إلى رغبة أكبر في التسويات السياسية. وهذا العامل المعنوي والنفسي سمي بشكل صحيح "البعد المنسي في الاستراتيجية". ففي كثير من حالات النزاع المستمر شعر المتحاربون بالإنهاك. وبالتالي فإن نتيجة النزاع لا تتحدد بتفوق القوة العسكرية فحسب بل أيضاً بالقدرة على الثبات وتحمل الألم. والتعب الناجم عن الإشراف على الأمن في المناطق المحتلة ومواجهة المدنيين ساهم في تحقيق اتفاقية أوسلو عام 1993 التي شملت التخلي الإسرائيلي عن السيطرة على غزة وأريحا. وأخذ الكثير من الإسرائيليين ينظرون إلى من كانوا يعتبرون مستوطنين رواداً بوصفهم عقبة في وجه السلام.

وقد عبر الجنرال باراك عن قلقه إزاء هشاشة النسيج الاجتماعي في إسرائيل فقال: "التعب والسخرية المتراكمان والمرافقان لصحافة عدوانية اقتحامية، والتخفيف من أهمية الأعمال الصهيونية وظهور انشقاق في التوافق على الأهداف السياسية لإسرائيل، بل وحتى حول أهداف استخدام القوة (كما رأينا بالنسبة إلى لبنان والانتفاضة) كل هذا يخلق انطباعاً وواقعاً من الضعف.

وبرز في هذا السياق النقد الموجّه للعمليات العسكرية على قاعدة مدى فاعليتها من حيث الكلفة الذي تكامل مع نقد مبدئي متنام لاستخدام إسرائيل القوة. فهناك حديث عن كيفية إفساد القتال المستمر لدى الشباب وجعلهم متسامحين. وهناك خوف أكبر حول التوحش النفسي للمجتمع الإسرائيلي واعتبر بعض أعضاء الكنيست في هذا المجال أنه من بين الآثار السيئة للوضع المعقد والمربك في لبنان "تشويه صورتنا الأخلاقية".

لقد توصل الإسرائيليون بالتالي إلى استنتاج مفاده أن بعض التهديدات الأمنية لا يمكن التعاطي معه بشكل إفرادي. وكان من المفترض أن يزداد لدى الإسرائيليين البحث عن الاعتماد على الذات نظراً للحرية النسبية في العمل ولسهولة الحصول على الأسلحة المتقدمة إلا أن إسرائيل سارت في الاتجاه المعاكس؛ وعلى الرغم من أن القادة الإسرائيليين ليسوا مستفيدين لتسليم أمن

البلاد للآخرين، إلا أنه يبدو في ضوء التهديدات الجديدة، أنهم قبلوا بنموذج معدل للأمن القومي يحتل الاعتماد على النفس فيه مكاناً أقل مركزية.

يقول أستاذ العلوم السياسية في جامعة تل أبيب يائير عفرون أنه ينبغي التفكير في اهتمامات إسرائيل في المجال الأمني تبعاً لثلاثة محاور خارجية:

- الصراع العربي - الإسرائيلي وتطوره.
- طبيعة نظام العلاقات بين الدول في الشرق الأوسط والروابط بين مكوناته المختلفة.
- علاقات إسرائيل بالقوتين العظميين سابقاً وبالولايات المتحدة حالياً.

ومع أن السياسة الأمنية الإسرائيلية ظلت تخضع لعدد معين من الثوابت فقد لحقت بها متغيرات مهمة على مر السنين. وفي موازاة التطور النوعي لهذه المحاور تبدلت حتى الرؤية القومية نفسها تعرضت للتهديد. إضافة إلى ذلك فإن تجدد النخب السياسية الإسرائيلية والتحولات في تركيبة الفرق القيادية للبلد، أثرت أيضاً في المواقف إزاء التهديدات المسلطة على أمن إسرائيل القومي وفي طريقة مواجهتها.

فيما يتعلق بالرؤى الإسرائيلية للتهديد الذي يتعلق بكيانهم فإن حاجات إسرائيل تخضع في المجال الأمني لثلاث مجموعات من العوامل:

- الاختلاف الكبير بين إسرائيل والدول العربية على الصعيدين الديموغرافي ومستوى الموارد الاقتصادية الشاملة.
- التاريخ الطويل من الحروب والمواجهات العنيفة بين إسرائيل وجيرانها العرب.
- رفض الاعتراف بشرعية الدولة العبرية الذي التفت حوله جميع النخب العربية حتى السبعينات والذي لا يزال بعضها يدافع عنه حتى الآن.

لم تتوقف السياسات الإسرائيلية في مجال الردع والإكراه بالقوة عن التطور سواء تبعاً للسياق الخارجي أو المتغيرات أي الرؤى الأمنية القومية. وفي نهاية العامين 1948 و1949، انتهجت إسرائيل استراتيجية شاملة تستند في مبادئها الكبرى السياسية - الاستراتيجية، إلى الدفاع عن الوضع القائم وعلى ممارسة الردع.

وفي الفترة (1955 -1956) تطورت هذه العقيدة وجرى إدخال ثلاثة عناصر جديدة في الفكر والمواقف الإسرائيلية في المجال الاستراتيجي:

أولاً: سياسة انتقامية منهجية أعدت كرد على تطور عمليات التسلل العسكرية انطلاقاً من البلدان المجاورة. وإذا كان قد جرى تصوير هذه السياسة في الأصل كتكتيك ردعي فقد صارت سريعاً بفعل مداها وأهدافها، استراتيجية مستقلة تنطوي على مخاطر ذات طبيعة قادرة على إثارة تصعيد الوضع على مجمل الحدود الإسرائيلية، ومن المفترض أن تمثل هذه الاستراتيجية ما وراء وظيفتها الردعية الصرفة، أداة إكراه بالقوة.

ثانياً: مفهوم الحرب الوقائية وهي ناتجة عن تحليل بن غوريون الذي مفاده أن الرئيس الراحل عبد الناصر قد يحقق وحدة العالم العربي ويعدل توازن القوى على حساب إسرائيل، وبالتالي يصبح قادراً على شن حرب ثانية ضد إسرائيل.

ثالثاً: هو مبدأ ناجم عن استخدام المفهومين السابقين، أي استخدام القوة العسكرية لأهداف سياسية بحتة، إذ إن استراتيجية العمليات الانتقامية واستراتيجية الحرب الوقائية صارتا الأداتين المفضلتين لإكراه البلدان العربية وفي المقام الأول مصر، سياسياً على الاعتراف بالوضع الجغرافي القائم منذ العام 1949 وعلى توقيع معاهدات سلام مع إسرائيل. وبعد أن استخلصت إسرائيل دروس حرب عام 1956 تخلت عن هذه المبادئ الثلاثة دفعة واحدة لتعود إلى استراتيجية الحفاظ على الوضع القائم والردع وإلى رفض المبادرة بالحرب.

إنطلاقاً من عام 1967، أدى النقاش الداخلي في إسرائيل حول مستقبل الأراضي المحتلة إلى انهيار تدريجي للإجماع السياسي الإسرائيلي الأمر الذي انعكس على مجمل الرؤية السياسية الاستراتيجية الإسرائيلية وإعادة النظر في القيمة الاستراتيجية الحيوية للأراضي المحتلة بالنسبة للأمن ونظام الردع الإسرائيلي لعداء الدول العربية المتزايد بسبب فقدانها لأراضيها والأخطار المحتملة التي ينطوي عليها وجود عدد كبير من السكان العرب العاديين في هذه الأراضي، وهذه كانت تمثل جميعها مشكلة عالقة من دون جواب.

إن مجمل التهديدات العسكرية التي واجهتها إسرائيل حتى نهاية الثمانينيات كانت ذات طابع تقليدي حصراً. وجاء رد إسرائيل المناسب عليها، وذلك بتطوير قدراتها العسكرية بطريقة مذهلة في مجال الأسلحة التقليدية، الأمر الذي أتاح لها إفشال الهجمات المعادية لتعذر الحؤول تماماً دون حصولها. وكان ينظر إلى القوة النووية الإسرائيلية "المفترضة" كهامش أمني إضافي في حال وقوع كارثة غير متوقعة.

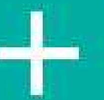
ونظراً إلى التفوق الواضح لسلاح الجو الإسرائيلي، كانت المناطق السكانية عموماً تعتبر غير معرضة للغارات الجوية المعادية. ولم يكن ينظر إلى الإدخال التدريجي لصواريخ أرض - أرض

في الترسانة العسكرية للبلدان العربية بدءاً من السبعينيات باعتباره تهديداً للسكان المدنيين. ولكن سوريا شرعت في نهاية الثمانينيات بنشر صواريخ أرض - أرض مزودة رؤوساً كيميائية قادرة على بلوغ كل المراكز السكنية الأساسية في إسرائيل. وكان لدمشق على الأرجح هدف مزدوج: ممارسة فعل ردع ضد غارات جوية إسرائيلية محتملة تستهدف البنى التحتية السورية الرئيسية من ناحية، وامتلاك وسائل عسكرية تخولها ضرب الإنشاءات العسكرية الإسرائيلية الحساسة، مثل المطارات ومراكز التعبئة العسكرية ومراكز القيادة والرقابة قبل شن هجوم مباغت محدود على هضبة الجولان من ناحية ثانية. ولكن في إطار تقويم هذا التهديد لم تكن إسرائيل تستطيع تجاهل مخاطر هذه الفجوة الأمنية لجهة استخدام هذه الأسلحة ضد المناطق السكنية. وهكذا صار المدنيون الإسرائيليون لأول مرة منذ العام 1948 عرضة لسلاح مرعب.

إن المخاوف من وجود أسلحة كيمياوية في المنطقة إزدادت عندما هدد صدام حسين باستخدامها ضد إسرائيل في شهر نيسان / أبريل 1990. وأدرك الخبراء الاستراتيجيون الإسرائيليون أن العراق يحاول إرهابهم بغية تدارك أية غارة إسرائيلية جديدة ضد الإنشاءات النووية العراقية. وعندما هدد صدام من أن العراق سوف يرد من الآن فصاعداً على أي هجوم عسكري إسرائيلي ضد أي هدف عربي فالمخاوف الإسرائيلية تزايدت. ومعلوم أن صدام إستخدم الأسلحة الكيماوية ضد الجيش الإيراني وضد الأكراد في "حلبجة" مما أضفى مصداقية على تهديداته.

من المؤكد أن الخبراء الاستراتيجيين الإسرائيليين كانوا مقتنعين من ناحية أخرى بأن الصواريخ أرض - أرض وإن تكن مجهزة رؤوساً كيميائية فإنها لا تستطيع تقرير نتيجة الحرب لا سيما أن مروحة واسعة من التدابير الدفاعية أعدت لحماية السكان والأهداف العسكرية الممكنة. إلا أن خطر وقوع هجوم كيميائي على نطاق واسع (مهما كان ضعيفاً) فإنه يوقع إصابات بالمئات في صفوف المدنيين، وهو بالتالي مصدر قلق دائم للإسرائيليين على الرغم من الصواريخ المضادة للصواريخ من طراز باتريوت أو حيتس التي تملكها إسرائيل.

بالإضافة إلى ما تقدم يمكن الإشارة إلى تهديدات وفجوات أمنية أقل خطورة وحده مما سبق ذكره.



الفصل الثالث

التهديدات في الجبهة الشمالية

قد تكون إسرائيل في حال سلام مع معظم الدول المجاورة لها، ولكنها لا تزال تواجه سوريا في وضع قلق على جانبي مرتفعات الجولان. وقد كتب الكثير عن قيمة هذه الهضبة الاستراتيجية التي تبلغ المسافة بين شمالها وجنوبها 80 كيلومتراً، ولا يتجاوز عرضها 25 كيلومتراً عند أوسع نقطة. ويوجد زعم يتكرر كثيراً عن أن المدفعية البعيدة المدى في عصر الصواريخ، قللت القيمة التقليدية للأرض والعمق الاستراتيجي. ولكن معرفة عقيدة إسرائيل التي مضى عليها عهد طويل والقائمة على الاعتماد على قوة صغيرة من الجند الدائمين في الخدمة العسكرية للحفاظ على الخط الذي توجد فيه، ريثما يتم الحشد السريع للقوات الاحتياطية، تجعلنا ندرك أن الأرض لا تزال ذات فائدة استراتيجية كبيرة. ولا يعني هذا أن الأرض لا يمكن التنازل عنها لسوريا، في إطار تسوية شاملة. ولكن انسحاب إسرائيل يجب أن يكون على مراحل وتصحبه ترتيبات واسعة النطاق للأمن وبناء الثقة، تشمل إيجاد مناطق منزوعة السلاح ومحطات للإنذار المبكر.

ويوفر خط التلال البركانية التي تواجه الأرض التي في حوزة سوريا في الجولان لإسرائيل موقعاً ممتازاً للإنذار والمراقبة. ويتولى الجيش الإسرائيلي عملية مراقبة متطورة مع نشر ما يقرب من فرقة مدرعة في هذه المنطقة. والمسافة بين مقر قيادة هذه الفرقة وساحل البحر المتوسط لا تزيد على ثمانين كيلومتراً - وهي مسافة غير كافية على الإطلاق للقوات الآلية الحديثة. ولسوريا في خطها الأول ثلاث فرق معدة للقتال، تدعمها ثلاث فرق أخرى في الخط الثاني. وهذا يعطيها قوة فاعلة تتكون من نحو فيلقين، مع ثلاثة فيالق أخرى في لبنان. وتمتلك سوريا، في جبهة الجولان وحدها، نحو ألفي دبابة وألف وخمسمئة آلية مدرعة لحمل المشاة. وهذه الفرق الست تتكون من قوات نظامية ومستعدة للعمل السريع، ومن هنا نشأت حاجة إسرائيل الضرورية إلى أن تكون لديها صورة دقيقة لما يجري. أما بالنسبة إلى إسرائيل فإن الحيز المكاني هو الشرط الضروري لنشر القوات المدرعة، ولكن لا يوجد في الجولان ، ولا يوجد وراء

الجرف الصخري غير الشريط الضيق من إسرائيل متسع. وقد أخبرني جنرال إسـرائيلي أثنـاء جولة في الخط الأمامي، إن التخلي عن أرض هنا في أثناء القتال هو مثل القتال على درجات سلم عند السير إلى الخلف. ويعتقد المخططون العسكريون الإسرائيليون أن لدى سوريا قـوات تكفـي لشن هجوم مفاجئ مع إنذار قصير.

وقد عرقل نقص العملة الصعبة خطط سوريا لإدخال الأساليب العـسكرية الحديثـة، ولكنهـا حصلت على دبابات إضافية من أوكرانيا، وهي تتفاوض بنشاط مع الروس من أجل التوصل إلى اتفاق شامل جديد للتسلح، يشتمل على صواريخ كورنيت المتطورة المضادة للدبابات - وربما نظام صواريخ S-300 أرض - جو (جرامبل SA-10D). وهو النظام الروسي المقابل لنظام باتريوت الذي تنتجه الولايات المتحدة. والحقيقة أن تجديد هذه الصلة التي دامت أمداً طويلاً بـين دمـشق وموسكو، يبشر بإدخال الأساليب الحديثة بشكل شامل في القوات المسلحة السورية، إذا استطاعت دمشق تشجيع دول الخليج التي تساندها على أن تقدم الأموال اللازمة.

إن إدخال الأساليب الحديثة في القوات المسلحة السورية ليس إلا جزءاً من اتجاه أكثر اتـساعاً إلى حد كبير في المنطقة بأسرها. إذ يتعين على المخططين الإسرائيليين أن يتبـاروا مـع الآلـة الحربية المصرية التي أعيد تجهيزها تجهيزاً كاملاً. والحقيقـة أن التقـويم الـذي أجرتـه فـي نيسان/إبريل (1999) إستخبارات الجيش الإسرائيلي، وهو التقويم الذي يتم كل سنتين، أعرب عن القلق بشأن حصول الجيش المصري بسرعة متزايدة على أسلحة غربية متقدمة (مـن الولايـات المتحدة أساساً)، بزعم أنها تقوض التفوق النوعي لإسرائيل. وأياً كانت العلاقة الدبلوماسية بـين القدس والقاهرة، فإن على مخططي الجيش الإسرائيلي أن يفكروا في ميزان القوة فـي المنطقـة بأسرها، لأن القادة المصريين لا يزالون يدربون قواتهم على القيـام بعمليـات هجوميـة ضـد إسرائيل.

ومن الطبيعي أن القوات المسلحة السورية، ورغم قـدراتها، لا تـصارع وحـدها الجـيش الإسرائيلي. ويؤكد محللو الدفاع الإسرائيليون أن سوريا لا تراودها أية أوهام حول قدرتها علـى إحراز النصر في حرب مع إسرائيل. ولكنها تعتقد ربما أنه يسعها اسـتغلال تفوقهـا العـسكري الراهن في الجولان لشن هجوم خاطف لاحتلال أرض تمنحهـا موقفـاً أقـوى كثيـراً فـي أي مفاوضات لاحقة.

والذي يجعل خطر دمشق أكثر إلحاحاً هو إنشاء سوريا قوة واضحة للصواريخ البعيدة المدى. ويقدر ما لدى سوريا بنحو مئة صاروخ سكودC - الذي يبلغ مداه أكثـر مـن 500 كيلـومتر،

ويمكنه الوصول إلى أهداف في الجنوب الإسرائيلي مثل ديمونة، كما أن لدى سوريا نحو مئتين من صواريخ سكودB - التي يبلغ مداها 280 كيلومتراً، ويمكنها أن تصيب تل أبيب والمراكز السكانية الرئيسية في إسرائيل الواقعة في الشريط الساحلي.

وتبين مختلف تقديرات الولايات المتحدة أن السوريين حصلوا على مساعدات من الصين وإيران وكوريا الشمالية. وصواريخ سكودC - هي من تصميم كوريا الشمالية. ويعتقد أن سوريا لديها رؤوس حربية يمكنها إطلاق غاز الأعصاب القوي VX، وأنها اقتربت من الحصول على رؤوس حربية جديدة تحتوي على قنابل كيماوية لصواريخ سكودC - هذه.

إن المنطق الاستراتيجي خلف قوة الصواريخ البعيدة المدى لدى سوريا، غير واضح، وخصوصاً في حال تزويدها بأسلحة تسبب دماراً شاملاً. فإذا كانت هذه الأسلحة تسبب الرعب أساساً، وتستخدم ضد المراكز السكانية، أو كأسلحة قتالية لتعطيل خطط التعبئة الإسرائيلية، فهي ستثير رداً إسرائيلياً رهيباً لا يتناسب مع قوتها. وسوريا التي تدرك تماماً أن إسرائيل تمتلك قوة ردع نووية وتدرك تفوق سلاحها الجوي، ربما تعتبر صواريخها المزودة بأسلحة كيماوية قوة ردع من نوع ما يمتلكه الفقراء.

ومن المعروف أن إسرائيل من البلدان القلائل في العصر الحديث التي تعرضت إلى هجوم بصواريخ موجهة، هي في هذه الحالة صواريخ سكود العراقية أثناء حرب تحرير الكويت. ورغم أن صواريخ سكود لم تحدث إلا خسائر بشرية طفيفة، فقد كان تأثيرها شديداً لدى الرأي العام الإسرائيلي، ووجدت عائلات بأسرها ملاذاً في غرف محكمة الإغلاق، وارتدى أفرادها الأقنعة الواقعية من الغاز، وهم يخشون ما تأتي به الصواريخ القادمة إليهم. والخطر الراهن للصواريخ لا يمثل تهديداً لوجود (الدولة اليهودية). ولكن من يستبعد تأثير هذا الخطر الجديد يجب أن يزور مركزاً لتوزيع الأقنعة الواقعية من الغازات. وتبعث القشعريرة في البدن رؤية الخرائط الملصقة على الجدران، وهي تصور الأماكن الواقية للأطفال والرضع وحقن الأتروبين التي يتغير لونها تبعاً لوزن الجسم، ويشمل هذا أصغر الأطفال، كل هذا له تأثير جوهري في الطريقة التي يتصور بها الإسرائيليون العاديون أمنهم.

وقد ترتب على النزاع في الخليج حيث رسخ في الأذهان أن خطر الصواريخ يمثل قلقاً رئيسياً لدى الجمهور الإسرائيلي، وهو خطر من المرجح أن يتزايد. ويبدو أن الجهود الدبلوماسية التي بذلتها الولايات المتحدة وإسرائيل لم تكن ذات تأثير كبير في إبطاء المساعدة التي تقدمها روسيا إلى برامج الصواريخ في إيران. ويختلف الدبلوماسيون الإسرائيليون ودبلوماسيو الولايات

المتحدة، أحياناً بشأن اقتراب خطر الصواريخ الإيرانية. ويقرع المخططون العسكريون الإسرائيليون منذ بعض الوقت نواقيس الخطر. فقد أكد البيت الأبيض أن إيران نجحت في تجربة صاروخ متوسط المدى، يمكن أن يصيب أهدافاً يصل بُعْدها إلى 1300 كيلومتر، فيكون في مجالها إسرائيل والمملكة السعودية بأسرهما ومعظم تركيا. ويتوقع المخططون العسكريون الإسرائيليون، أيضاً، تجديد القدرة العراقية في وقت ما في المستقبل. فالعقوبات المفروضة على نظام صدام حسين لن تدوم إلى الأبد، ورغم إجراءات المراقبة الطويلة الأمد للأسلحة (التي قد يكون الحماس لها في أوساط الدول الرئيسية، عدا الولايات المتحدة وبريطانيا، قصير الأمد)، فإن العراق يحتفظ بالمعلومات الأساسية لإعادة تكوين بعض برامج أسلحته، على الأقل.

كل هذا له تأثير جوهري في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي، فإسرائيل كانت تسعى تقليدياً، لنقل الحرب إلى أرض العدو بأسرع ما يمكن، معتمدة على تفوقها الساحق في الجو لحماية سكانها من الهجوم. ولكن خطر الصواريخ البعيدة المدى غيّر كل هذا. فالعدو القادر على مهاجمة المدن الإسرائيلية قد لا يكون بعد الآن على حدود إسرائيل، وهذا يضع قيوداً تكتيكية ودبلوماسية على قدرة إسرائيل على ردع هذا الهجوم أو الرد عليه. فعلى نحو ما حدث في الصراع في الخليج 1991، ومرة أخرى في الحرب المصطنعة في وقت قريب مع العراق في عام 1998، قد يكون الخطر على إسرائيل مجرد مشهد جانبي للصراع الأساسي، فيقيد مرة أخرى حرية الحكومة الإسرائيلية في العمل.

وقد ردت إسرائيل على التهديد البعيد المدى بعدد من الطرائق. إذ أشار المتحدثون باسم إسرائيل، في تعبيرات متنوعة، تكاد تكون ضمنية أحياناً، إلى قدرتهم غير التقليدية على الردع. وهي قدرة من المرجح أن يتواصل تحديثها، وخصوصاً بعد استيعاب إسرائيل للدلالات التي تترتب في المنطقة على رفض الهند وباكستان لقواعد نظام منع انتشار الأسلحة النووية. وسعت إسرائيل، أيضاً، لإضفاء قدرة أبعد مدى على سلاحها الجوي. وقد تسلّمت بالفعل من الولايات المتحدة أول طائرة من طراز F-15 I، وهي قادرة على الوصول إلى أهداف تبعد كثيراً عن حدود إسرائيل. وتولي إسرائيل، أيضاً، اهتماماً كبيراً للإجراءات الدفاعية. وقد زاد، على أحد المستويات، التدريب على الدفاع المدني، وذلك على رغم من أن اشتداد التوتر بين الولايات المتحدة والعراق الذي دعا إلى الإسراع إلى الأقنعة الواقية من الغازات، أظهر جوانب نقص مهمة في النظام الذي اعتمده الجيش الإسرائيلي لتوزيعها. وكذلك أصبحت إسرائيل من الدعاة المتحمسين لأنظمة الدفاع المضادة للصواريخ الموجهة، فسعت لصنع الصاروخ أرو الدفاعي

وسلسلة من نظم الرادار والتحكم المصاحبة له. وتسعى إسرائيل، أيضاً، لدعم الصورة التي تكونها عن المنطقة من طريق المعلومات، بإنشاء برامج الأقمار الصناعية الخاصة بها.

لبنان: التهديد المنخفض الشدة

أثار استمرار الوجود العسكري لإسرائيل داخل لبنان، جدلاً مفعماً بالحيوية في الثمانية عشر شهراً الأخيرة، وقد اتسم بالشدة في بعض الأحيان، بسبب استمرار الخسائر في الأرواح الذي كان بدوره انعكاساً لازدياد اشتراك الجيش الإسرائيلي في عمليات داخل المنطقة التي أعلنتها إسرائيل منطقة أمنية في الجنوب اللبناني. (وكان الهدف الأصلي هو الاعتماد، قدر الإمكان، على الميليشيا المحلية الموالية لإسرائيل، وهي جيش لبنان الجنوبي، ولكن ثبت أن هذا الجيش أقل فاعلية في القتال. وكان تأثير الجدل حول إمكان انسحاب إسرائيل ضئيلاً على روحه المعنوية). وفي عام 1997، فقدت إسرائيل في لبنان نحو أربعين جندياً إسرائيلياً، مقابل 26 في عام 1996، و23 في عام 1995. ورغم أن خسائر مقاتلي حزب الله كانت جسيمة أيضاً، ووصلت ربما إلى 60 في عام 1997، فإن النسبة التي تقشعر لها الأبدان للقتلى في المعارك تقترب الآن من التساوي.

وقد أنشأت أمهات الجنود الإسرائيليين الشبان حركة احتجاج قوية تدعو إلى الانسحاب. وردّ السياسيون بعدد من المشروعات. وتحدث بنيامين نتنياهو، أثناء حملته الانتخابية، عن سياسة "لبنان أولاً" التي قد تكفل انسحاب إسرائيل من دون أن يسبق ذلك اتفاق مع سوريا في شأن الجولان. ولم يكن الخلاف حول الانسحاب من لبنان بقدر ما هو حول شروط الانسحاب. ودعا يوسي بيلين، وهو أحد حمائم حزب العمل، إلى الانسحاب من طرف واحد، على أساس تفاهم مع الحكومة اللبنانية. وفي اليمين، دعا أرييل شارون إلى انسحاب منفرد من طرف واحد، فهو يخشى أي ربط بينه وبين الجولان، ربما يؤدي إلى تنازل إسرائيل. وأكد رئيس الوزراء السابق نتنياهو ووزير دفاعه، إسحق موردخاي، قبولهما قرار مجلس الأمن رقم 425 الذي قد يؤدي إلى إعادة بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على منطقة الحدود. ولكن هذا الجدل تواري إلى حد كبير بفعل الموقف السوري أساساً إذ لا يوجد سبب منطقي يدفع دمشق إلى أن تسمح لإسرائيل بتخليص نفسها من وضع أوقعت نفسها فيه.

وعلى الأرض، زادت إسرائيل من التدريب المتخصص لعمليات مكافحة "الإرهاب" في جنوب لبنان، وحاولت أن تنشئ روحاً تتسم بقدر أكبر من النزعة الهجومية. وتبين كل الدلائل أن الروح المعنوية للقوات المسلحة لا تزال مرتفعة، رغم أن الغارة الفاشلة التي شنتها قوات الوحدات

الخاصة ربما تكون قد أثارت علامة استفهام حول العمليات التي تنطوي على خطر جسيم، مثل الهجمات الأرضية التي تشن خارج المنطقة الأمنية. ومع ذلك، تستمر سياسة مطاردة كبار قادة حزب الله وغيرهم من القادة المحليين. ولنتأمل الهجوم الذي شنته طائرة هليكوبتر مسلحة بالمدافع على سيارة تنقل قياديين في المقاومة في شهر آب/أغسطس الماضي.

وتجدد "أعمال العنف" في الأراضي المحتلة يمثل تهديداً آخر يجب أن يكافحه الجيش الإسرائيلي. وقد تنشب اضطرابات واسعة النطاق من جراء حادثة محلية، يثيرها الإحباط الذي يولده إخفاق عملية السلام، أو ربما تدبرها على مراحل السلطة الفلسطينية من أجل التحكم بهذه الاضطرابات، وخصوصاً الاضطرابات التي تثيرها القوى الإسلامية المنافسة له التي تتحدى استحواذه على قلوب الفلسطينيين العاديين وعقولهم.

إن أي مواجهة في المستقبل بين الجيش الإسرائيلي والفلسطينيين سيعقّدها إلى حد كبير وجود وحدات الأمن الفلسطينية المسلحة. وتسمح اتفاقية أوسلو للسلطة الفلسطينية بنشر رجال شرطة يصل عددهم إلى 24 ألفاً في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويزعم المسؤولون الإسرائيليون أن السلطة الفلسطينية لديها نحو 40000 شرطي. وقد وقعت بالفعل مصادمات عنيفة بين الشرطة الفلسطينية والقوات المسلحة الإسرائيلية. ومع وجود أنباء عن تهريب أسلحة ثقيلة (صواريخ مضادة للدبابات وصواريخ أرض - جو) إلى المناطق التي يسيطر الفلسطينيون عليها، يمكن أن تنشب اضطرابات خطيرة - وخصوصاً إذ أعلن عرفات، كما يتنبأ الكثيرون الآن، عن فشل عملية أوسلو، وقرر إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد في أيار/مايو 1999. فقد وضع الجيش الإسرائيلي خططاً وقام بتدريبات تشمل إعادة السيطرة على المناطق التي يتحكم فيها الفلسطينيون إن فعل هذا، فإن الخسائر البشرية المقدرة ستكون جسيمة، بسبب قوة النيران التي ستشترك فيها، وهذه العملية ستكون كارثة فيما يتعلق بالرأي العام العالمي.

وتمثل هذه التحديات المتباينة عبئاً ثقيلاً على القوة البشرية للجيش الإسرائيلي وموارده. ومن المستحيل تدريب الجيش تدريباً يكفي لمواجهة الحالات الطارئة كافة. وقد أشار تقرير المراقب العام للدولة في عام 1997، على سبيل المثال، إلى أن لواء المشاة (جولاني) المكوّن من خيرة الجنود كان ممزقاً بين التدريب على أداء دوره العسكري التقليدي، وبين قيامه بواجباته في لبنان والأراضي المحتلة. وكانت المهارات الأساسية، مثل الرماية ضعيفة، ولم تتلق هذه الوحدات فعلاً أي تدريب على المركبات المقاتلة المدرعة. وكانت هناك، أيضاً، تحذيرات متكررة من نقص الاستعداد في حالة هجوم مفاجئ على الجولان. وقد اتخذت بعض الخطوات لتعزيز المخزون من

الذخائر الحربية. وهذه التحذيرات تصور حساسية الوضع في "الشمال". والحقيقة أن آخر خـــوف خطير من الحرب مع سوريا في صيف 1996، عُزي بعد ذلك إلى عدم دقة تقارير الاستخبارات التي اعتمدت على مصدر واحد غير موثوق به، والذي أكد وجود توتر علـــى حـــدود إســـرائيل الشمالية.



الفصل الرابع

متغيرات في السياق الجيوستراتيجي

غيّر انتهاء الحرب الباردة العلاقة الجغرافية الاستراتيجية في المنطقة، وأتاح إمكان نشوء تحالفات جديدة. وربما لا تزال روسيا تأمل في أن تكون مورّداً رئيسياً للأسلحة لسوريا، ولكن العلاقة بين دمشق وموسكو باتت الآن ذات طابع تجاري أكبر، فروسيا تريد قبل كل شيء ثمن أسلحتها، ولا تريد مجرد نفوذ ديبلوماسي. ورغم وجود ما يشير إلى أن السياسة الخارجية الروسية تبذل جهداً تجاه هذه المنطقة - ولا يثير الدهشة أنه لا يختلف كثيراً عن الموقف الذي كان يتخذه الاتحاد السوفياتي سابقاً - فإن سوريا يجب أن تدرك تماماً أنها في الوقت الذي قد تكون قادرة على الاعتماد على التأييد الديبلوماسي لروسيا في وقت الأزمة، فليس بالضرورة أن تركن إلى أن روسيا ستعمد إلى إعادة تزويدها بالأسلحة بشكل عاجل. ولكن على المخططين الاستراتيجيين الإسرائيليين، أن يأخذوا في الحسبان استعداد روسيا الآن لبيع أكثر أسلحتها تقدماً للزبائن. إلى ذلك قد تعجز واشنطن عن التأثير في موسكو لكي تغير أساليبها، كما تدل على ذلك العلاقة التي يُزعم وجودها بين روسيا وإيران في مجال الصواريخ، وقد تكون غير مستعدة لأن تجعل أولويات أخرى للسياسة الخارجية للولايات المتحدة رهائن لسوء السلوك في مجال حظر انتشار الأسلحة النووية. ويمكن أن يقال مثل هذا عن المشكلات التي تطرحها صادرات الصين من تكنولوجيا الصواريخ.

وإذا كانت العلاقة بين روسيا وزبونها التقليدي قد تغيرت، فإن التغيير شمل أيضاً، العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة، على الرغم من أنه تم بطريقة خفية. فالأمور، على مستوى ما، لا تزال تجري وإلى حد كبير كما كانت من قبل، فكبار الشخصيات العسكرية في الولايات المتحدة يقدمون تأكيدات متكررة أن واشنطن تعتزم مساعدة إسرائيل على الاحتفاظ بتفوق نوعي على من يحتمل أن يكونوا أعداءها. وعلى الجبهة الديبلوماسية، إعترفت وزيرة خارجية الولايات المتحدة،

مادلين أولبرايت، رغم تبادل بعض العبارات الحادة، بأن الولايات المتحدة لا تستطيع إرغام إسرائيل على قبول آرائها بشأن دفع عملية السلام إلى الأمام - وهو في هذه الحالة مدى الانسحاب الإسرائيلي المقبل من الأراضي المحتلة - ويفسّر ذلك، عند من ينتقدون إسرائيل (وواشنطن)، كدلالة على عدم رغبة الولايات المتحدة في إرغام رئيس الوزراء (السابق)، بنيامين نتنياهو، على تغيير رأيه. ومع الاقتراب السريع لدورة انتخابية جديدة في الولايات المتحدة، يرى بعض النقاد أن عدم رغبة الولايات المتحدة في إرغام إسرائيل على تغيير مواقفها، أمر يمكن التنبؤ به، فهم يرون أن هذا مجرد رضوخ آخر للإدارة الأمريكية لجماعة الضغط اليهودية القوية.

ولكن النظرة الأكثر دقة إلى هذا الدليل تؤدي إلى تفسير مختلف، ففي الشهور الأخيرة، تلقت إدارة كلينتون بعض الدروس الصعبة في شأن قدرتها على التأثير حتى في البلدان الصديقة لها. فهذا درس التجارب النووية الهندية والباكستانية، وهذا، أيضاً، درس العناد الظاهر لنتنياهو. فالبلدان لا يمكن حملها على أن تتبع السياسات التي تمليها واشنطن، إذا اعتقدت، صواباً أو خطأ، أن هذه السياسات مضادة لمصالحها القومية الحيوية.

والحقيقة أن العلاقة بين واشنطن وإسرائيل، رغم ما يبدو في الظاهر من أنها تسير كالعادة على ما يرام تطرأ عليها توترات جديدة. وهذا لا يثير الدهشة، لأن العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل في عالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة، يصعب كثيراً عزلها عن العلاقات الأخرى لواشنطن في المنطقة. وما يحدث في عملية السلام، على سبيل المثال، يؤثر في استعداد حلفاء أمريكا في الخليج للتحالف معها في أثناء المواجهة مع العراق، وبذلك فإن تصور الآخرين أن أمريكا لا تتخذ موقفاً عادلاً في الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين يمثل مشكلة لديبلوماسية واشنطن الواسعة.

ومع ذلك، يجري ببطء إعادة التوازن إلى العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة، رغم المستوى الذي لم يسبق له مثيل للروابط بين (البلدين). وأوضح علاقة هي ازدياد الجدل حول مستقبل المعونة التي تقدمها الولايات المتحدة. فالمساعدات التي تقدمها واشنطن تمثل حجر الزاوية في الجهد الدفاعي لإسرائيل. والمعونة العسكرية السنوية البالغة 1.8 مليار دولار لا تمثل إلا جزءاً من الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة إلى موازنة إسرائيل الدفاعية. إذ يجب أن تضاف إليها، الأموال الإضافية المقدمة إلى برامج معينة، مثل مشروع الصاروخ "آرو" ومكافحة الإرهاب، ومبلغ الـ350 مليون دولار من احتياط موازنة الدفاع الأمريكية يحتفظ بها في إسرائيل. والحقيقة أن البنتاغون إعتمد في عام 1997 مبلغ 300 مليون دولار إضافي قيمة معدات حربية

تخزّن في إسرائيل بسبب القيود على قدرة واشنطن على نقل هذه المعدات بالطائرات إلى إسرائيل لدى وقوع أزمة. ولكن في الوقت الذي تعد المعونة العسكرية ضرورية - والحقيقة أن إسرائيل تريد زيادتها - فإن المعونة المدنية التي تقدمها الولايات المتحدة قد تلغى تدريجياً. وينشأ هذا من مبادرة إسرائيلية، هي إدراك إسرائيل المتزايد أن نمو اقتصادها ونمو دولة الرفاه، يعنيان أن المواطنين الإسرائيليين يحصلون على مزايا لا تقدمها دولارات الضرائب في الولايات المتحدة إلى المواطنين الأمركيين. وقد أبرم وزير المالية الإسرائيلي السابق، يوفال نئمان، اتفاقاً، يلغي بمقتضاه ببطء المعونة المدنية البالغة 1.2 مليار دولار التي تقدمها الولايات المتحدة إلى إسرائيل في فترة تمتد إلى عشر سنوات، ووافقت إدارة كلينتون على السماح بتحويل نحو 600 مليون دولار من هذه المعونة إلى معونة عسكرية إضافية (وبالفعل، فإن جميع الدلائل تبين أن نسبة من هذه المبالغ الإضافية سيكون من الممكن إنفاقها داخل إسرائيل، والدولة اليهودية هي وحدها، من بين الدول التي تتلقى تمويلاً عسكرياً خارجياً، والتي يسمح لها بإنفاق مبالغ تصل إلى ربع إجمالي المعونة داخل إسرائيل نفسها).

وتأمل إسرائيل، أيضاً، في الحصول على المزيد من الأموال لأغراض محددة. ولم يخفِ نتنياهو أن إسرائيل تتوقع أن ترصد الولايات المتحدة النفقات اللازمة لإعادة الانتشار العسكري الذي تقتضيه أي انسحابات أخرى من الضفة الغربية. وبشكل إجمالي، يبدو أن علاقة إسرائيل بالولايات المتحدة تسير في سبيلين متوازيين لا يلتقيان إلى حد كبير. فعلى الجبهة الدبلوماسية، يبدو أن نتنياهو غير مستعد للاستجابة إلى مطالب واشنطن، في حين يبدو أن وزير الدفاع، موردخاي، يعمق، في الوقت نفسه، روابط إسرائيل بالولايات المتحدة. وقد أشار معلق إسرائيلي بارز إلى أنه رغم وجود التناقضات في سلوك إسرائيل في الماضي، إلا أنها وصلت اليوم إلى مستويات قياسية. ويلاحظ، أيضاً، أن الالتزام بالحفاظ على القدرة النوعية لإسرائيل قد يفسر على أنه بالتحديد وسيلة تمكن إسرائيل من الشعور بأنه بات يسعها تقديم تنازلات استراتيجية. وإذا لم تكن هذه التنازلات وشيكة الحدوث، فما هي المدة التي يمكن أن تنعزل فيها العلاقة العسكرية عن التوترات في الجبهة الدبلوماسية؟

ولن يتلاشى تأييد الولايات المتحدة لإسرائيل، في غياب المزيد من التقدم في عملية السلام. لكن الشرق الأوسط لم يعد حلبة صراع بين الدول العظمى. وللولايات المتحدة مصالح أخرى هناك، وخصوصاً أمن الخليج. والحقيقة أن الشرق الأوسط قد يفقد أهميته في فكر السياسة الخارجية، والاضطراب الذي ساد بعد انتهاء الحرب الباردة أبرز مجموعة من المجالات الجديدة

التي تهتم بها الولايات المتحدة، وليس البلقان أقلها شأناً، وفي المدى البعيد قد تتنافس مناطق مثل القوقاز مع الشرق الأوسط في إثارة اهتمام صانعي السياسة الخارجية في الولايات المتحدة.

كل هذا سيكون له تأثير خفي على العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وسوف تحدث، أيضاً، إعادة توازن للعلاقة بين (الجالية) اليهودية الأمريكية وإسرائيل. وكان لاغتيال إسحق رابين تأثير شديد على يهود الشتات، وقد يوجد استعداد متزايد لرؤية إسرائيل من خلال منظار أقل وردية. وهذا لا يعني، أيضاً، أن تأييد يهود الشتات لإسرائيل، سيضعف وخصوصاً في المسائل التي يعتقد أنها تضعف أمنها. ولكن يهود الولايات المتحدة قد يكون لديهم تقديرهم لما هو في مصلحة إسرائيل ولما هو ليس في مصلحتها في المدى الطويل، كما تدل على ذلك التوترات بين بعض زعماء اليهود على الأقل في الولايات المتحدة وحكومة نتنياهو. وفي الصيف الفائت، سافر إلى الولايات المتحدة وفد رفيع من حزب العمل المعارض، ليحاول أن يؤكد لجماعة الضغط اليهودية ولإدارة كلينتون، أيضاً، عدم وجود رأي إسرائيلي واحد في عملية السلام. ورغم اللطمة السياسية التي وجهتها اللجنة الأمريكية - الإسرائيلية للشؤون العامة (ايباك)، فإن آراء مختلفة توجد، أيضاً، داخل الطائفة اليهودية في الولايات المتحدة حول الطريق الصحيحة التي يتعين سلوكها.

وإذا ظلت الولايات المتحدة الشريك الاستراتيجي الرئيسي لإسرائيل، فإن الروابط الدفاعية الناشئة بين إسرائيل وتركيا تبشر بالكثير للبلدين. وتوجد مزايا عملية واضحة لتركيا، فهي تحصل على أسلحة وتكنولوجيا، ومعرفة إسرائيلية، في حين تستفيد إسرائيل من بيع معدات الدفاع واستخدام الفضاء الجوي التركي لتدريب الطيارين. هذه هي العلاقة الظاهرة، ومن الصعب كثيراً التفكير في الجانب الأقل ظهوراً للمشاركة بين البلدين، بما في ذلك إمكان المشاركة في المعلومات وفي التخطيط الاستراتيجي المشترك.

ورغم الازدهار للروابط بين أنقرة وتل أبيب، فيجب النظر إليها بحذر. فالعلاقة الغرامية العاصفة قد تتطور، لتصبح زواجاً طويل الأمد وقد لا تتطور، ويسعى بعض المحللين في الولايات المتحدة لرؤية المشاركة بين تركيا وإسرائيل جزءاً من ارتباط أوسع موالٍ للغرب بين ثلاث دول، تنضم إليه الأردن، أيضاً.

الفصل الخامس

متغيرات في السياق الداخلي

إعتماد إسرائيل فترة طويلة على التجنيد الإجباري الذي تسانده تعبئة سريعة للألوية الاحتياطية، يعد المصدر التقليدي لإنشاء جيش يكون انعكاساً للبلد الذي يخدمه. وهذا الرأي في الجيش الإسرائيلي كموحد أساسي للبلاد، يعتبر في جزء كبير منه أسطورة، فالمواطنون العرب في إسرائيل والطائفة اليهودية المغالية في التشدد، لا يخضعون للتجنيد.

لكن الخدمة العسكرية تزيد إبراز الانقسامات داخل المجتمع الإسرائيلي، فالمهاجرون الجدد الذين تزيد أعمارهم على الثامنة عشرة لا يستدعون إلى الخدمة العسكرية. ويسعى عدد متزايد من اليهود المتشددين لتأجيل تجنيدهم على أسس دينية. وكلما ازداد وضوح وضعهم في المجتمع الإسرائيلي، كلما أصبح عدم إسهامهم في الدفاع القومي مثار غضب متزايد لدى الأغلبية العلمانية في إسرائيل. وقد ساهم ازدياد الرفاهية والحياة السهلة في تقليل أعداد الإسرائيليين الشباب الراغبين في التطوع في الوحدات القتالية الخاصة. (جدير بالذكر أنه في حين كان الشبان سكان الكيبوتزات هم الذين لهم الغلبة في الماضي ضمن من يتقدمون للتدريب ليكونوا طيارين، وضفادع بشرية في سلاح البحرية، وأعضاء وحدات الاستطلاع الخاصة، فإن الشباب المنتمين إلى المعسكر القومي الديني هم اليوم الذين لديهم دوافع أيديولوجية أكثر من غيرهم في أوساط الشبان الإسرائيليين). وتبين بعض الإحصاءات، أن نصف سكان إسرائيل فقط هم الذين أنهوا الإجراءات التقليدية للخدمة العسكرية سنة 2000، ويوجد بعض الحديث عن إدخال نوع مدني من الخدمة القومية يكون متاحاً للجميع، ولكن هذا قد يكون باهظ الثمن، وسوف يواجه الكثير من المشكلات نفسها. فهل يقتصر عمل الشابات اليهوديات المتشددات، على سبيل المثال، على مستشفيات المتشددين؟ وهل يقتصر عمل العرب الإسرائيليين على العمل التطوعي داخل تجمعاتهم؟

ومن الواضح أن هذا الاتجاه هو انعكاس للنمو الديموغرافي في إسرائيل. فهناك تجمعات أكبر يتم منها التجنيد الإجباري، ومع كل جهد يبذل لتخفيض الإنفاق غير الضروري، تتاح للجيش الإسرائيلي فرصة أوسع لاختيار من يضمه إلى صفوفه. وهذه العوامل نفسها تعني أن أفراد

الاحتياط يتحملون الواجبات الملقاة عليهم في صورة غير متساوية بقدر كبير. وقد قدر أن 90% من العبء يقع على نسبة وتتراوح بين 25 و30% من مجموع القوة البشرية المتاحة.

ولا تؤدي النساء الخدمة الاحتياطية، ولكن الجيش الإسرائيلي يعتبر من الناحية التقليدية مثالاً نادراً لجيش فيه قدر كبير من المساواة بين الجنسين. وكثير من الشابات يؤدين دوراً عسكرياً مهماً، وكثير من المدربين في الأسلحة القتالية من النساء اللاتي قد يدربن جنوداً مجندين ربما لا تقل أعمارهم عنهن إلا بيوم واحد، ويدربن أفراداً من الاحتياط يكبرونهن في العمر إلى حد يصلحون معه لأن يكونوا آباؤهن. ومع ذلك، تؤدي معظم المجندات مهمات إدارية مملة. ويزعم أنصار المساواة بين الرجل والمرأة في إسرائيل، وهم محقون نسبياً، أن الخدمة العسكرية لا تؤدي إلا إلى تضخيم القالب النمطي الموجود لكل من الجنسين في هذا المجتمع الذي يعد من أصغر المجتمعات.

ويبلغ عدد سكان إسرائيل الآن نحو ستة ملايين نسمة، ما يعني أنه على الرغم من أنها لا تزال بلداً صغيراً، فهي لم تعد شديدة الصغر. ولقد أوجدت أمور مثل ازدياد الرفاهية، وعملية السلام، ومجرد مرور الزمن، مجتمعاً بات أكثر ميلاً إلى النزعة الفردية وأكثر استعداداً لنقد المؤسسات والقيم الموروثة من السنوات البطولية للدولة اليهودية. والجيش الإسرائيلي بصفة كونه إحدى المؤسسات القومية الرئيسية، ينال نصيبه من النقد.

وقد يكون هذا جزءاً من النضج العام للمجتمع الإسرائيلي، وانعكاساً لشعور الجيش الإسرائيلي بأن مؤسسات أخرى تسلب الكثير من أدواره الثانوية التقليدية - مثل التعليم واستيعاب المهاجرين وغير ذلك. ويظل الجيش الإسرائيلي، مهما كان النقد الذي يوجه عاملاً يزداد نمواً في العلاقات بين المدنيين والعسكريين. إذ سبق للآباء والأمهات أن خدموا في الجيش، و"ثقافة الهاتف المحمول" في إسرائيل تمكن آباء وأمهات المجندين الشباب من أن يظلوا شديدي الرقب من أبنائهم.

وازدياد الانقسام في الجدل السياسي في إسرائيل سبّب للجيش مشكلات خاصة فالانقسامات الحادة، أحياناً، حول مستقبل عملية السلام والانسحاب من الأراضي المحتلة، كسرت الإجماع القومي على قضايا الدفاع. وقد جُذب الجيش في كثير من الأحيان إلى الساحة السياسية، على غير رغبة منه. واستعداد قائد الأركان الجديد في إسرائيل، الجنرال شاؤول موفاز، لتقديم النصيحة العسكرية التي قد لا يريد رؤساؤه السياسيون سماعها، سوف يكون اختباراً مهماً له. وقد كانت

علاقة سلفه، أمنون شاحاك، برئيس الوزراء سيئة، والسبب بالتحديد هو أنه كان راغباً في التعبير عن رأيه.



الفصل السادس

نحو جيش إسرائيلي جديد
وتعريف جديد للأمن القومي

ليست التهديدات المتغيرة والبيئة الاستراتيجية الجديدة هي التحديات الوحيدة التي تواجه الجيش الإسرائيلي وهو يدخل القرن المقبل. فهناك أيضاً التحولات العميقة التي أخذت تطرأ على التكنولوجيا العسكرية، بسبب تطبيق نظام المعلوماتية الحديثة على ميادين القتال. وما يطلق عليه "الثورة في الشؤون العسكرية"، لا يشير إلى مجرد وسائل جديدة للحصول على المعلومات ونقلها، ولكنه ينطوي على تكامل جديد للمجسّات ونظم التحكم وقوة النيران الأشد دقة والأكثر كثافة إلى حد كبير. والجدل الدائر حول ما إذا كانت هذه التغيرات الثورية حقيقة، هو جدل تنحصر أهميته إلى حد كبير في نطاق الجامعات. ومن الواضح أن الكثير من هذه التكنولوجيات الجديدة يحقق نجاحاً فعلياً، وتعتزم الولايات المتحدة فعلاً تزويد أول فرقة عسكرية لها بالتكنولوجيا الرقمية.

لن يتبع الولايات المتحدة في هذه الطريق إلا عدد قليل من البلدان - فالنفقات تمنع بقية البلدان من ذلك، كذلك الجيوش الغربية التي تعد نفسها جادة بالاشتراك في القتال الواسع النطاق والعالي الكثافة لا تتعدى أصابع اليد - ولكن الجيش الإسرائيلي ربما كان واحداً من هؤلاء - والمخططون الإسرائيليون يرون أنه توجد مزايا كثيرة في محاولة إدخال هذه التكنولوجيات لتوفير الاحتياجات الخاصة للجيش الإسرائيلي. وإسرائيل ملائمة بصورة مثالية لهذه المهمة: ففيها مجتمع حاصل على تعليم عالٍ ومُلِمّ بقواعد الكمبيوتر، مع وجود صناعة محلية قوية لبرامج الكومبيوتر، وفيها صناعة أسلحة متقدمة، ولديها خبرة في تكامل المشروعات، وهي بالفعل في الطليعة في بعض التكنولوجيات الرئيسية، مثل الطائرات التي تطير من دون طيارين.

إن القوات المزودة بتكنولوجيا رفيعة وأساليب حديثة يتحتم أن تكون أكثر احترافاً. ومع ذلك، سوف تظل الخدمة العسكرية العامة عماد الجيش الإسرائيلي. فهذه هي الطريقة الوحيدة التي

الفصل السادس

نحو جيش إسرائيلي جديد
وتعريف جديد للأمن القومي

ليست التهديدات المتغيرة والبيئة الاستراتيجية الجديدة هي التحديات الوحيدة التي تواجه الجيش الإسرائيلي وهو يدخل القرن المقبل. فهناك أيضاً التحولات العميقة التي أخذت تطرأ على التكنولوجيا العسكرية، بسبب تطبيق نظام المعلوماتية الحديثة على ميادين القتال. وما يطلق عليه "الثورة في الشؤون العسكرية"، لا يشير إلى مجرد وسائل جديدة للحصول على المعلومات ونقلها، ولكنه ينطوي على تكامل جديد للمجسّات ونظم التحكم وقوة النيران الأشد دقة والأكثر كثافة إلى حد كبير. والجدل الدائر حول ما إذا كانت هذه التغيرات الثورية حقيقة، هو جدل تنحصر أهميته إلى حد كبير في نطاق الجامعات. ومن الواضح أن الكثير من هذه التكنولوجيات الجديدة يحقق نجاحاً فعلياً، وتعتزم الولايات المتحدة فعلاً تزويد أول فرقة عسكرية لها بالتكنولوجيا الرقمية.

لن يتبع الولايات المتحدة في هذه الطريق إلا عدد قليل من البلدان - فالنفقات تمنع بقية البلدان من ذلك، كذلك الجيوش الغربية التي تعد نفسها جادة بالاشتراك في القتال الواسع النطاق والعالي الكثافة لا تتعدى أصابع اليد - ولكن الجيش الإسرائيلي ربما كان واحداً من هؤلاء - والمخططون الإسرائيليون يرون أنه توجد مزايا كثيرة في محاولة إدخال هذه التكنولوجيات لتوفير الاحتياجات الخاصة للجيش الإسرائيلي. وإسرائيل ملائمة بصورة مثالية لهذه المهمة: ففيها مجتمع حاصل على تعليم عالٍ ومُلِمّ بقواعد الكمبيوتر، مع وجود صناعة محلية قوية لبرامج الكومبيوتر، وفيها صناعة أسلحة متقدمة، ولديها خبرة في تكامل المشروعات، وهي بالفعل في الطليعة في بعض التكنولوجيات الرئيسية، مثل الطائرات التي تطير من دون طيارين.

إن القوات المزودة بتكنولوجيا رفيعة وأساليب حديثة يتحتم أن تكون أكثر احترافاً. ومع ذلك، سوف تظل الخدمة العسكرية العامة عماد الجيش الإسرائيلي. فهذه هي الطريقة الوحيدة التي

تستطيع البلاد بواسطتها مواصلة الاحتفاظ بقاعدة لإعادة تشكيل الألوية الاحتياطية اللازمة لحرب على نطاق كامل. ويجب أن يكون التجنيد الإجباري انتقائياً بقدر أكبر، ويجب أن تكون أكبر نسبة من الضباط والاختصاصيين محترفين. والسلاح الجوي الإسرائيلي يقدم بالفعل نموذجاً لمثل هـذا التحول.

ويجب إيجاد أساليب جديدة للتدريب على المهارات القتالية وشحذها. وجدير بالـذكر أنـه لا يوجد اليوم في إسرائيل غير عدد قليل من الجنرالات، الذين شغلوا مناصب قيادية رئيـسية فـي قتال دار على نطاق كامل. والجيوش الأخرى التي تعتمد النطاق الغربي قادرة على الحفاظ علـى هذه المهارات في غياب حروب حقيقية، ولكن يوجد فرق كبير بين التقاليـد ونزعـة الاحتـراف المتأصلة، للقوات البريطانية وقوات الولايات المتحدة، على سبيل المثال، والنظـام القـائم علـى التجنيد الإجباري في إسرائيل.

وينطوي تطبيق الثورة في الشؤون العسكرية في أي مستوى، على إجراء تغييرات تنظيميـة مهمة أيضاً. وفي بريطانيا والولايات المتحدة، تشجع هذه العملية ومـا يـصحبها مـن انـدماج العمليات الجوية والبحرية والأرضية والفضائية في مجال قتال واحد، التركيـز المتزايـد علـى العمليات المشتركة والطرائق الجديدة لتنظيم التجهيزات الرئيـسية، مثـل طـائرات الهليكـوبتر المقاتلة. وقد أبطأت إسرائيل في الماضي في إعادة التنظيم. ولم يؤدِ إنشاء قيادة القوات البرية في عام 1983 إلى الاندماج الكامل لكل أنشطة الجيش، والإصلاح التنظيمي الرئيـسي الثـاني فـي تاريخ الجيش الإسرائيلي - وهو إنشاء قيادة الجبهة الداخلية في عام 1991 - لم يأتِ إلا بعدما شن العراق هجماته بصواريخ سكود في حرب الخليج. ولكن معظم محللي دفاع إسـرائيل المهمـين يعتقدون أن إعادة التنظيم العسكري لا يكفي. وما تدعو إليه الحاجة هو مراجعة كاملـة للعقيـدة الدفاعية للبلاد التي لم يطرأ عليها إلا تغير طفيف في العقود الأخيرة. وقد بـدأ وزيـر الـدفاع، إسحق موردخاي، ما يبشر بأن يكون مراجعة واسعة النطاق، وذلك على الرغم أنـه مـن غيـر الواضح إذا كانت ستزيد من اعتمادها على إمكانات جذرية تقدمها التكنولوجيات العسكرية الجديدة التي تبشر بتزويد (الدولة اليهودية) بقدرة نوعية متجددة، عند الدخول في القرن المقبل.

ويتوقف الكثير على الإمكانات. وإسرائيل لديها بالفعل خطة طموحة مـدتها عـشر سـنوات لإدخال الأساليب الحديثة، وتشمل شراء مئة طائرة قتال جديدة، إضافة إلى طـائرات هليكـوبتر هجومية من طراز أباتشي لونجباو، وعدد أكبر من طائرات هليكوبتر للنقل، والمزيد من الدبابات ونظم إطلاق صواريخ متعددة، والتحديث الشامل للأسطول الإسرائيلي. وقائمة المـشتريات هـذه

تحتاج إلى زيادة مقدارها 15.6 مليار دولار في موازنة الدفاع في السنوات العشر المقبلة. وسيكون استمرار دعم الولايات المتحدة حيوياً في هذا الشأن أيضاً، وإذا أراد الجيش الإسرائيلي أن يحتفظ بأفضل الرجال في جيش أكثر احترافاً، فيجب عليه أن يخصص مبالغ أكبر. والاقتصاد المدني النامي لإسرائيل يقدم الكثير من فرص المنافسة المغرية لمواطني البلاد الذين تكون دوافعهم الايديولوجية أقل. وفي مجتمع تزداد فيه الرفاهية وحب التملك وتكديس الأموال، يكون من الواجب على وزير الدفاع والجنرالات أن يلحوا بشدة من وراء الستار لتبرير نصيبهم من الموارد القومية.

وأياً كانت نتيجة المراجعة الدفاعية، فإن أمن إسرائيل سيرتكز على القواعد التقليدية نفسها: الردع، والإنذار المبكر، والقدرة على تحقيق نصر حاسم. ولكن الأدوات ستكون جديدة في حالات كثيرة. وستخصص المزيد من الأموال لجمع المعلومات والنظم التي توجد قاعدتها في الفضاء، لأن المعلومات هي أساس النجاح في أي ميدان قتال في المستقبل والتكنولوجيات الجديدة الأخرى تقدم إمكانات قد لا تتحقق الآمال المعقودة عليها: مثل القدرة التي تتحقق عن طريق مزيج من المعلومات التي تصل في الوقت الصحيح وقوة نيران مركزة، لإيجاد عمق استراتيجي "فعلي" في أرض العدو.

المراجعة الدفاعية التي يقوم بها موردخاي تجري في سياق يسود فيه قلق كبير، فتعريف الأمن القومي لإسرائيل يتغير بأكمله. وهذه العملية ذات قوة دافعة، وتقديم صورة جزئية قد يكون أمراً مضللاً. ولكن من الممكن تحديد موضوعات عامة:

- كثير من الإسرائيليين يزداد نظرهم إلى الأمن القومي من ناحية يغلب عليها الطابع الفردي ويقل الطابع الجماعي. وقد يشعر الناس بأن عدم استقرار أمنهم يزداد بسبب الإرهاب أو خطر الهجمات التي تشن بالصواريخ التي يبدو أنها تصيبهم من حيث هم أفراد، وذلك على الرغم من أن إسرائيل اليوم لا تواجه، من الناحية الاستراتيجية الموضوعية، تهديداً لوجودها القومي.

- سيكون الدفاع والأمن القومي بصورة متزايدة، موضوع جدل سياسي عام، وأي إجماع في الرأي يجب الفوز به بدلاً من افتراض حدوثه. ومن الصعب فصل الدفاع عن السياسة الحزبية.

- سيزداد اعتماد إسرائيل أكثر فأكثر، من الناحية العسكرية الصرف، على تفوقها التكنولوجي، ويقتضي هذا إحياء صناعة الأسلحة المتقدمة فيها، واستيعاب تكنولوجيات الولايات المتحدة الأكثر ملاءمة لها.

وللتكنولوجيا، أيضاً، جانب سيء. فإسرائيل، بصفة كونها مجتمعاً يزداد فيه استخدام الكومبيوتر، قد تواجه نوعاً من التهديدات التي يسببها عدم التناسق، والتي تسيطر إلى حد بعيد على الجدل الذي يدور حول الدفاع في الولايات المتحدة.

وتسعى إسرائيل إلى تطوير سياستها الدفاعية، من الناحية التقليدية، فهي تعد قوتها العسكرية مثل "درع داوود" الذي يحمي الدولة اليهودية. ولكن قد تكون هناك حاجة في المستقبل إلى ما هو أكثر من "حكمة سليمان"، لأن القوة العسكرية سوف تصبح مجرد عنصر واحد في استراتيجية الأمن القومي للبلاد. وسوف تؤدي الدبلوماسية والحنكة السياسية دوراً يزداد أهمية، في حين أن قدرة إسرائيل على نشر قوتها العسكرية سوف تكون محدودة أو مقيدة، إلا في أمسّ الحالات الطارئة، وإدارة علاقة إسرائيل السياسية بالولايات المتحدة ستكون ذات أهمية أكبر. ومع حدوث تغيرات في السياق الدولي، وتداخل الاهتمامات الأخرى للسياسة الخارجية للولايات المتحدة، ستزيد صعوبة الحفاظ على الطبيعة المستقلة للبعد الأمني الإسرائيلي بفعل المشاركة التي لا نظير لها بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

خلاصة واستنتاجات

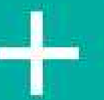


مدخل عام

لم تتغير غاية الأمن القومي العليا لإسرائيل منذ إنشائها ككيان وظيفي لخدمة الصهيونية والاستكبار العالمي. وتتلخص هذه الغاية أولاً في إقامة "إسرائيل الكبرى اليهودية النقية" كقوة إقليمية عظمى مهيمنة في منطقة الشرق الأوسط. ولتحقيق ذلك في المرحلة المقبله، وفي ضوء عملية التسوية، فإن إسرائيل تسعى من خلال معاهدات التسوية وعمليات ترسيم الحدود إلى ضم ما تستطيعه من المناطق المحتلة عام 1967، والتي يمكن أن تحقق متطلبات أمنها القومي من وجهة النظر الجيوستراتيجية. ويكفل الحصول على مصادر مياه إضافية، وفرض سلطتها على الأراضي التي سيتم ضمها إليها مع إخلائها من السكان العرب حفاظاً على الهوية اليهودية، على أن تعمل الاستراتيجية العسكرية على تحقيق كل هذه الأهداف من خلال الردع الوقائي أو الانتقامي المؤثر وتأمين عمليات الضم والتهويد والاستيطان للأراضي المحتلة والتحكم من ثم بالمنطقة سياسياً واقتصادياً وثقافياً مع الاعتماد على الذات عسكرياً واقتصادياً.

ومن بين الأهداف السياسية التي تخدم إسرائيل في أمنها القومي، العمل الدؤوب من أجل ضمان بقاء الكيان اليهودي في صفته اليهودية الغالبة والدائمة داخل حدود آمنة ومعترف بها إقليمياً ودولياً، وذلك في ظل تفوق علمي وتكنولوجي وثقافي بما يؤمن سيادة إسرائيل وسيطرتها على المنطقة العربية والإسلامية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ويمنع قيام دولة فلسطينية مناوئة جنباً إلى جنب مع الكيان العبري. ويضع الوجود الفلسطيني في مناطق الإدارة الذاتية الفلسطينية تحت الهيمنة الإسرائيلية المباشرة عسكرياً واقتصادياً وسياسياً.

وفي السياق ذاته يعمل الإسرائيليون ضمن أهدافهم السياسية الاجتماعية من أجل استمرار البقاء القومي بدرجة عالية من الصلابة ونقاء الجنس اليهودي من خلال زيادة القوة البشرية واستكمال هجرة يهود العالم إلى إسرائيل، بالإضافة إلى زيادة وتيرة الولادة والتناسل في صفوف اليهود في إسرائيل. وأيضاً العمل لتحسين وتقوية الروابط الاجتماعية والقضاء على التناقضات العرقية والسياسية داخل المجتمع الصهيوني وتوثيق قواعد التضامن بين فئاته من خلال رفع مستوى الثقافة والمعرفة والخدمات في مجال التعليم والصحة والإسكان والتأمين وتوازن التركيبة السكانية عمودياً وأفقياً داخل إسرائيل. وبما يحقق أهداف مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة على المستوى القومي العام.



إن إسرائيل اليوم في مطلع القرن الحادي والعشرين وبعد مرور أكثر من نصف قرن على وجودها تعتقد أنها قهرت وغلبت الفكرة القومية العربية مرة وإلى الأبد، وهي بالتالي تعد نفسها لمعركة جديدة طاحنة وفي منتهى الشراسة لمعركة وجود أو لا وجود ضد الإسلام كحضارة وكثورة وكحضور سياسي. وما من شك في أن هذه المعركة تختلف حساباتها واستعدادتها داخل الكيان اليهودي وفي علاقاته مع العالم، عن المعركة السابقة التي خاضها الكيان ضد القومية العربية التي باتت مفككة ومهلهلة ومستنزفة وتأكلها النزعات الشخصانية والقطرية المتطرفة.

وما يلفت الانتباه هنا، واقع أن إسرائيل تسعى لتجنب دخول معركة الإسلام منفردة وأنها تتفادى الانخراط فيها كمعركة دينية واضحة المعالم، كمعركة بين يهود ومسلمين. وترتب إسرائيل والحركة الصهيونية العالمية، أمورها لخوض هذه المعركة بوصفها معركة كونية بين "القوى الغربية المستنيرة" التي تصنف إسرائيل نفسها جزءاً منها وبين الإسلاميين والإسلام من جهة أخرى. لذلك نراها تحاول استغلال أية فرصة في هذا المجال، مثل أحداث الحادي عشر من أيلول في نيويورك وواشنطن، من أجل الاختباء وراء أمريكا، القوة ذات الجبروت المالي والعسكري الأكبر في العالم وأيضاً وراء أوروبا الأطلسية، في وقت تظهر نفسها كطليعة لما يسمى الحضارة اليهودية - المسيحية (الكنيسة البروتستنتية الانجليكانية) في صراعها مع الحضارة العربية - الإسلامية.

وتطالب إسرائيل لنفسها في هذا المجال بدور الموجه والمرشد "الروحي" والعملي بحجة أنها أكثر الأطراف الغربيين خبرة ودراية في مقاتلة ومكافحة الخطر الجديد (الإسلام) وأقربهم إلى ميدان الصراع. فهي التي هزمت الاستعمارين الفرنسي والبريطاني أولاً وهي التي فتحت أبواب العالم العربي عام 1967 أمام واشنطن وساعدت على إضعاف السوفيات وإركاع النخب العربية الحاكمة بجميع انتماءاتها السياسية والقومية.

كما تعمل إسرائيل أيضاً من ناحية أخرى، على التحالف، داخل المنطقة العربية الإسلامية، مع قوى عربية وإسلامية ضالة أو مضلّلة معادية للإسلام. وهي تقول لحكام بلدان عربية معينة ما معناه: نحن أشد حصانة منكم حيال خطر الإسلام، فلماذا لا تضعون أيديكم بأيدينا ضد العدو المشترك ولا ترون حقيقة ما نريده وهو حمايتكم ومساعدتكم؟ إننا نقدم لكم السلام، والإسلام والإسلاميون يشنون عليكم الحرب، ونحن ندعم مواقعكم ومصالحكم، بينما يسعى الآخرون لإطاحتكم فلم لا نتحالف ضد الخطر الإسلامي وخاصة الخطر الشيعي القادم من إيران؟

وهكذا يبدو أن إسرائيل لا ترغب في خوض معركتها الوجودية ضد الإسلام منفردة، بل هي تعمل بدهاء وخبث لإقامة تحالفات واسعة ضده تضم قوى علمانية وقومية وحتى دينية وعشائرية، في حين تعمل بالتوازي لتعبئة قوى عالمية تعتقد أن لديها القدرة على إنزال هزيمة ساحقة بالحضارة العربية الإسلامية.

وهنا لا تميز إسرائيل بين تيارات الإسلام المختلفة بل تحض الغرب على خوض معركة حضارية وجودية آملة أن تتحول إلى مركز ميداني متقدم لهذه المعركة الفاصلة، آملة أن تأخذ دوراً أكبر بكثير من حجمها وأن تحقق مغانم تاريخية شبيهة بالمغانم التي جنتها من حرب الغرب ضد كل من العراق وإيران وفي مقدمها ضمان أمنها القومي محلياً وإقليمياً وعالمياً، وتدمير واستنزاف خصومها من دون خسارة احتياطاتها الخاصة من القوة لأطول فترة ممكنة؛ وهكذا فإن إسرائيل بالرغم من كل جرائمها ومجازرها الوحشية ضد العرب والمسلمين تقدم نفسها في صراعها مع المقاومة الإسلامية في لبنان ومنظمتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين على أنها مجرد ضحية تدافع عن نفسها بوجه التعصب الديني والقومي وأنها الحامية والمدافعة عن قيم الغرب الحضارية ومصالحه الاقتصادية ومواقعه الاستراتيجية. كما إنها تذكر بفهم هرتسل لها "كحصن ضد الهمجية" وكعازل وقائي يحمي "الحضارة الغربية من البربرية الشرقية". وقد أحرزت إسرائيل الكثير من النجاح في مخططها هذا فسحبت كلاً من أمريكا والحلف الأطلسي إلى حرب حضارات مع العرب والمسلمين بعد أحداث 11 أيلول. وهي تواصل جهدها لفك كل عربي التعاون والتنسيق بين العروبة والإسلام وفصل العرب عن سائر المسلمين وخاصة في إيران، وتعمل على إشاعة أجواء اللاعقلانية واللاتسامح في فهم الإسلام وأدائه، وعلى نشر التعصب الأعمى في صفوف المسلمين بما يتنافى ويتعارض مع الإسلام المحمدي الأصيل المتسم بالتسامح وسعة الصدر، وتعميق النعرات المذهبية والطائفية. والمؤسف أن أخطاء بعض المسلمين في هذا المجال وقلة احترازهم ووعيهم ساعدت وخدمت هذا المشروع الصهيوني الغربي!

مأزق صنع خريطة الأمن المستقبلي

تعد مسألة صياغة "القرار القومي" بشأن الأمن القومي لأي دولة أو كيان في العالم من أهم وأخطر المسائل التي تواجهها هذه الدولة أو الكيان، وهذا الموضوع يصبح ذا أهمية مصيرية أشد خطورة إذا كان المقصود به الكيان الصهيوني، حيث لا بد لهذا القرار من أن يرتكز على قاعدة مستقرة من الإجماع العام على المستوى اليهودي الداخلي والخارجي في آن معاً. وقد أعاد بعض

المحللين الإسرائيليين الصعوبة التي تواجهها دولتهم على صعيد صناعة القرار القـومي، سـواء لجهة الحرب أو السلم، إلى عدم توفر "مجلس التخطيط القومي" البعيد المدى في مجالات الأمـن والاقتصاد والمجتمع والعلوم والتكنولوجيا. وعلى الرغم من تشكيل هذا المجلس في أيام حكومـة نتنياهو، فإنه ما يزال ضئيل الصلاحية وقليل النفع، بسبب التجاذبات الـسياسية الداخليـة حـول مقرراته وتقاريره.

ومهما يكن من أمر، فمن الممكن تلخيص الأسس المستقبلية التي يمكن أن يرتكز عليها القرار القومي الإسرائيلي، وعلى ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية والتي من أبرزها بالنـسبة للأمـن القومي الإسرائيلي، قيام الجمهورية الإسلامية في إيران عام 1979 ووقوع عدد من الحروب في المنطقة وامتلاك الدول العربية أسلحة غير تقليدية وانتشار الحركات الإسلامية الأصولية والثورية في العالمين العربي والإسلامي واختفاء دور الاتحاد السوفياتي، وما إلى ذلك، يمكن تلخيص هذه الأسس بما يلي:[1]

1 - إن الاستراتيجية السياسية - الاقتصادية ستحل تدريجاً في المستقبل مكـان الاسـتراتيجية السياسية العسكرية. وسيؤدي ارتفاع وزن الاستراتيجية السياسية الاقتصادية في العلاقات الدوليـة أيضاً إلى أن تصبح المصدر الأساسي للتغيير الأيديولوجي.

2 - ستسعى الدول ومن ضمنها "إسرائيل" للالتحاق بالمجموعات الاقتصادية الكبرى والاندماج في منظومات اقتصادية إقليمية ودولية.

3 - ستتم إقامة وتشغيل مؤسسات دولية لمنع انتشار الأسلحة غير التقليدية ومكافحة ما يسمى "الإرهاب" والمخدرات.

4 - سيتم توجيه العلوم والتكنولوجيا لمواصلة اختراق الفضاء وتحقيق الاحتياط الإضافي مـن العمق الاستراتيجي الداعم والحامي للأمن القومي الإسرائيلي.

5 - سيتم العمل على إرساء تسوية مرحلية طويلة الأجل تنسجم قلباً وقالباً مـع الاحتياجـات الأمنية الإسرائيلية ومع التصورات الناشطة للصهيونية المتجددة على أيدي اليمين الصهيوني.

[1] انظر: شؤون الأوسط، العدد 106، ص 80 وما بعدها؛ وانظر أيضاً: صحيفة الديار، 99/6/19، نظام مـارديني، مأزق صنع خريطة المستقبل في معادلة السلام.

6 - سيتم العمل لإقامة منظومة اقتصادية شرق أوسطية ونظام التعاون والتكامل الاقتصادي بما يخدم أولاً وأخيراً مصلحة الاقتصادين والأمريكي والإسرائيلي جنباً إلى جنب مع نظام ترتيبات أمنية حامية للمنظومة الاقتصادية.

إلى جانب هذه الأسس لا بد من التذكير أيضاً بأن للشرق الأوسط ودوله موقعاً مميزاً يعتبر حيوياً ليس للأمن الداخلي والخارجي لدول المنطقة فحسب، بل القوى العظمى أيضاً. وفي ظل هذا الوضع، فإن بناء قوة عسكرية إقليمية قادرة وقوية مثل "إسرائيل" إنما تمليه مصالح السياسات والاستراتيجيات الخارجية للدول العظمى. والفرضية التي تحكم القوى الإقليمية هي أن أياً منها لن يكون آمناً ما دام خصومها يخصصون القسم الأكبر من مواردهم القومية لتصعيد سباق التسلح، بحيث أن كل مناورة عسكرية تقوم بها إحدى الدول تقابلها الدول الأخرى بخطوة مماثلة، والحافز الحقيقي لسباق التسلح في المنطقة إنما يأتي من أولئك الذين تقوم سلطتهم على البناء العسكري، ومن الذين يجنون أرباحاً من تسويق المعدات التكنولوجيا العسكرية. والحصيلة النهائية هي أننا نرى في تنامي الكيان الصهيوني اقتصادياً وديموغرافياً وجغرافياً وعسكرياً وتكنولوجياً، نوعاً من التصعيد العسكري المتواصل الذي يشكل بالتأكيد الخطر الأكبر الداهم والدائم على مستقبل المجتمعات العربية والإسلامية على حد سواء.[1]

وبالتالي ليس من باب الصدفة أن تأتي الاتهامات الصهيونية والأمريكية للجمهورية الإسلامية في إيران بمحاولة الحصول على خيار عسكري غير تقليدي وبالذات نووي، لتصب في مجال استغلال "إسرائيل" للأوضاع الدولية المناسبة لها لأسباب سياسية عسكرية مكشوفة. ولم يعد سراً أن "إسرائيل" تنوي احتكار القوة العسكرية النوعية في المنطقة الممتدة من باكستان وحتى المغرب العربي وذلك ليس فقط من أجل الحفاظ على أمنها ووجودها كما تدعي، بل أيضاً من أجل المس بالاستقرار الإقليمي، لإغراق دول المنطقة في هموم خاصة كافية لإلهائها وانشغالها في مخططات التوسع الصهيوني على حساب العرب والمسلمين والتي تمتد (توراتياً) من الفرات إلى النيل!

ففي أعقاب حرب الخليج الثانية على سبيل المثال جرى تضخيم برنامج التسلح الإيراني لتبرير الوجود العسكري لقوى خارجية أمريكية وغربية في المنطقة، ولتعطيل موجة الاحتجاج العربية وخاصة المصرية التي لم يسبق لها مثيل على برنامج التسليح النووي الإسرائيلي الذي

---

[1] لمزيد من المعلومات أنظر: شؤون الأوسط، العدد 41، حزيران 1995، الانتشار النووي في الشرق الأوسط، سعيدة لطفيان.

كان قد بقي طي الكتمان على المستوى الرسمي لأكثر من أربعين سنة، كان يتم أثناؤها تـصوير إسرائيل كضحية لعدوان جيرانها. هذا علماً بأن الجميع يعلمون أن امتلاك دول متطورة في نزاع مديد، لأسلحة غير تقليدية من شأنه أن يعرقل الجهود السلمية للدول العظمى، وخاصة في أوقـات الأزمات. وإذا نظرنا إلى امتلاك كيان العدو لكميات متزايدة (من 200 إلى 400 رأس نـووي؟) من الأسلحة النووية المتطورة وغير التقليدية في ضوء التطورات العسكرية والسياسية الكبـرى، فإننا نجد أنها ستحدث تغيرات جذرية في بنية العلاقات الأمنية بين الدول الشرق أوسطية، وهـي تغييرات لن تكون في مصلحة القوى النووية العظمى بما في ذلك الولايات المتحدة. وعندما يتذكر المرء أن الإدارة الأمريكية تعرضت أكثر من مرة للضغط الإسرائيلي النووي غير الواضح وغير المباشر، فإنه سيميل إلى الاستنتاج بأن الهدف السياسي الرئيسي لقوة العدوان النووية الإسـرائيلية يتمثل في الحصول على تنازلات سياسية وعسكرية من الولايـات المتحـدة علـى حـساب دول المنطقة. ومعلوم أن "إسرائيل" قامت أثناء حرب عام 1973 بإعلان حالة الاستنفار النووي وذلك كوسيلة ابتزاز لواشنطن مما دفعها إلى إحداث تغيير جذري في توجهاتها السياسية الاسـتراتيجية تجاه القضية الفلسطينية وتجاه الصراع العربي الإسرائيلي عموماً.

وهكذا نرى أنه إزاء هذه التركيبة المعقدة للمعطيات الأمنية القومية التي تفرضـها المـصالح القومية العليا للكيان الصهيوني، بادرت الجمهورية الإسلامية في إيـران، ومـن موقـع تحمـل المسؤولية الدينية والقومية إلى اتخاذ العديد من الخطوات اللازمة لتعزيز أمنهـا فـي مواجهـة السياسات الخارجية الأمريكية الصهيونية في المنطقة، والتي تزايدت أهمية وخطورة في أعقـاب أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001، بما في ذلك القيام بالعديد من الخطوات العقلانية والمتوازنـة للانفتاح على جيرانها. صحيح أن العلاقات العسكرية الوثيقة بين إيران والدول العربية قـد تبـدو أنها تنطوي على بعض المفارقة، لكن تعزيز الرؤية المشتركة الإيرانية العربية - الإسلامية للأمن القومي من شأنه أن يضع الأسس العملية والموضوعية لمثل هذا التعاون؛ فإذا قامت إيران والدول العربية والإسلامية بزيادة تفاعلاتها السياسية والاقتصادية المشتركة، فإنه من المرجح فـي ظـل الاعتماد الاقتصادي المتبادل، أن تنحو إيران أكثر فأكثر نحو مزيد من التعاون الإقليمي ولا سيما مع دول آسيا الوسطى والقوقاز والخليج الفارسي، وبوسع إيران بفـضل موقعهـا الاسـتراتيجي الحامي لمضيق هرمز، أن تضطلع، مع غيرها من الدول العربية المشاطئة لمنطقة الخليج، بدور حيوي في الدفاع عن المياه الإقليمية والخطوط البحرية في الخليج، مما يعزز الأمن القومي لـيس

فقط لإيران وحدها، بل أيضاً لسائر الدول والإمارات و"الممالك" العربية المرتجفة خوفـــاً وشـــكاً وريبة من تهديدات إسرائيل وصداقة الولايات المتحدة!



كلمة أخيرة

شهد العالم على مدى العقد الماضي تطورات وتغيرات سياسية، سريعة في إيقاعها، عميقة في تأثيرها ، وهي تغيرات بدأت كلها في وقت واحد بعد انهيار سور برلين وانهيار النظم الشيوعية في أوروبا وتفكك الاتحاد السوفياتي، وظهور النزاعات العرقية في شرق أوروبا. وهو ما دعا البعض إلى القول ببداية ظهور نظام عالمي جديد، وفوضى دولية جديدة عند البعض الآخر.

إن عالم اليوم واقع تحت تأثير عنصرين متضادين، وإن كانا يمثلان وجهي عملة واحدة: الأول يتمثل في الاتجاه الداعي إلى إنشاء التكتلات الكبرى العملاقة، خاصة في المجال الاقتصادي، وهو ما تسعى الجماعة الأوروبية إلى تحقيقه، والثاني يكمن في الاتجاه إلى التفكك وتكوين كيانات صغيرة، وهو ما حدث في الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا، على الرغم من اختلاف أسلوب تحقيقه في كل حالة على حدة. وما حصل في الصومال وليبيريا ورواندا وبوروندي ودول إفريقية أخرى.

وثمة عامل آخر هام جدا في مجال تحديد وفهم الأمن القومي لدول العالم اليوم، ويكمن في ما نتج عن اتساع ظاهرة كثافة التفاعلات والاتصالات الدولية الناجمة عن الثورة العلمية والتكنولوجية، من إضعاف عناصر الترابط في النظم الإقليمية التي تقوم في أحد جوانبها على عامل الامتداد الجغرافي والحدود المشتركة، وظهور تجمعات أخرى لا تقوم على التواصل الجغرافي أو الثقافي والقومي، ولكن على أساس مصالح مشتركة كالنظام الدولي للطاقة أو النفط أو النظام النقدي الدولي، وغير ذلك من تجمعات إقتصادية إقليمية تزيد من تدويل وعولمة الحياة الاقتصادية.

هذه الدراسة تحاول معالجة مختلف المحاور الحساسة التي تتعلق بأسس الأمن القومي للكيان الصهيوني، الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، في ضوء التطورات السياسية والأمنية المتسارعة في المنطقة وأهمها مجريات عملية التسوية.

لبنان/ بيروت/ بئر حسن- نزلة الجناح/ أول شارع القدس/ بناية الكورنيش- ط١
هاتف: ٠١-٨٤٣٨٨٢/٠٣-٦٢١٢١٨ تلفاكس: ٠١-٨٤٢٨٨٢ ص.ب: ٢٥/٤٠٨
E-mail: contact@bahethcenter.org www.bahethcenter.org